مشروع الأمير محمد بن سلمان
لتطوير المساجد التاريخية
يبرز حضارة المملكة

آراء حول الخليج

العـــدد 189
سبتمبـــر 2023

ملف العدد

الشراكات الاقتصادية الدولية والإقليمية وتأثيرها على مستقبل دول الخليج

- حصة بريكس النفطية تنمو من ٢٠٪ إلى ٤٣٪ بعد انضمام الشركاء الجدد
- الدولار باق كعملة قيادية في الاحتياطي النقدي العالمي في المدى المتوسط
- التعاون العسكري واستيراد الأسلحة من القوى الناشئة يغير استراتيجيات القوة
- ٣ آليات عمل رئيسية لتنفيذ البيان المشترك للقمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

Gulf Research Center

Knowledge for All

@Gulf_Research

Gulfresearchcenter

gulfresearchcenter

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث

رقم الحساب : 12379319000100

اسم البنك : البنك الأهلي السعودي

ايبان : SA 26 -1000 - 0012 - 3793- 1900 - 0100

مدينة جدة

المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني

التصميم الفني
هند منصور الحازمي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (18)

افتتاحية العدد
4

الشراكات العالمية والإقليمية: المصالح وليس المحاور
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات دولية

المملكة وآفاق الانضمام لمجموعة "بريكس"
6
د. هادي اليامي

متابعات عربية

توسعة البريكس .. هل يشارك العرب في التحول السياسي والاقتصادي الجديد؟؟
9
ا.د عصام الجوهري
ا.د مصطفى حامد رضوان

دراسة العدد

الشراكات الخليجية الدولية والإقليمية وتأثيرها على اقتصادات دول الخليج
14
أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

قضية العدد

مستقبل شراكات دول الخليج مع التكتلات والدول الكبرى: مكاسب تنويع الشراكات
21
ا.د ثامر محمود العاني

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

السفير محمد العرابي 27
د. جان-لو سمعان 32
أ.د تـوات عـثـمـان 36
د. بهجت أبو النصر 42
د. محمد علام سيد 48
د. فاطمة الشامسي 53
د. وانغ جين 58
د. أحمد قنديل 63
د. كريستيان كوخ 69
أ.د. مصطفى صايج 74
د. معتز سلامة 79
د. علاء أبو الوفا 84
د. أشرف مشرف 90
أ.د. حسن الحاج علي أحمد 96
د. رضا محمد هلال 100
د. الصادق الفقيه 106
د. محمد البنا 112
السفير د. تلميذ أحمد 117
محمد زاهد جول 124
د.هيله حمد المكيمي 129
د. خديجة عرفة 133
د. صدفة محمد محمود 138

الرأي

143

الآثـار في المملكـة العربيـة السـعودية المصـدر المعـرفي الـذي أدهـش العالـم
أ.د. سعد بن عبد العزيز الراشد

الانقـلاب في النيجـر يضـع أوروبـا أمـام تحـدي توفيـر اليورانيـوم لتشـغيل محطـات الطاقـة النوويـة 151
باسم راشد

إصدارات

155

الوضع الجيو- اقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي
جدة: آراء حول الخليج

وقفة

156

الاستعداد للشراكة مع التكتلات الكبرى
جمال أمين همّام

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد الماثـل بيـن أيـدي القـراء مـن مجلـة (آراء حـول الخليـج) والـذي يحمـل رقـم (١٨٩) مـن سلسـلة الإصـدار الشـهري للمجلـة، والصـادر في الأول مـن سـبتمبر٢٠٢٣م، ويطـرح قضيـة مهمـة لمنطقـة الخليـج والعالـم العربـي بكاملـه، وهـي قضيـة (الشـراكات الاقتصاديـة الدوليـة والإقليميـة وتأثيرهـا عـلى مسـتقبل دول مجلـس التعـاون الخليجـي) وجـاءت دراسـات ومقـالات العـدد لتؤكـد عـلى أهميـة الشـراكات الاسـتراتيجية الاقتصاديـة بيـن دول مجلـس التعـاون الخليجـي والتكتـلات الاقتصاديـة والـدول المتقدمـة، كمـا أوضحـت مزايـا هـذه الشـراكات وأهميتهـا وتأثيرهـا، وتتبعـت هـذه الدراسـات تاريـخ الشـراكات الخليجيـة الخارجيـة في مجـال الاقتصـاد والتعـاون منـذ أن بـدأت مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في منتصـف أربعينيـات القـرن العشـرين، ثـم توسـعت وتطـورت وتنوعـت لتطـور المصالـح الاقتصاديـة وزيـادة التبـادل التجـاري مـع جميـع دول العالـم خاصـة مـع زيـادة صـادرات النفـط والغـاز للـدول المسـتوردة للنفـط الخليجـي، وزيـادة الصـادرات والـواردات لـدول المجلـس. وتنـاولـت دراسـات ومقـالات هـذا العـدد أهميـة الشـراكات الاقتصاديـة في الوقـت والحاضـر خاصـة انهـا تواكـب تنفيـذ دول مجلـس التعـاون لاسـتراتيجيات التنميـة ورؤى ٢٠٣٠ ومـا يواكبهـا مـن خطـط لتوطيـن الصناعـات والتكنولوجيـا لتحقيـق أهـداف هـذه الـرؤى بـل تأتـي عـلى رأس أولويـات هـذه الأهـداف تحـت شـعار رئيسـي هـو (توسـيع القاعـدة وتنويـع مصـادر الدخـل) في إطـار التحـول مـن الاقتصـاد الريعـي القائـم عـلى عائـدات النفـط كمصـدر أسـاسي للدخـل، إلى اقتصاديـات السـوق القائمـة عـلى الإنتـاج متعـدد الروافـد وعـلى الخدمـات وغيرهـا مـن الاقتصـادات الحديثـة.

وأوضـح ملـف هـذا العـدد أن الثقـل الاقتصـادي والسياسـي لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي وكفـاءة صانعـي القـرار في التعامـل مـع القضايـا الإقليميـة والدوليـة، خاصـة في ظـل الصـراع الحـالي، سـواء الـذي تمخـض عـن الحـرب الروسـية ـ الأوكرانيـة، أو الـذي يأتـي كنتيجـة للصـراع الـدولي عـلى النفـوذ في ظـل إرهاصـات تشـكيل النظـام الـدولي الجديـد، جعـل دول مجلـس التعـاون الخليجـي في بـؤرة اهتمـام قـادة دول العالـم، خاصـة الـدول الصناعيـة والكبـرى، في المقابـل تـرى هـذه الدراسـات أن دول مجلـس التعـاون الخليجـي اكتسـبت احـترام جميـع الأطـراف والتكتـلات الكبـرى كونهـا تتعامـل ببرجماتيـة وذكاء شـديدين، فهـي تتعامـل وفقًـا لمصالحهـا الاقتصاديـة ولرفاهيـة شـعوبها ومصالـح المنطقـة العربيـة برمتهـا، وهـي تتعامـل مـع كل ملـف عـلى حـدة ولا تخلـط بيـن السياسـة والاقتصـاد أو بيـن الأمـن والتنميـة، ولا تسـتبدل شـريكًا بـدلًا مـن آخـر ، أو دولـة بـدلًا مـن أخـرى، فهـي تتعامـل مـع الصيـن كونهـا المسـتورد الأكبـر للنفـط الخليجـي والمـورد الأكبـر للسـلع مـع تزايـد الاسـتثمارات المشـتركة والمتنامية بيـن الطرفيـن، كمـا أنهـا تتعامـل مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة كشـريك اسـتراتيجي، وتربـط الطرفيـن علاقـات تعـاون عسـكري وأمنـي قديـم ومتجـدد واسـتراتيجي، وتربطهـا أيضًـا شـراكة مـع دول الاتحـاد الأوروبـي حيـث تـم التوقيـع عـلي هـذه الشـراكة منتصـف العـام الماضـي ، وفي الوقـت نفسـه دعتهـا مجموعـة دول تجـمـع البريكـس نهايـة أغسـطس الماضـي للانضـمام كشـريك تجـاري للمجموعـة اعتبـارًا مـن أول العـام المقبـل، وكذلـك دعتهـا منظمـة شـنغهاي للتعـاون للعضويـة.

محاور العدد المقبل

يتناول العدد المقبل رقم (١٩٠) من سلسلة إصدارات المجلة والذي سيصدر بمشيئة الله تعالى مطلع شهر أكتوبر المقبل (٢٠٢٣م) في الملف الرئيسي (مستقبل الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي: الطموحات والتحديات)، وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تنسيق مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات والدراسات في موعد أقصاه العشرين من كل شهر.

ـ لا يزيد عدد الكلمات عن ٢٥٠٠ كلمة للمقال، ولن يتم التعامل مع المقالات التي تتجاوز عدد الكلمات المحدد.

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعاة الكتابة بلغة عربية سليمة وليس باللهجات المحلية، مع الاهتمام بالجودة ولن يلتفت للمقالات التي لا تلتزم بالجودة، والمنقولة من مواقع الانترنت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة

الشراكات العالمية والإقليمية: المصالح وليس المحاور

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

منذ فترة ليست قصيرة والمملكة العربية السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي تتوجه نحو التحول من الاقتصاد الريعي القائم على عائدات مبيعات النفط، إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل حتى لا تعتمد على سلعة واحدة كمصدر رئيس للدخل ومن ثم جعل الاقتصادات الوطنية عرضة للتقلبات السياسية والصراعات الدولية والحروب والكوارث الطبيعية، وصحة هذا التوجه الخليجي أكدته الأحداث الدولية التي عصفت باستقرار العالم ومنها على سبيل المثال الحرب الروسية ـ الأوكرانية الدائرة رحاها الآن، ومن أجل ذلك توجهت دولنا برؤى ثاقبة وخطى ثابتة منذ حرب الخليج الأولى إلى وضع الخطط والاستراتيجيات الشاملة لتنويع مصادر الدخل، واستفادت في ذلك من عائدات النفط لتحقيق هذا التنوع المنشود، ووظفت هذه العائدات في خدمة التنمية المستدامة التي بدأ العمل عليها في تنفيذ مشروعات على أرض الواقع، وبدأ ذلك بإنشاء المدن الصناعية العملاقة، وتنفيذ مشروعات بنية تحتية ضخمة، وكذلك مشروعات الطاقة البديلة ومن بينها إنشاء محطات الطاقة النووية للأغراض السلمية وأدوات الطاقة الجديدة والمتجددة الأخرى، وأنشأت محطات التحلية العملاقة لتحلية مياه البحر وغير ذلك من المشروعات التي تشهد على ما نفذته دول مجلس التعاون من مشروعات عملاقة، وتوجهت أيضًا إلى إقامة الصناعات المشتركة والوطنية سواء المدنية أو العسكرية من أجل توفير مستلزمات الأسواق المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد خاصة في المجالات الحيوية، كما زادت استثماراتها الخارجية لتحقيق الأمن الغذائي لشعوبها.

ثم جاءت الرؤى التنموية ٢٠٣٠التي بدأت تتضح ملامحها والعمل عليها منذ بداية النصف الثاني من العقد الماضي ، وهي تحمل خططًا دقيقة واضحة المعالم والأهداف في إطار التوجه نحو توطين الاقتصادات الحديثة التي تعتمد على الإنتاج القائم على الصناعات التكنولوجية المتطورة، والتوسع في البرامج السياحية و الترفيهية والثقافية، وكذلك إنشاء المدن الجديدة العملاقة وما بها من مشروعات كبرى، ومرافق بنية تحتية ضخمة تستطيع تلبية احتياجات هذا التوسع متعدد الاتجاهات والأهداف، بل وإنشاء كل ما يحقق بناء الإنسان وتحقيق رفاهيته القائمة على التعليم

والصحـة والخدمـات والمشـروعات الإنتاجيـة والترفيهيـة والسـياحية في إطـار منظومـة متكاملـة مـن الأهـداف واضحـة المعالـم.

ومنـذ أن تم الإعـلان عـن رؤيـة ٢٠٣٠ في المملكـة العربيـة السـعودية التـي وضـع إطارهـا العـام خـادم الحرمـين الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبـد العزيـز ـ حفظـه الله ـ وتولـى تنفيذهـا والإشـراف عليهـا ومتابعتهـا صاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمـد بـن سـلمان ولـي العهـد رئيـس مجلـس الـوزراء ـ حفظـه الله ـ والتـي تمخـض عنهـا مشـروعات عملاقـة وتوجهـات جديـدة وضعـت المملكـة علـى خريطـة اقتصـادات العالـم الحديثـة ؛ وجـاري اسـتكمالها علـى قـدم وسـاق دون كلل أو ملـل وفي إطـار تخطيـط سـليم ومتابعـة دقيقـة ومسـتمرة، كل ذلـك تطلـب الانفتـاح علـى العالـم بشـرقه وغربـه، وشـماله وجنوبـه لأسـباب اقتصاديـة وتنمويـة وأهـداف اسـتراتيجية لدولـة عملاقـة مـن الناحيـة الاقتصاديـة والسياسـية وذات موقـع اسـتراتيجي هـام، و قائـدة للمنطقـة العربيـة والعالـم الإسـلامي ، وتنعـم بقيـادة سياسـية وطنيـة مسـتنيرة تضـع نصـب أعينهـا مصالـح شـعبها وشـعوب دول المنطقـة في المقـام الأول، وتحركهـا دوافـع وطنيـة في إطـار رؤيـة جليـة لخدمـة الحاضـر والمسـتقبل، مسـتفيدة في ذلـك مـن إمكانياتهـا الاقتصاديـة الضخمـة باعتبارهـا مـن الـدول العشـرين الأغنـى علـى مسـتوى العالـم وذات قـدرات نفطيـة تضعهـا في مقدمـة دول العالـم المنتجـة والمصـدرة للنفـط ولديهـا أسـواق محليـة واسـعة للاسـتهلاك، ومزايـا نسـبية وموارد طبيعيـة متعـددة تمكنهـا مـن توطـين مختلـف أنـواع الصناعـات الحديثـة بمختلـف أنواعهـا المدنيـة والعسـكرية ، أو التحويليـة، أو التـي يتـم إعـادة تدويرهـا وتصديرهـا، وكذلـك جـذب الكثيـر مـن الاسـتثمارات.

كل ذلـك جعـل المملكـة دولـة مرغوبـة ومطلوبـة مـن كافـة الـدول المتقدمـة والتكتـلات الاقتصاديـة الكبـرى في العالـم لإقامـة شـراكات اقتصاديـة وتعـاون معهـا وهـذا مـا حـدث مـن جانـب الـدول الصناعيـة الكبـرى مثـل الصـين وكوريـا الجنوبيـة، ومـن قبـل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودول الاتحـاد الأوروبـي والـدول الصناعيـة السـبع وروسـيا، وكذلـك التكتـلات الدوليـة المهمـة مثـل منظمـة شـنغهاي للتعـاون، وتجمـع دول البريكـس، والآسـيان، حيـث تحقـق هـذه الشـراكات مزايـا ومنافـع لجميـع الأطـراف وليـس المملكـة فقـط، فهـذه الـدول مازالـت في أشـد الاحتيـاج للنفـط السـعودي، وللتبـادل التجـاري مـع المملكـة وإلـى اسـتثماراتها الكبيـرة، مقابـل احتيـاج المملكـة لتوطـين التكنولوجيـا والصناعـات المتقدمـة والتدريـب والتأهيـل لتوفيـر متطلبـات النهضـة الحديثـة التـي تعيشـها في العهـد الزاهـر الحالـي بقيـادة خـادم الحرمـين الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبـد العزيـز ـ يحفظـه الله ـ وصاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمـد بـن سـلمان ولـي العهـد ورئيـس مجلـس الـوزراء ـ يحفظـه الله ـ وفي هـذه التوجهـات لا تـزج المملكـة بالسياسـة في أتـون الشـراكات الاقتصاديـة، ولا تسـعى لاسـتبدال شـريك بآخـر، ولا تقـدم المصالـح السياسـية علـى الاقتصاديـة، فهـي شـراكات للتعـاون الاقتصـادي فقـط مـع الجميـع في إطـار علاقـات متوازنـة بعيـدًا عـن التحالفـات السياسـية أو العسـكرية أو الانـزلاق إلـى ميادين الحـروب البـاردة أو المواجهـات العسـكرية، بـل تقـود منطقـة الخليـج والمنطقـة العربيـة إلـى السـلام والاسـتقرار وتصفيـة الخلافـات الداخليـة ،وهـذا مـا تقـوم بـه المملكـة تجـاه السـودان، وسـوريا، واليمـن، وليبيـا، وأيضًـا تجـاه الإقليـم وجـواره الجغـرافي سـواء إيـران أو تركيـا، أو غيرهـا مـن دول الجـوار ، حيـث اسـتضافت المملكـة في الشـهور القليلـة الماضيـة العديـد مـن القمـم والاجتماعـات الدوليـة والإقليميـة لتحقيـق السـلام والاسـتقرار داخـل المنطقـة العربيـة ولاسـيما الـدول التـي تتعـرض لحـروب داخليـة، أو لبقايـا موجـات مـا يسـمى بثـورات الربيـع العربـي، وتقديـم المبـادرات التـي تأخـذ بيـد دول المنطقـة للخـروج مـن أزماتهـا الاقتصاديـة والسياسـية التـي أرهقـت كاهـل شـعوبها والمضـي قدمًـا علـى طريـق التنميـة والخـروج مـن الأزمـات ، بـل وتحقيـق السـلام العـادل والشـامل في منطقـة الشـرق الأوسـط برمتهـا وفي مقدمتهـا القضيـة الفلسـطينية والتهدئـة في منطقـة الخليـج العربـي.

بـل ذهبـت إلـى الدائـرة الأوسـع سـواء تجـاه دول الآسـيان، ودول آسـيا الوسـطى في إطـار مسـاعي متوازنـة لتحقيـق التنميـة، وكذلـك امتـدت مسـاعيها إلـى السـاحة الدوليـة وعقـدت اجتماعًـا بشـأن الأزمـة الروسـية ـ الأوكرانيـة مـن أجـل إنهـاء هـذه الأزمـة التـي طـال أمدهـا وألقـت بظلالهـا علـى جميـع دول العالـم، وكل هـذه المسـاعي تأتـي في إطـار نهـج ثابـت اختطتـه المملكـة لنفسـها منـذ تأسيسـها قائـم علـى تبنـي السـلام ورفـض التدخـلات الخارجيـة في شـؤون الـدول المسـتقلة ونبـذ الفرقـة والعنصريـة، ورفـض الحلـول العسـكرية للقضايـا والخلافـات السياسـية.

وعليـه، فـإن المملكـة تسـعى للشـراكات الاقتصاديـة وفقًـا لمصالحهـا، ومصالـح، واحتياجـات الشـعوب، وتحقيـق التنميـة المسـتدامة مـع مراعـاة ظـروف البيئـة والتغيـرات المناخيـة وتثبيـت دعائـم السـلام عبـر الانفتـاح علـى جميـع دول العالـم دون تفرقـة ودون الانحيـاز إلـى الشـرق أو الغـرب، بـل الحيـاد الإيجابـي الـذي يخـدم المصالـح.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

المملكة وآفاق الانضمام لمجموعة "بريكس"

تمسك مجموعة البريكس بالدولار يشكّل أرضية صلبة للمملكة للعمل وفق المنظومة

في خطوة تعكس اعترافًا دوليًا بالمكانة المتميزة للسعودية وما تتمتع به من ثقل سياسي واقتصادي كبير، وجّهت مجموعة «بريكس» الدعوة للمملكة للانضمام إليها ضمن ٦ دول، رغم أن ٢٠ دولة أخرى تقدمت بطلب اكتساب العضوية للمجموعة التي بدأت تخطف الأضواء عطفا على ما تمتاز به من إمكانات هائلة تتمثل في أن أعضاءها الخمسة في الوقت الحالي، روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا تشكّل مجتمعة نحو ٤٠٪ من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من ٤٠٪ من سكان الكرة الأرضية، كما أن مساهمة هذه الدول في الاقتصاد العالمي وصلت إلى ٣١,٥٪، وبذلك تفوقت على مجموعة السبع التي توقفت مساهمتها عند ٣٠,٧٪..

د. هادي اليامي

ولا يعكس اهتمام المجموعة بتوجيه الدعوة للمملكة عند كونها أكبر دولة مصدّرة للنفط في العالم، بل لأنها إحدى أسرع الدول نموًا على مستوى العالم، إضافة إلى ما تحظى به من مناخ اقتصادي جاذب وإمكانات هائلة وبنية تحتية متطوّرة وقبل كل ذلك استقرار سياسي انعكس – بحمد الله – فيما تتمتع به من أمن وأمان رغم وقوعها وسط محيط صاخب ومنطقة تشهد العديد من التقلبات والاضطرابات.

هذه المزايا النوعية ظهرت بوضوح في التطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده المملكة، لا سيما في مجال الاقتصاد غير النفطي الذي تركز رؤية ٢٠٣٠ على تنميته ليكون رفدًا اقتصاديًا رئيسيًا للتقليل من مخاطر التقلبات في أسواق النفط العالمية ويضمن لها اللحاق باقتصاد المعرفة وتوطين التقنية ويحقّق لها الاستدامة بما ينعكس على ترقية جودة الحياة لمواطنيها والمقيمين على أرضها.

ولأن المملكة هي الشريك الأكبر لاثنتين من الدول التي تشكل في الوقت الحالي منظومة بريكس وهما الصين والهند، واحتفاظها بعلاقات تجارية راسخة مع بقية دول المجموعة، فإن ذلك يمكن أن يساعد على فتح الأسواق السعودية أمام هذه الدول، وكذلك إتاحة المجال لتصدير السلع والمنتجات السعودية لدول المجموعة. كذلك فإنه من أكبر مزايا مجموعة بريكس، إضافة إلى الحجم الاقتصادي الكبير لدولها أن عضويتها تشمل قارات أوروبا وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وهو ما يمنحها قوة إضافية تسمح بإعادة تصدير المنتجات. كما أن دولها تمتاز – لا سيما الصين والهند والبرازيل – بأنها من أسرع الدول نموًا على مستوى العالم وفقًا لتصنيف المؤسسات الدولية المتخصصة.

لكل تلك المميزات فإن عضوية المملكة في هذا التكتل الاقتصادي الاستراتيجي – إذا تحققت – يمكن أن تمنحها فرصة مثالية لتعريف العالم بالمقومات الاقتصادية التي تملكها والفرص

اهتمام البريكس بالمملكة ليس لكونها أكبر دولة مصدّرة للنفط بل لأنها إحدى أسرع الدول نموًا على مستوى العالم

الاستثمارية المتاحة والمزايا التفضيلية التي تميزها، والترويج للمشاريع النوعية الضخمة التي يجري تنفيذها.

في المقابل فإن دول بريكس سوف تحقّق هي الأخرى مكاسب كبيرة من انضمام المملكة لعضويتها، وذلك بما تحظى به الرياض من ثقل كبير في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وموقعها الفريد الذي يجعلها حلقة وصل بين إفريقيا وآسيا وأوروبا، والمكانة التي تتمتع بها وسط دول المنطقة بعد أن ظلت طيلة الفترة الماضية تقوم بدور رائد في توفير ظروف الاستقرار والسلام والتنمية لدول المنطقة التي تعاني من عدم استقرار، وسعيها الحثيث للوصول إلى توافق دولي حول القضايا السياسية والاقتصادية الملحة لتحقيق استقرار النظام العالمي وازدهاره، وذلك بالاستفادة من ثقلها ومكانتها في مطبخ القرار الدولي.

ومن أبرز القضايا التي تحظى باهتمام مجموعة بريكس إضافة للقضايا الاقتصادية الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز اقتصاد المعرفة، وموضوعات الطاقة المتجددة، والبيئة والمناخ، وقضايا الرعاية الصحية والتعليم والعمل، ومساعدة الدول الأقل دخلاً، ورفع مستويات المعيشة والرفاهية بين شعوب العالم.

كما تكتسب خطوتها المتمثلة في إنشاء بنك التنمية الجديد الذي يبلغ رأسماله ١٠٠ مليار دولار أهمية كبرى حيث يقوم البنك بتقديم القروض والمعونات للدول الأكثر احتياجاً، إضافة إلى إنشاء صندوق احتياطي للطوارئ لدعم الدول الأعضاء التي تسعى لسداد ديونها وتجنب ضغوط السيولة وأيضًا تمويل البنية

الشراكة تفتح الأسواق السعودية أمام دول المجموعة وتتيح المجال لتصدير السلع والمنتجات السعودية لهذه الدول

التحتية والمشاريع المرتبطة بقضايا المناخ فى البلدان النامية.
أما القضايا السياسية التي أثارتها بعض الجهات والتي تتمثل في استبدال الدولار والتخلي عنه كعملة رئيسية في النظام المالي الدولي والسعي لتأسيس نظام عالمي جديد بديل للتصدي للهيمنة الأمريكية فقد أكدت المنظمة على لسان سفير جنوب إفريقيا في المنظمة، أنيل سوكلال أنها لا تشغل بال المنظمة ولم يتم التطرق لها، مؤكدًا أنه لا توجد خطط لمناقشة استبدال الدولار كعملة عالمية بحكم الأمر الواقع، وأن التداول التجاري بين الدول الأعضاء بالعملات المحلية لا يعني التخلي عن الدولار الذي سوف سيظل عملة عالمية رئيسية، حسب تعبيره.

ومما يدعم فرضية عدم التعارض بين مجموعة بريكس والنظام العالمي الجديد هو أن دول المجموعة الخمس، البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا هي أعضاء مؤثرة وفاعلة في مجموعة دول العشرين.

هذه التطمينات – من وجهة نظري – تشكّل أرضية صلبة للمملكة للعمل وفق منظومة بريكس، لأنها لا تتعاطى مع الدعوات السياسية الرامية لتغيير النظام العالمي وتقف على مسافة واحدة من الجميع، كما تتمسك باعتماد الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في تعاملاتها المالية الدولية بما يضمن لها تحقيق مصالحها، لا سيما إذا وضعنا في الاعتبار أن ٨٠٪ من التبادلات التجارية العالمية تتم بواسطة الدولار الذي يسيطر أيضًا على ٩٠٪ من نظام التحويلات في شبكة سويفت.

هذا الموقف السعودي الواضح أكد عليه وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان الذي قال خلال مشاركته في القمة الأخيرة التي عقدتها المجموعة في جوهانسبرج أواخر الأسبوع الماضي أن المملكة "تهتم بمبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها وتسوية النزاعات بطرق سلمية، وحريصة على ممارسة مسؤولياتها لاستدامة التعاون الدولي"، مشيرًا إلى أن الرياض التي تتمتع بعلاقات استراتيجية مع دول «بريكس»، وتتطلع إلى المزيد من التعاون مع دولها سوف تدرس دعوتها وتتخذ القرار المناسب.

* عضو مجلس الشورى ـ عضو لجنة الصداقة الأوروبية بالمجلس ـ المملكة العربية السعودية

توسعة البريكس .. هل يشارك العرب في التحول السياسي والاقتصادي

حصة نفط بريكس تزيد من ٢٠,٤٪ إلى ٤٣,١٪ بعد انضمام الشركاء الجدد

في خضم التحولات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي يشهدها العالم في الوقت الراهن، تحاول دول تكتل (BRICS) توسيع قاعدة هذا التكتل عبر توجيه الدعوة إلى عدة دول من بينها السعودية ومصر والإمارات للانضمام إلى مجموعة BRICS وشغر مكانة مميزة بداخله.

ففي قمة جوهانسبرج بأغسطس ٢٠٢٣م، دعت مجموعة بريكس كلًا من السعودية ومصر، والإمارات، والأرجنتين، وإيران، وإثيوبيا للانضمام للمجموعة في يناير ٢٠٢٤م، نستعرض في هذا المقال منظور الدول العربية التي انضمت لمجموعة بريكس، تلك الدعوة أثارت الكثير من التساؤلات حول طبيعة تكتل (BRICS)، والوزن النسبي الحالي والمستقبلي له؛ والدوافع التي قادت لاستقطاب السعودية والإمارات ومصر؛ وعن العوائد الاقتصادية والسياسية لتلك الدول من وراء الانضمام للتكتل؟

أ.د عصام الجوهري
أ.د مصطفى حامد رضوان

بداية نشير إلى أن (BRICS) هي تكتل يضم روسيا والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا والهند، تأسس في العام ٢٠٠٦م، في قمة استضافتها مدينة يكاترينبورغ الروسية، وتحول اسمها من «بريك» إلى بريكس في ٢٠١٠م، بعد انضمام جنوب إفريقيا إليها. وتهدف هذه المجموعة الدولية إلى زيادة العلاقات الاقتصادية فيما بينها بالعملات المحلية، مما يقلل الاعتماد على الدولار؛ وهو الأمر الذي يستتبعه كسر تحكم مجموعة السبع في الاقتصاد العالمي؛ ومحاولة خلق توازن اقتصادي عالمي.

هذا وقد نجح تكتل (BRICS) مؤخرًا في التفوق على مجموعة السبع من حيث حصتها في الاقتصاد العالمي، إذ أضحت تستحوذ على ٣٢ بالمئة من الاقتصاد العالمي، مقابل ٣٠,٧ بالمئة للدول الصناعية السبع الكبرى؛ وهو الأمر الذي يرجع إلى مساحة هذه الدول المشكلة للـ (BRICS) " والتي بلغت نحو ربع مساحة اليابسة؛ فضلاً عن أن عدد سكانها ما يقارب الـ ٤٦ بالمئة من سكان الأرض بعد انضمام الدول الجديدة. الأمر الذي جعل من (BRICS) " أن تقدم نفسها كبديل للكيانات المالية والسياسية الدولية الحالية، بعدما بدأت كمركز للاقتصادات الأسرع نمواً حول العالم؛ وهو الأمر الذي يتبلور من خلال إنشاء المجموعة «بنك التنمية الجديد» برأس مال ١٠٠ مليار دولار، فضلاً عن، تدشين مجلس أعمال لإدارة الاستثمارات، ووكالة تصنيف ائتماني، وكذلك صندوق احتياطي خاص بالطوارئ له، كخطوة نحو تجنُّب هيمنة المؤسسات المالية الدولية.

تلك المعطيات جسدت سعي التكتل السياسي الاقتصادي BRICS إلى خلق نظام اقتصادي جديد موازٍ لنظام المؤسسات الدولية الحالية، وتتعامل بطرق جديدة تخرج الدولار من معاملاتها باعتباره وسيطاً ومقياساً لأسعار العملات، ووسيلة للدفع، وحتى وحدة لعمل المقاصة الدولية. وهذه المؤسسات قد بدأت عملها بدون ضجيج أو محاولة لتعطيل دور المنظمات الدولية النظيرة لها. ذلك السعي من التكتل شكل دافعًا إضافيًا للدعوة لتوسعة التكتل ليضم عددًا من الدول تساعده على زيادة الثقل الاقتصادي والسياسي بما ينعكس إيجابًا في إعادة رسم المشهد الاقتصادي السياسي العالمي.

قبول السعودية في البريكس يعزز طموح الصين للتعامل باليوان ما قد يغير ديناميكيات تجارة النفط العالمية

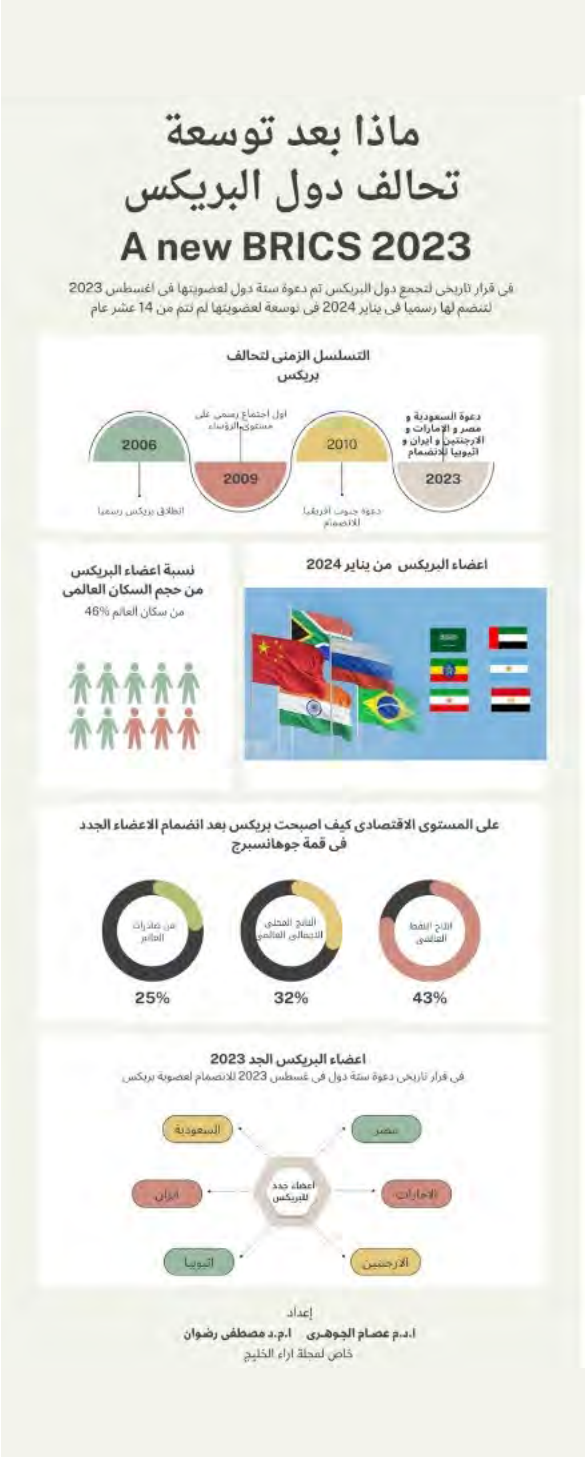

إليكم قراء المجلة الأعزاء مجموعة من البيانات المجدولة عن حجم دول البريكس بعد انضمام الدول الجديدة إليها لتكون مرجعًا مهمًا حين العودة لمراجعة مؤشرات هذه الدول في المستقبل قبل أن نركز على الدول العربية في بريكس.

حصة دول بريكس الناتج المحلي الإجمالي العالمي

لأن أغلب أعضاء مجموعة البريكس الجدد يعتبرون من الاقتصادات النامية، فإن انضمامهم إلى المجموعة لن يخلف تأثيرًا كبيرًا على حصتها الإجمالية من الناتج المحلي الإجمالي

يتضمن الجدول التالي توقعات الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٣م، مقدمة من صندوق النقد الدولي.و إن كانت البيانات من مؤسسات أخرى تتوقع أن تصل النسبة إلى ٣٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و تستمر في التفوق على G7 .

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليارات الدولارات الأمريكية)	الحصة العالمية (٪)
البرازيل	2,081 دولارًا	2.0%
روسيا	2,063 دولارًا	2.0%
الهند	3,737 دولارًا	3.6%
الصين	19,374 دولارًا	18.4%
جنوب إفريقيا	399 دولارًا	0.4%
المملكة العربية السعودية	1,062 دولارًا	1.0%
إيران	368 دولارًا	0.4%
أثيوبيا	156 دولارًا	0.1%
مصر	387 دولارًا	0.4%
الأرجنتين	641 دولارًا	0.6%
الإمارات العربية المتحدة	499 دولارًا	0.5%
إجمالي البريكس	**30,767 دولارًا**	**29.3%**
باقي العالم	**74,362 دولارًا**	**70.7%**

حصة دول بريكس من سكان العالم

لقد مثلت مجموعة البريكس دائمًا شريحة كبيرة من سكان العالم بفضل الصين والهند، وهما الدولتان الوحيدتان اللتان يزيد عدد سكانهما عن مليار نسمة.أكبر مجموعتين سكانيتين تضافان إلى البريكس هما (إثيوبيا (١٢٦,٥ مليون) ومصر (١١٢,٧ مليون). المصدر: البيانات السكانية من World Population Review، بتاريخ ٢٠٢٣.

دولة	سكان	الحصة العالمية (٪)
البرازيل	216,422,446	2.7%
روسيا	144,444,359	1.8%
الهند	1,428,627,663	17.8%
الصين	1,425,671,352	17.7%
جنوب إفريقيا	60,414,495	0.8%
المملكة العربية السعودية	36,947,025	0.5%
إيران	89,172,767	1.1%
أثيوبيا	126,527,060	1.6%
مصر	112,716,598	1.4%
الأرجنتين	45,773,884	0.6%
الإمارات العربية المتحدة	9,516,871	0.1%
إجمالي البريكس	3.7 مليار	46.0%
باقي العالم	4.3 مليار	54.0%

حصة دول بريكس من إنتاج النفط

على الرغم من أن العالم يحاول الابتعاد عن الوقود الأحفوري، إلا أن سوق النفط العالمية لا تزال كبيرة بشكل لا يصدق، ومن المتوقع أن تلعب مجموعة البريكس دوراً أكبر بكثير في هذا السوق. ويرجع ذلك في الغالب إلى انضمام المملكة العربية السعودية، التي تمثل وحدها تقريبًا ١٣٪ من إنتاج النفط العالمي.واستنادًا إلى أرقام عام ٢٠٢٢م، الصادرة عن المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية لمعهد الطاقة، فإن حصة البريكس من إنتاج النفط ستنمو من٪ ٢٠,٤ إلى ٤٣,١٪

دولة	ألف برميل يوميًا	الحصة العالمية (٪)
البرازيل	3,107	3.3%
روسيا	11,202	11.9%
الهند	737	0.8%
الصين	4111	4.4%
جنوب إفريقيا	0	0.0%
المملكة العربية السعودية	12,136	12.9%
إيران	3,822	4.1%
أثيوبيا	0	0.0%
مصر	613	0.7%
الأرجنتين	706	0.8%
الإمارات العربية المتحدة	4,020	4.3%
إجمالي البريكس	40,454	43.1%
باقي العالم	53,394	56.9%

ومن الجدير بالذكر أن الصين كانت تضغط من أجل أن تكون تجارة النفط مقومة باليوان، وأن قبول المملكة العربية السعودية في البريكس يمكن أن يعزز هذا الطموح، مما قد يغير ديناميكيات تجارة النفط العالمية.

حصة دول بريكس من الصادرات العالمية

المقياس الأخير المدرج في الرسم البياني الخاص بنا هو الصادرات العالمية، والذي يعتمد على بيانات عام ٢٠٢٢ الصادرة عن منظمة التجارة العالمية. يمكننا أن نرى أن توسع مجموعة البريكس سيؤدي إلى زيادة حصة المجموعة في الصادرات العالمية (التجارة السلعية) إلى٪ ٢٥,١ ، ارتفاعاً من ٢٠,٢ ٪.

دولة	الصادرات (مليار دولار أمريكي)	الحصة العالمية (٪)
البرازيل	334	1.3%
روسيا	532	2.1%
الهند	453	1.8%
الصين	3,594	14.4%
جنوب إفريقيا	123	0.5%
المملكة العربية السعودية	410	1.6%
إيران	73	0.3%
أثيوبيا	3.9	0.02%
مصر	49	0.2%
الأرجنتين	88	0.4%
الإمارات العربية المتحدة	599	2.4%
إجمالي البريكس	6,259	25.1%
باقي العالم	18,646	74.9%

لماذا تمت دعوة السعودية والإمارات ومصر للانضمام للـ(BRICS) ؟

بادىء ذي بدء نشير إلى أن الانضمام للتكتل السياسي الاقتصادي (BRICS) يشكل بوتقة من المصالح المشتركة لكل من دول التكتل الحالي والدول المدعوة للانضمام للتكتل؛ وذلك يرجع لتلاقي مصالح كلا الطرفين إذ يجد التكتل في انضمام دول بحجم كل من السعودية والإمارات ومصر وبقية الدول الست المدعوة للانضمام للتكتل في انضمامها جميعًا نواة لخلق نظام عالمي جديد متعدد القطبية يعكس الوزن النسبي للدول أعضاء التكتل في الاقتصاد العالمي وقدرتها على التأثير في مجريات وتطورات الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية.

فى حين تتفق الدوافع الجماعية للدول المدعوة للانضمام في كون أن مكانة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية تراجعت في المنطقة العربية نتيجة لسياساتها المتراخية في مصالح كثير من الدول العربية والمتشددة أو المتجاهلة عند تقاطع مصالح هذه الدول مع مصالح الولايات المتحدة". فضلًا عن أن وجود كيان اقتصادي قادر على زعزعة الهيمنة الاقتصادية بثقل دول مثل الصين والهند وروسيا واثنان منهما يتمتعان بمقعدين دائمين في مجلس الأمن يتيح للدول العربية مساحة أكبر للمناورة الاقتصادية والسياسية.

أما عن الدوافع المحركة لكل دولة فنجد أن المملكة العربية السعودية ترى في (BRICS)

أنه سيوفر للمملكة إمكانية الوصول إلى شبكة قوية من الشركاء الاقتصاديين بما يتجاوز شركائها التقليديين في الغرب، ما يعني أسواق جديدة وزيادة الاستقرار الاقتصادي.

ونظرًا لأن دول (BRICS) تمثل مجتمعة حصة كبيرة من استهلاك النفط العالمي إذ ستهيمن على نحو ٤٣٪ من الإنتاج العالمي للنفط، ومن ثم فإن انضمام السعودية، سيعزز مكانة الكتلة كلاعب رئيسي في سوق الطاقة؛ كونها أكبر مصدر للنفط في العالم بما يُعيد تشكيل الجغرافيا السياسية للطاقة، ويضاهي أسواق النفط الغربية.

فضلاً عن ذلك يمكن أن تؤدي هذه الشراكة الاستراتيجية إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة، والمشاريع المشتركة في التنقيب عن النفط وإنتاجه، وإنشاء آليات تداول الطاقة البديلة والنظيفة، ما سيعني في النهاية، تعزيز أكبر قدر ممكن لأمن الطاقة لها ولجميع الدول الأعضاء.

فضلاً عن زيادة الفرص التجارية ذلك أن انضمام المملكة إلى التكتل، سيسهل زيادة الصادرات والشراكات الاقتصادية، والاستفادة من الابتكار التكنولوجي وقدرات التصنيع لأعضاء (BRICS)، ومن شأنه تسريع نمو السعودية في هذه القطاعات.

انضمام السعودية المحتمل إلى مجموعة "(BRICS) " سيكون فرصة مربحة لدول المجموعة، التي تسعى لزيادة وارداتها من الطاقة السعودية، مقابل زيادة فتح أسواق المملكة أمام الواردات الصينية وتقليل اعتمادها على واردات الكتل الغربية كما يمكن أن تكون السعودية رأس حربة فك ارتباط البترودولار !!.

ونظراً لمكانة المملكة في العالم الإسلامي، ودورها المتنامي في العالم العربي، إضافةً لثقلها الاقتصادي والاستراتيجي في تحقيق الاستقرار الإقليمي والعالمي، وكونها تمتلك ١٩٪ من الاحتياطي العالمي من النفط، ١٣٪ من الإنتاج العالمي له، فإن بوصلة التجارة الخارجية السعودية تركزت شرقاً، مع تصدر ثلاث دول آسيوية

كشركاء تجاريين للمملكة. وجاءت الصين في المرتبة الأولى، فيما حلت الهند في المرتبة الثانية ثم اليابان. وسجلت السعودية فائضاً تجارياً كبيراً مع هذه الدول الثلاثة، بلغ نحو ٣١ مليار ريال مع الصين، و٢٦,٤ مليار ريال مع الهند، و٣٠,٨٣ مليار ريال مع اليابان، ليشكل مجموع هذه الفوائض ٥٢٪ من إجمالي الفائض التجاري الخارجي للسعودية.

أما أمريكا فإنها تأتي في المرتبة الخامسة ضمن قائمة أكبر عشرة شركاء تجاريين مع السعودية، وذلك بقيمة ١٥١,٤ مليار ريال؛ وأكبر مستثمر أجنبي فيها، إذ تتجاوز استثماراتها ٨٠٠ مليار دولار مقابل ١٠٠ مليار دولار فقط للصين. كما تعترف أمريكا أن المملكة تعتبر لاعباً رئيسياً في تجارة الطاقة بفضل مواردها القوية من النفط والغاز الطبيعي، بما يمكن السعودية من الهيمنة على الاستهلاك العالمي للنفط والغاز. لذا من المتوقع أن تسعى أمريكا، في ظل رغبة المملكة الانضمام لمجموعة "(BRICS) "، إلى رفع مستوى شراكتها الاستراتيجية مع المملكة. وبالتالي ستستفيد المملكة بذكاء خطواتها الاستراتيجية المستقبلية من الجانبين الشرقي بقيادة الصين والغربي بقيادة أمريكا.

ولنذهب لمركز التجارة بالشرق وصاحبة ٢٩ مدينة منطقة حرة والاقتصاد المتنوع دولة الإمارات العربية المتحدة لماذا تنضم لـ (BRICS)؟ فنجد أن أبرزها كون أنها أحد الدول الرئيسية المنتجة للنفط، لذا تسعى لتحسين العلاقات الاقتصادية مع الصين والهند – وهما مستهلكان رئيسيان للنفط. فضلاً عن سعى الحكومة الإماراتية إلى تأصيل معطيات المرونة الاقتصادية من خلال السعي الدائم لتنويع مصادرها الاقتصادية، ودخول أسواق عالمية جديدة، والحصول على حزمة حوافز تنعشها اقتصاديًا». وهو ما تراه قابل للتحقيق من خلال الانضمام لـ(BRICS) " كقوة اقتصادية عملاقة، وتحالف اقتصادي مستقبلي، تطمح العديد من دول العالم في الانضمام إليه، لتغيير المعادلة الاقتصادية العالمية. خصوصًا في ظل كون الإمارات أكبر دولة عربية جاذبة للاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط، ومن أفضل ثلاث دول على مستوى العالم في ذلك المجال، ولديها «اقتصاد قوي متنوع»، وجغرافيًا فهي أكثر دولة في المنطقة تلتقي بها «المصالح الاقتصادية الدولية»، وتمتلك «علاقات متوازنة مع كافة القوى العالمية الكبرى» .

أما فيما يتعلق بجمهورية مصر العربية فإن وجودها داخل التكتل يعني استفادتها من خلق نظام عالمي يمنح مزيداً من الثقل للدول النامية والناشئة، والتمتع بمزايا في تيسير التحويلات النقدية الدولية، التي تعد خطوة نحو تشكيل منظومة مصرفية موحدة للتكتل، والاحتفاظ باحتياطات هائلة من العملات للمساعدات، وما يصب في صالح تحسين عدد من المؤشرات الاقتصادية المحلية.

ولكن تجمع بريكس سيستفيد أيضًا من مصر كدولة قوية شابة لديها كوادر من العمالة في كل المجالات وسوق استهلاكي ضخم وجيش من الجيوش الكبرى بالعالم قادر على حفظ الأمن والأمان بالمنطقة ويمكنه الحفاظ على سلام البحر الأحمر والبحر المتوسط وكذلك تأمين أهم ممر مائي للتجارة العالمية.

وتأمل مصر من الانضمام إلى مجموعة (BRICS)، أن يسهم ذلك في تخفيف أزمة العملة الأجنبية (الدولار) على الاقتصاد المصري، مع زيادة التبادل التجاري والاتجاه نحو التسوية بالعملات المحلية، كما يسهم في فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية، وجذب استثمارات أجنبية مباشرة، ويتيح خفض تكلفة التحويلات، بجانب تيسير فرص الحصول على تمويلات ومزايا تجارية واستثمارية؛ فضلاً عن زيادة الوفود السياحية من الدول الأعضاء نتيجة للتسهيلات المقترحة من المجموعة لزيادة التبادل السياحي.

جدير بالذكر أنه إذا طبقت المجموعة خطتها في بدء التبادل التجاري بين الأعضاء بالعملات المحلية فإن ذلك سيخفف من الضغوطات الدولارية على الاقتصاد المصري، خاصة أن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول (BRICS) ارتفع إلى ٣١,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٢م، لكن على مصر المضي قدمًا في الإصلاحات الإدارية والتشريعية وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة نصيب القطاع الخاص وتفعيل برنامجها الوطني للإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري لتستفيد بالفعل من هذا التحالف. ولننتظر ونرى ماذا ستضيف كل دولة منضمة للبريكس وعلى ماذا ستحصل في المستقبل القريب.

* عضو الهيئة العلمية بمعهد التخطيط القومي ـ أستاذ نظم المعلومات وإدارة التحول الرقمي ـ رئيس قسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة -مركز التخطيط والتنمية الصناعية عضو شعبة الاقتصاد الرقمي

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة ـ معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة استشاري دراسات الجدوى الاقتصادية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الشراكات الدولية والإقليمية وتأثيرها على اقتصادات دول الخليج

الدولار لن يتزعزع كعملة قيادية في الاحتياطي العالمي على المدى المتوسط

تشكل الشراكات الاقتصادية في نطاق الإقليم وبقية مناطق العالم ركيزة أساسية لبناء اقتصادات إقليمية قوية في ظل التحولات والمتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية، حيث تسهم هذا الشراكات في الاستفادة من معطيات التقدم العلمي والتقني الذي أفرزته الثورة الصناعية الرابعة التي ترتكز على بناء اقتصاد رقمي ومعرفي يُعزز من تنافسية الاقتصاد في ظل تصاعد وتيرة عولمة النشاط الاقتصادي والعمليات الإنتاجية.

من هذا المنطلق تبنت دول مجلس التعاون سياسة اقتصادية تؤكد عمق الموقف الخليجي وتحركه تجاه الدول والمجموعات الإقليمية في عصر تتكاثر فيه التكتلات الاقتصادية وتزداد أهميتها، وهذا ما دفع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بعقد العديد من الحوارات الاستراتيجية والشراكات مع مختلف الأقاليم والدول لتعزيز المكاسب الاستراتيجية بهدف تعزيز مكانة دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد العالمي وانتقالها من المرتبة الثالثة عشر بين التكتلات العالمية إلى المرتبة العاشرة.

سنتناول في هذا المقال أهمية هذه الشراكات، وفوائدها على التنمية وتوطين اقتصادات المعرفة والتكنولوجيا المتطورة في دول المنطقة، وبيان أهم التكتلات الإقليمية والدولية الكبرى التي تحقق الفائدة الاقتصادية لدول الخليج، وكيف

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

تستفيد منطقة الخليج من هذه الشراكات، وما هو تأثير هذه الشراكات على التعامل بالعملات المحلية للدول الأعضاء في هذه التكتلات بدلاً من التعامل بالدولار الأمريكي ومن ثم ما هو مستقبل الدولار كعملة رئيسية في العالم.

أولاً-الشراكة الخليجية مع تكتل الأسيان:

تعود بواكير التواصل الأول بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة جنوب شرق آسيا إلى عام ١٩٩٠م، ومنذ ذلك الحين اتفق الجانبان على عقد لقاءات سنوية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووقع الجانبان مذكرة تفاهم في يونيو ٢٠٠٩م، في البحرين التي تُعد أساس التعاون والعلاقات بين الكتلتين، وتبنى مجلس التعاون ورابطة آسيان الرؤية المشتركة لـ آسيان» ومجلس التعاون التي تضمنت دراسة ووضع توصيات عن مستقبل العلاقات بين الجانبين في مجالَي التجارة الحرة والتعاون الاقتصادي.

وتشكل الواردات من دول رابطة جنوب شرق آسيا (٦٪) فقط من إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة بين عامَي ٢٠١٦ و٢٠٢٠م، وشكلت الإلكترونيات (٢٨٪) من واردات دول مجلس التعاون من الرابطة، تليها الآلات بنسبة (١٢٪)، كما بلغت استثمارات دول مجلس التعاون في «آسيان» (١٣,٤) مليار دولار أمريكي منذ عام ٢٠١٦م، وحتى سبتمبر ٢٠٢١م.

تشكل الواردات الخليجية من "الآسيان" (٦٪) من إجمالي واردات دول مجلس التعاون بين عامَي ٢٠١٦ و٢٠٢٠

كما تعززت العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج و«آسيان» في الأعوام المنصرمة، إذ أعلنت شركة أرامكو استثمارات تبلغ قيمتها سبعة مليارات دولار مع «بتروناس» للبتروكيماويات بماليزيا عام ٢٠١٧م، وهي تمثل أكبر استثمارات للشركة خارج المملكة، وفي عام ٢٠١٣م، وقعت الإمارات اتفاقاً يقدر بـ (٦,٥٧) مليار دولار لتأسيس منشأة لتخزين النفط بسعة تصل إلى (٤٠) مليون برميل من النفط الخام بولاية جوهور الماليزية، فيما استثمرت قطر (٥) مليارات دولار بمجمع «بينجيرانج» المتكامل للبترول في ولاية جوهور ، كما وقعت عام ٢٠١٣م، على مشروع يسمح لماليزيا بالمنافسة مع سنغافورة لتصبح مركزاً إقليمياً للصناعات البترولية في جنوب شرقي آسيا. وتوجهت شركة النفط الكويتية إلى قطاع الطاقة بجنوب شرقي آسيا من خلال مشروع مصفاة النفط المشتركة في فيتنام وشراكة مع شركة بيرتامينا الإندونيسية، لتطوير مجمع مصافي للنفط بشرق جزيرة جاوا الإندونيسية. وتمثل دول الخليج مصدراً مهماً للاستثمارات في عدد من أعضاء «آسيان»، فالسعودية مثلاً تُعد خامس دولة في مصادر الاستثمار بماليزيا.

كما قدر تقرير الـ"إيكنومست» لعام ٢٠٢١م، حجم استثمارات دول مجلس التعاون في «آسيان» بحوالي (١٣,٤) مليار دولار في الفترة بين يناير ٢٠١٦ وسبتمبر ٢٠٢١م، وعلى جانب آخر، ارتفع عدد الشركات من دول رابطة «آسيان» المسجلة بغرفة دبي التجارية بنسبة حوالي ٣٥,٥ ٪ منذ عام ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢١م، بينما وصلت صادرات الدول الخليجية إلى «آسيان» حوالي (٤٪) فقط من إجمالي الصادرات الخليجية خلال الأعوام الخمس الماضية، كان أغلبها من النفط الخام. ووقعت سنغافورة، «، اتفاقاً للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون عام ٢٠٠٨م، يغطي (٩٩٪) من السلع المحلية السنغافورية وبات ساري المفعول منذ ٢٠١٣م، ولا يزال في طور الاقتراح اتفاق للتجارة الحرة بين ماليزيا ودول مجلس التعاون، وآخر بين إندونيسيا ودول المجلس.

وترجع زيادة الاستثمارات الخليجية في «آسيان» خلال الفترة الأخيرة لعدة أسباب، منها الاختلالات الاقتصادية التي تشهدها أوروبا والولايات المتحدة أخيراً، وقدرة دول جنوب شرقي آسيا على التأقلم مع انكماش الاقتصاد العالمي، والتعافي السريع من الأزمات الاقتصادية، مما يكسب المستثمرين ثقة في هذه المنطقة

التعاون بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الخليجيين أولوية رئيسية للاتحاد ومصلحة مشتركة لمعالجة التحديات العالمية والإقليمية

ويجعل جنوب شرقي آسيا أرضاً صالحة للاستثمارات الخليجية. من ناحية أخرى، يمكن لدول «آسيان» أن توفر السلع والمنتجات الغذائية والزراعية لدول الخليج، مما قد يجنبها ارتفاع الأسعار المفاجئ في الأزمات.

ثانياً-الشراكة الخليجية الصينية:

عملت دول مجلس التعاون والصين على مدار ربع القرن الماضي إلى تكثيف العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، ففي عام ٢٠٢٠م، حلّت الصين محلّ الاتّحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري لدى مجلس التعاون مع نشاط تجاري ثنائي الجهات بقيمة (١٦١,٤) مليار دولار، وتخطى التبادل التجاري الخليجي الصيني الـ (٢٢٨) مليار دولار عام ٢٠٢١م.

شكل (١) التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والصين « مليار دولار»

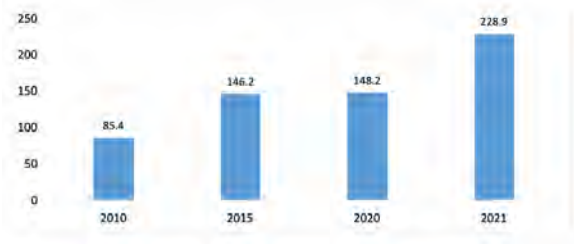

المصدر: تم إعداد الشكل من الباحث بالاعتماد على:
https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/China.pdf

إن مشاريع البنى التحتية الضخمة في الخليج، على غرار إستاد لوسيل بقطر وسكك القطارات السريعة بالسعودية، أمنت فرصاً مربحة للشركات الصينية. وتُعد الإمارات أكبر سوق تصدير وشريك تجاري غير نفطي لدى الصين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والصين هي أيضاً المستورد الأكبر للنفط الخام العماني، إذ تستورد قرابة (٧٨,٤٪) من إنتاجها. وتُعد السعودية المجهز الأول للصين بالنفط الخام، حيث شحنت (٨٧,٤٩) مليون طن من الخام إلى الصين عام ٢٠٢٢م، بما يعادل (١,٧٥) مليون برميل يومياً. كما أن قطر تُعد المجهز الثاني للصين من الغاز المسال بعد استراليا، حيث صدرت لها (١٥,٦) مليون طن من الغاز المسال عام ٢٠٢٢م، ووقعت قطر للطاقة اتفاقاً مع مؤسسة النفط الصينية في ٢٠ يونيو ٢٠٢٣م، لتزويدها بـ (٤) ملايين طن من الغاز المسال لمدة (٢٧) عاماً.

ومن منظور مالي، تُعد القوة الاقتصادية لدول مجلس التعاون التي تتحكم في صناديق للثروة السيادية تخطت قيمتها (٢,٥) تريليون دولار، مهمة للنظام المالي العالمي للصين، كما هو الحال في أسواق العملات الأجنبية في دول مجلس التعاون، وخاصة في الإمارات وقطر اللتين أسست الصين معهما مراكز مقاصة الرنمينبي، كما أصدرت عدة مصارف بدبي سندات أجنبية باليوان في عام ٢٠٢١م.

تعمل صناديق الثروة السيادية الخليجية على تعزيز العلاقات الوثيقة مع الصين، حيث تم إنشاء صندوق استثمار مشترك بين الإمارات والصين في عام ٢٠١٥م، بقيمة ١٠ مليارات دولار. دفع مسؤولون من صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون في السنوات الأخيرة، لتركيز المزيد من محافظهم الاستثمارية على الاقتصادات الآسيوية، لاسيما الاقتصاد الصيني.

وطبقاً لدراسة معهد أمريكان إنتربرايز يظهر اهتمام الصين بالاستثمار في الاقتصادات الخليجية، وتوزعت الاستثمارات الصينية في جميع أنحاء المنطقة، حيث بلغ إجمالي هذه الاستثمارات بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٢١م، نحو (٤٣,٤٧) مليار دولار في السعودية، و(٣٦,١٦) مليار دولار في الإمارات، و(١١,٧٥) مليار دولار في الكويت و(٧,٨) مليار دولار في قطر، و(٦,٦٢) مليار دولار في عمان، و(١,٤٢) مليار دولار بالبحرين.

شكل (٢) إجمالي الاستثمارات الصينية في دول مجلس التعاون (٢٠٠٥-٢٠٢١) مليار دولار

المصدر: تم إعداد الشكل من الباحث بالاعتماد على:
https://www.china-briefing.com/news/china-and-the-gcc-bilateral-trade-and-economic-/engagement

الجانب الاقتصادي في سلم أولويات العلاقات بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى وقطاع النفط والغاز في المقدمة

وتعمل شركات صينية في الوقت الحالي على إنشاء مشروعات جديدة ببعض دول المجلس، حيث تسعى لإنشاء مصنع لتجميع أجهزة التلفزيون في المنطقة الحرة بجبل علي بدبي بطاقة سنوية مقدارها (٨٠) ألف جهاز، إضافة إلى مشروعات أخرى في كل من السعودية وقطر البحرين. ومنحت مؤسسة نقد البحرين ترخيصاً لبنك سبنك الصيني لتأسيس مكتب تمثيلي له بالبحرين. ويعتبر المكتب التمثيلي لبنك الصين أول وجود لهذا البنك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إن المشروعات التي يمكن إنشاء استثمارات صينية -خليجية فيها كثيرة ومتعددة، وهي تتمثل في الاتصالات والمواصلات والطاقة الكهربائية والمنتجات الإلكترونية والهندسة البيولوجية والبتروكيماويات ومعالجة المياه المستعملة ومواد البناء والتغليف والمنسوجات والسيارات والنفط والأغذية. ولكن لا بد من التشديد في الوقت نفسه على ضرورة منح الأولوية للاستثمارات التي تتمتع باستخدام التكنولوجيا المتقدمة، بحيث يتم توطين هذه التكنولوجيا في دول مجلس التعاون، بما يتناسب والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس. وكذلك ربط التسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبي بإمكانيات تدريب الأيدي العاملة الخليجية لفتح المجال أمام تشغيل الأيدي العاملة المُواطنة.

وخلاصة القول فإن المعطيات الراهنة للعلاقات الصينية ـ الخليجية تُبرز أهمية اتخاذ الخطوات التنفيذية الممكنة بهدف زيادة معدلات التبادل التجاري وتبادل الخبرات، وكذلك زيادة الاستثمارات المشتركة، والاستفادة من الخبرات الصينية في كيفية إدارة المنشآت الصغيرة والبحث عن فرص لتدريب الكوادر الخليجية بالصين. كما تظهر ضرورة الاهتمام بدراسة المناقصات التي يقوم بطرحها الصينيون على الصعيد الدولي في مجال الحصول على الألمنيوم ومنتجاته والبتروكيماويات والحديد والصلب والمكيفات الهوائية وغيرها.

ثالثاً-الشراكة الخليجية مع الاتحاد الأوروبي

وافق مجلس الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، في العشرين من يونيو ٢٠٢٢م، على ورقة استراتيجية جديدة حول علاقة الاتحاد بدول الخليج العربي تهدف لتأسيس شراكة استراتيجية بين دول الكتلة الأوروبية الـ ٢٧ ودول مجلس التعاون. ويشتمل البيان على سلسلة من مجالات السياسات الرئيسية، ويقدم مقترحات ملموسة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال الطاقة، والتحول الأخضر، وتغير المناخ، والتجارة والتنويع الاقتصادي، والاستقرار الإقليمي والأمن العالمي، والتحديات الإنسانية والتنموية، وتوثيق العلاقات الإنسانيّة.

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة التجارية بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي قد شهدت تقدمًا مطرداً خلال العقدين المنصرمين، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الجانبين من حوالي (٣٩,٩) مليار دولار عام ٢٠٠٠م، إلى حوالي (١٨٧,١) مليار دولار عام ٢٠٢٢م، أي تضاعف بأكثر من أربعة مرات ونصف.

شكل (٣) التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون ودول الاتحاد الأوروبي « مليار دولار»

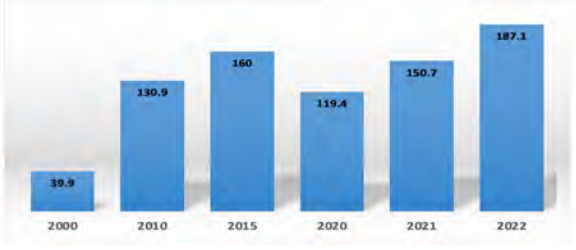

المصدر: تم إعداد الشكل من الباحث بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء الأوروبي

إن «التعاون العميق بين الاتحاد الأوروبي والشركاء الخليجيين يُعد أولوية رئيسية للاتحاد ومصلحة مشتركة على ضوء معالجة سلسلة من التحديات العالمية والإقليمية بالاشتراك مع الشركاء الخليجيين. إن توحيد جهود التصدي لتغير المناخ والاستفادة من الفرص التي يوفرها التحول الأخضر أمر بالغ الأهمية ومفيد للطرفين. تتأثر منطقة الخليج بشكل خاص بتغيّر المناخ، ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يكون شريكًا فاعلاً في تطوير المعارف والخبرات لمواجهة هذه التحديات لاسيما ما يتعلق بتحقيق الحياد الكربوني، كونه رائدًا في مبادرات التحول المناخي والتحول نحو مصادر الطاقات المتجددة التي تشكل مدخلاً للتخلص من انبعاثات غازات الدفيئة.

إن تعزيز الشراكة سيعود بالنفع لكل من الاتحاد الأوروبي والشركاء في الخليج؛ حيث يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر سوق بالعالم، ورائدًا في مجالات البحوث والابتكار، ولاعبًا أمنيًا هامًا بمنطقة الخليج، والفاعل الرئيسي في تحديات عالمية كالتغيّر

المناخي والرقمنة واستخدامات الذكاء الاصطناعي. وستوفر مبادرة "البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي إطارًا ديناميكيًا للتعاون مع الشركاء في مجلس التعاون لتعزيز الاستثمارات المستدامة بمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. تحظى دول مجلس التعاون باقتصادات ديناميكية وتعدّ بوابة أساسية تصل بين أوروبا وآسيا وإفريقيا. كما أنها مزود موثوق به للغاز الطبيعي المسال وتملك أحد أفضل موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في العالم، الأمر الذي يجعل تطويرها عاملاً أساسيًا في تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة للوفاء بالالتزامات المناخية والأهداف الاقتصادية.

رابعاً-الشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى

ازدادت أهمية الشراكة الاستراتيجية بين دول آسيا الوسطى ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل التطورات الجيوسياسية والاقتصادية، في وقت أصبحت فيه دول مجلس التعاون قطباً استراتيجياً مهماً في النظام الاقتصادي العالمي، علاوة عن نموها الاقتصادي غير المسبوق وعمليات التنوع الاقتصادي والتحول الاجتماعي.

ويحظى الجانب الاقتصادي بأهمية كبرى في سلم أولويات العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى، وهذا ما اتضح جلياً في قمة مجلس التعاون ودول أسيا الوسطى التي عقدت بجدة في يوليو ٢٠٢٣م، ويأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية المهمة، قطاع النفط والغاز الذي تنتج منه دول آسيا الوسطى كميات ضخمة، خصوصاً كازاخستان، وتركمانستان، على الرغم من عدم عضويتهما في منظمة الدول المصدِّرة للبترول «أوبك»، وبالتالي يمكن لدول مجلس التعاون الاستفادة من التعاون في هذين المجالين، كونها تُعد من أهم دول العالم في إنتاج النفط والغاز، وتمتلك خبرات كبيرة في هذا القطاع. وفي القطاع الزراعي، تعد كازاخستان من أهم خمس دول في العالم في إنتاج القمح، إلى جانب تميزها مع كل من أوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان في إنتاج الخضراوات والفواكه، كما تتميز أوزبكستان بإنتاج القطن طويل التيلة، إلى جانب ذلك تمتلك دول آسيا الوسطى ثروات هائلة من الغابات والثروات الخشبية، ومن هنا تأتي أهمية هذا القطاع المهم والحيوي، لاسيما مع بروز أزمة القمح في ظل الأزمة الروسية –الأوكرانية.

شكل (٤) حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى « مليون دولار»

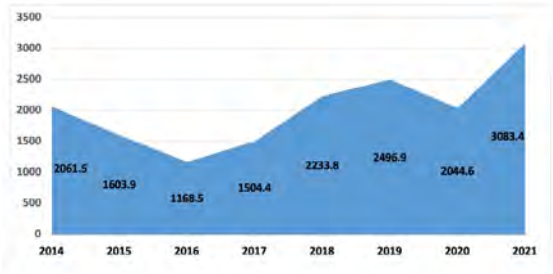

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العلاقات الاقتصادية بين مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى، ٢٠٢٣م، ص ٢

وتجدر الإشارة إلى أن التوجه نحو آسيا الوسطى قد شكل أحد التوجهات الرئيسة لدول مجلس التعاون من أجل تحقيق التنوع والتكامل بين الفرص المتاحة وتطوير مجالات الاستثمار، وبحث الأولويات التنموية وتبادل الخبرات في ضوء خطة العمل المشتركة، لذلك رحب قادة دول آسيا الوسطى بقرار السعودية لاستضافة منتدى الاستثمار بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى في الربع الأخير من ٢٠٢٣م، وبمبادرتي تركمانستان وقيرغيزستان لاستضافة منتدى الاستثمار بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى في عام ٢٠٢٤م.

خامساً-الشراكة الخليجية مع تركيا

بالرغم من توفر مقومات التعاون والشراكة الاقتصادية الناجحة بين دول مجلس التعاون وتركيا غير إننا نلاحظ بأن واقع العلاقات الاقتصادية والتجارية يشير إلى أن التبادل التجاري الخليجي التركي مازال متواضعاً بالرغم من ارتفاعه من (١٧,٥) مليار دولار عام ٢٠١٤م، إلى (٢٢) مليار دولار عام ٢٠٢١م، حيث تُعد تركيا الشريك التجاري رقم (١٢) بالنسبة لدول مجلس التعاون. شكل (٥) التبادل التجاري لدول مجلس التعاون مع تركيا " مليار دولار "

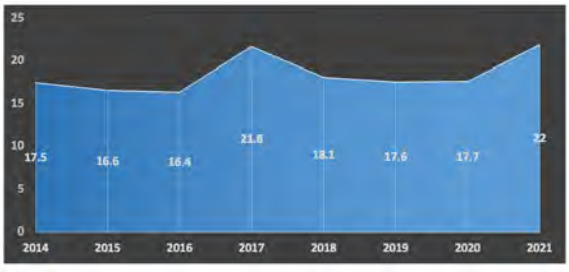

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
https://www.gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/TURKY.pdf

وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يرتفع حجم التبادل التجاري السلعي الخليجي ـ التركي مع بناء مشروع طريق التنمية الذي يربط دول مجلس التعاون مع تركيا عبر العراق والذي تبلغ كلفته نحو (١٧) مليار دولار وبطول (١٢٠٠) كلم داخل العراق في مراحله الأولى، ويطمح العراق إلى تنفيذ هذا المشروع بالتعاون مع دول مجلس التعاون، قطر والإمارات والكويت وعمان والسعودية.

شجع توجه تركيا إلى الاقتصاد الإسلامي على ضخ المزيد من الاستثمارات الخليجية بها، كما شجع على ذلك أيضًا الحكومة التركية على التخفيف من قيود الملكية الأجنبية، إذ أصدرت الحكومة في السنوات الأخيرة قانوناً عقارياً جديداً يتيح للأجانب تملك الأراضي والشقق السكنية والعقارات بشكل حر وكامل، دون اشتراط الإقامة داخل البلاد، مما أتاح لكثير من المستثمرين للاستثمار بالعقارات بتركيا.

شكل (٦) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون في تركيا (٢٠٠٢-٢٠٢٠) مليون دولار

https://ayam.com.tr/ar/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA/gulf-countries-investments-in-turkey

وتأتي أولويات الاستثمارات الخليجية بتركيا في العقدين المنصرمين من القرن (٢١)، في المجالات المصرفية والمالية والاتصالات والسياحة. وتأمل دول مجلس التعاون تخصيص جزء كبير من هذا الاستثمار للقطاع الزراعي من أجل زيادة الاحتياطي الاستراتيجي من الغذاء، علاوة على الاستثمار في القطاع الصناعي الذي يتسم بجودة منتجاته.

سادساً-تأثير الشراكات الخليجية الإقليمية والدولية على التعامل بالعملات المحلية للدول الأعضاء وعلى مستقبل الدولار كعملة رئيسية في العالم

انخفض نصيب الأصول المقومة بالدولار الأمريكي من احتياطيات المصارف المركزية بنسبة ١٢ ٪ – من ٧١٪ إلى ٥٩٪ -في ظل إطلاق اليورو عام ١٩٩٩م، بالرغم مما يتخلل ذلك من تذبذبات ملحوظة (الخط الأزرق). وفي الوقت نفسه، تذبذب نصيب اليورو بنسبة ٢٠٪ تقريباً، بينما زادت عملات أخرى، منها الدولار الأسترالي والدولار الكندي واليوان الصيني، إلى ٩٪ في الربع الرابع من العام (الخط الأخضر)، ويعكس هذا التغير جزئيًا تراجُع دور الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي في مواجهة المنافسة من العملات الأخرى التي تستخدمها المصارف المركزية في إجراء المعاملات الدولية. والشكل البياني يُبين ذلك.

شكل (٧) تكوين عملات احتياطي العملات الأجنبية على مستوى العالم، ٪

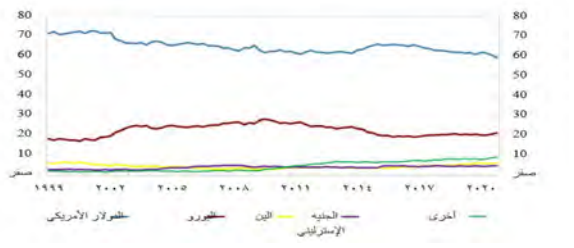

https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021/05/05/blog-us-dollar-share-of-global-foreign-exchange-reserves-drops-to-25-year-low

يُعد الدولار الأمريكي الركيزة في الاحتياطيات الرسمية الدولية، إذ يشكل الدولار أكثر من (٥٢٪) من إجمالي الاحتياطي النقدي العالمي في المصارف المركزية العالمية وفق دراسة لصندوق النقد الدولي. ورغم التحولات الهيكلية الكبرى التي حصلت في النظام النقدي الدولي على مدار الستة عقود الماضية، فلا يزال الدولار الأمريكي هو العملة المهيمنة للاحتياطيات الدولية وهذا يرجع إلى أن التحولات في احتياطيات المصارف المركزية كبيرة بالقدر الكافي لكي تؤثر على أسواق العملات والسندات.

شكل (٨) الأهمية النسبية للعملات الرئيسة في احتياطيات النقد الأجنبي العالمي ٪

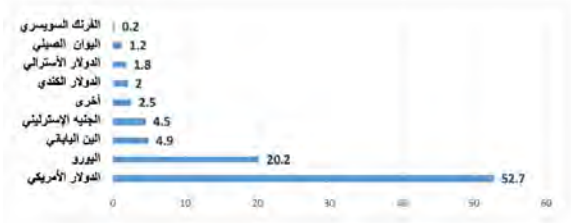

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

https://images.search.yahoo.com/search/images?p=world+reserves+usa+dollars+chart&fr=mcafee

كازاخستان من أهم خمس دول في العالم في إنتاج القمح وتميزها مع أوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان في إنتاج الخضراوات والفواكه

٢٪٢F٪٣A٪imgurl=https&e&type=E٢١٠US٧٣٩G٠
٢Fimage٪٢Fservice٪٢F__origami٪Fwww.ft.com
٢Fimage٪٢Fv٢٪

وفي الختام نقول بإن أي تغييرات في وضع الدولار الأمريكي كعملة قيادية ومؤثرة في الاحتياطي النقدي العالمي في سياق حرب العملات التي بدأت تلوح بالظهور كنتيجة للغزو الروسي لأوكرانيا من غير المرجح أن تتزعزع في الأمدين القصير والمتوسط نتيجة للتعامل بعملات أخرى كاليورو أو اليوان الصيني في المعاملات التجارية كنتيجة لزيادة حجم الشراكات التجارية والاقتصادية لدول مجلس التعاون مع الصين والاتحاد الأوروبي، وغيرهم من الشركاء للمجلس.

*أستاذ الاقتصاد السياسي-المعهد الدبلوماسي - قطر

شراكات دول الخليج مع التكتلات الكبرى: مكاسب التنوع

تنويع الشراكات يوطن اقتصاد المعرفة وينقل التكنولوجيا من الدول والتكتلات المتقدمة

تتناول هذه المقالة، عددًا من الأفكار المترابطة المهمة التي توضح أهمية الشراكات التي تقيمها الدول العربية مع التكتلات والدول الكبرى، ونجاحها المأمول وفوائدها على التنمية المستدامة وأهمية تنويعها على توطين إقتصادات المعرفة والتكنولوجيا في الدول العربية، وبشكل خاص مجلس التعاون الخليجي، وزيادة المبادلات التجارية وكذلك فوائدها على علاقات دول مجلس التعاون الاقتصادية والسياسية، على المستوى الإقليمي والدولي وكيف تستفيد المنطقة العربية من هذه الشراكات.

أ.د ثامر محمود العاني

إذ اتجهت كثير من الدول المتقدمة نحو صنع اقتصاد المعرفة بواسطة التنمية المستدامة لمجتمعاتها، و ركزت على أفراد المجتمع بإعتبار الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي والتكنولوجي، الاقتصادي و الاجتماعي، و الاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية و الموارد البشرية يكون من خلال التعليم و التدريب، و التوجه نحو تنمية قدرات الإبتكار و الإختراع و المعرفة هو بمثابة دفع لعجلة التنمية التكنولوجية، بالتالي دفع للنمو الاقتصادي و الاجتماعي، إذ تنبهت الدول و المنظمات إلى العائد المباشر للاستثمار في التعليم واتجهت الدول المتقدمة و الشراكات، إلى إستحداث أساليب جديدة للتعليم و التدريب تتماشى مع التطور التكنولوجي و تدعمه لتوفير مخرجات وكفاءات جديدة لسوق العمل، إذ يؤثر الإقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة في جانبها البشري من خلال تعزيز الإمكانات البشرية، و خلق الإبتكار والإبداع و التعليم و إكتساب المعرفة و محاربة الفقر والتقليل من البطالة .

إن واقع الإقتصاد المعرفي في الدول العربية، رغم توفر كل المقومات الأساسية لاقتصاد المعرفة من الموارد المالية (مداخيل البترول و الغاز)، و توفر الخدمات المعلوماتية الحديثة و إنتشارها بشكل كبير في معظم الدول العربية، إلى أن واقع الحال في الدول العربية، يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسببها عدم كفاية نظم التعليم و كذلك إنخفاض الاستثمار و بشكل كبير مجال البحث و التطوير ، كما أن استخدام المعلوماتية أقل من الدول المتقدمة في العالم إذ أن ما يحتاجة الوطن العربي هو توافر الإرادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية و المعرفية في معظم الدول العربية و ضرورة زيادة الإنفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة والتعليم و البحث العلمي و التقني وإعطاء العامل الإنساني ما يستحقه من اهتمام، و يمكن حصر أسباب تراجع القدرات في إنتاج عناصر المعرفة في الدول العربية يعود إلى انخفاض مستوى التعليم و ضعف أداء البحث و التطوير ، و الاهتمام الزائد بالمواقع الإدارية والابتعاد عن النشاطات الفاعلة والهادفة في المجال العلمي و تواضع ما يتم إنفاقه على البحث و التطوير في الدول العربية، إضافة إلى استيراد المعرفة الجاهزة الممثلة في استيراد وسائل الإنتاج التي لا تعني أو تمثل نقلاً حقيقيًا للتكنولوجيا .

استحوذ موضوع التنمية المستدامة على أهمية كبيرة على جميع الأصعدة إذ أصبحت فكرًا شاملاً، لكن رغم انتشاره الواسع والسريع، إلى أن تفاعلها مع الاقتصاد المعرفي في الدول العربية،

أدركت السعودية ودول الخليج أهمية مكاسب تنويع الشراكات والاستفادة مما تتيحه من فرص وإمكانيات لخدمة مصالحها

ما زال يحتاج إلى مزيد من التطوير والتفاعل، إذ ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالاقتصاد المعرفي والتكنولوجي الذي عمل على تطويرها للتطور المعلوماتي الحديث، إذ رغم ذلك هناك إنخفاض في مستوى الاقتصاد المعرفي في معظم الدول العربية، رغم امتلاكها لكل مقومات النجاح، والسبب النظرة غير الدقيقة للمعلومة وسوء استخدامها.

إن الفوائد والمكاسب والتحديات السياسية والاقتصادية لانضمام السعودية لمنظمتي شانغهاي للتعاون، وتجمع البريكس، وكذلك الشراكة مع دول آسيا الوسطى وتركيا، وما هي الفوائد التي تعود على المنطقة العربية من تنويع الشراكات والانضمام للتكتلات الكبرى في العالم، يعود إلى أهمية توطين اقتصاد المعرفة ونقل التكنولوجيا من الدول والتكتلات الدولية المتقدمة، والتي أصبحت تملك كل مقومات المعرفة والتكنولوجيا، بعيدًا عن الاحتكار وفرض شروط تتضمن نوع الاستغلال وفرض الشروط المقيدة للإبداع والمنافسة.

تنبع الأهمية و الفوائد و المكاسب و التحديات الاقتصادية و السياسية، لانضمام السعودية إلى منظمة شنغهاي للتعاون و منظمة البريكس، و الشراكة مع دول آسيا الوسطى و تركيا، بالتحديد، من أهمية هذه التكتلات الاقتصادية و الجيواستراتيجية، حيث إن منطقة آسيا الوسطى، تقع في منطقة مهمة قريبة من العالم العربي و السعودية، والتي تتيح لمن يسيطر عليها، أن يكون قريبًا من العالم العربي و دول الخليج و السعودية حيث تحيط بها كل من روسيا و الصين و إيران و تركيا و أفغانستان و الهند و باكستان و تركيا، إذ إنها من الناحية الاقتصادية تتمتع معظم دول منظمة شنغهاي بموارد طبيعية كبيرة خاصة في مجالي النفط و الغاز ، فضلا عما تملكه من ثروات طبيعية أخرى مثل المياه العذبة و الذهب و الفحم و البوتاسيوم و الفضة و المعادن الأخرى . إن منطقة الخليج العربي، فليست أهميتها بحاجة لكثير من البراهين، سواء من الناحية الجيوسياسية، حيث تقع المنطقة في قلب العالم القديم وتربط الشرق بالغرب، وتسيطر على أهم الممرات البحرية، مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب وبحر العرب وخليج عُمان والبحر الأحمر. ومن الناحية الاقتصادية، تبرز أهمية هذه المنطقة، لاسيما لجهة امتلاكها مخزونات النفط الأكبر عالمياً، وهيمنتها على أسواق الطاقة العالمية، إلى جانب ما تتمتع به المنطقة من فوائض مالية ضخمة وإمكانيات اقتصادية كبيرة عززت مكانتها ودورها في الاقتصاد العالمي.

انضمام دول الشرق الأوسط لمنظمة شنغهاي يؤكد رغبتها في تحقيق التوازن وتنويع أنشطتها الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية

أدركت السعودية و دول الخليج العربية، أهمية مكاسب تنويع الشراكات، ومحاولة الاستفادة مما تتيحه من فرص وإمكانيات كبيرة لخدمة المصالح الخليجية على المستويين الجيوسياسي والاقتصادي، فعلى المستوى الجيوسياسي، ثمة تنافس إقليمي ودولي على النفوذ والوجود في هذه المنطقة الحيوية، لاسيما من قِبل القوى الإقليمية، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، والتي لدى كل منها خططه واستراتيجياته للتغلغل في هذه المنطقة، ومن ثم فإن بناء علاقات أوثق بين دول الخليج وجمهوريات آسيا الوسطى سيُسهم في الحفاظ على وتعزيز المصالح الخليجية الاستراتيجية في المنطقة وعدم العبث بها من قِبل القوى المنافسة، أما من الناحية الاقتصادية، فإن هذا الحوار يتيح المجال لتعزيز التعاون الاقتصادي بما يخدم جهود تحقيق التنمية المُستدامة، ويُوفر مدخلاً مُهماً للوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها المنطقة، وإيجاد موطئ قدم في أسواقها الضخمة، إلى جانب تنسيق سياسات الطاقة بما يعزز استقرار أسواق النفط والغاز العالمية، و يعكس هذا الحوار الاستراتيجي الاهتمام الكبير الذي توليه دول مجلس التعاون الخليجي لوضع الأُطر المؤسسية التي تخدم تطوير علاقاتها مع القوى الدولية والإقليمية المختلفة، في عصر تتكاثر فيه التكتلات الاقتصادية وتزداد أهميتها.

هناك دلالة مُهمة لهذه الشراكات وهي متعلقة بوحدة الموقف والتحرك الخليجي تجاه الدول والمجموعات الإقليمية المختلفة، فمستقبل الشراكات، يؤكد أن دول الخليج يحركها هدف واحد ورؤية مشتركة، وهذا من شأنه أن يُعزز من المكاسب الاستراتيجية التي يمكن أن تجنيها دول المجلس، من مثل هذه الحوارات الاستراتيجية، و في مقدمتها أكبر اقتصاد خليجي متمثل في الاقتصاد السعودي إذ يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي له ١,١٠٨ تريليون دولار أمريكي وفقًا لبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠٢٢م.

من هذا المنطلق، حرص قادة دول مجلس التعاون الخليجي، ودول آسيا الوسطى الخمس على أهمية تعزيز الحوار الاستراتيجي والسياسي بينهما، وتعزيز الشراكة نحو آفاق جديدة في مختلف المجالات، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والاستثماري و الحوار السياسي والأمني وتعزيز التواصل، و أهمية تطوير طرق النقل المتصلة بين المنطقتين، وبناء شبكات لوجيستية وتجارية قوية، وتطوير أنظمة فعالة تسهم في تبادل المنتجات الصناعية و الزراعية و الخدمية و اللوجيستيات و التعاون في مجالات العلم و التكنولوجيا و البحث العلمي و الاقتصاد الأخضر و الاقتصاد الرقمي و التكنولوجيا الخضراء ، إذ تعد دول آسيا الوسطى منطقة جغرافية مغلقة تقع في قلب قارة آسيا أو قلب العالم، وهي تضم كلاً من أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وطاجيكستان وقرغيزستان، وهي لا تطل على أيٍّ من البحار المفتوحة لكن موقعها الجغرافي يجعلها ذات أهمية كبرى، وتمتد من غرب الصين شرقاً حتى بحر قزوين وإيران غرباً، بعدد سكان يصل إلى ٧٣ مليون نسمة، وناتج محلي إجمالي يصل إلى نحو ٣٦٨,٠٤٤ مليار دولار للدول الخمسة، ولدى هذه الدول احتياطيات ضخمة من المعادن والنفط والغاز الطبيعي والفحم، والمياه.

من الجدير بالإشارة، وفقًا إلى بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠٢٢م، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول آسيا الوسطى ٣٦٨,٠٤٤ مليار دولار ، إذ بلغ حجم الناتج المحلي ٢٢٠,٦٢ مليار دولار لكازاخستان ، اوزبكستان ٨٠,٣ مليار ، تركمنستان ٤٥,٦١ مليار ، قيرغستان ١٠,٩٣ مليار و طاجكستان ١٠,٤٩ مليار دولار مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي البالغة ٢,٤٩ تريليون دولار ، و بهذا يشكل هذا التعاون تجمعًا مهمًا يبلغ حجمه ٢,٨٦ تريليون دولار ، و تأتي القمة التي استضافتها السعودية تتويجًا للعلاقات الاقتصادية و التجارية و السياسية المتنامية .

و في إطار تنويع الشراكات، من أجل تحقيق المكاسب ، أصبحت منظمة شنغهاي للتعاون مركز جذب للشرق الأدنى بعد أن طرقت العديد من بلدان المنطقة بابها ، وتشهد نجاحات المنظمة على إعادة تعريف التوازنات الدولية وتأثير الصين وروسيا المتنامي في إقليم يُعَد منطقة نفوذ بالنسبة لأمريكا، إذ تأسست منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١م، على يد الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغستان وطاجيكستان وأوزباكستان، وهي منظمة حكومية دولية أوروآسيوية ذات توجه سياسي واقتصادي وأمني، و تركّز على بناء الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، و كانت المنظمة تعنى في بداياتها بالمسائل المتعلقة بالأمن بشكل أساسي، مثل مكافحة الإرهاب والنزعات الانفصالية والتطرف الديني وتجارة المخدرات، و منذ نشأتها، توسعت المنظمة تدريجيًا لتشمل دول آسيوية كبيرة ، مثل

يؤثر الاقتصاد المعرفي في التنمية بتعزيز الإمكانات البشرية وخلق الابتكار والتعليم واكتساب المعرفة ومحاربة الفقر وتقليل البطالة

الهند وباكستان، لتكتسب بذلك أهمية وتصبح منصةً أساسية للتعاون في آسيا ، وتعد حاليًا أكبر منظمة إقليمية في أوروآسيا، حيث يمثّل الدول الأعضاء ما يقرب من ٤٠ ٪ من سكان العالم، وثلث الناتج الاقتصادي العالمي .

و في جانب ذو صلة، وقعت إيران مذكرة تفاهم عام ٢٠٢٢م، للحصول على العضوية الدائمة بالمنظمة، ومن المنتظر أن تحصل على العضوية الكاملة بنهاية ٢٠٢٣م، وقد شاركت كل من مصر وقطر لأول مرة بصفتهما شريك حوار في قمة منظمة شنغهاي للتعاون السنوية، التي عقدت في سمرقند في سبتمبر/أيلول عام ٢٠٢٢م، (وهي صفة لم تكن تتمتع بها حتى ذلك الحين أي من دول المنطقة سوى تركيا، و في الشهور التي تلت القمة، مُنحت كل من البحرين والسعودية و الكويت والإمارات نفس الصفة، و تُظهر تلك السلسلة من العضويات توطّد العلاقات بين دول الشرق الأدنى وآسيا (لا سيما الصين)، وبصفة أوسع، ميل كفة ميزان التجارة الدولي لصالح الشرق.

إن انضمام دول الشرق الأوسط إلى عضوية منظمة شنغهاي للتعاون يؤكد أيضًا على رغبتها في تحقيق التوازن وتنويع أنشطتها الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية، وتحقيق قدر أكبر من الحرية في سياساتها الخارجية، حيث يُنظَر إلى هذه المنظمة من عدة نواحٍ كنموذج بديل منافس لنماذج أخرى تتمحور حول الغرب (أمريكا واليابان والهند وأستراليا)، وبوصفها منتدىً أوروآسيوي، إذ توفر المنظمة أرضًا صلبة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب بعيدًا عن إشراف أمريكا والدول الأوروبية.

و فيما يتعلق بالدول العربية و بشكل خاص دول مجلس التعاون الخليجي العربي، ترجع جاذبية منظمة شنغهاي للتعاون بشكل أساسي، إلى الدور الاقتصادي المتنامي للصين في المنطقة، إذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لدول الخليج ، في عام ٢٠٢١م، بلغ حجم التجارة الثنائية بين بكين ودول مجلس التعاون الخليجي ٢٣٠ مليار دولار ، و على الرغم من الضربة الشديدة التي أصابت التجارة من جراء جائحة كوفيد-١٩، حلت الصين بالفعل محل الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي، واليوم، تأتي ثلث واردات الصين من النفط وربع وارداتها من الغاز الطبيعي والبتروكيماويات من دول المجلس، وأغلبها من السعودية، كما نجحت الصين في توسيع نطاق استخدام عملتها من قبل دول الخليج العربية في معاملات معينة، حيث كانت قطر أول من أطلق مركز مقاصة للعملة الصينية الرنمينبي، حتى تتم المبادلات التجارية في مجال الطاقة بالعملة الصينية، علمًا بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين و الدول العربية ما مقداره ٣٣٤,١ مليار دولار عام ٢٠٢٢م، وفقًا للتقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢٣م.

تشمل مصالح الصين في منطقة الخليج أيضًا مجموعة أكبر من الأنشطة الاقتصادية، ما يدفع بكين إلى اعتبار المنطقة ذات أهمية استراتيجية، فهي أيضًا المستثمر الأول في الخليج من خلال مبادرة الحزام والطريق ، حيث مكنتها تلك المبادرة من زيادة محفظة استثماراتها في العالم العربي – والتي تبلغ حاليًا ١٤٠ مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي وحدها في مختلف القطاعات، لا سيما مرافق النقل والمجمعات الصناعية والذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة والطاقات المتجددة، إذ تُعد السعودية المستفيد الأكبر من هذه الاستثمارات، وهو ما يدل كذلك على الشراكة المتزايدة بين مبادرة الحزام والطريق والمبادرات الأخرى طويلة المدى مثل رؤية ٢٠٣٠، إذ من المرجّح أيضًا أن تتمكن دول الخليج، بفضل شراكتها مع منظمة شنغهاي للتعاون، من الوصول إلى أسواق جديدة وإلى مشاريع بنية تحتية في مناطق أخرى، بدءًا من جمهوريات آسيا الوسطى.

من ناحية أخرى، إن موضوع الشراكة مع البريكس (الصين، روسيا، الهند، البرازيل و جنوب إفريقيا) و بالإشارة إلى بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، و بيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠٢٢م، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لأمريكا ٢٥,٤٦ تريليون دولار ، مقارنة مع مجموعة البريكس و التي بلغت ٢٥,٩١ تريليون دولار حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي لكل من ، الصين ١٧,٩٦ تريليون ، الهند ٣,٣٨ تريليون، روسيا ٢,٢٤ تريليون ، البرازيل ١,٩٢ تريليون و جنوب إفريقيا ٤٠٥ مليار دولار ، إن ذلك يمثل تحديًا و تنافسًا كبيرًا لأمريكا و يوفر قوة اقتصادية كبيرة تنافس أمريكا و قادرة على توفير كل متطلبات التنمية الاقتصادية، و تعزز مستقبل شراكات دول مجلس التعاون مع هذه التكتلات و توفر مكاسب مهمة استراتيجية من خلال تنويع هذه الشراكات، و الاستفادة من الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها هذه الدول و التكتلات في مجالات التنمية المستدامة و أهمية تنوعها على توطين اقتصادات

مستقبل الشراكات يؤكد أن دول الخليج يحركها هدف واحد ورؤية مشتركة ما يُعزز من المكاسب الاستراتيجية التي تجنيها دول المجلس

المعرفة و التكنولوجيا في الدول العربية و بشكل خاص السعودية أكبر اقتصاد عربي .

في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة، تعتبر مجموعة «بريكس" (BRICS) تكتل اقتصادي عالمي مهمة جدًا وفي هذا السياق، بدأت فكرة تأسيسه في ٢٠٠٦م، حينما عُقد أول اجتماع وزاري لوزراء خارجية البرازيل وروسيا والهند والصين على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، يضم هذا التكتل ٥ دول تعد صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، وهي البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا. وكلمة «بريكس" (BRICS) بالإنجليزية عبارة عن اختصار يضم الحروف الأولى لأسماء هذه الدول وأصبحت مجموعة بريكس أحد أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، نظرًا لأرقام النمو التي باتت تحققها دول هذا التكتل مع توالي السنوات، مما جعلها محط اهتمام عديد من الدول الأخرى، التي ما فتئت ترغب في الانضمام إلى التكتل.

تشكّل دول مجموعة بريكس مجتمعة نحو ٤٠٪ من مساحة العالم، ويعيش فيها أكثر من ٤٠٪ من سكان الكرة الأرضية، حيث تضم أكبر ٥ دول مساحة في العالم وأكثرها كثافة سكانية، وهي بذلك تهدف إلى أن تصبح قوة اقتصادية عالمية قادرة على منافسة مجموعة السبع G7 التي تستحوذ على ٦٠٪ من الثروة العالمية، وهذا ما تثبته الأرقام الصادرة عن مجموعة بريكس، التي تكشف عن تفوقها لأول مرة على دول مجموعة السبع، فقد وصلت مساهمة مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي إلى ٣١,٥٪، بينما توقفت مساهمة مجموعة السبع عند ٣٠,٧٪، إلى جانب ذلك، تعمل مجموعة بريكس على تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات الاقتصادية والسياسية والأمنية عبر تعزيز الأمن والسلام على مستوى العالم .

و فيما يتعلق بالهيكلة الاقتصادية، قررت مجموعة دول بريكس -خلال قمة فورتاليزا التي عقدت بالبرازيل عام ٢٠١٤م، إنشاء بنك تنمية سمي «بنك التنمية الجديد (New Development Bank) واختصارًا (NDB)، وصندوق احتياطي في شنغهاي، اتفاقية احتياطي الطوارئ (Contingent Reserve Arrangement) واختصارًا (CRA) إذ وصل رأس مال البنك، الذي هو بمثابة بنك تنمية متعدد الأطراف تديره دول بريكس الخمس، حينها ٥٠ مليار دولار مع احتمال بلوغه ١٠٠ مليار دولار في غضون عامين، والدور الأساسي لهذا البنك هو منح قروض بمليارات الدولارات لتمويل مشاريع البنيات الأساسية والصحة والتعليم، وما إلى ذلك، في الدول الأعضاء بالمجموعة، وكذلك البلدان الناشئة الأخرى، وانضمت إلى هذا البنك مؤخرًا كل من أوروغواي والإمارات وبنغلاديش ومصر بصفتها أعضاءً جددًا.

و قد حصل تطور مهم جدًا، بعد الحرب الروسية الأوكرانية وما رافقها من إعادة تشكيل نظام عالمي جديد، ازداد الاهتمام بتكتل بريكس من طرف العديد من الدول، خاصة في ظل الاتجاه نحو تكتلات جيوسياسية واقتصادية جديدة، وأيضًا بحث روسيا عن شركاء داعمين لها في وجه العقوبات الاقتصادية ، لكن قبل ذلك، وخلال قمة بريكس التي عقدت في مدينة شيامن الصينية عام ٢٠١٧، نوقش ما اصطلح عليها باسم خطة بريكس بلس، التي ترمي إلى إضافة دول جديدة للمجموعة، و في مارس/آذار ٢٠٢٣م، أكدت وزيرة خارجية جنوب إفريقيا، زيادة اهتمام عديد من دول العالم بالانضمام إلى مجموعة بريكس، إذ أن ١٢ دولة، أبدت رغبتها في الانضمام إلى المجموعة، من بينها السعودية والإمارات ومصر والجزائر وإيران والأرجنتين والمكسيك ونيجيريا وغيرها، إذ انضمت الإمارات و بنغلاديش وأوروغواي رسميًا إلى بنك التنمية الجديد التابع للمجموعة أواخر عام ٢٠٢١م، قبل أن تنضم مصر أيضًا نهاية مارس/آذار ٢٠٢٣م، للمؤسسة نفسها.

تسعى دول مجموعة بريكس إلى إطلاق عملة موحدة بينها، تكون عملة متداولة بجانب الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي، إذ أعلن أن مجموعة بريكس تعمل على تطوير عملة احتياطية جديدة على أساس سلة العملات للدول الأعضاء، إذ إن مسألة إصدار عملة موحدة لدول مجموعة بريكس ستناقش في القمة المقرر عقدها في جنوب إفريقيا نهاية أغسطس/آب ٢٠٢٣م، ولم تحسم بعد دول بريكس شكل العملة الجديدة، وتأتي العملات

وفقا إلى بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي لعام ٢٠٢٢بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدول آسيا الوسطى ٣٦٨,٠٤٤ مليار دولار

الرقمية ضمن الأفكار المطروحة لهذه العملة التي ستُنشأ على أساس إستراتيجي، لا على أساس الدولار أو اليورو، وتأمينها سيكون بالاعتماد على الذهب والمعادن النفيسة، وفي الوقت نفسه ترى دول بريكس في الأزمة الروسية الأوكرانية فرصة مواتية لإصدار هذه العملة والاستفادة من التطورات الاقتصادية الدولية الحاصلة في العالم في ضوء الصراع الروسي الأوكراني.

في الختام، إن العالم يترقب نتائج قمة منظمة البريكس التي عقدت نهاية الشهر الماضي في جنوب إفريقيا ، حيث من المتوقع إنشاء عملة مشتركة هو أحد أهم الموضوعات الرئيسة على جدول الأعمال، حيث ناقش وزراء خارجية دول بريكس في كيب تاون بجنوب إفريقيا نهاية الشهر الماضي، الأدوات التي تمتلكها المجموعة لإقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد، و مناقشة الاستخدام المحتمل للعملات البديلة لحماية بنك التنمية الجديد التابع للكتلة من العقوبات، وإزالة الدولرة في التجارة على نطاق أوسع، و طرح مفهوم عملة بريكس الموحدة، لأول مرة، مع أفكار تشمل ربطها بالذهب أو بسلة من السلع أو بعملات دول بريكس، و توجد، هناك عدد من العقبات تقف في طريق إنشاء مثل هذه العملة، وأعتقد أنه سيتم التغلب عليها في الفترة المقبلة، إذ يجب تسوية اللوجيستيات أو الجوانب الفنية المتعلقة بعملة بريكس ، إذ أن ذلك يتطلب التزاماً جاداً للغاية، ليس فقط من هذه الدول، ولكن من الدول التي تقدمت بطلبات الانضمام، إذ أن هذه الدول ترى العملة المشتركة، ليس كأداة رد فعل للعقوبات، ولكن كعملة لتنمية التجارة داخل المجموعة، إذ بمجرد قيام البريكس بذلك، ستجد العملة قاعدتها الطبيعية إلى حد كبير مثل اليورو .

*استاذ الاقتصاد القياسي جامعة بغداد

رؤية ٢٠٣٠ تحفز الدول الأجنبية للانخراط في التنمية والاستثمار

انضمام السعودية لـ "بريكس" يعزز مكانة الشرق الأوسط والانفتاح على شركاء جدد

سعى مجلس التعاون الخليجي على مدار عقود لرسم مسار خاص في إدارة علاقاته الدولية، بما يحقق الحصول على أكبر قدر من المكاسب على مسرح العمليات السياسية وبما يعزز شراكاته الدولية مع التكتلات والدول الكبرى، خاصة في إقليم يتسم باتساع رقعة النزاعات والصراعات، فكانت تحركات مجلس التعاون حساسة للمستجدات الدولية ومراعية للتغيرات الدقيقة في سلم القوى الدولية، خاصة مع تطورات الحرب الأوكرانية، مستهدفة بذلك تقديم نفسها كطرف فاعل على الساحة الدولية، وتعظيم شراكاتها الاقتصادية، وتوفير بيئة آمنة تجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي وتفتح آفاق جديدة فيما يخص قوتها الناعمة.

السفير محمد العرابي

موقع الخليج على الساحة الدولية:

كانت الحرب الأوكرانية بمثابة إشارة واضحة لجميع دول العالم، بأن النظام الدولي دخل مرحلة جديدة، وهو ما يحتم على الدول مراجعة حساباتها الاقتصادية وتحالفاتها السياسية، وبالنسبة لدول الخليج العربي، ستكون عمليات المراجعة غير سهلة، في ضوء الثقل السياسي والاقتصادي التي باتت تتمتع به بشكل متزايد، وعلى هذا، تظل طبيعة ومسار هذا التنويع قضية ملحة تحتاج إلى أن تُدار بكفاءة، بالنظر إلى طبيعة علاقة الخليج مع الولايات المتحدة، حتى لا تمضي دول الخليج في عقد شراكات استراتيجية مع الصين وروسيا وقوى أخرى صاعدة، بشكل يتسبب في إلحاق الضرر بعلاقاتها مع واشنطن.

وليس هناك أدل على سعي دول الخليج لقيادة دفة العلاقات الدولية بشكل متوازن، من حرص المملكة السعودية على تأكيد الشراكة مع الولايات المتحدة، من خلال عقد صفقتين مع شركة بوينغ الأمريكية لتصنيع ما يصل إلى ١٢١ طائرة من طراز بوينغ ٧٨٧ دريملاينر، بقيمة ٣٧ مليار دولار، وقال البيت الأبيض إن الصفقات تدعم أكثر من ١٤٠ ألف وظيفة أمريكية، وذلك بعد أن أعلنت السعودية عن ناقل وطني جديد هو «طيران الرياض»، ومن المعروف أن «دبلوماسية الخطوط الجوية»، هو مسار جديد هدفه تعميق العلاقات وتوطيدها، وفي ذات الوقت، توسطت به الصين بين السعودية وإيران لإعادة العلاقات وهو ما يمثل «غنيمة دبلوماسية» تمهد لدور صيني أكبر في الشرق الأوسط، الذي تنفرد فيه بشكل كبير الولايات المتحدة بالنفوذ.

شراكات مجلس التعاون الخليجي:

ينشط مجلس التعاون الخليجي بقيادة أكبر دوله، السعودية، في حوارات وشراكات استراتيجية عدة مع دول ومجموعات تكتلات مختلفة، تبلغ نحو ١٥ وجهة من بينها روسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية، ويستهدف منها تنويع خياراته السياسية وإغناء علاقاته الدولية، خصوصاً في مرحلة يشهد فيها العالم تحولات جيوسياسية وأزمات اقتصادية متلاحقة.

الصين:

ينشط مجلس التعاون في إبرام شراكات استراتيجية مع ١٥ وجهة من بينها روسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية

على مدار العقد الماضى، توسّعَت العلاقات الإيجابية بين الصين ودول مجلس التعاون، ويمثل مشروع الحزام والطريق العنوان الأبرز فى العلاقات الثنائية، على أن الشراكة تمتد لأبعد من ذلك، خاصة بعد المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر ٢٠٢٢م، فالتعاون الاقتصادي والتكنولوجي بشكل أشمل والدخول فى شراكات مؤسسية ودعم القضايا السياسية لكلا الجانبين، أصبحت تشغل حيز كبير فى فضاء الشراكة بين الطرفين.

وفى سياق أوسع، وخلال افتتاح القمة العربية ـ الصينية، أكد وزير الخارجية السعودي على الرغبة المتبادلة بين الدول العربية والصين لتطوير الشراكة والتعاون، مؤكدًا أن مؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين يعد فرصة للعمل على تعزيز الصداقة العربية – الصينية، بجانب أن الصين الشريك التجاري الأكبر للدول العربية بـ ٤٣٠ مليار دولار، وتمتد أهمية الزيارة لتشمل رمزية استضافة المملكة «القمة العربية – الصينية» ما يشير لمبادرة الصين لفتح باب أوسع على المنطقة على أن تكون السعودية بما تملكه من إمكانات هى بوابة تلك المنطقة.

وبالتركيز على السعودية، تشمل مستهدفاتها العمل مع الصين وهونغ كونغ في العديد من أوجه التعاون، بما فيها التكنولوجيا المالية وريادة الأعمال والعلوم الصحية والتكنولوجيا الحيوية والبيئة والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية، على أن يتضمن ذلك جذب التمويل من أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية، إذ تناولت زيارة وزير الاتصالات السعودي «عبد الله بن عامر السواحه» إلى هونج كونج والصين فى يوليو الماضى، تلك الموضوعات لاستكمال الخطط والخطوات والحفاظ على زخم تلك العلاقات المتطورة، خاصة في أعقاب مؤتمر الأعمال العربي ـ الصيني في الرياض في يونيو الماضى، الذى هدف لاستكشاف فرص الاستثمار المشتركة في مختلف المجالات.

روسيا:

بات «توطيد العلاقات الثنائية» هدفا مشتركا للجانبين، وتعاظم الحرص على تحقيق ذلك الهدف، بناء على وجود تفاهمات فى قضايا إقليمية ودولية، ليس أقلها أنهما يشتركان فى مسؤولية الحفاظ على توازن سوق النفط من خلال ضبط أسعار النفط وحجم المعروض منه من خلال أوبك بلس، وتعد إحدى أبرز محطات تطوير العلاقات الخليجية مع روسيا، هى عقد الاجتماع السادس للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا بموسكو يوليو الماضى.

وتعكس العلاقات الثنائية، التوافق حول ضرورة استئناف عملية السلام للتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين، ودعم «محادثات جدة» من أجل تهدئة الوضع في السودان، ويأتى الحفاظ على الأمن البحري والتصدي للتهديدات التي تواجه «المنشآت النفطية» في دول مجلس التعاون كهدف حيوى يلتزم الطرفان تحقيقه، كما يعمل الجانبان على «تهيئة بيئة ملائمة» لزيادة التبادل التجاري والاستثمار وصناعة الهيدروجين الأخضر، وتقنيات الاقتصاد الدائري الكربوني، بهدف تقليل الانبعاثات، وتطوير سلاسل توريد موارد الطاقة والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

الولايات المتحدة:

تتميز تلك الشراكة بوجود إطار مؤسسي تنتظم خلاله الشراكة مثل مبادرة حوار أمن الخليج العربي، وتستهدف التشاور حول ستة مجالات أمنية ودفاعية، بالإضافة إلى تعدد جوانب تلك الشراكة والتي لا تختزل في الأبعاد العسكرية والأمنية، بل تتجاوزها إلى الجوانب الاقتصادية والتي تعد ضمن الركائز الأساسية لتلك الشراكة، بجانب القدرة على حسم الأزمات، وهو ما تؤكده إشارة بلينكن في مستهلّ الاجتماع حول الشراكة الاستراتيجية بين الخليج وواشنطن في يونيو الماضي، إلى أن مجلس التعاون هو جوهر رؤية الولايات المتحدة لشرق أوسط أكثر استقرارًا وأمانًا وازدهارًا.

لذا تتجه الشراكة اليوم إلى الالتزام بالتعاون المشترك لتعزيز جهود الانتعاش الاقتصادي العالمي ومعالجة التداعيات الاقتصادية الناتجة عن الوباء والحرب في أوكرانيا وضمان مرونة سلاسل التوريد وأمن إمدادات الغذاء والطاقة وتطوير مصادر الطاقة النظيفة والتكنولوجيات ومساعدة البلدان المحتاجة من خلال المساعدة في تلبية احتياجاتها الإنسانية والإغاثية.

وتتعاون مع المملكة العربية السعودية للمضي قدماً بأجندتها الطموحة للتنويع بعيداً عن مجال النفط وخلق فرص للشباب السعودي، وكان قد نما الاقتصاد السعودي بنسبة ٨,٧٪ في سنة ٢٠٢٢م، وهو الأمر الذي وفر فرصاً كثيرة للشركات الأمريكية

السعودية اتخذت خطوات واسعة في التقارب مع دول "آسيان"

ما يجعلها بوابة الخليج العربي إلى تكتل الشرق الآسيوي

للمشاركة في العديد من القطاعات، ومن الطاقة إلى الرعاية الصحية والترفيه، كما فتحت رؤية ٢٠٣٠ مجالاً أرحب للشراكة بين البلدين، من خلال الفرص الواعدة التي أتاحتها للشركات الأمريكية في عدد من القطاعات الاستراتيجية، كحضور شركات الطاقة والبتروكيماويات الأمريكية في قطاع الطاقة السعودي، كذلك أعلنت الشركات الأمريكية في مؤتمر التكنولوجيا الأخير في الرياض عن استثمارات جديدة تزيد على ٣,٥ مليار دولار.

الاتحاد الأوروبي:

ليس مستغربًا أن الحرب الأوكرانية قد ألقت بتأثيراتها على العلاقات الخليجية الأوروبية، كاشفة أوجه القصور ودافعة لمعالجة ذلك ومؤكدة على الحاجة لمزيد من التعاون، فحقيقة أن الخليج أهم فاعل فى خريطة الطاقة الدولية، دفعت أوروبا لإعادة التفكير فى توسيع التكامل الاقتصادى مع دول مجلس التعاون الخليجى، خاصة بعد أزمة الطاقة العالمية، لذا تعد وثيقة «العلاقات الاستراتيجية» الأوروبية مع دول الخليج، بداية جديدة للتعاون بين الجانبين منذ يونيو ٢٠٢٢م، حيث شهدت العلاقات الاستراتيجية الخليجية – الأوروبية تحسناً كبيراً في العديد من الملفات، لا سيما الأمن والطاقة والتحول الأخضر وتغير المناخ، بالإضافة إلى التجارة والتنويع الاقتصادي والاستقرار الإقليمي والأمن العالمي، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة تعزيز التنسيق بين الجانبين عبر الحوارات السياسية المستمرة والعميقة، وتخصيص مزيد من الموارد لتطبيق الطموحات الكبيرة.

كانت قد شابت العلاقات الثنائية مجموعة تحديات، من أهمها: ترجمة التطلعات للعمل المشترك على المستويات التنفيذية، وتفضيل العلاقات الثنائية على العلاقات المؤسسية بين المنظمتين، بجانب العمل مع الحكومات والجهات الرسمية على حساب مزيد من الانخراط العام مع القطاعات الأخرى من المجتمع المدني، والأعمال، وأصحاب المصلحة من الشباب والمرأة، وهو ما أبطأ الحركة نحو مزيد من التعاون المستدام، غير أن التطبيق الفعال لـ«وثيقة العلاقات الاستراتيجية» سيقود لمزيد من النفع على الشعوب في كلا المنطقتين، حيث سيؤدي التعاون الوثيق بين الثقافات، وإتاحة فرص التنقل للشباب والطلاب، والتعاون والتبادل في مجال التعليم العالي إلى تحسين التفاهم والثقة المتبادلة، وكذلك مواجهة التحديات الإنسانية والإنمائية. كما تحدث مسؤولون أوروبيون عن ضرورة استئناف مفاوضات التجارة الحرة بين الجانبين، لتساعد في تعميق الشراكة الاقتصادية، وتحفيز مناخ الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة داخل أسواق دول مجلس التعاون، خاصة أنه لا يوجد تنافس بين غالبية قطاعات الأسواق في المنطقتين، الذي قد يتسبب في تعقيد إجراء إعفاءات جمركية.

آسيان:

تتشابه رابطة «آسيان» ومجلس التعاون الخليجي، في كونهما محط أنظار القوى الكبرى، حيث يمتلكان أهمية جغرافية واستراتيجية واقتصادية كبيرة، واستطاعتا أن تحافظا على موقف محايد في عدد من القضايا الدولية، والدخول فى شراكات مع عديد من الدول والمنظمات الدولية، ويرجع التواصل الأول بينهما إلى عام ١٩٩٠م، كما وقع الجانبان مذكرة تفاهم في ٢٠٠٩م، في البحرين، التي تعد أساس التعاون والعلاقات بين الكتلتين.

وتنامت العلاقات السياسية بين دول مجلس التعاون الخليجي و«آسيان» في الآونة الأخيرة خصوصاً مع الرياض، إذ يرى مراقبون أن السعودية اتخذت أخيراً خطوات واسعة في التقارب مع دول «آسيان»، مما قد يجعلها بوابة الخليج العربي إلى تكتل الشرق الآسيوي، الذي ينظر له كصوت رائد في التجارة الدولية والقضايا الأمنية.

يمكن لدول «آسيان» أن توفر السلع والمنتجات الغذائية والزراعية لدول الخليج، مما قد يجنب الأخيرة ارتفاع الأسعار المفاجئ وقت الأزمات، ويضمن لها مصادر متعددة في هذا المجال، ومن شأن ذلك أن يحقق مزيدًا من التقارب بين الكتلتين خلال الفترة المقبلة، بخاصة مع عمل رابطة «آسيان» ومجلس التعاون الخليجي على الابتعاد عن الصراعات بين القوى الكبرى والتزام الحياد والاهتمام بمصالح شعوبهم وتحقيق النمو الاقتصادي.

على جانب آخر، ترجع بعض التقارير الاقتصادية زيادة الاستثمارات الخليجية في «آسيان» خلال الفترة الأخيرة إلى عدة أسباب، منها الاختلالات الاقتصادية التي تشهدها أوروبا والولايات المتحدة مؤخرًا، مقابل قدرة دول جنوب شرقي آسيا على التأقلم مع انكماشات الاقتصاد العالمي، والتعافي السريع من جراء الأزمات الاقتصادية، مما يكسب المستثمرين ثقة في هذه المنطقة ويجعل جنوب شرقي آسيا أرضاً صالحة للاستثمارات الخليجية.

تسعى السعودية لتعزيز الريال كعملة احتياطي دولية في ضوء زيادة الاعتماد على العملات المحلية في تسوية مدفوعات التجارة

ويدعم تلك النقاط الإيجابية، توقيع وزير الخارجية السعودي وثيقة انضمام المملكة السعودية لمعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا يوليو الماضي، وذلك بدعوة من وزيرة خارجية جمهورية إندونيسيا، ما يسهم في تحقيق التطلعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العمل المشترك، وخلق فرصة تنموية واقتصادية جديدة للجميع.

شراكات جديدة:

بريكس:

تهدف دول مجموعة «بريكس» إلى إقامة نظام عالمي «متعدد الأقطاب»، وتأتي رغبة الرياض بالانضمام إلى «بريكس» لتؤكد الاستقلال المتزايد لدبلوماسيتها تجاه واشنطن، فهي تعمل على تحويل العلاقات من علاقة تقوم على الأمن مقابل النفط، الى علاقة شراكة وتعاون، ومن المنتظر أن يكون إنضمام السعودية إلى بريكس بمثابة تعزيز لمكانة الشرق الأوسط وتقوية علاقات دول المنطقة مع المجموعة، والانفتاح بشكل أوثق على شركاء جدد. انضمام السعودية إلى بريكس سيترك تأثيرًا على الاقتصاد العالمي، وذلك لمكانة السعودية وثقلها الاقتصادي والاستراتيجي، إقليمياً ودولياً، حيث تمتلك السعودية اقتصادًا ضخمًا، فوفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغ إجمالي الناتج المحلي للمملكة نحو ٨٣٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١م، كما تعتبر السعودية لاعباً رئيسياً في أسواق الطاقة العالمية، كما تمتلك احتياطات مالية ضخمة تجعلها تمثل لاعباً مهماً في أسواق الاستثمارات العالمية، حيث ارتفعت الأصول الاحتياطية لها في الخارج لتصل إلى ٤٦٥ مليار دولار في نهاية سبتمبر ٢٠٢١م، بالإضافة إلى ذلك، المكانة الروحية والدينية للمملكة في العالم الإسلامي.

وتبحث السعودية من خلال الانضمام عن تعزيز دور الريال السعودي كعملة احتياطي دولية، في ضوء فكرة زيادة الاعتماد على العملات المحلية في تسوية مدفوعات التجارة المشتركة وغيرها من المبادلات في المجالات الاقتصادية مثل السياحة والاستثمار والتمويل، إذا تسعى بريكس لإقامة منطقة نقدية جديدة مستقلة عن الدولار، مثلما فعلت دول منطقة اليورو، بجانب الانتقال من عصر التنمية التي يقودها النفط إلى عصر التنمية التي تقودها الصناعة والتكنولوجيا، وهذا يتطلب تنويع العلاقات الاقتصادية للسعودية حول العالم وعدم اقتصار ترتيبات التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف على وجودها في منظمة الدول المصدرة للبترول. من ناحية أخرى، الصين تعلم جيدًا أن ضم السعودية ومصر ودول خليجية لهذا التكتل يضيف له قوة كبيرة، من حيث قوة التأثير في أسواق النفط والغاز العالمية، وقوة الموقع الاستراتيجي، فدخول الرياض في هذا التحالف من شأنه أن يقطع شوطًا كبيرًا في عملية التخطيط اللوجيستي والتأمين لمنتجات دول البريكس وتوزيعها على مستوى العالم، لا سيما في ظل التطور اللافت الذي أدخلته المملكة في قطاع الصناعة والنقل وإضافة الكثير من الموانئ، وتقدمها على مستوى مؤشر نظام الملاحة البحرية، كما تمثل السعودية ثلث دول الأوبك، وأكبر الدول المؤثرة في أسعار النفط العالمية ومصر دولة اتزان في المنطقة، وقطب من أقطاب الشرق الأوسط وتملك جيشًا قويًا، كما أنها منطقة جاذبة للاستثمار.

لكن وفق كثيرين، فإن هناك مخاطر من قرار الانضمام، قد يدفع ذلك لتوتر العلاقات مع الغرب، وبصفة خاصة أمريكا، وزيادة المنافسة الجيوسياسية بين الغرب وكتلة القوى الشرقية مع تزايد انقسام الاقتصاد العالمي، كما أن بريكس تواجه تحديات داخلية

قد تؤثر على المكاسب المأمولة، فعدم التجانس بين دولها من حيث كيفية ارتباط الأعضاء ببعضهم من جهة، وبالغرب من جهة أخرى.

شنغهاي:

كانت قد تأسست منظمة شنغهاي في ٢٠٠١م، كمنظمة سياسية واقتصادية وأمنية لآسيا الوسطى بمواجهة المؤسسات الغربية، لا سيما مع تزايد التعددية القطبية للنظام الجيوسياسي العالمي، إلا أن التصريحات التي صدرت ولا تزال تصدر عن القمم والمؤتمرات المختلفة لجماعة شنغهاي لا تعكس توجهاً عدائياً ذا طابع عسكري وإنما مد مزيد من الجسور للتعاون الاقتصادي. وانضمت السعودية لمنظمة «شنغهاي» بقيادة الصين فى مارس الماضى، بصفة «شريك الحوار»، وهي خطوة جديدة تضيفها السعودية ضمن سياقات دبلوماسيتها العالمية، وفى ذات الوقت تعزز العلاقات مع الصين في سعيها وراء الفرص لتعميق اندماجها في آسيا التى تعد سوقًا مهمًا يجني منه السعوديون معظم أرباحهم خاصة مع توجه حصة كبيرة من صادراتهم النفطية شرقًا.

ويبدو أن الخطوة جاءت بعد تغيرات فى طبيعة وفلسفة الأمن الإقليمي الخليجي، خاصة بعد تراجع الولايات المتحدة عن تقديم أسلحة هجومية للسعودية فى خضم حرب اليمن والاكتفاء بأسلحة دفاعية، بجانب تراجع التوتر ثم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وإيران، ما قد يحمل معه تأثيرات سلبية على التحالف الاستراتيجى مع أمريكا، ومن المؤكد يمثل ذلك تحديًا خطيرًا، لعلاقات الجانبين «الأمريكى والخليجى».

تركيا:

مثلت زيارة الرئيس التركى الأخيرة إلى ثلاث دول خليجية، هى السعودية، والإمارات، وقطر، بعد إعادة انتخابه رئيساً للبلاد في مايو الماضى، بداية جديدة لعلاقات أقوى مع السعودية والخليج، فاتفقت السعودية وتركيا على توسيع نطاق التعاون بينهما، واعتبار مجلس التنسيق السعودي ـ التركي مسارًا مهمًا لذلك، حيث تقوم الشراكة على تعزيز وتنويع التجارة البينية من خلال تكثيف التواصل بين القطاع الخاص في البلدين وتطوير بيئة استثمارية خصبة ومحفزة للقطاع الخاص، وبحث فرص المشاريع المشتركة في كامل سلسلة قطاع البتروكيماويات بما فيها التحويلية والمتخصصة، وتبادل المعرفة والخبرات لتطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بالهيدروجين النظيف، بجانب تعزيز التعاون في المجالات الدفاعية، والصناعات العسكرية، والتنسيق فى مجال مكافحة الجرائم بكافة أشكالها، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات والخبرات والتدريب، علاوة على التعاون الثنائي لمكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود، والحرص على التواصل الفعال بين الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في البلدين.

آسيا الوسطى:

ولأن الرياض تلعب دوراً بارزاً في إيجاد صيغ التعاون الفعالة بين دول الإقليم، بغية الاستجابة للتحديات، في ضوء أزمات تتجدد فصولها الجيوسياسية والغذائية والأمنية، استقبلت مدينة جدة السعودية في ١٩ يوليو الماضي، القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى في ظل جهود حثيثة لتعزيز أفق التعاون بين الإقليمين، من أجل رسم خطة عمل واحدة بين دول الخليج العربي ودول آسيا الوسطى، يؤسس لمرحلة تنموية بين المنطقتين، والذى يحمل بالضرورة أبعاد جيوسياسية وجيواستراتيجية تمهد الطريق أمام تكتل اقتصادي يدعم القضايا السياسية المشتركة.

وينظر إلى آسيا الوسطى باعتبارها «كنز مدفون»، فلديها كثير من الثروات خصوصاً في بحر قزوين، تشمل احتياطات هائلة من الطاقة وغيرها من المعادن النفيسة، إضافة إلى التصنيع العسكري والزراعة، فالأمن الغذائي من الملفات المهمة على أجندة دول الخليج ويأتي الاستثمار في الدول ذات المزايا الزراعية مثل مجموعة آسيا الوسطى بما يخلق شراكة استثمارية زراعية، كأولوية تضمن تحقيق هدف الأمن الغذائي.

ومن الملاحظ، أن رؤية السعودية ٢٠٣٠ تحفز الكثير من الدول للانخراط في حركة التنمية الاقتصادية والاستثمارية، سواء في دول الجوار ودول ما بعد الجوار مثل بلدان وسط آسيا، كما أن العلاقات التاريخية بين هذه المنطقة وجزيرة العرب تشكل وصلاً ثقافياً، فضلاً عن أن منطقة وسط آسيا تشكل معبراً لطريق الحرير المشروع الصيني الطموح، وكل تلك العوامل تشكل ركيزة لتعميق العلاقات بين المجموعتين في المستقبل.

ختامًا، يبحث مجلس التعاون الخليجى بقيادة السعودية عن دور أكبر على المستوى الدولى، يحقق طموحاته ويعبر عن مصالحه ويؤكد أن للعرب دورًا لا غنى عنه فى تحقيق الاستقرار الإقليمى والدولى، وفى ذات الوقت يشير إلى الحاجة لإيجاد سبل جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادى، بما يخدم مصالح العرب والشركاء.

*وزير خارجية جمهورية مصر العربية الأسبق

عوامل نجاح الشراكات الاقتصادية الدولية والإقليمية على اقتصادات المنطقة

الشراكات لا تحمل دول الخليج عواقب الحرب الباردة بين واشنطن وبكين

خلال العقد السابق أصبحت الشراكات التجارية من الخليج العربي حاضرة في الساحة الاقتصادية الإقليمية والدولية كما يظهر على سبيل المثال من خلال دور موانئ دبي العالمية DP World في القطاع البحري أو دور صندوق الاستثمارات العامة للمملكة العربية السعودية في تطوير عدد من المشاريع الصناعية الإقليمية الجديدة.
تعكس استراتيجية هذه الشراكات العربية تغيرات عميقة في العملية الاقتصادية والسياسية في المنطقة ولاسيما على طموح الحكومات المحلية بتنويع اقتصاداتها وتخفيض اعتمادها على ريع النفط وبالتالي من الضروري أن نعتبر تطوير الشراكات الخليجية في سياق تنفيذ الخطط الوطنية مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠ ورؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ورؤية الإمارات ٢٠٢١.

د. جان-لو سمعان

هكذا يعرض هذا المقال الأبعاد المختلفة للاستراتيجية الاقتصادية الجديدة لدول الخليج وخصوصًا بالنسبة إلى التنسيق بين القطاع الخاص والحكومات وبين السياسة الخارجية والسياسة التجارية.

أولاً-الدور المحوري للاقتصاد في الدبلوماسية الجديدة لدول الخليج

في البداية، من اللازم أن نعترف بالعامل الرئيسي الذي يمثله الاقتصاد في السياسة الخارجية لدول الخليج واليوم يعتبر التعاون الاقتصادي جزءاً لا يتجزأ في المقاربة الدبلوماسية على المستوى الثنائي وعلى مستوى متعدد الأطراف.
هذه المقاربة الخليجية واضحة جداً فيما يتعلق بعلاقات دول المنطقة مع القوى الآسيوية مثل الصين والهند، حيث بدأ التقارب بين الخليج وبكين بعد وصول «شي جين بينغ» إلى السلطة في عام ٢٠١٣م، وخاصة بعد إطلاق مشروعه الجديد «مبادرة الحزام والطريق» التي أصبحت المشروع الأساسي للسياسة الخارجية الصينية في السنوات التالية.

حتى اليوم تركز الشراكة بين دول الخليج والصين على المجال الاقتصادي وفي رأي المسؤولين السياسيين في دول الخليج هذا التقارب يمثل فرصةً حاسمةً لتحسين المشاريع المحلية الذاتية لتنويع الاقتصاد.

وتبرز الشركات الصينية التي تلعب دورًا مهمًا في تحديث مجال البنى التحتية كما نرى ميناء حمد في قطر، ميناء الدقم في سلطنة عمان وميناء زايد في الإمارات. في نفس الوقت استحوذت دول الخليج على استثمارات الشركات الصينية لتنفيذ مشاريع صناعية طموحة مثل «مدينة الحرير» في الكويت ومدينة «نيوم» في المملكة العربية السعودية، وعلى نحو ملاحظ نرى نفس المنطق في قطاعات أخرى، لاسيما في مجالات التكنولوجيا المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي و شبكة الجيل الخامس حيث توجد الشركة الصينية «هواوي» في كل دول الخليج.

على نفس المنوال، يحمل التقارب بين الخليج والهند بعدًا اقتصاديًا أساسيًا، وترغب دول الخليج في لعب دور مركزي بالتنمية الهندية وهذا ما تدل عليه الاستثمارات السعودية والإماراتية في تطوير البنى التحتية لدولة جنوب آسيا.

هكذا نلاحظ تنسيقاً قوياً بين الاستراتيجية التجارية والسياسة

زادت طموحات دول الخليج في قطاع الصناعة العسكرية وأصبحت وسيلة محورية للتنويع الاقتصادي في المشاريع الوطنية

الخارجية لدول الخليج فهذا المنطق لا يقتصر على العلاقات مع الصين والهند، بل يمتدّ إلى كل الشراكات الخليجية مع آسيا، على سبيل المثال، تقترب اليوم دول الخليج من منظمة شانغهاي للتعاون التي تأسست في عام ٢٠٠١م، وتشمل دول آسيا الوسطى وروسيا والصين (بالإضافة إلى ذلك أصبحت الهند وباكستان أعضاء في المنظمة منذ عام ٢٠١٥م).

بالتالي، حصلت المملكة العربية السعودية والإمارات و الكويت على مكانة «شريك الحوار» dialogue partner مع المنظمة، بناء على ذلك، اعتبر عدد من المحللين الغربيين هذا القرار كإشارة سياسية من دول الخليج نحو الولايات المتحدة بسبب تزعّم الصين وروسيا لمنظمة شانغهاي للتعاون، وبسبب ذلك لا نستطيع أن نفسّر التقارب بين الخليج و آسيا الوسطى من خلال الدوافع الاستراتيجية فقط بل في الواقع إنّ التعاون بين المنظمة ودول الخليج سيؤدي إلى تعزيز المبادلات التجارية بين المنطقتين التي قد زادت بشكل كبير خلال العقدين السابقين: كما يظهر اعتماد دول مثل كازاخستان واوزبكستان على استثمارات من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بهدف تطويرالقطاع الصناعي و البنى التحتية.

بعبارة أخرى، في السياق الدولي الحالي، السياسة الآسيوية لدول الخليج تركز على التجارة، لتوضيح ذلك، تبرز نفس المقاربة في حالة العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربي و«أسيان» ASEAN -رابطة دول جنوب شرق آسيا، وفي شهر سبتمبر المقبل سيجتمع وزراء الخارجية لدول المنظمتين للمرة الأولى وستكون الأولويات للبرنامج الدبلوماسي تقوية العلاقات التجارية وليس فقط التعاون الاستراتيجي وهذا بسبب الدور الرئيسي لدول الخليج -خصوصًا الإمارات والمملكة العربية السعودية -في تنمية بلدان جنوب شرق آسيا.

ثانياً. آثار زيادة أسعار الطاقة على الاستراتيجيات الاقتصادية لدول الخليج

بالإضافة إلى تغيير المقاربة الدبلوماسية لدول الخليج عبر استخدام المبادلات التجارية كأداة أساسية لسياستها الخارجية، شهدت المنطقة مؤخراً تغييرًا على المستوى المالي تحديداً بعد ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الحرب في اوكرانيا في عام ٢٠٢٢م، وهذا الارتفاع أدى إلى نمو مفاجئ لميزانية الحكومات الخليجية وبالتالي إلى نمو صناديق الثروة السيادية المحلية مثل صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية وجهاز أبو ظبي للاستثمار وشركة «مبادلة» في الإمارات.

سمح هذا النمو المفاجئ لدول الخليج بإطلاق مبادرات واستثمارات جديدة داخليًا وخارجيًا. في عام ٢٠٢٢م، حقّق النمو الاقتصادي في منطقة الخليج نسبة ٦.٩٪ ما يؤدي إلى تعزيز أوضاع صناديق الثروة السيادية الخليجية في الأسواق الدولية كما رأينا عبر الحضور البارز لهذه الصناديق في القطاع التكنولوجي الأمريكي، خصوصًا عبر الاستثمارات الخليجية للشركات الناشئة من وادي السيليكون: على سبيل المثال استثمرت شركة «مبادلة» في صندوقين "sequoia capital" و "silver lake"

وفي هذا الإطار، انخرط صندوق الاستثمارات العامة السعودي في عدد من شركات تكنولوجية كـ «أوبر» و«لوسد موتورز» وكان القرار

الأهم هو الاستثمار السعودي في صندوق «رؤية سوفت بنك» بقيمة ٤٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧م، وبالتالي كل هذه الاستثمارات تشير إلى القدرة المالية لدول الخليج اليوم وبسبب هذه القدرة كسبت حكومات المنطقة أيضًا نفوذاً سياسياً حيوياً في الولايات المتحدة وآسيا.

ثالثاً. أهم القطاعات للشراكات الاقتصادية الخليجية

علاوة على ذلك الدور الجديد لصناديق الثروة السيادية الخليجية، يمكن أن نراقب أهمية شركات خليجية على الصعيد الدولي في عدد من القطاعات ولتوضيح هذه النقطة، تجدر الإشارة إلى شركة موانئ دبي العالمية التي تأسست في عام ٢٠٠٥م، وأصبحت اليوم من المشغلين الثلاث للموانئ في العالم، وبطبيعة الحال فإنّ موانئ دبي العالمية موجودة في كل القارات على سبيل المثال تدير موانئ دبي العالمية ثمانية محطات في موانئ إفريقية (في مصر والسنغال والجزائر، الصومال وموزمبيق وأنغولا).

ينطبق هذا أيضاً على قطاع الاتصالات حيث الشركات الخليجية عززت وجودها في أفريقيا وآسيا وبالتأكيد فإن بروز مواقع الشركات الخليجية عالمياً يؤدي إلى تعاون وتنسيق أوسع بين الحكومات المحلية ودول الخليج، ومن جديد نرى كيف أنّ هذه العلاقات الدولية بين الخليج وبقية العالم لم تعد تعتمد على النفط والغاز فقط وفي هذا السياق، من الممكن أن نعتبر شركات ك- موانئ دبي العالمية أداة لا مثيل لها في السياسة الخارجية للإمارات.

زادت طموحات دول الخليج أيضاً في قطاع الصناعة العسكرية التي أصبحت وسيلة محورية للتنويع الاقتصادي في المشاريع الوطنية، خصوصًا في الإمارات والمملكة العربية السعودية، بعد أن أعلنت رؤية ٢٠٣٠ السعودية أن الصناعة الوطنية ستوفر قيمة ٥٠٪ لتأمين معدّات القوات المسلحة السعودية فبالتالي قرر المسؤولون في أبو ظبي والرياض دعم تأسيس شركات وطنية جديدة في السنوات السابقة.

في ٢٠١٩ م، ظهرت مجموعة «إيدج» (Edge) الإماراتية التي تمثل اليوم الشركة العسكرية الكبرى في البلد وتنتج إيدج المركبات المدرعة، الصواريخ والطائرات بدون طيّار وبالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، أعلنت الحكومة تأسيس الشركة السعودية للصناعات العسكرية المعروفة باسم «سامي» (Saudi Arabian Military Industries) في عام ٢٠١٧م، ومنذ إنشائها، أصبحت سامي شركة رئيسية في الأسواق العسكرية الإقليمية.
بينما كانت في السابق دول الخليج تعتمد بالكامل على الشركات العسكرية الغربية، نشهد الآن مرحلة انتقالية مع تعزيز الصناعة المحلية: على سبيل المثال يعتمد الجيش الإماراتي على الشركات الإماراتية لبناء السفن والسيارات المصفحة، حيث تتحمل شركة «أبو ظبي لبناء السفن»(أو«اي دي أس بي ») مسؤولية مركزية في إطار تطوير معدّات القوات البحرية الوطنية وخصوصًا منذ عام ٢٠٠٤م، مع إنتاج ٦ سفن من فئة «بينونة « للقوات المسلحة الإماراتية.

مما لا شك فيه وجود بعدين مهمين لتطوير الصناعة العسكرية في دول الخليج: من جهة تسمح بتعزيز الاقتصاد الوطني وبخلق فرص عمل للشباب ومن جهة أخرى تقوية الصناعة العسكرية الوطنية ما يدّل على طموح الإمارات والمملكة العربية السعودية نحو الاستقلال الاستراتيجي عن الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة التي تستغل غالباً اعتماد القوات المسلحة الخليجية على قدراتها العسكرية كوسيلة للتأثير وللضغط على سياسات حكومات المنطقة كما رأينا بعد تعليق المفاوضات بين واشنطن وأبوظبي حول بيع الطائرة المقاتلة إف-٣٥ F-35 بسبب التقارب بين الإمارات والصين، وبناء على ذلك فإن تطوير الصناعة العسكرية المحلية سيسمح لدول الخليج بتجنّب هذه الأزمات في المستقبل.
خلال العقد السابق، استثمرت دول الخليج أيضًا في قطاعات صناعية أخرى. هكذا أصبحت الطاقة المتجددة أولوية الحكومات وخصوصًا في المملكة العربية السعودية حيث مشاريع الطاقة المتجددة ستمثل حول ٢٢٪ من قيمة كل مشاريع الطاقة في البلد بين ٢٠٢١ و٢٠٢٥م، وتهدف الرياض إلى الوصول لإنتاج ٥٠٪ إنتاج من الطاقة المتجددة في ٢٠٣٠. هذه الطموحات تؤدي إلى اعتماد السوق على شراكات جديدة كما يظهر في الإمارات من خلال إنشاء شركة «طاقة سراج» (Siraj Power) وشركة «طاقة الباب الأصفر» (Yellow Door Energy).

على نفس المنوال، الأزمة الصحية الدولية بسبب فيروس كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢٠م، دفعت دول الخليج إلى سلسلة قرارات لتعزيز القدرات المحلية لأنظمة الرعاية الصحية ولذلك اقتربت هذه الدول من الصين في بداية الأزمة: على سبيل المثال أعلنت الإمارات والصين تأسيس محطة مشتركة في أبو ظبي لإنتاج لقاح جديد ضد الفيروس «حياة -فاكس» (Hayat-Vax) الذي استخدم في عدد من البلدان في أفريقيا وآسيا اليوم.
أخيرًا شهدت المنطقة تعزيز الشراكات في قطاع الغذاء بسبب أهمية قضية الأمن الغذائي لدول الخليج التي تعتمد على الاستيراد في استهلاكها أما بالنسبة إلى قطر، فقد دعمت الحكومة تأسيس شركات محلية لتخفيض وارداتها الغذائية كما رأينا من خلال إنشاء شركة «بلدنا» في عام ٢٠١٧م، وهي اليوم توفر ٩٥٪ من الاستهلاك القطري في مجال منتجات الألبان

وفي نفس الوقت تستثمر الشركة في أسواق خارجية مثل مصر ورومانيا وإندونيسيا.

٤. التحدي الأول: توطين الصناعات الخليجية

في نهاية المطاف تستهدف السياسة التجارية الجديدة لدول الخليج تعزيز الاقتصادات المحلية حيث كانت أولويتها المشاريع الوطنية الخاصة برؤية ٢٠٣٠ السعودية وبالتالي فإن تنويع الاقتصاد الخليجي سيؤدي إلى تخفيض اعتماده على النفط والغاز وأيضًا إلى تقوية دور الاستثمارات الوطنية في الإنتاج الصناعي المحلي.

وعلى خط مواز وعلى الرغم من هذه الطموحات وخططها على مستوى السياسات الحكومية، فإن دول الخليج تواجه صعوبات في تنفيذها وتحقيق أهدافها وفي الواقع تعترض نفس الصعوبات تجربة القوات الصاعدة الجديدة مثل الهند التي شنت مبادرة للتوطين -«Make in India» -في ٢٠١٤م.

قد تكمن الصعوبة الرئيسية خلف هذه الإصلاحات في تغيير عقلية العمال الذين يفضلون القطاع العام بشكل تقليدي بسبب استقرار العمل والراتب وبالتالي يتطلب ارتفاع التوطين جهودًا كبيرة من قبل الحكومات لتعزيز جاذبية القطاع الخاص.

٥. التحدي الثاني: تفاقم البيئة التجارية بسبب المنافسة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين

بينما نفذت دول الخليج تقاربها مع الصين بسبب الفرص الكبيرة التي تمثلها التجارة مع القوى الآسيوية، تؤدي اليوم هذه العملية إلى توترات بين الحكومات الخليجية والولايات المتحدة التي تبقى شريكها الاستراتيجي التقليدي.

كما عرض المقال، قررت إدارة الرئيس جو بايدن تعليق بيع الطائرة المقاتلة إف-٣٥ للإمارات في نهاية ٢٠٢١م، بسبب القلق الأمريكي حول عمق التعاون بين الإماراتيين والصينيين في المجال التكنولوجي والأمني وبالتالي يبدو أصعب لدول الخليج اليوم أن تستمر بسياستها الخارجية التي تركز على الأهداف التجارية وفي السياق الجيوسياسي المعاصر أصبحت هذه الأهداف ثانوية في رؤية الولايات المتحدة التي تفرض إطار حرب باردة جديدة لحلفائها في آسيا، أوروبا والشرق الأوسط وهذه الحرب الباردة الجديدة -التي ظهرت خلال رئاسة دونالد ترامب – تعني أنه يجب على كل دولة الاختيار الحاسم بين واشنطن و بكين.

تفرض المنافسة بين الولايات المتحدة والصين مأزقًا جديدًا لدول الخليج لان إزدهارها يعتمد على علاقاتها مع آسيا – وخصوصًا الصين – لكن في نفس الوقت استقرار المنطقة يستمر في الاعتماد على التعاون الأمني بين دول الخليج والولايات المتحدة لذلك المسؤولون العرب لا يقبلون حتى الآن فرض هذه الحرب الباردة على العالم العربي وقد أعلن العديد منهم رفضهم لهذا الاختيار بين واشنطن وبكين كما أكد أنور قرقاش -المستشار الدبلوماسي الرئاسي الإماراتي ووزير الدولة السابق للشؤون الخارجية -خلال مؤتمر دولي في ابوظبي في ٢٠٢١م:
«نحن جميعًا قلقون للغاية من نشوب حرب باردة تلوح في الأفق. هذه أخبار سيئة لنا جميعًا لأن فكرة الاختيار مشكلة في النظام الدولي، وأعتقد أن هذا لن يكون رحلة سهلة»
حتى اليوم لا نستطيع أن نستبق نهاية الأزمة في النظام الدولي وتأثيراتها على المنطقة لكن من الواضح أن الحكومات والشركات سيكون لديها المهمة الحساسة بالحفاظ على مصالحها في ضوء هذه التوترات.

ختامًا، رأينا كيف تغير دور الشراكات الخليجية تغيرًا كاملًا خلال العقد السابق وكيف هذا التطوير يعكس الطموحات الجديدة لدول المنطقة -وخاصة المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر -بالنسبة إلى تعزيز نفوزها الدولي وبالتالي أصبحت هذه الشراكات أدوات مباشرة للسياسة الخارجية للرياض وأبو ظبي والدوحة.

في نفس الوقت تظهر قضية جديدة من خلال هذا التوجه وهي قدرة دول الخليج على تنفيذ مشاريعها للحصول على «الاستقلال الاستراتيجي» وسياسيًا تفضيل تقاربها مع الصين بدون أن تتحمل دول الخليج عواقب الحرب الباردة الجديدة بين واشنطن وبكين.

في السياق الدولي الحالي، من الصعب لكل الدولة أن تحافظ على حيادها الدبلوماسي نحو هذه المنافسة بين القوى العظمى كما أن السياسة الاقتصادية لم تعد تقتصر على النمو فقط ولذلك يجب على المسؤولين أن يأخذوا بعين الاعتبار حذرين في التوافق بين أهدافهم الاقتصادية واحتياجاتهم الاستراتيجية.

في جامعة سنغافورة الوطنية ـ أستاذ مشارك في الدراسات الاستراتيجية في كلية الدفاع الوطني للإمارات العربية المتحدة

*باحث متخصص في الشؤون الاستراتيجية بمعهد الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية ـ أستاذ مشارك في الدراسات الاستراتيجية في كلية الدفاع الوطني للإمارات العربية المتحدة

الشراكات الخليجية الدولية والإقليمية وتأثيرها على اقتصاد دول الخليج

دول الخليج توازن بين الشركاء الغربيين والشرقيين لتحقيق أفضل النتائج لمصالحها

يلعب مجلس التعاون الخليجي (GCC) دوراً رئيسياً في تطوير اقتصاد دول الخليج العربية، إذ يعتبر اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة من أكبر الاقتصادات في العالم، حيث يحتل المرتبة ١٥ عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

كما تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من المزايا الاقتصادية، تجعلها فاعلاً أساسيًا في الاقتصاد العالمي، بالنظر لوفرة الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز الطبيعي ودورها الرئيس في سوق الطاقة العالمي. وكذا موقعها الجغرافي المتميز، حيث تقع على مفترق طرق التجارة العالمية، إذ تحتل دول الخليج موقعًا جيواقتصاديًا مهمًا بين القارات الثلاث (آسيا وإفريقيا وأوروبا)، وتشهد نشاطًا تجاريًا متزايدًا بفضل المناطق الحرة والموانئ الحديثة التي تساهم في تعزيز التجارة والاستثمار الدولي. مما ممكنها من عقد شراكات دولية متنوعة.

أ.د توات عثمان

كما يوفر الاتحاد الاقتصادي بين دول الخليج في ظل مجلس التعاون الخليجي إطاراً للتعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة والنقل والبيئة، وهو يدعم التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ويساعد على توحيد السياسات الاقتصادية. ويوفر إطارًا مؤسسيًا للتعامل والتفاوض مع التكتلات الدولية الأخرى، بما يسمح لدوله الأعضاء بالتحرك ككتلة واحدة وقوة تفاوض موحدة أمام مختلف الشركاء الدوليين تحفظ مصالح دول المجلس. وقد حقق المجلس العديد من الإنجازات الاقتصادية منذ إنشائه. حيث زاد حجم التجارة بين الدول الأعضاء بشكل كبير، وارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة. كما أن المجلس ساعد على تطوير بنية تحتية اقتصادية متطورة في دول الخليج العربية. ويتوقع أن يستمر اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي في النمو في السنوات القادمة، ومن المتوقع أن يلعب دوراً أكبر في الاقتصاد العالمي. مع سعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال الاستثمار في قطاعات أخرى غير النفط والغاز الطبيعي، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

كما يحتفظ مجلس التعاون الخليجي بعلاقات قوية مع العديد من الشركاء الدوليين على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي. وتعتبر هذه الشراكات مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستراتيجي بين دول المنطقة وشركائها الدوليين. ولطالما تمكنت دول المجلس من الحفاظ على علاقات متميزة دوليًا ولعب دور متوازن في ظل المنافسة والصراع الدولي.

إعادة توجيه البوصلة: التموقع في عالم شديد التكتل

شهدت السنوات الأخيرة بشائر تسارع التكتلات والشراكات الإقليمية والدولية واتساع نطاقها على نحو غير مسبوق. وكان نهوض دول الجنوب النامية وحدوث توسع تجاري سريع فيما بين البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من هذا التسارع، حيث تتغير الجغرافيا الاقتصادية وتتنوع الشراكات الدولية. وفي ظل هذا المشهد، تحاول دول مجلس التعاون الخليجي حجز مكان لها في هذا العالم شديد التكتل، بما يحفظ مصالحها ويعزز دورها في الاقتصاد العالمي.

٥٠٠ مليار دولار المبادلات التجارية بين دول الخليج و "البريكس"

وتعد الصين أكبر مستثمر في الخليج بحوالي ٥٠ مليار دولار

إن الواقع الإقليمي والدولي، ولا سيما حالات عدم اليقين التي أفرزتها الأزمات خلال السنوات العشر الأخيرة، كأحداث الربيع العربي، وتداعيات جائحة كوفيد -١٩ وتجدد الصراعات الجيوسياسية الدولية والإقليمية، فرضت على دول الخليج الآخذة في النمو تعزيز وتنويع علاقة المجلس مع الشركاء التجاريين والاستراتيجيين التقليديين والناشئين في مختلف مناطق العالم. وفي هذا السياق، اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي سواء مجتمعة أو كل دولة منفردة على مدى العقدين الماضيين إلى تنويع شركاءها الدوليين عبر توجيه المزيد من الاهتمام نحو الدول النامية الصاعدة. ويمكن أن نوعز هذا الاهتمام إلى عدة عوامل، أهمها، موازنة الضغوط السياسية الغربية، الأمريكية والأوروبية خصوصًا، والتي لا تتوانى على مساومة دول المجلس في العديد من المواقف والضغط عليها بما لا يتماشى مع مصالح دول الخليج. بالإضافة إلى تغير الجغرافيا الاقتصادية الدولية، التي فرضها صعود اقتصادات عدة دول نامية خصوصًا نتيجة انتقال ثقل الاقتصاد العالمي نحو آسيا، مترافقًا مع تنامي الطلب على إمدادات الطاقة.

فأصبحت الدول النامية الصاعدة، بما في ذلك الصين (كمركز تصنيع محوري على وجه الخصوص)، والبرازيل (كمركز محوري للزراعة والصناعات الزراعية خاصة)، والهند (كمركز محوري للخدمات بصفة أساسية)، بالإضافة إلى الصفين الأول والثاني من البلدان حديثة العهد بالتصنيع، وكذلك بعض البلدان الأخرى في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، هي القوة المحركة لتعزيز العلاقات الخليجية الدولية والإقليمية.

يسلط الجدول الموالي الضوء على أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبرز الحجم المتزايد للدول النامية كشركاء، سواء من حيث التصدير أو الاستيراد.

أهم شركاء التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (بالمليار دولار أمريكي)

	الصادرات		الواردات	
الشركاء / السنوات	٢٠١٨	٢٠٢٢	٢٠١٨	٢٠٢٢
إجمالي العالم	٣٥٨,٦٣	1,013	٤٩٠,٣١	٥٢٧,٣٢
الدول المتقدمة	76,89	284,45	198,84	182,03
مجموعة الدول الـ ٧ المتقدمة	42,29	216,73	144,24	130,63
الاتحاد الأوروبي	26,89	91,17	89,07	89,03
الولايات المتحدة الأمريكية	11,32	45,71	56,70	47,35
اليابان	16,69	114,73	23,81	17,84
الدول النامية	281,74	721,05	291,47	345,29
آسيا	257,73	657,30	266,16	291,65
دول الآسيان	27,22	100,79	30,99	33,82
إفريقيا	33,09	62,70	29,76	52,57
تكتل البريكس- BRICS	70,67	368,2	129,29	197,36
الصين	36,87	207,09	80,36	125,95
الهند	29,10	137,81	34,44	50,66
البرازيل	1,21	9,54	6,57	9,55
روسيا	1,31	1,55	4,09	5,58
جنوب إفريقيا	2,18	12,21	3,83	5,62

المصدر: مركز التجارة الدولي، www.trademap.org

يتبين جليا الدور المتنامي للدول النامية كشركاء أساسيين لدول المجلس، حيث تشكل المبادلات التجارية بينهما ٧٢٪ من حجم التجارة الخارجية لدول المجلس، مقابل استقرار أو تراجع حصة الدول المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان خاصة من حيث الاستيراد، وإن كان هؤلاء الشركاء التقليديون لا يزالون يشكلون سوقًا مهمًا لصادرات دول المجلس من موارد الطاقة خاصة في ظل الأوضاع التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية.

تحاول دول مجلس التعاون حجز مكان في عالم شديد

التكتل بما يحفظ مصالحها ويعزز دورها في الاقتصاد العالمي

في سياق هذا التحول، أصبحت دول آسيا الصاعدة (خاصة دول مثل الصين، والهند، ودول رابطة الآسيان) أهم شريك اقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة أو كلًا على حدة؛ حيث مثَّلت التجارة العمود الفقري للروابط الاقتصادية المتنامية بين الطرفين.

وتعود متانة الروابط بين دول المجلس والدول الآسيوية الصاعدة إلى عدة اعتبارات، أهمها تَطلُّع دول مجلس التعاون الخليجي بدون استثناء إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية، سواء لكل دولة منفردة أو في إطار المجلس، من خلال ضمان أسواق دائمة لصادراتها من الطاقة، خاصة في ظل الدينامية التي تعرفها الاقتصادات الآسيوية. بالإضافة إلى سعى دول الخليج إلى البحث عن فرص استثمارية جديدة سواء داخل الأسواق الآسيوية أو عبر استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة التي تدعم خطط التنويع الاقتصادي داخل دول الخليج. ناهيك عن مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي واضطرابات سلاسل إمداد الغذاء والمنتجات الحيوية، خاصة عقب الأزمات الأخيرة. ولذلك تعمل دول الخليج على ضمان الأمن الغذائي عبر تدفقات دائمة من السلع والمنتجات الغذائية، أو من خلال الاستثمار في القطاع الزراعي والغذائي لبعض الدول الآسيوية. هذا بالإضافة إلى ضمان تدفق العمالة ذات الأجور الرخيصة من أجل المساهمة في بناء المشاريع التحتية الضخمة التي تقوم بها دول المجلس.

وبالفعل شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في تجسيد أهدافها المتعلقة بتعزيز الشراكة الخليجية الآسيوية على مدار الأعوام الماضية، حيث ازدادت مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل مطرد في مجموعة واسعة من المنظمات السياسية والاقتصادية في آسيا. سعيًا منها إلى القيام بأدوار تحفظ مصالحها في مجموعات مثل منظمة شنغهاي للتعاون (SCO)، ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA)، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ففي أكتوبر من العام الماضي، انضمت الكويت بصفتها العضو الثامن والعشرون لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا (CICA)، في قمته الأخيرة في أستانا بكازاخستان، وهذا بعد انضمام كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة بالفعل، وهو أحدث مثال على سعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى مزيد من الاندماج والمشاركة في الشراكات الإقليمية الآسيوية. كما حصلت المملكة العربية السعودية وقطر على وضع شريك في الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون، خلال قمة سمرقند شهر سبتمبر ٢٠٢٢م، وهي منظمة اقتصادية وسياسية وأمنية أسستها الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. ومن المقرر أن تصبح البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة شركاء في الحوار في المستقبل.

ويندرج اندماج دول مجلس التعاون الخليجي في الشراكات الإقليمية الآسيوية ضمن الجهود المتضافرة لتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع الدول الآسيوية الأخرى على مدى العقد الماضي. إذ يعتبر قادة الخليج هذه المنظمات نقطة انطلاق لتعميق مثل هذه العلاقات. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة تواجد دول المجلس داخل المنظمات الآسيوية سيعزز أيضًا علاقاتهم الاقتصادية والأمنية مع هذه البلدان. فدول مجلس التعاون الخليجي، ذات الاقتصادات سريعة النمو، تتطلع لتحقيق تنمية مستدامة ورؤى اقتصادية طموحة، أطلقت من خلالها مشاريع ضخمة، وهي تحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية للإبقاء على هذه المشاريع حية، والاقتصادات الآسيوية على استعداد للقيام بذلك من خلال توفير التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة والمدربة. كما أن الدول الأعضاء الرئيسية في هذه التجمعات، وهي روسيا والصين والهند، لها أيضًا مصالح كبيرة في منطقة الخليج. إذ تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورًا مهمًا في الخطط الاقتصادية الدولية للصين مثلاً، بما في ذلك «مبادرة الحزام والطريق».

التكتل الآخر الذي يبرز كشريك مهم وواعد بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، هو مجموعة البريكس BRICS، إذ يُعد هذا التجمع (الذي يضم كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) أحد أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، حيث يضم اقتصادات تشكل أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم وأكثر من ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من المزايا الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد منها من خلال التعاون مع تجمع البريكس، الذي يفوق حجم مبادلاته التجارية مع دول المجلس ٥٠٠ مليار دولار أمريكي، وهو يضم أهم شريكين لدول المجلس، الصين

اتجهت دول الخليج مجتمعة أو فرادى على مدى عقدين لتنويع شركاءها الدوليين بالاهتمام بالدول النامية الصاعدة

٧٢٪ من التجارة الخارجية لدول التعاون مع شركاء من الدول النامية ما يؤكد أهمية هذه الدول في المبادلات التجارية

والهند في آسيا. وهناك العديد من الفرص للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وتجمع البريكس في مجالات مثل الطاقة، والتصنيع، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والتعليم وكذا البحث والتطوير.

ويعكس هذه الفرص حجم الاستثمارات بين دول مجلس التعاون الخليجي وتجمع البريكس، الذي بلغ في عام ٢٠١٩ حوالي ١٠٠ مليار دولار. وتعد الصين أكبر مستثمر في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ حجم استثماراتها في المنطقة حوالي ٥٠ مليار دولار. وتليها البرازيل باستثمارات تبلغ حوالي ٢٠ مليار دولار، ثم روسيا والهند باستثمارات تبلغ حوالي ١٠ مليارات دولار لكل منهما. وتشير هذه الإحصائيات إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي وتجمع البريكس تشهدان نموًا قويًا في الاستثمارات الثنائية.

ويتوقع أن يستمر هذا النمو في السنوات القادمة، حيث تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط والغاز، كما يسعى تجمع البريكس إلى زيادة استثماراته في الخارج.

وعلى صعيد العلاقات الرسمية، أعلن رئيس منتدى البريكس الدولي، بورنيما أناند، في شهر يونيو من هذا العام، أن المملكة العربية السعودية تخطط للانضمام رسميًا إلى التجمع، وقبل شهر واحد، انضم كل من وزيري الخارجية السعودي والإماراتي إلى البلدان الضيفة الأخرى في اجتماع وزراء خارجية بريكس لأول مرة. كما أكد الرئيس الصيني شي جين بينغ على تسريع عملية توسع المنظمة في وقت لاحق من هذا الصيف، ويبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي حريصة على المشاركة.

وعلى مدى السنوات الماضية، قام كبار المسؤولين من الطرفين بعدة زيارات متبادلة، ووقعوا شراكات استراتيجية شاملة مع دول المجلس. وفي السياق ذاته، قام قادة دول الخليج، بمن فيهم العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ورئيس الإمارات الشيخ محمد بن زايد، بزيارة الصين وروسيا والهند في عدة مناسبات.

وينطوي تعزيز التعاون بين التجمعين، على تسريع الخطط الطموحة التي تسعى إليها دوله، كاستخدام العملات الوطنية في تبادلاتها التجارية، والتي يمكن أن تشكل بديلاً للدولار الأمريكي في التعاملات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي مع أهم شركائه. إذ أن هناك العديد من الفوائد التي يمكن أن تعود على دول مجلس التعاون الخليجي من استخدام العملات الوطنية في التعاملات التجارية، منها:

تقليل التبعية للدولار الأمريكي: فباستخدام العملات الوطنية، يتم تقليل التبعية من الدولار الأمريكي كعملة احتياطية ووحدة تسوية. وهذا يمكن أن يقلل من التأثيرات السلبية المحتملة للتغيرات في سياسة الفيدرالي الأمريكي والتقلبات في قيمة الدولار. تحسين السيادة المالية: يمكن أن يساهم استخدام العملات الوطنية في تعزيز السيادة المالية للدول وتحقيق استقلالية أكبر في التعاملات الدولية.

تحسين التجارة الثنائية: باستخدام العملات الوطنية في التعاملات التجارية، يمكن لدول المجلس أن تحقق تحسينًا في تدفق السلع والخدمات بينها. هذا يسهل التجارة ويقلل من تأثير التقلبات في أسعار صرف العملات.

تقليل تكاليف الصفقات: باستخدام العملات الوطنية، يمكن أن تقلل الأطراف المعنية من تكاليف الصفقات المتعلقة بالتحويلات النقدية وتحويل العملات. يمكن أن يكون ذلك أكثر فاعلية من حيث التكلفة والوقت.

التنويع الاقتصادي: بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، يمكن لاستخدام العملات الوطنية أن يعزز التنويع الاقتصادي ويسهم في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية.

تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي: يمكن أن يشجع استخدام العملات الوطنية في التجارة الإقليمية التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وشركائها التجاريين، ويسهم في تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للمنطقة.

وعلى الرغم من هذه الفوائد، إلا أن آفاق استخدام العملات الوطنية في التعاملات التجارية بين دول التجمعين تنطوي على عدة تحديات، يجب على الدول المشاركة معالجتها، كعدم استقرار العملات الوطنية، وعدم وجود أسواق رسمية للصرف ومخاطر التقلبات في أسعار الصرف. كما يجب أن نلاحظ أن الدولار الأمريكي لا يزال يعتبر العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم، وهو المعيار الذي تعتمده معظم الدول في التجارة الدولية. فتحويل العملات قد يكون تحديًا وقد يتطلب توافقًا من الأطراف المعنية وتطوير البنية التحتية المالية لتسهيل هذه العملية. لذا يعتبر الانتقال التدريجي إلى استخدام العملات الوطنية في التجارة خطوة استراتيجية تستدعي التخطيط والتنسيق المشترك بين دول المجلس وشركائها التجاريين.

تنويع الشركاء لمجلس التعاون تعني موازنة المصالح لا المفاضلة بين الشركاء

بالنظر لتنويع دول مجلس التعاون الخليجي لعلاقاتها مع عدة شركاء وتجمعات إقليمية ودولية، فقد يتوقع المرء تراجع تأثير الشركاء التقليديين لدول مجلس التعاون الخليجي من القوى الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. غير أن الواقع قد لا يكون بهذه الصورة تمامًا. فعلى الرغم من الشكوك التي أثارها تنامي العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية خاصة الصين، وكذا مع تجمعات مثل تجمع البريكس، وبعض التوترات الدبلوماسية مع القوى الغربية، حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على علاقاتها مع القوى الغربية بشكل عام. ففي شهر مايو من العام الجاري، كشف الاتحاد الأوروبي عن «شراكة استراتيجية مع الخليج» تهدف إلى توسيع وتعميق تعاون الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون الخليجي وأعضائه. وبذلك، يتطلع الاتحاد الأوروبي لتعزيز وجوده السياسي والاقتصادي في منطقة الخليج بشكل كبير. ويأتي هذا الإعلان في وقت يتزايد فيه القلق في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن النمو المطرد للعلاقات الخليجية الصينية، خاصة وأن الصين أضحى أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠٢٢م، مع تجارة ثنائية بقيمة تفوق ٣٠٠ مليار دولار.

كما أن للولايات المتحدة أيضًا مصالح جيوسياسية في منطقة الخليج. إذ قامت الولايات المتحدة بتعزيز وجودها الاقتصادي والعسكري في كل من دول مجلس التعاون الخليجي على مدى عدة عقود، ولا يبدو أن كلا الطرفين يريد التضحية بمثل هذه الشراكة المتميزة.

وعلى الرغم من التوافق التاريخي الوثيق لدول المجلس مع الحلفاء الغربيين، فإن التقاء المصالح الاقتصادية يدفع دول مجلس التعاون

الخليجي إلى تعزيز العلاقات التي كانت مهملة في السابق مع عدة شركاء آخرين كالصين وبقية دول آسيا الصاعدة، وكذا روسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية. فدول مجلس التعاون الخليجي تدرك فوائد تعددية شراكاتها، وهي تعي أن حصر علاقتها مع الغرب يمكن أن يعزلها عن الشركاء السياسيين والتجاريين المحتملين في بقية أنحاء العالم. وبعد أن أدركت ذلك، عملت قيادات دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز التمثيل الدبلوماسي في الدول الآسيوية ومختلف المنظمات الإقليمية لتعزيز مواقعها في الشؤون الدولية وزيادة خيارات تطوير الشراكات الاستراتيجية معها. معتقدة أن التحالفات الراسخة قد لا تكون كافية لتلبية احتياجاتها الاقتصادية والأمنية في النظام العالمي الناشئ متعدد الأقطاب. وتأمل دول مجلس التعاون الخليجي أن يؤدي التعامل مع التجمعات الإقليمية المتعددة الأطراف إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع القوى المهيمنة في المنطقة، ولا سيما الصين وروسيا، وهما قوتان عسكريتان واقتصاديتان عالميتان وأعضاء بارزون في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة البريكس.

إن اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي الواضح بالحفاظ على علاقاته مع شركائه الغربيين يؤكد الطبيعة القائمة على المصالح لسياستها الخارجية. في حين أن دول الخليج قد انخرطت بشكل متزايد مع عدة شركاء دوليين وإقليميين من أجل تعويض التراجع الملحوظ في الاهتمام من الولايات المتحدة وأوروبا، فمن غير المرجح أن تتخلى -أو حتى تخفض عن قصد -تلك العلاقات، لا سيما في خضم عالم شديد الاستقطاب. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في السير على خط رفيع بين الشركاء الإقليميين الغربيين وغير الغربيين من أجل تحقيق أفضل النتائج لمصالحها الأمنية والاقتصادية على المدى الطويل.

* أستاذ الاقتصاد ـ جامعة الجزائر3 (الجزائر)

مردود الشراكات الاقتصادية الدولية والإقليمية على اقتصادات دول الخليج

٦ آثار ديناميكية للشراكات تغير في الهيكل الاقتصادي وتزيد القدرة الإنتاجية لدول الخليج

اكتسب موضوع التكامل الاقتصادي أهمية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعد الدمار الذي لحق بمعظم دول العالم ،حيث أبدت دول الحلفاء رغبة جماعية لإقامة تعاون اقتصادي يعمل به كأسلوب اقتصادي يعاون هذه الدول على تخفيف حركة التنافس العدواني في السياسات التجارية وتنشيط حركة التجارة الدولية ومواجهة مشاكل البطالة ومشكلة التنمية في معظم دول العالم، ومن ثم بدأ اهتمام الاقتصاديين بدراسة التكامل الاقتصادي كمنهج اقتصادي منذ ذلك التاريخ، وسعت العديد من الدول إلى التكامل الاقتصادي بدرجاته المختلفة باعتباره وسيلة لمواجهه مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، والدليل على ذلك ما شهدته وتشهده الساحة الدولية من أشكال مختلفة للتكامل، سواء في البلدان المتقدمة أو البلدان النامية . ويعد الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي مثال حي على ذلك.

د. بهجت أبو النصر

وغني عن الذكر أن الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي لم يأت من فراغ، بل هو انعكاس للتطورات الاقتصادية المتلاحقة، فقد كان الاقتصاديون التقليديون يرون في تحرير التجارة الأساس لتحقيق التنمية الاقتصادية والاستخدام الأمثل لموارد العالم. إلا أن التطبيق العملي لمبدأ تحرير التجارة لم يكن ملائمًا أو موافقًا للمصالح الوطنية للعديد من الدول، الأمر الذي لجأت معه غالبية البلدان إلى وضع قيود على تجارتها الخارجية، وهكذا اتجه العالم نحو الأنظمة الحمائية. وثبت أيضًا أن تطبيق هذه الأنظمة لم يكن هو الحل الأمثل حيث ترتب على الأخذ بها عدم الاستخدام الأمثل للموارد العالمية مما أثر بالسلب على عملية التنمية الاقتصادية في معظم البلدان، ومن ثم انخفض مستوى الرفاهة في العالم، ولهذا كانت عملية النظرة للتكامل الاقتصادي بمثابة حل وسط بين الحرية والحماية، وأنه أفضل السبل لتعظيم الاستخدام الأمثل للموارد.

وقد فطنت دول مجلس التعاون إلى ذلك منذ نصف قرن تقريبًا، ومن ثم بذلت جهودًا للدخول في اتفاقات للتكامل الاقتصادي فيما بينهم والتي تمخض عنها إنشاء الاتحاد الجمركي لدول الخليج العربية، ولم يقف تطلع دول الخليج لهذه المرحلة بل عملت على خلق نوع من الشراكات مع العديد من الدول والتجمعات الاقتصادية أهمها دول البريكس وتجمع شنغهاي والصين، لذا سيتم تناول انعكاس تلك الشراكات على دول المجلس من خلال العناصر التالية:

واقع الاقتصاد الخليجي.
الشراكات مع دول البريكس
الشراكات مع دول شنغهاي.
انعكاسات تلك الشراكات على اقتصادات دول الخليج.

أولاً: الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

انطلاقاً من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة، وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون في شهر مايو عام ١٩٨١م، في الدورة التأسيسية للمجلس الأعلى التي عقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تم إقرار النظام الأساسي للمجلس، وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي أصبحت

انخفاض عدد السكان يجعل الصناعات كثيفة العمل لا تتمتع بميزة تنافسية بدول الخليج مما يحتم عليها الدخول في شراكات خارجية

سارية المفعول بحلول شهر مارس عام ١٩٨٢م، حيث تم البدء في اتخاذ خطوات تنفيذية لتطبيق ما ورد بها من أحكام ونصوص اعتباراً من الأول من مارس ١٩٨٣م، وكانت الخطوة الأولى هي إنشاء منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس والتي تم بموجبها إعفاء كافة المنتجات الوطنية من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل وفق شروط معينة. وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر ٢٠٠١م، لتواكب التطور الشامل للعمل الخليجي ولتعكس المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. وقد تضمنت هذه الاتفاقية نصوصاً جديدة ومطورة للعمل المشترك من أهمها ما يتعلق بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي وغيرها.

ولتحقيق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، تقرر البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارًا من يناير ٢٠٠٣م، وقد بدأ العمل فعلياً بالاتحاد الجمركي مع بداية عام ٢٠٠٣م، وفيما يلي أهم مؤشرات دول الاتحاد.

جدول (١)
المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٢٢

	السكان مليون نسمة	الناتج المحلي بالمليار دولار	إنتاج النفط بألف برميل/ يوم	الصادرات بالمليار دولار	الواردات بالمليار دولار	متوسط دخل الفرد بالدولار
الإمارات	9.4	611	3087	335	246	64712
البحرين	1.6	44	199	30	22	28621
السعودية	34.6	1108	10673	411	176	32072
عمان	4.6	115	798	45	28	25080
قطر	2.8	237	614	131	33	85052
الكويت	4.3	185	2729	79	24	43079
الإجمال	57.3	2300	18100	1031	529	

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٢٣م.

من الجدول السابق يلاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بإمكانات اقتصادية كبيرة ، حيث يصل ناتجها المحلي الإجمالي إلى نحو ٢,٣ ترليون دولار، و تجارتها الخارجية تتجاوز ١,٥ ترليون دولار ، كما أن إنتاجها من النفط يبلغ نحو ١٨ مليون برميل / يوم وهو يتجاوز ٦٢٪ من انتاج دول أوبك مجتمعة، إلا أنها تعاني من خفة سكانية فلم يتجاوز عدد سكانها ٥٨ مليون نسمة، مما يحرم دول المنطقة من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، والإنتاج بشكل اقتصادي وتنافسي، كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد لدول المنطقة والذي تراوح بين ٢٥ الف دولار بالبحرين ونحو ٨٥ الف دولار بقطر، يجعل الصناعات كثيفة العمل لا تتمتع بميزة تنافسية بها، مما يحتم عليها الدخول في شراكات خارجية للاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية والتغلب على التحديات التي تواجهها، كما أن التفاوت بين دول المجموعة والذي يتضح في الشكل التالي، يجعل التوجه نحو الشراكات الخارجية أمر ضروري لدول المجلس سواء بشكل جماعي ، وبشكل منفرد لأي من دول الاتحاد

الشكل رقم (١)

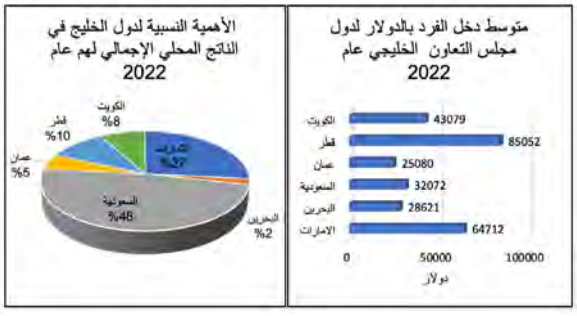

يتضح من الشكل السابق أن المملكة العربية السعودية تستحوذ وحدها على نحو ٤٨٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بنحو ١١٠٨ مليار دولار في حين تنخفض نسبة البحرين لنحو ٢٪، أما نصيب الفرد من الناتج فيظهر الشكل والجدول السابقين التفاوت الكبير في متوسط نصيب الفرد من الناتج، ومن ثم فإن التوجه نحو الشركات الخارجية يعد أمرًا في غاية الأهمية لدول المجموعة ككل، إلا أن هذا التفاوت بين اقتصادات

٥٥١ مليار دولار تجارة دول الخليج مع بريكس منها ١٧٠ مليارًا صادرات بريكس لدول الخليج واستوردت من الخليج بـ ٣٨٢ مليارًا

تلك الدول، يجعل السعي نحو الارتباط بالتجمعات الخارجية هدفًا أساسيًا لدول المجموعة منفردة أيضًا، كما أن حظوظ دول المجلس في انضمامها بتلك التجمعات تعد مختلفة ولعل ذلك يقسر قبول انضمام كل من المملكة العربية السعودية والإمارات بتجمع دول بريكس خلال اجتماع دول التجمع بجوهانسبرج بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٤م، وتأجيل انضمام الكويت.

ثانيًا: الشراكات مع دول بريكس

مجموعة بريكس، هو اختصار الحروف الأولى الأجنبية من أسماء خمس دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، والمنطلق الأساسي الذي يجمع هذه الدول هو اعتبار التنمية علاقة شراكة بين طرفين، وليست علاقة مانح ومتلقي، تابع ومتبوع. وتحرص دول بريكس على عدم تقديم نفسها بوصفها مانحة للمعونات، ولكن شركاء متكافئين مع غيرهم من الدول، وهو ما يعني تجاوز مسألة التبعية التقليدية بين الشمال والجنوب، وإيجاد صيغ أخرى للعلاقات بين الدول.

يعيش على أراضي دول بريكس أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم، وتشمل اقتصاديات الدول الخمس نحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلى العالمي، وتشكل ربع مساحة العالم، وتمتلك أكبر الأسواق العالمية، وأنشأت بنك برأسمال مبدئي يبلغ خمسين مليار دولار، لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دولها، وكذلك مد جسور التعاون مع الدول الأخرى. وقد خرجت جميعًا من الجوار القريب أي المناطق الجغرافية التي تنتمي إليها، وتركز فيها معظم نشاطها- إلى الجوار البعيد-أي القارات الأخرى، وفي مقدمتها القارة الإفريقية، التي تستقبل مبادرات تنموية واستثمارية ضخمة لدول بريكس مثل الهند والصين والبرازيل.

انضمام السعودية والإمارات لبريكس

تقدمت ٢٣ دولة من أصل ما يزيد عن ٤٠ دولة تبدي رغبتها بطلب للانضمام إلى مجموعة «بريكس»، حيث طرحت جوهانسبرغ على القادة مقترحًا لتوسيع العضوية، وقد أثار ذلك خلافًا بين الدول الأعضاء، ففي الوقت الذي تتحمس فيه الصين وروسيا لتوسيع التكتل وزيادة نفوذه، تتوجس الهند من الخطوة، وفي الواقع فالكثير من البلدان تسعى للانضمام إلى مجموعة "بريكس" رغبة في الاستفادة من الميزات الاقتصادية والسياسية التي تتيحها، إذ تسعى جميع الأعمال إلى أسواق واستثمارات جديدة، وكذلك تبحث عن عالم متعدد الأقطاب لا تسيطر عليه دول أو مجموعة بعينها، وخلق حالة من التوازن بالاقتصاد العالمي.وقد قررت مجموعة بريكس ضم كل من إيران والسعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والأرجنتين وإثيوبيا لبريكس اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٤م.

التبادل التجاري بين دول الخليج ودول بريكس

قد شهد التبادل التجاري بين دول بريكس ودول مجلس التعاون الخليجي ازدهارًا خلال السنوات الماضية وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

التجارة الخارجية لدول بريكس مع دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٢٢م.

القيمة بالمليون دولار

	الصادرات						
	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
الصين	1772	4970	4205	3989	37990	53862
روسيا	15	0	3	51	335	276
الهند	935	1496	4721	1990	10153	31323
البرازيل	1415	304	1041	413	2925	3260
جنوب إفريقيا	28	105	51	110	404	2500
الإجمالي	4165	6875	10021	6553	51807	91221
الإجمال	170642					

	الواردات					
	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الامارات
الصين	251	26510	36240	22558	78046	45408
روسيا	14	296	168	124	1917	5082
الهند	949	13228	8896	17552	46188	53851
البرازيل	254	356	1282	1324	5499	2642
جنوب إفريقيا	892	696	2645	440	4501	4108
الإجمالي	2360	41086	49231	41998	136151	111091
الإجمال	381917					

Source: comtrade database.un

من الجدول السابق يلاحظ أن تجارة دول الخليج مع دول بريكس

السعودية حققت أكبر فائض مع دول بريكس عام ٢٠٢٢

بلغ ١٣٦ مليار دولار تليها سلطنة عمان بـ ٣٩ مليار دولار

الحرب الروسية ـ الأوكرانية كشفت أنه رغم أهمية النفط إلا أنه لن تكون صادراته آمنة ومن ثم تنوع أسواق التصدير غاية في الأهمية

بلغت نحو ٥٥١ مليار دولار عام ٢٠٢٢م، حيث بلغت صادرات دول بريكس لدول الخليج العربية نحو ١٧٠مليار دولار في حين استوردت دول بريكس من دول الخليج بنحو ٣٨٢ مليار دولار ، وهذا متوقع في ظل ان دول بريكس من بينها ثاني وثالث أكبر الدول استهلاكا للنفط في العالم وهما الصين والهند، ومن ثم فقد حقق الميزات التجاري فائضًا لصالح دول مجلس التعاون الخليجي بنحو ٢١١ مليار دولار ، كما أن كافة دول المجلس منفردة حققت فائضًا مع دول بريكس باستثناء البحرين وهذا ما يتضح من الشكل التالي :-

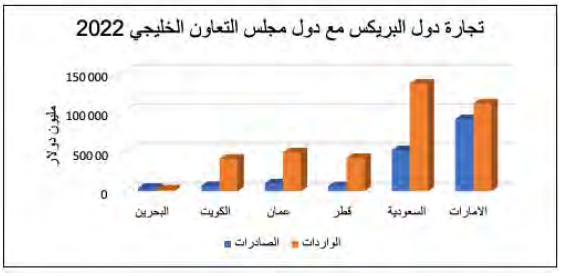

المصدر: جدول رقم ٢

من الشكل السابق يلاحظ أن السعودية حققت أكبر فائض مع دول بريكس عام ٢٠٢٢م، حيث بلغ نحو ١٣٦ مليار دولار، تليها سلطنة عمان بنحو ٣٩ مليار دولار، فدولة قطر بنحو ٣٥ مليار دولار في حين اقتصر الفائض لدولة الإمارات عند نحو ٢٠ مليار دولار، وعلى مستوى مساهمة دول ببريكس في التجارة الخارجية مع دول الخليج فتستحوذ الصين على النصيب الأكبر من حيث صادراتها أو وارداتها من دول الخليج وهذا ما يتضح من الشكل التالي

شكل رقم ٣

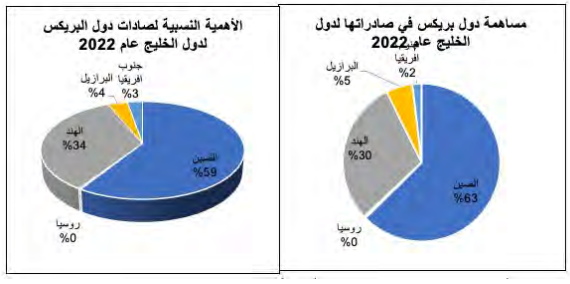

المصدر: حسبت من بيانات الجدول ١

من الشكل السابق يلاحظ أن الصين تستحوذ على نحو ٦٣٪ من صادرات دول بريكس لدول الخليج العربية وعلى نحو ٥٩٪ من وارداتها من دول الخليج، وهذا يرجع للعلاقات المتميزة بين الجانبين، يليها الهند بنحو ٣٠٪ من الصادرات ونجو ٣٤٪ من الواردات، حيث أنها تحتفظ بعلاقات متميزة مع دول الخليج بالإضافة إلى دور العمالة الهندية والقرب الجغرافي في هذا الأمر، أما كل من جنوب إفريقيا والبرازيل فتتراوح مساهمتها بين ٢٪ و٥٪ في حين تنخفض لأقل من ١٪ لروسيا ، وهذه النسب

الناتج المحلي لدول التعاون نحو ٢,٣ ترليون دولار وتجارتها الخارجية تتجاوز ١,٥ ترليون وإنتاجها النفطي يبلغ نحو ١٨ مليون برميل / يوم

المنخفضة لتلك الدول تؤكد على أهمية الشراكة مع دول بريكس ، والتي تتضمن في طياتها أربع دول من أكبر ١٥ اقتصاد في العالم ، حيث تأتي الصين في المركز الثاني عالميًا من حيث حجم ناتجها المحلي والذي بلغ نحو ١٤,٧ ترليون دولار ، والهند التي تحتل المركز السادس عالميًا من حيث الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٢,٦٦ ترليون دولار ، و تأتي روسيا في المركز الحادي عشر بنحو ١,٤٨ ترليون دولار وأخيرًا البرازيل والتي تحتل المركز الثاني عشر عالميًا بنحو ١,٤٤ ترليون دولار

ثالثا: الشراكة مع تجمع شنغهاي

تجمع شنغهاي هو منظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية تأسست في ٢٠٠١/٧/١٥م، على يد قادة ست دول آسيوية؛ هي الصين وكازخستان، قيروغستان، وروسيا، طاجيكستان، اوزباكستان كانت هذه البلدان باستثناء أوزباكستان أعضاء في «مجموعة شانغهاي الخماسية» التي تأسست في ١٩٩٦/٤/٢٦م، انضمت كل من الهند وباكستان إلى المنظمة كعضوين كاملي العضوية في عام ٢٠١٧م، وتتمحور أهداف المنظمة حول تعزيز سياسات الثقة المتبادلة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء، والتعاون في المجالات السياسية والتجارية والاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية وكذلك النقل والتعليم والطاقة

والسياحة وحماية البيئة، وتوفير السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ونظرًا لتناول العلاقات التجارية لدول الخليج مع كل من الصين والهند وروسيا في إطار دول بريكس، فسوف يتم التركيز في إطار هذا التجمع على باقي دول التجمع وهي كازخستان، قيروكستان، طاجيكستان، اوزباكستان، وباكستان، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

التجارة الخارجية لدول تجمع شنغهاي مع دول مجلس التعاون الخليجي ٢٠٢٢

بالدولار	الصادرات						الواردات						إجمالي الواردات
	كازخستان	قيروكستان	طاجيكستان	أوزباكستان	باكستان	إجمالي الصادرات	كازخستان	قيروكستان	طاجيكستان	أوزباكستان	باكستان		
البحرين	142	2	0	0	314359	314503	108	9	0	35	61896		62048
الكويت	2566	0	0	6	2271841	2274413	2042	3937	0	248	122103		128330
عمان	5686	607	450	3915	449940	460599	582	491	0	43	175992		177108
قطر	1080	0	0	4282	2664561	2669923	5563	54	0	355	405023		410995
السعودية	11769	21	2665	8847	3789949	3793251	4895	1380	0	2981	402811		411866
الإمارات	72263	24736	3770	347073	7351858	7799699	560336	100833	1167	26705	1166733		1855774
الإجمالي	93506	25365	6884	364124	16822508	17312388	573326	106704	1167	30367	2334559		3046122

Source: comtrade database.un

من الجدول السابق يلاحظ أن إجمالي صادرات دول الخليج لتلك المجموعة لم تتجاوز ١٨ مليار دولار، حيث أنها بلغت نحو ١٧,٢ مليار دولار في حين بلغت واردات دول مجلس التعاون منها نحو ٣ مليارات دولار، رغم أن تلك الدول تعد سوقًا واسعًا، ويكفي الإشارة إلى ان عدد سكان باكستان وحدها يبلغ نحو ٢٢٨ مليون نسمة، أي نحو أربعة أمثال عدد دول الخليج مجتمعة، كما أنها رغم القرب الجغرافي لدول تلك المجموعة مع دول الخليج العربية لم تستورد منها سوى بنحو ٣ مليارات دولار

رابعًا: الآثار المتوقعة لشراكات دول مجلس التعاون الخليجي على اقتصاداتها

إلى جانب الآثار الساكنة لتوسيع الشراكات لأي تجمع اقتصادي، هناك آثار ديناميكية هي التي ربما تكون أكثر أهمية من الآثار الساكنة، وهذه الآثار هي التي تأخذ عنصر الزمن في الاعتبار، حيث -قد -يؤدى التوسع في تلك الشراكات إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، بما يزيد من القدرة الإنتاجية لدول المجلس، ويمكننا إيجاز أهم الآثار الديناميكية لتلك الشراكات في: اقتصاديات النطاق، الوفورات الخارجية، الأثر على الاستثمار، وأخيرًا الأثر التنافسي.

١ - اقتصاديات النطاق : في ظل ما تعانيه دول الخليج من ضيق حجم السوق، رغم ارتفاع متوسط دخل الفرد ، حيث لم يتجاوز عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ٥٥ مليون نسمة، فإن اتجاهها لخلق شراكات أو الدخول في تجمعات اقتصادية من شأنه أن يؤدي إلى اتساع حجم السوق أمام المنشآت العاملة داخل دول المجلس حيث تمثل دول بريكس نحو ٤٠٪ من سكان العالم، كما أن دول شنغهاي تتسم بارتفاع عدد سكانها فعلى سبيل المثال يبلغ عدد سكان باكستان نحو ٢٢٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٢م، الأمر الذي يمكنها من التمتع بوفورات النطاق أو الحجم حيث يترتب على كبر حجم المشروع مزايا تتمثل في انخفاض تكلفة وحدة الناتج ويترتب على ذلك زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنشآت ومن الطبيعي، إن المنشآت لا يمكن أن تستفيد من هذه المزايا إلا إذا كان حجم السوق من الكبر بحيث يستوعب الإنتاج الكبير.

٢ -الوفورات الخارجية: تنشأ هذه الوفورات الخارجية للمشروع نتيجة لنمو الصناعة -بأكملها -التي يعمل في إطارها المشروع فنمو الصناعة من شأنه أن يخلق قدرة تنظيمية وخبرة بهذه الصناعة، ومهارات يستفيد منها المشروع الجديد في هذه الصناعة وهذا بالطبع ناتج من جراء التكامل الاقتصادي واتساع السوق.

٣ - الأثر على الاستثمار: إن دخول دول مجلس التعاون الخليجي في تجمعات اقتصادية أو شراكات مع تجمعات أو دول خارجية يحفز وينشط الإنفاق الاستثماري داخل دول المجلس، إذ تقترن زيادة الكفاءة الإنتاجية بزيادة الأرباح – نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج – مما يوفر للمنشآت أرصدة أكبر للاستثمار في السلع الرأسمالية ، وهذه الاستثمارات إما أن تكون محلية أي من داخل دول المجلس أملاً في الحصول على مزايا السوق الكبير الذي خلقته تلك الشراكات ،أو قد تكون أجنبية (أي من خارج دول المجلس) حيث تلجأ المنشآت في الدول غير الأعضاء إلى إقامة فروعًا لها في دول المجلس ، كمحاولة منها لتجنب العوائق المفروضة على منتجاتها من دول تلك الشراكات، وتتجنب أيضًا التمييز في المعاملة الذي تواجهه. ولا شك أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري سينعكس أثرها الإيجابي على زيادة الكفاءة الإنتاجية في دول الاتحاد.

٤-الأثر على المنافسة: نظرًا لان تلك الشراكات يترتب عليها الحد من وأحياناً إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء ، ومن ثم اشتداد المنافسة بين المنشآت داخل دول الاتحاد، ومن ثم خروج المنشآت الوطنية التي كانت تعمل على أسس غير اقتصادية قبل قيام الاتحاد وتحول مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية للاقتصاد القومي أو على الأقل يجب أن تكيف نفسها مع البيئة التنافسية الجديدة، وهذا من شأنه رفع الكفاءة في الصناعات المحمية عن طريق السعي نحو خفض تكاليف الإنتاج فضلاً عن تطوير التقنيات المستخدمة في هذه الصناعة. ولا شك أن محصلة استخدام الموارد بطريقة أكفأ، سيكون لها مردود إيجابي على الرفاهية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

٥-إن دول الخليج المنضمة للبريكس أصبحت عضوًا في بنك التنمية التابع للبريكس، وهذه خطوة هامة تتيح فرصًا أكبر للحصول على تمويل لبعض المشروعات في دول المجلس.

٦-إن الدخول في شراكات من هذا القبيل لابد وأن ينعكس إيجابًا على زيادة معدل التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأعضاء في تلك التجمعات، فضلاً عن وجود دول المجلس في وسط تكتلات تحمي المصالح السياسية والاقتصادية لدول المجلس.

يمثل النفط العمود الفقري لاقتصادات دول الخليج ومن ثم الدخول في شراكات مع دول بريكس وشنغهاي، قد يجعل صادراتها النفطية في مأمن، وخاصة أن الحرب الروسية ـ الأوكرانية، قدمت رسالة مفادها أن رغم أهمية النفط لكافة دول العالم والحاجة الملحة إليه إلا أن تكون صادراته آمنة ومن ثم تنوع أسواق التصدير يعد في غاية الأهمية.

*وزير مفوض ـ مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي ـ جامعة الدول العربية

تنوع الشراكات الدولية والإقليمية مع دول الخليج: المردود العسكري

التعاون العسكري واستيراد الأسلحة من قوى ناشئة يغير استراتيجيات قوة الخليج

الغاية من الشراكة بين الدول تحقيق المصالح العليا بين الأطراف، والاستغلال الأمثل للقدرات المتاحة لكل طرف. وينبغي النظر بعناية إلى الدوافع والتوقعات، والتأكد من جدوى الانخراط في هذه الشراكة وفاعليتها على المستويين الدولي والإقليمي، أملا في النجاح، وتجنبًا لأية آثار سلبية على المدى البعيد. ويتسق ذلك مع أهداف دول الخليج، في الارتقاء المجتمعي، وتوطين التكنولوجيات البازغة، وتحقق قوة الردع العسكرية، والنهضة الشاملة في شتى المجالات بما يتفق مع رؤية ٢٠٣٠، والطموحات المماثلة.

د. محمد علام سيد

تنوع الشراكات

في الآونة الأخيرة، اتسمت العلاقات الدولية لدول الخليج بتنوع الشراكات بصورة مُطَّردة، بما في ذلك في مجال كان يُعتبر تاريخيًا حكراً على الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين: تجارة الأسلحة، والتعاون الدفاعي والأمني. يشير التعاون العسكري المتطور وعمليات نقل الأسلحة بين دول خليجية والقوى الخارجية الناشئة، إلى بزوغ شراكات جديدة سوف تغير من استراتيجيات القوة الأساسية لدول الخليج. في العقد الماضي، كانت هناك إعادة تشكيل عميقة للعلاقات الدولية لدول الخليج نتيجة لتطور كل من طريقة إشراك القوى الخارجية في المنطقة والطريقة التي ينظر بها الفاعلون الإقليميون ويَعرِضون مصالحهم وأدوارهم في الشرق والعالم. تعمل دول الخليج العربية على تطوير خطط تعاون دفاعي وأمني جديدة مع القوى العالمية الناشئة أو العائدة. سعى القادة الخليجيون منذ فترة طويلة إلى تحقيق درجة من الاستقلالية الاستراتيجية، على خلفية إقليمية ودولية مواتية من خلال تنويع الشراكات. ودرجوا بشكل متزايد على شراء الأسلحة وتصنيعها بما يسمح بتأمين مصالحهم وممارسة القوة والتأثير في علاقاتهم مع الشركاء التقليديين، وامتد ذلك التوجه إلى المسارح الخارجية، وبخاصة شمال إفريقيا والقرن الإفريقي.

تُعَدُّ المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم، مع اعتماد خطط متطورة للتعاون الدفاعي مع بعض القوى الكبرى غير الغربية، سواء ببدء علاقات للمرة الأولى أو بإحياء علاقات سابقة. إن تَبَنِّي نهج تنويع الشراكات بشكل كبير يمثل جزءاً من استراتيجيات دول الخليج لزيادة مستوى استقلاليتهم وحرية قراراتهم، وإبراز هذه القوة الجديدة والتأثير بشكل متزايد خارج حدودهم.

استخدمت دول الخليج استراتيجية التنويع في الشراكات الاستراتيجية منذ بداية التسعينيات كوسيلة للموازنة ضد التهديدات الإقليمية وتجنب الاعتماد المفرط على مصدر وحيد للأمن والاستقرار. هذا التنويع يجعل دول الخليج أكثر مناعة إزاء الضغوط على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويحدّ من الاستجابة لما يريده شركاؤهم الغربيون التقليديون تغليبًا لمصالحهم الخاصة. في الوقت نفسه فإن تنويع مُوَرِّدي الأسلحة يمنح الخليجيين مساحة أكبر للمناورة: فهو لا يسمح لهم فقط بأن يكونوا أقل اعتمادًا على الغرب، ولكن أيضًا -وربما الأهم -يتيح لهم الاستفادة من المنافسة من حيث الأسعار والشروط.

ومؤخراً، يبدو أن المنافسة المتزايدة لأسواق الأسلحة الخليجية مع

سعى قادة الخليج لتحقيق درجة من الاستقلالية الاستراتيجية على خلفية مواتية لتنويع الشراكات

روسيا والصين دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في بعض الصادرات التي كانت تعتبر منذ فترة طويلة حساسة للغاية من الناحية التكنولوجية. فبعد أن بدأت السعودية محادثات مع روسيا بشأن إس-٤٠٠ وافقت الولايات المتحدة على بيع نظام الدفاع الصاروخي ثاد THAAD، إلى الرياض بل وتصنيع أجزاء منه محليًا. كما تستفيد دول الخليج العربية من سباق التصدير العالمي لأسواقها لتصبح أكثر طلبًا من حيث الامتيازات المرتبطة بالعقود، والتي تلعب دورًا مهمًا في تطوير صناعة دفاعية محلية ناشئة.

منظمة شنغهاي للتعاون ونمو العلاقات مع بكين

قررت السعودية الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون، حيث تتبنى الرياض شراكة طويلة الأمد مع الصين على الرغم من المخاوف الأمنية الأمريكية. وتلك المنظمة هي اتحاد سياسي وأمني لدول تغطي معظم أوروبا وآسيا. تشكلت في عام ٢٠٠١م من قبل روسيا والصين ودول الاتحاد السوفييتي السابق في آسيا الوسطى، وتم توسيع الهيئة لتشمل الهند وباكستان، بهدف لعب دور أكبر كقوة موازنة للنفوذ الغربي في المنطقة. كما وقعت إيران العام الماضي على وثائق العضوية الكاملة. وكان الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون قد نوقش خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج للسعودية في ديسمبر الماضي.

قد يؤدي اعتماد بكين المتزايد على دول مجلس التعاون الخليجي في طاقتها الحيوية ومصالحها الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن المخاوف المستمرة بشأن مخاطر نشوب صراع إقليمي، إلى تعظيم الصين لدورها الدبلوماسي من خلال تعزيز قدراتها الأمنية الإقليمية واستعدادها للجوء إلى الأدوات العسكرية لدعم طموحاتها العالمية. أنشأت بكين أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي عام ٢٠١٧م، وهو موقع استراتيجي بالقرب من مضيق باب المندب وخليج عدن، ويتزايد الوجود البحري للصين في المحيط الهندي وتشارك في دوريات مكافحة القرصنة في خليج عدن منذ عام ٢٠٠٨م. وقد باعت الصين طائرات عسكرية بدون طيار ومعدات أخرى إلى دول مختلفة في الشرق الأوسط، بما في ذلك السعودية والإمارات.

تلعب الصين دورًا سياسيًا متزايدًا وحازمًا في المنطقة يسعى للحد من تعطل إمدادات الطاقة، واتضحت آثاره في التوافق الإيراني السعودي. يعكس ذلك مبادرة شي جين بينج للأمن العالمي والآليات الأمنية الجديدة للشرق الأوسط. ومؤخرًا أصدرت المملكة العربية السعودية وإيران والصين بيانًا مشتركًا من بكين أُعلن فيه إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران. وبعدها وافق العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز على مذكرة تفاهم تمنح المملكة صفة شريك الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO).

سعت عُمان إلى توسيع علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع الصين في السنوات الأخيرة. استثمرت بكين بكثافة في البنية التحتية لسلطنة عمان، بما في ذلك ١٠,٧ مليار دولار في بناء ميناء الدقم والمنطقة الصناعية في موقع استراتيجي بالقرب من مضيق هرمز. وقد استضافت مسقط مناورات بحرية مشتركة مع الصين. ستبقى للصين، وهي أكبر مستورد للنفط والغاز في العالم، علاقات متينة مع دول مجلس التعاون الخليجي. تنشط الاتصالات الصينية بشكل تدريجي في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. وتقدم بدائل تكنولوجية موثوقة في الجيل الخامس، وفي تصنيع الطاقة الشمسية، والتحليل الكهربائي للهيدروجين.

الاتحاد الأوروبي وشراكة استراتيجية مع الخليج

أصدرت المنظومة الأوروبية المشكلة من ٢٧ دولة وثيقة استراتيجية للشراكة مع دول المنظومة الخليجية الست، وكان أن سبق لها خذلان دول الخليج في قضايا أمنية وتجارية، ووضع شروط مشددة على تصدير أسلحتها لهم. حدد بند «الشراكة المجتمعية الأوروبية الخليجية» قضايا تمثل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول الخليجية الست يمس جوهر ثوابتها الأصيلة، ويشار هنا إلى برنامج أوروبا العالمي لتعزيز حريات وحقوق الإنسان، والذي خصص له ١,٧ مليار يورو حتى عام ٢٠٢٧م، ويحاول الاتحاد من خلاله نشر أفكاره ومعتقداته في الخارج. على دول المنظومة الخليجية أن تعمل جاهدة لمنع اختراق منظومتها الأيديولوجية والفكرية مهما كانت التحديات. وعلى الجانب الآخر، توفر البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي إطارًا ديناميكيًا للتعاون مع شركاء دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الاستثمارات المستدامة في منطقة الشرق الأوسط الأوسع وكذلك في إفريقيا.

انخرطت فرنسا وقطر في محادثات متقدمة بهدف تعزيز الشراكة الاستراتيجية. باعت ٣٦ طائرة رافال إلى قطر، وأصبحت باريس

موردًا مهمًا للأسلحة إلى الرياض. في عام ٢٠٢٢م، أصبحت فرنسا ثاني أكبر مصدّر للأسلحة في العالم، بينما احتلت المملكة المتحدة المرتبة السادسة. رسّخت فرنسا نفوذها تقليديًا حول الإمارات، حيث تمتلك قاعدة بحرية رئيسية، وتحاول بناء شراكات مع قطر والسعودية تشير إلى نهج استراتيجي أكثر شمولاً في الخليج.

عززت لندن علاقتها مع الرياض بإقامة شراكة دفاعية هدفها تعزيز «الأمن والاستقرار الإقليميين» واستكشاف الجهود التعاونية في القدرات الجوية القتالية والمشروعات الصناعية. أعادت بريطانيا نشر أصولها بنقل قاعدة عسكرية من كندا إلى عُمان وزادت التدريبات العسكرية المشتركة مع مسقط.

نظام عالمي جديد: دول البريكس تقدم بديلاً للغرب

يقدم التحالف الآن منتدى دبلوماسيًا وتمويلًا للتنمية، خارج التيار الغربي السائد. تجاوز النمو الاقتصادي في الصين مثيله في دول البريكس الأخرى. والآن تضع دول البريكس نفسها كبديل للمنتديات المالية والسياسية الدولية القائمة. تحاول دول البريكس تقديم أنفسها كممثلين للجنوب العالمي، وتقديم «نموذج بديل لمجموعة السبع»، التي تعبر عن «منتدى غير رسمي» لرؤساء دول أكثر اقتصادات العالم تقدمًا، تأسس المنتدى عام ١٩٧٥م، بعضوية ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا واليابان وكندا والولايات المتحدة، وكذلك الاتحاد الأوروبي.

مَثلت دول البريكس تحديًا لنموذج البنك الدولي، إذ أطلقت بنك التنمية الجديد كبديل للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بإنشاء آلية سيولة تسمى «ترتيب الاحتياطي الطارئ» لدعم الأعضاء الذين يكافحون من أجل المدفوعات. ومن المخطط إطلاق عملة بريكس الجديدة مدعومة بالذهب ستسعى لها عشرات الدول، وهناك اهتمام عالمي متزايد يعكس الرغبة في عضوية مجموعة البريكس يشمل السعودية والإمارات ومصر والجزائر والأرجنتين والمكسيك ونيجيريا. ويبدو أن الحرب في أوكرانيا قد رسمت خطاً فاصلاً صارخاً بين الداعمين لروسيا من الشرق والداعمين لها من الغرب. ونتيجة لذلك، يشعر بعض صانعي السياسة في أوروبا والولايات المتحدة بالقلق من أن تصبح دول البريكس نادياً اقتصاديًا للقوى الصاعدة التي تسعى للتأثير على النمو والتطوير العالميين.

روسيا والصين

جرت زيارات رئاسية لروسيا إلى السعودية والإمارات، وناقشت موسكو مع كل من السعودية وقطر احتمال شراء أنظمة متطورة مضادة للطائرات من طراز S-400. ومما يدل على تنامي العلاقات الدفاعية مع الصين دوريات السفن الحربية الصينية في الخليج واستحواذ دول الخليج على طائرات مسيَّرة مسلحة صينية فقد اشترت السعودية والإمارات (Wing Loong-1 و Wing Loong-2).

وقعت موسكو عقدًا مع الدوحة لصواريخ أرض-جو محمولة (Igla-S) وعقدًا مع الرياض لقاذفة صواريخ متعددة ذاتية الدفع (TOS-1). وجرى توقيع اتفاقيات أمنية جديدة بين بكين والدوحة، وبين موسكو والدوحة، وحتى إنشاء «شراكات استراتيجية» أكثر إلزامًا بين موسكو وأبو ظبي، وبين بكين وأبو ظبي.

زارت السعودية سبعُ شركات روسية من بينها شركات تصنيع الأسلحة وطائرات الهليكوبتر العسكرية في إطار مهمة لزيادة التبادل التجاري. وقال نائب وزير الصناعة والتجارة الروسي: «تهدف مهمتنا التجارية إلى الرياض إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين روسيا والسعودية، واكتشاف فرص عمل جديدة، وتبادل الأفكار، وإقامة شراكة طويلة الأمد». شملت العروض الطائرة المروحية Ka-52 Alligator من Russian Helicopters، والمركبات المدرعة Kamaz Typhoon من KAMAZ، وأنظمة قاذفات اللهب الثقيلة Solntsepyok، ومركبات زرع الألغام عن بُعد Zemledeliye، وأنظمة إطلاق صواريخ مختلفة من Rostec للأنظمة الدفاعية والتكنولوجيا.

الهند وجنوب إفريقيا

تطورت علاقات الهند وجنوب إفريقيا الاستراتيجية مع السعودية والإمارات وقطر خلال العقد الماضي. تتمحور مصالح الهند الإقليمية حول العلاقات التجارية وأمن الطاقة. وقد رفعت مؤخرًا التزامها تجاه المنطقة من خلال إقامة «شراكة استراتيجية شاملة» مع الإمارات، وإنشاء مجلس شراكة استراتيجية مع السعودية.
جميع دول الخليج العربية أعضاء في «الندوة البحرية للمحيط الهندي»، التي دعت إليها البحرية الهندية وتأسست في عام ٢٠٠٨م، كمنتدى كل سنتين لقادة البحرية في ساحل المحيط الهندي. وقد وقعت الهند والإمارات اتفاقية دفاعية ثنائية تؤسس للتعاون في مجال التصنيع الدفاعي. وأُطلِق المشروع المشترك Tawazun Dynamics بين ديناميكس (وهي شركة تطوير وتصنيع أسلحة مملوكة لحكومة جنوب إفريقيا) وشركة توازن القابضة (وهي شركة استثمارية قابضة مملوكة لأبو ظبي) متخصصة في صناعة الدفاع، وأثمر ذلك في تصنيع صواريخ الطارق تحت رخصة جنوب أفريقية. كما أقامت جنوب إفريقيا أيضًا تعاونًا

نظام الدفاع الصاروخي ثاد THAAD

تَبَنّي نهج تنويع الشراكات جزءًا من استراتيجيات دول الخليج لزيادة استقلاليتهم وحرية قراراتهم والتأثير خارج حدودهم

عسكريًا ثنائيًا مع قطر والسعودية في وقت لاحق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

مصر وتركيا

تفاوضت مصر على اتفاقيات تعاون دفاعي وعسكري جديدة مع أبو ظبي، كما عززت العلاقات مع الرياض، ولا سيما توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي حُسمت بعد فترة طويلة. أصبحت مصر بالفعل أكبر سوق تصدير لزيادة تجارة الأسلحة مع الإمارات، كصناعة دفاعية إماراتية متنامية.

عززت تركيا شراكتها الاستراتيجية مع قطر، حيث وقعت اتفاقيات تعاون دفاعي وأنشأت هناك قاعدة عسكرية. ومع ذلك، كانت كل من السعودية والإمارات مستهلكين مهمين للأسلحة التركية، فبين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩م، كانتا على التوالي ثاني ورابع أكبر زبائنها.

وُقّعت مؤخرًا في الرياض اتفاقية ومذكرتا تفاهم بين شركات سعودية متخصصة بالصناعات العسكرية والدفاعية، وشركات دفاع تركية، لتوطين صناعة الطائرات المسيّرة في السعودية، وذكر أن الاتفاق يأتي استكمالاً لعقدي الاستحواذ اللذين وقعتهما وزارة الدفاع مع شركة «بايكار" التركية للصناعات الدفاعية، الذي يهدف إلى رفع جاهزية القوات المسلحة، وتعزيز قدرات المملكة الدفاعية والتصنيعية. وقد أثبتت المسيّرة «بيرقدار تي بي ٢» التي تنتجها شركة «بايكار» فاعليتها في الميدان. ويشمل الاتفاق تصنيع الأنظمة الإلكترونية، والأجزاء الميكانيكية، وهياكل الطائرات باستخدام المواد المركبة والتصنيع والاختبارات النهائية للطيران، إلى جانب تقديم خدمات التدريب والإسناد، كما تم توقيع مذكرتي تفاهم مع الجانب التركي لتوطين صناعة الذخائر والمستشعرات البصرية لمنظومة الطائرات المسيّرة وتصنيعها داخل المملكة. كما عزّزت الكويت مؤخرًا دفاعات جيشها عبر شراء مسيّرات «بيرقدار» في صفقة بلغت قيمتها ٣٦٧ مليون دولار.

تنويع الاقتصاد والسعي وراء طموحات أوسع نطاقاً

يجب فهم الاتجاهات المتطورة في شراء الأسلحة في دول الخليج على خلفية أهدافها المعلنة لتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن النفط. ويبدو أن هناك حرص على تحقيقه من خلال تطوير قاعدة تكنولوجية وصناعية للدفاع الوطني. تعكس الطريقة التي تم بها تطوير مركبات NIMR لأول مرة هذه الديناميكيات. وجرى إنشاء بعض الشركات الدفاعية الرائدة مثل Abu Dhabi Ship Building وThales Advanced Solutions، والتي أصبحت جميعها الآن جزءًا من تكتل Edge، وهو كيان جديد تم الإعلان عنه في معرض دبي للطيران ٢٠١٩م، يستوعب معظم الأصول الصناعية الدفاعية الإماراتية.

من بين الحوافز التي تدفع مصالح دول الخليج العربية لشراء

تنويع مُوَرِّدي الأسلحة يمنح الخليجيين مساحة أكبر للمناورة ويتيح لهم الاستفادة من المنافسة من الأسعار والشروط

الأسلحة وإقامة تعاون صناعي دفاعي مع شركاء غير تقليديين، ميلهم إلى تقليل القيود أو التحفظات عندما يتعلق الأمر بنقل التقنيات والموافقة على امتلاك سلسلة التوريد المنتجة محليًا أو جزء منها. على سبيل المثال، تضمن عقد ٢٠١٧م، بين موسكو والرياض بخصوص قاذفة صواريخ متعددة ذاتية الدفع نقل التكنولوجيا لتوطين «تصنيع أنظمة التسلح المتقدمة ودعمها» في السعودية.

كل إصدار نصف سنوي من معرض ومؤتمر الدفاع الدولي في أبو ظبي، أو آيدكس، هو فرصة للقوى الإقليمية لتأكيد أنها «جادة في تطوير الصناعات الدفاعية المحلية وتجنيد شركات الدفاع العالمية كشركاء في هذا الجهد». في المستقبل، قد تأمل الإمارات والسعودية ليس فقط في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التصنيع المحلي للأسلحة ولكن أيضًا في أن تصبحا منافسَيْن في الأسواق العالمية؛ وبخاصة الإفريقية.

كانت مصر وليبيا والأردن والجزائر واليمن أكبر خمسة متلقين للأسلحة من الإمارات. يمكن أن يمثل ذلك جزءًا من استراتيجية أوسع لتطوير صناعة دفاعية محلية. ويتيح تأسيس تعاون صناعي عسكري الوصول إلى الموارد البشرية التي تفتقر إليها الإمارات وقطر، وتتوافر في دول الجوار. مثال ذلك آليات نمر العسكرية، والإعلان عن «خطة تصنيع أسلحة مصرية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الأسلحة المصرية إلى الخارج» وكذلك إطلاق معرض الدفاع المصري EDEX، وهي علامات على أن هناك شراكة صناعية دفاعية أعمق جارية بين القاهرة وأبو ظبي.

ملاحظات ختامية

بينما تتجه السعودية والإمارات وقطر بشكل متزايد إلى القوى غير التقليدية لبعض مشترياتها من الأسلحة، وتوقيع شراكات استراتيجية جديدة ملزمة أيضًا، فمن المهم عدم المبالغة في تقدير تأثير ذلك على علاقاتهم التاريخية مع القوى الغربية. للولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة أهمية مستمرة ترتبط بالوجود في القواعد العسكرية، والاتفاقيات الأمنية، والتعاون العسكري، والتدريب، والمعدات في منطقة الخليج.

ومع ذلك، لا ينبغي التقليل من الآثار المترتبة على التعددية القطبية المتزايدة لأمن الخليج. في الواقع يمنح هذا دول الخليج نفوذاً إضافياً في علاقاتها مع شركائها التقليديين للحصول على المعدات التي تريدها وتعزيز قدرتها على تأكيد مصالحها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

مع التوترات المتزايدة بين الولايات المتحدة وإيران والمخاوف بشأن أمن واستقرار منطقة الخليج، يمكن للشراكات الجديدة لدول الخليج العربية أن تساعد في سد الفجوة مع إيران. تتمتع روسيا والصين والهند وجنوب إفريقيا بعلاقات جيدة مع شاطئي الخليج، وهما شريكان مهمان لإيران. وبناءً على ذلك، تعتبر بعض هذه الدول نفسها وسطاء محتملين في صراعات الخليج -كما تفعل العديد من الدول الأوروبية.

هناك جهات متعددة تتطلع إلى الشراكة مع الدول الخليجية في مجالات متعددة، ولكن الحذر الشديد واجب في اختيار الشريك الذي يبتغي أهدافاً أخرى لا تتناسب وأمن المنطقة وازدهارها. ينبغي قراءة التاريخ جيدًا، فالكل يتسابق الآن للفوز بالشراكات مع الخليج، وتنبئ التجارب السابقة بأن الشريك الأجنبي قد يَعرِض مشروعات ظاهرها خدمة التطور والتنمية والرقي والازدهار، ولكنه يُخفي أهدافاً تضر بالمنطقة أو غيرها على المدى البعيد، أو ما يُسَمَّى بـ «الاستعمار الحديث».

قد تبدأ مشروعات مشتركة، ويجرى بترها في منتصف الطريق باختلاق أسباب لذلك من قِبل الشريك الأجنبي بعد استيفاء منفعته، ثم يستكمل العمل منفرداً لحرمان المنطقة من بلوغ هدف الشراكة. وقد يتعمد الشريك الأجنبي تقديم بيانات مغلوطة في بحث مشترك، أو حجب معلومات مهمة، يعتبرها تكنولوجيات حرجة (Critical technologies) خاصة بهم دون غيرهم لوأد استمرارية البحث، إذ يدرك خطورة أمنية تطال مصالحه أو مصالح حلفائه.

سيظل التمكن التكنولوجي هو الهدف الأجدى في ضمان الأمن، ولابد من تعامل دول الخليج كشركاء يتكاملون في البنية التكنولوجية، ويعتمدون شراكات موثوق بها، ويبتعدون تماماً عن المساس بهذا الهدف بسبب أية خلافات عابرة. المال والبشر داعمان لهذا الهدف وسيحتاج الزمن الكافي لبلوغه. وعادة ما يبدأ الإنجاز في المجالات العسكرية ثم يمهّد ذلك للتطبيقات المدنية.

*أكاديمي – جمهورية مصر العربية

شراكات دول مجلس التعاون مع التكتلات الكبرى: العائد والمردود

دول الخليج مطالبة بتعزيز التكامل بإزالة الحواجز التجارية لتعظيم المنافع المتبادلة

نبدأ من السؤال التقليدي: هل يمكن الفصل بين الاقتصاد والسياسة، وبين الأمن القومي والإقليمي، بل وحتى العالمي، وبين التنمية المستدامة التي تطمح الشعوب لتحقيقها؟

وبصيغة أخرى: هل الحياد ممكن في عالم يزداد استقطابًا يومًا بعد يوم وترسم فيه الصين وحلفاؤها، وواشنطن وحلفاؤها خارطة المستقبل كما يراها كل فريق؟

الرئيس التنفيذي لمركز الأمن القومي الأمريكي الجديد ريتشارد فونتين يرى أن الحياد خرافة وأن الدول مضطرة أن تختار بين أمريكا، أو الصين في علاقاتها الاقتصادية ويعطي فونتين في تقرير نشرته «فورن أفيرز» الشهر الماضي نموذجًا على ذلك في التهديدات التي وجهتها واشنطن إلى ألمانيا وهي أكبر اقتصاد في أوروبا في حال استقبلت شركة «هواوي» الصينية في أراضيها. وقد تعرضت دولة الإمارات لضغوط مشابهة بسبب الشركة نفسها ونجحت في مواجهتها.

د. فاطمة الشامسي

أما كبير الدبلوماسيين في الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل فيرى أن أغلب الدول، بما فيها الدول الأوروبية « لا تريد الانزلاق إلى فخ الحياد المستحيل» أي الخيار بين القطبين نظرًا للعلاقات التي تربطها بالاثنين معًا.

وقد نجحت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى الآن في تجنب الانزلاق إلى هذا الفخ.

أهمية وفوائد الشراكات: التنمية المستدامة، المعرفة والتكنولوجيا المتطورة

لا شك أن بناء الشراكات مع التكتلات الكبرى يعتبر أمرًا مهمًا ويحقق العديد من المنافع للشركاء فسعي دول المجلس إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال شراكاتها وعلاقاتها مع العديد من التكتلات الهامة سيكون له مردود على كافة الأصعدة نذكر بعضًا منها باختصار.

يتيح التعامل مع التكتلات الكبرى تنويع شركائها التجاريين خارج المنطقة، مما يمكنها من الوصول إلى مجموعة أوسع من السلع والخدمات بأسعار تنافسية. وهذا يقلل من اعتمادها على عدد محدود من الأسواق ويعزز إمكانية الوصول إلى قواعد مستهلكين أكبر، ويخلق فرصًا أكبر للتصدير ويفتح آفاقًا جديدة لصناعات وقطاعات إنتاج حديثة تعزز النمو الاقتصادي وتخلق فرص عمل جديدة. يستقطب التعاون مع التكتلات الدولية المستثمرين الأجانب والخبرات العالمية والعمالة الماهرة، الذين يتطلعون إلى الاستفادة من إمكانات وموقع دول المجلس الاستراتيجي ومواردها ويبحثون عن استثمارات واعدة تتجه في الغالب إلى دعم القطاعات غير النفطية التي تساهم في التنويع الاقتصادي وتحفز التنمية المستدامة من خلال إدراك المزايا النسبية والتخصص في صناعات أو قطاعات متنوعة مثل السياحة والتصنيع والتمويل

الشراكات مع الكتل العالمية يعزز المكانة الجيوسياسية لدول الخليج ويوفر منصة عالمية لمعالجة القضايا والمصالح المشتركة

والتكنولوجيا. تمكن الشراكات العالمية المتقدمة تكنولوجيًا من الوصول إلى أحدث التقنيات والمعارف والخبرات التي تسهم في تطوير الصناعات، وتحسين الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية وتشجيع الابتكار. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تطوير أسواق متخصصة ومنتجات ذات قيمة مضافة عالية، مما يدعم جهود التنويع الاقتصادي. إن تعزيز العلاقات الإقليمية والعالمية يمكن أن يخلق أساسًا متينًا لتعاون أعمق ومعالجة التحديات المشتركة داخل دول المجلس. كما أن التفاعل مع الشركاء الدوليين يساهم في تنمية رأس المال البشري من خلال برامج التعليم والتدريب وبناء المهارات. ويخلق قوة عاملة ماهرة ومتنوعة تشارك في دعم الصناعات الحديثة والأنشطة الاقتصادية المتنوعة. والأهم من ذلك فإن إقامة شراكات مع الكتل العالمية المؤثرة الأخرى يساهم في تعزيز المكانة الجيوسياسية لدول مجلس التعاون ويوفر منصة عالمية لمعالجة القضايا والمصالح المشتركة بشكل أكثر فعالية.

التكتلات الهامة والمنفعة الاقتصادية لدول الخليج

تتعدد وتتنوع التكتلات التي يعول عليها تحقيق الفائدة الاقتصادية الأكبر لدول مجلس التعاون. وحيث أن دول المجلس تملك خيارات متعددة، فإنها تملك القدرة على انتقاء الشراكات التي تخدم أهدافها الاستراتيجية ومسيرتها الإنمائية المستقبلية وتحقق مصالح شعوبها. ونظرًا لأنها اختارت الحياد الإيجابي في علاقاتها الدولية، فإن شراكاتها متنوعة وتتسع مجالات تعاونها إلى ما هو أبعد من الاستثمارات والتبادل التجاري وتنمية الموارد البشرية بل إلى التعاون الثقافي والعلمي والأمني وغيره. وحيث أن التطورات الجيوسياسية والتغيرات المتواترة في الاقتصاد العالمي أبرزت نظامًا دوليًا يتجه نحو «عالم إقليمي»، أفقد العولمة الأوسع نطاق زخمها وتم «التشكيك في جوهرها وليس في طبيعتها». أصبحت المصالح هي المحرك الرئيسي الذي يؤخذ في الاعتبار «لبناء اقتصاد السوق المعولم» ولم تعد القيم السياسية التي ينبغي اعتبارها ذات صلة من أجل بنائه».(أشاريا:٢٠٢٢).

وقد اعتمدت دول مجلس التعاون تنويع الشراكات الاقتصادية والتجارية والدبلوماسية والأمنية وآمنت بأهمية تعددية الأطراف، وتنوع التحالفات والشراكات على مستوى العالم. ضمن هذا السياق سعت دول المجلس إلى انتقاء شراكاتها الاقتصادية برؤية وبخطط مدروسة تضع مصالحها القومية في المقدمة مما أصبغ على شراكاتها التنوع الإقليمي والتخصصي الذي يخدم توجهاتها الاستراتيجية والاقتصادية. نحاول الإشارة فيما يلي إلى أهمها:

الاتحاد الأوروبي

يأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة ضمن أكبر الاقتصادات العالمية بعد الصين والهند ويمثل حوالي خمس الناتج المحلي العالمي وتبلغ حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي أكثر من ثلاثة

أضعاف الناتج المحلي العالمي. ويعد ثاني أكبر شريك تجاري لدول المجلس بعد الصين، ففي عام ٢٠٢٠م، استحوذ على ١٢,٣٪ من إجمالي تجارة دول المجلس في السلع و٧,٨٪ من وارداتها. واحتل المرتبة الأولى في استيراد دول المجلس وكان رابع أكبر شريك تصدير لها حيث استقبل ٦,٩٪ من صادراتها، ويمثل الاتحاد الأوروبي ودول المجلس حوالي ١٧,٥٪ من التجارة العالمية وأكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إلا أن التحولات الجديدة في سياسات دول المجلس دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في اتفاقية التعاون لعام ١٩٨٩م، وأكدت وثيقة اللجنة الأوروبية على «الحاجة إلى تعاون أقوى وأكثر شمولاً، وأن الاتحاد مصمم على الشراكة وتنشيط التعاون من خلال علاقات استراتيجية قوية ومتينة ضمن الأطر المؤسسية الثنائية» ليست فقط على مستوى منظومة مجلس التعاون بل شراكات أحادية مع كل دولة. وفي فبراير ٢٠٢٢م، أقرت لجنة التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس برنامج تعاون مشترك للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧م، بهدف تعزيز الشراكة. واعتبرت هذه الخطوة ذات أهمية حيوية لأن دول الخليج أصبحت لاعبًا رئيسيًا على الساحة الدولية في مواجهة التحديات العالمية، مثل تغير المناخ والتحول الأخضر والتعافي من الأوبئة، فضلًا عن تلبية الاحتياجات الإنمائية والإنسانية العالمية المتزايدة.

من المتوقع أن توفر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بيئة أعمال نشطة ومتطورة واستثمارات مستدامة مع أسواق تعمل بفعالية ضمن منافسة عادلة. وبالتالي فإن فتح آفاق جديدة للتعاون الجماعي مع الاتحاد الأوروبي سيساهم في دعم جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التجارة والاستثمار والصحة والبيئة والطاقة بما فيها عملية الانتقال إلى الطاقة البديلة والذي سيكون عنصرًا مهمًا في سياسة أمن الطاقة المستدامة للاتحاد الأوروبي بقدر ما يسهل الوصول إلى الطاقة المتجددة ويعزز الاستثمارات المستدامة في هذا القطاع ويساهم في تعزيز الأمن والاستقرار وتخفيف حدة التوترات في المنطقة. كما أن التعاون المشترك يمكن أن يدعم الصناعة الهيدروكربونية التي يمثل وصول صادراتها إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي فرصة هامة في مسار السعي نحو التنويع الاقتصادي. وحيث أن خطط دول المجلس تضع ضمن أولوياتها مجموعة واسعة من القطاعات الحديثة، كالتجارة الرقمية والاستدامة وتسهيل الاستثمار، فإن اتفاقية تجارية شاملة تغطي هذه القطاعات ستحظى بالدعم والحوافز المجزية.

وهناك إدراك أن الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول المجلس «ستزيد أمن كلا الشريكين وستحقق التغير الحقيقي المنشود لمواجهة التحديات العالمية». لذلك من المهم السعي لاستكشاف سبل تعميق هذه الشراكة وما يتطلب من مرونة إدارية وتقنية كبيرة تتواكب مع وضع الأطر التنظيمية الموحدة التي تحمي حقوق الملكية الفكرية وتواجه القرصنة والاحتيال والتقليد وغسيل الأموال.

التحول شرقًا: شنغهاي وبريكس

كان أحد أوضح الاتجاهات التي شهدها العالم في عام ٢٠٢٢م، هو التحول المتسارع شرقًا. وقد تم ذلك خلال البروز الواضح لمنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) والذي تزامن مع التقدم الكبير الذي أحرزته مجموعة بريكس المكونة من خمسة اقتصادات ناشئة.

منظمة شنغهاي(SCO)

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولاً متسارعًا في القوة الاقتصادية العالمية نحو الشرق، برزت على أثره منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) كمنظمة أمنية إقليمية، تأسست في أبريل ١٩٩٦م، من قبل الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان، ثم أوزبكستان في يونيو ٢٠٠١م، ومع انضمام الهند وباكستان كعضوين كاملي العضوية في يونيو ٢٠١٧م، ارتفع عدد الدول الأعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون إلى ثمانية، فامتدت من آسيا الوسطى إلى شبه القارة الهندية، لتمثل حوالي ٤٤٪ من سكان العالم و٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ودخلت إيران وأفغانستان وبيلاروسيا ومنغوليا بصفة مراقب، وكل من قطر والسعودية وتركيا وأذربيجان وأرمينيا وكمبوديا ونيبال وسريلانكا كشركاء في الحوار. وقد تقدمت البحرين والكويت والإمارات بطلب للحصول على شركاء في الحوار.

وعلى الرغم من تعزيز التعاون في مجالات التجارة والاقتصاد والاستثمار والطاقة والتكنولوجيا والنقل والثقافة والتعليم، ظل البعد الأمني مجال التعاون الرئيسي وأحد الأهداف الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأجل للمنظمة، التي تسعى إلى إنشاء منطقة تجارة حرة من المتوقع أن يرتفع ناتجها المحلي الإجمالي مع انضمام دول ذات وزن اقتصادي مثل السعودية والإمارات ومصر وتركيا، مما يجعلها أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، تملك أسواقًا كبيرة قادرة على تطوير مختلف الصناعات، بما في ذلك التكنولوجيا المتطورة، والتي تتوفر موادها الخام بالفعل في هذه البلدان، مما يمنح أعضاءها مكاسب متعددة، ويساهم في تحويل الميزان التجاري العالمي من الغرب إلى الشرق، ويجعل لمشروع الحزام والطريق الصيني دورًا رئيسيًا في هذا التحول.

البريكس

تتكون مجموعة البريكس من خمسة اقتصادات ناشئة رئيسية

دول الخليج تملك انتقاء الشراكات لخدمة أهدافها الاستراتيجية والإنمائية وتحقيق مصالح شعوبها

–البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا –تمكنت من تنسيق العديد من السياسات لمعالجة حوالي ٧٠ قضية رئيسية. وقد أبدت العديد من الاقتصادات الأخرى اهتمامًا بالانضمام إلى الكتلة التي يتزايد نفوذها ومن المتوقع أن يكون عام ٢٠٢٣م، الأكثر تأثيرًا لها في المشهد الاقتصادي والجيوسياسي العالمي.

وتبدو الصين هي القوة الاقتصادية الأكثر ظهورًا لكونها ثاني أكبر اقتصاد في العالم وتملك قوة شرائية ساهمت في توسع نفوذها الاقتصادي في جميع أنحاء العالم. ونظرًا لتحالفها مع روسيا عضو مجموعة البريكس، فقد شكلت معها قطبًا استراتيجيًا وازنًا في مواجهة مجموعة السبع الكبرى وذلك لكونها تستحوذ على ٣٥٪ من الدخل العالمي في مقابل استحواذ مجموعة السبع على ٣١٪ من الدخل مما يشكل تغييرًا جيوسياسيًا كبيرًا.

ومع وجود علاقات دبلوماسية واقتصادية عميقة بين الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا مع الصين أو روسيا أو كليهما، أصبحت مجموعة بريكس الآن متوافقة بشكل متزايد مع عدد من القضايا المهمة. ومع تزايد الاستقطاب في العالم خلال العام الماضي، كثفت الكتلة جهودها لتعزيز مصالحها الاقتصادية، وسعت إلى استحداث أنظمة مالية بديلة تزيد من جاذبيتها العالمية.

ويمثل صعود دول البريكس كقوة اقتصادية تحولًا كبيرًا في ميزان القوى العالمية وذلك نظرًا لأهمية مساهمتها في الاقتصاد العالمي من حيث عدد السكان البالغ ٢٣,٣ مليار نسمة أي ٤١ ٪. من الإجمالي العالمي وناتجها المحلي الإجمالي الذي يزيد عن ١٦,٠٣٩ تريليون دولار أمريكي ويشكل ٢٥٪ من الناتج العالمي وتستحوذ على ٣٠٪ من الأراضي وتساهم في التجارة العالمية بمقدار ١٨٪ وتساهم في التبادل التجاري للعملات العالمية ومشتقاتها (الفوركس العالمي) بما يوازي ٤ تريليون دولار أمريكي.

أن لدول المجلس علاقات تجارية قوية مع ثلاث من الدول الأعضاء في بريكس فالصين تحتل المركز الأول في حجم التبادل التجاري مع دول المجلس بقيمة بلغت ١٦٣,٩ مليار دولار في ٢٠٢٠ وتأتي الهند في المركز الثاني بتبادل تجاري بلغ ٨١,٥ مليار أما روسيا وبالرغم من أنها تأتي في المركز ٣٣ وبتبادل تجاري وصل إلى ٥ مليارات إلا أن التطورات الحديثة نتيجة الحرب الأوكرانية وقرارات أوبك بلس يمكن أن تلعب دورًا في تشجيع انضمام دول المجلس إلى بريكس. وتشير تقارير إعلامية على نطاق واسع أن السعودية والإمارات قد تقدمتا بالفعل بطلب الانضمام إلى المجموعة. ويرى العديد من المحللين أنه من بين هذا المزيج المتنوع من الدول التي تندرج تحت منظومة البريكس، وبالنظر إلى المناخ الجيوسياسي العالمي غير المستقر في الوقت الحاضر، يمثل انضمام دول المجلس، الإضافة الأكثر عمقًا إلى المجموعة.

لذلك يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى توسيع خياراتها بالتوجه شرقًا من خلال «قمة الصين والحوار الاستراتيجي ومجلس التعاون الخليجي» والتي ستفتح آفاقًا جديدة للتعاون الثنائي والتفاعل متعدد الأطراف بين شرق آسيا وجنوب آسيا وآسيا الوسطى وشمال آسيا وغرب آسيا، مما يعزز بناء «مجتمع آسيوي ذي مستقبل مشترك» على المدى الطويل. وفي نفس الوقت تستكشف دول المجلس التعاون مع روسيا في إطار «أوبك +»، ومع الهند في إطار I2U2 (إسرائيل والهند والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة) آفاقًا جديدة للتعاون.

إلا أنه ورغم الزخم الذي يحيط بمجموعة البريكس إلا أن العديد من الباحثين يرى أن بريكس كمنظمة لا تزال تفتقر إلى إضفاء الطابع المؤسسي العميق. وأنه من «الصعب رؤية ما فعلته المجموعة بخلاف الاجتماع سنويًا» (أونيل ، ٢٠٢١). وذلك لأن مسارات النمو الاقتصادي في هذه الدول متفاوتة بصورة كبيرة، وأن المجموعة تفتقر إلى مبادئ أيديولوجية موحدة وواضحة أو رؤية مشتركة لإدارة النظام العالمي. ومن ثم، فإن توسيع العضوية يتعلق جزئيًا على الأقل باكتساب زخم متجدد في سياق الأوضاع الحالية وتظل مجموعة البريكس محاطة بمصالح متباينة، ومسارات للتنمية مختلفة، ومستويات نسبية من الأهمية الجغرافية الاقتصادية، مع تباين في القدرة على ممارسة نفوذ كبير على النظام الدولي.

الشراكات وتنوع العملات

أحد الأهداف التي يبدو أن دول البريكس تعمل على تحقيقها هو التحول بعيدًا عن الاعتماد على الدولار الأمريكي. وحتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا، ومع تدهور علاقات روسيا والصين مع الولايات المتحدة والتي يبدو أنها عجلت بمبادرات التخلص من الدولار في عدد كبير من دول العالم، شرعت الدولتان في انتهاج سياسات واضحة للترويج للعملة المحلية، وعلى حساب الدولار. وبحلول عام ٢٠٢٠م، انخفضت حصة الدولار من التجارة الثنائية

التحولات الجديدة في سياسات دول المجلس دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في اتفاقية التعاون لعام ١٩٨٩

بين البلدين إلى أقل من ٥٠٪ للمرة الأولى بعد أن كانت حوالي ٩٠ ٪ قبل خمس سنوات فقط.

كما أن في عام ٢٠١٤ م، تم تأسيس بنك التنمية الجديد (NDB) من قبل دول بريكس الخمس وانضمت بنغلاديش والإمارات ومصر كأعضاء ومالكة أسهم في البنك. ويقدم البنك نفسه كمؤسسة إقراض تستهدف الاقتصادات الناشئة في العالم النامي. وقد أصدر تمويلاً يقدر بنحو ٣٣ مليار دولار لدعم ما لا يقل عن ٩٦ مشروعًا تنمويًا في الدول الخمس المؤسسة لمجموعة بريكس.

ويركز في استثماراته على الاستدامة البيئية باعتبارها ركيزة أساسية لسياسته التمويلية ويساند المشروعات التي تسهم في الربط الرقمي ومكافحة الفقر والتغير المناخي. والتطور الأكثر أهمية في كتلة بريكس هو التأكيد على السعي بجدية لاستكشاف إمكانية إدخال عملة موحدة مشتركة على أساس سلة من عملات دول بريكس مع نظام دفع عالمي بديل وقوي. ومن المتوقع أن يتم الإعلان في أغسطس ٢٢ عن اعتماد هذه العملة التي ربما تستند على الذهب ويمكن أن تصبح وسيلة للتعامل الدولي مما «سيقلل هيمنة الولايات المتحدة في تسيير العالم.“

وفي المقابل لم تكن صدفة أن تعقد الهند وروسيا اتفاقًا على استخدام الدرهم الإماراتي في صفقات بترولية بين البلدين، فالدرهم الإماراتي وفقًا لوكالة (آي. ام. دي) للمنافسة العالمية ومقره في سويسرا، أكثر استقرارًا في سعر الصرف من اليورو الأوروبي والين الياباني كما أنه خامس عملة في العالم من حيث القدرة التنافسية. ولم تكن صدفة أيضًا أن تنضم الإماراتية ثريا الهاشمي إلى عضوية مجلس إدارة بنك التنمية.

وهذا ما يشير إلى القدرات الكامنة التي يمكن لمجلس التعاون إطلاقها في أسواق النقد الدولية.

إلا أن العديد من الباحثين يرى صعوبة تصور فصل حاسم بين الغرب والشرق، أو عملية نهائية «لإزالة العولمة». وذلك لأن الحجم الهائل للتجارة في السلع والخدمات، وتدفقات رأس المال والبيانات والأشخاص عبر الحدود ومدى الترابط الاقتصادي وتعقيد الإنتاج القائم على سلسلة القيمة العالمية، والذي يعتمد على المدخلات التي يتم الحصول عليها من جميع أنحاء العالم، كلها تعمل ضدها (باريبي:٢٠٢٣).

الخاتمة

إن مقارنة سريعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين «المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا» -ايكواس-وهي تضم ١٥ دولة، وأنشئت عام ١٩٥٧م، تكشف مدى نجاح المجلس في تحقيق التنمية المستدامة لشعوبه. فقد كشف الانقلاب الأخير في النيجر، وهي إحدى دول المجموعة الاقتصادية أن الاعتماد على منتج وحيد وهو اليورانيوم لم يساهم في رفع مستوى المعيشة لحوالي ٢٥ مليون مواطن في تلك البلاد، والتي تعتبر سابع أفقر دولة في العالم. بينما نجحت دول مجلس التعاون في استغلال ثروة النفط في تنويع اقتصادها وتأهيل شعوبها للمشاركة في صنع المستقبل.

ولكن من المهم التأكيد على أن دول المجلس خلال سعيها إلى توسيع خياراتها في بناء شراكات عالمية مع مختلف الكيانات الاقتصادية عليها البدء بتعزيز أوجه التكامل فيما بين دولها من خلال تعميق الإصلاحات الاقتصادية وإزالة الحواجز التجارية لتعظيم المنافع وتوسيع القاعدة الاقتصادية والتصديرية والتي سيترتب عليها توسيع الأسواق والذي من شأنه المساعدة في جذب الاستثمار وتعزيز النمو في القطاعات المختلفة.

وفي الختام يمكن القول إن شراكات دول مجلس التعاون مع الكتل الاقتصادية الكبرى في عالم اليوم تتجاوز المصالح الاقتصادية التي تحققها لشعوبها، وتكسر الصورة النمطية التي تراكمت في مخيلة الغرب عن العرب والإسلام، كما تشكل جسرًا لاستعادة الأحلام الطموحة في قيام سوق عربية مشتركة متى توفرت الإرادة السياسية للدول العربية الشقيقة التي كانت وستبقى المدى الحيوي لتفعيل منطقة التجارة الحرة الكبرى وهو حلم أثبتت دول مجلس التعاون أنها قادرة على تحقيقه، عبر اتفاقات ثنائية ناجحة مع العراق والأردن ومصر والمغرب وسواها.

*نائب المدير التنفيذي السابق للشؤون الإدارية ـ جامعة السوربون ـ أبو ظبي

آفاق التعاون الاقتصادي بين المملكة ومنظمة" شنغهاي "

منظمة شنغهاي ترى في السعودية النموذج الناجح للتعاون في العالمين العربي والإسلامي

في مارس ٢٠٢٣م، صادق مجلس الوزراء السعودي على مذكرة تفاهم بشأن انضمام المملكة إلى منظمة شنغهاي للتعاون بصفة "شريك في الحوار» وذلك بعد تواصل بين الجانبين استمر لبعض الوقت. وخلال انعقاد قمة «شنغهاي» بمدينة سمرقند في سبتمبر ٢٠٢٢م، تمت الموافقة على قبول طلب الرياض والتوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بهذا الشأن. وأثناء زيارة الرئيس الصيني تشي جين بينغ إلى المملكة في ديسمبر ٢٠٢٢م، حاز الجانب السعودي مجددًا على دعم بكين الكامل لانضمام الرياض للمنظمة كشريك في الحوار، كما حرص الزعيم الصيني إلى طمأنة الجانب السعودي حيال هذا الشأن.

د. وانغ جين

منظمة «شنغهاي» والتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب

لدى المملكة العربية السعودية ومنظمة شنغهاي للتعاون مصلحة مشتركة في مكافحة الإرهاب والتطرف الديني، حيث تواجه المملكة تحديات خطيرة محدقة بأمنها، لاسيما وأنها سبق وأن اختبرت تهديدات وهجمات إرهابية شنتها مجموعات إرهابية محلية، كان أبرزها حادثة الحرم المكي عام ١٩٧٩م، وهو أهم المقدسات الإسلامية والدينية على مستوى العالم، إلى جانب اختطافهم عددًا من الحجاج كرهائن من أجل مساومة الحكومة السعودية. في الوقت ذاته، هناك داخل المملكة قلة ممن تأثروا بالفكر والأيديولوجيات الإرهابية المتطرفة التي تدعوهم للانتقال والسفر لبلدان أخرى للمشاركة في «الجهاد»، وهو ما يشكل تهديدًا للأمن القومي لهذه الدول أو لأمن المملكة نفسها. من ثم، تولي الرياض اهتمامًا بالغًا بقضية مكافحة الإرهاب والتطرف والسيطرة عليهما سواء داخل البلاد أو خارجها.

تعتبر قضايا التطرف والإرهاب من بين القوى الدافعة أيضًا وراء تأسيس وتطوير منظمة شنغهاي للتعاون. وبالعودة إلى تسعينيات القرن الماضي، -حينما أبصرت منظمة شنغهاي النور للمرة الأولى -كانت الدول المُؤسسة للمنظمة تعاني من تحديات خطيرة تُهدد أمنها القومي على المناطق الحدودية وشكلت « قوى الشر الثلاث» -التطرف، والإرهاب، والحركات الانفصالية» تهديدًا مشتركًا لكل من الصين، وروسيا، وجمهوريات آسيا الوسطى الناشئة حديثًا في ذلك الوقت. حيث لم تكن هناك رقابة وسيطرة كافية على المناطق الحدودية، بما خول العديد من العناصر الإرهابية إمكانية عبور الحدود بسلاسة وأريحية نسبية، مكنتهم من شن هجمات مسلحة ضد الدول المستهدفة أو التواصل مع الفصائل والمنظمات داخل تلك البلدان لتنسيق الأنشطة «الجهادية». تسبب ذلك في سقوط عدد كبير من الأرواح والإصابات بين صفوف المدنيين.

ورغم تضاعف عدد أعضاء منظمة شنغهاي وتغيُر الأوضاع بمنطقة آسيا الوسطى، بما جعله من الصعب بمكان أن تواصل تلك المنظمات الإرهابية والمتطرفة تنفيذ هجماتها، ظلت الصين، وروسيا، وجمهوريات آسيا الوسطى في مواجهة ضغوط أكبر متعلقة بمجال مكافحة الإرهاب. لاسيما، عقب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في عام ٢٠١١م، وعودة نشاط المنظمات الإرهابية مرة أخرى داخل الأراضي الأفغانية، في ظل عدم قدرة حركة طالبان الأفغانية على إحكام سيطرتها على المنظمات الإرهابية الناشطة

السعودية دولة رائدة وتضطلع بدور كبير لتفسير التعاليم الإسلامية ومساعدة دول "شنغهاي" لمناهضة الإرهاب

داخل أراضيها. حتى باكستان، لم تسلم من التهديدات الأمنية الخطيرة. حيث اتخذ عدد من العناصر المتطرفة التي تشن هجمات ضد أفراد الجيش الباكستاني وأهداف سياسية، منطقة الجنوب الأفغاني معسكرًا تدريبيًا وقاعدة لهم من أجل التخطيط والتجهيز لأنشطتهم الإرهابية. بالتالي، أصبح تعزيز التعاون الأمني المتواصل خاصة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الديني محور اهتمام دول منظمة شنغهاي.

وبصفتها دولة رائدة في العالمين الإسلامي والعربي، في إمكان المملكة العربية السعودية الاضطلاع بدور كبير في هذا الشأن. بما لديها من نفوذ كبير وتأثير عظيم على صعيد تفسير التعاليم الإسلامية ونشرها. من ثم يمكنها مساعدة الدول الأخرى، وبالأخص دول منظمة شنغهاي لتقديم الدعم المتخصص والمساعدة في الدعاية المناهضة للإرهاب والتعليم المناهض للفكر المتطرف خاصة في ظل رغبة الجانبين في بناء شبكة عالمية للتعاون ضد الإرهاب والتطرف. يأتي ذلك في وقت استطاعت بعض المنظمات الإرهابية بذكاء تعريف نفسها على أنها «منظمات حرة وطنية مستقلة» مثل حركة «شرق تركستان الإسلامية». ورغم إدراك الولايات المتحدة والقوى الغربية لحقيقة أن هذه المنظمات لا تزال تخطط وتقوم بأنشطة إرهابية، إلا أنها اختارت حماية وإيواء مثل

هذه المنظمات بدافع الحفاظ على مصالحها الخاصة وتصرفت على نحو أناني، دفعها إلى تعطيل التعاون والتوافق الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، حيث أعلنت واشنطن في ٢٠٢٣م، أنها لم تعد تنوي إدراج حركة شرق إيران» ضمن قوائم الإرهاب. وفي ضوء هذه الخلفية، يتسنى لمنظمة شنغهاي للتعاون والمملكة العربية السعودية العمل سويًا لاستكشاف شبكات جديدة من التعاون الاقتصادي ضد الإرهاب والتطرف ومناهضة « المركزية-الغربية» في مجال التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

منظمة «شنغهاي « والتعاون الدولي في المجال السياسي

تشكل قضايا الأمن والقضايا الإقليمية والعالمية الكبرى فرصة للتعاون بين منظمة شنغهاي والمملكة العربية السعودية للتعاون. لاسيما وأن المشهد العالمي الراهن يخضع لتحولات جذرية، بعد أن جددت الحرب الروسية على أوكرانيا المنافسة بين الغرب والمصادر التقليدية للتحديات الأمنية مثل روسيا. كما أعادت ترسيخ الصدع التاريخي بين الشرق والغرب بعد أن أصبحت كل من الصين وروسيا تدريجيًا «تهديدات» وتحديات» بحسب توصيفات القاموس الغربي (الولايات المتحدة ودول حلف ناتو). كما أضحى الحصار المفروض على البلدين واضحًا. ورغم أن الصراع بين كل من الصين، وروسيا، والغرب لم يعد يخفى على أحد، لا توجد رغبة لدى أي من القوى الثلاثة لأن يتحول هذا الصراع إلى حرب شاملة.

بشكل عام، تعتبر كلا من الولايات المتحدة والصين قوتين عظيمتين لذلك، فإن نشوب صراع بينهما، سيُلقي بظلال وخيمة لن يقتصر مداها على المنطقة المحيطة فحسب، بل ستمتد لتشمل العالم بأسره. وتسعى بكين، من جانبها، للاحتفاظ بتعاونها الاقتصادي والتجاري مع الولايات المتحدة والغرب، نظرًا إلى أن جزءًا كبيرًا من التنمية الاقتصادية السريعة و المعجزة الاقتصادية التي حققها المارد الصيني يعود فضله إلى سياسة الإصلاح والانفتاح التي انتهجتها البلاد منذ عام ١٩٧٨م، و انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في ٢٠٠٢م، فضلاً عن مشاركتها في المساعي العالمية للتحرر الاقتصادي .ورغم تعويل الحكومة الصينية على مساعي التحرر الاقتصادي من أجل تسريع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن اقتصاد البلاد عانى من ارتفاع نسب البطالة وشهدت وتيرة التنمية الاقتصادية تراجعًا، بجانب الركود في قطاع الاستهلاك المحلي في أعقاب فك قيود مكافحة جائحة كورونا أواخر ٢٠٢٢م، وعليه، لم تستطع الحكومة الصينية أن تُعيد منحنى التراجع الاقتصادي إلى النمو رغم تبنيها عددًا من سياسات التحفيز النقدي المهمة على مدار الأشهر القليلة الماضية. وترجع أسباب تزايد الضغوط على الاقتصاد الصيني في غالبها من التوترات القائمة بين الصين والغرب، والتي أدت إلى فك الارتباط الغربي عن السوق الصينية وعدم القدرة على توريد كميات كبيرة من السلع المصنعة في الصين إلى الدول الغربية. وهو ما ترتب عليه تنامي الضغوط الواقعة على الاقتصاد الصيني، وتزايد التوترات الداخلية التي أثرت على الرأي العام الصيني خلال الأشهر الماضية.

تأمل بكين وغيرها من أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون في الابتعاد عن فكر المواجهة وتطوير نمط جديد من التعاون الدولي القائم على المنفعة المتبادلة. وباعتبارها منصة مهمة متعددة الأطراف، تُركز التجربة الناجحة لمنظمة شنغهاي للتعاون على روح المنظمة القائمة على الثقة المتبادلة، والمنفعة المتبادلة، وتطبيق المساواة، والمشورة، إلى جانب احترام تنوع الحضارات، والسعي وراء تحقيق التنمية المشتركة.

في ١٥ من يونيو ٢٠٠١م، وقعت الدول الست المؤسسة لمنظمة شنغهاي للتعاون، على إعلان تأسيس المنظمة، والذي طرح للمرة الأولى «روح شنغهاي» كركيزة للعلاقات المتبادلة بين الدول الأعضاء والذي تزامن مع لحظة انتقالية حرجة بين النظامين العالميين القديم والحديث عقب انتهاء حقبة الحرب الباردة. ونجحت «روح شنغهاي» في تجاوز العقلية السائدة خلال حقبة الحرب الباردة بشأن المعادلات الصفرية، وصراع الحضارات، وخلقت نموذجًا جديدًا للعلاقات بين الدول يعتمد على مبادئ «الشراكة لا التحالف»، «التعاون لا المواجهة». كما قدمت مفهومًا ومقترحًا جديدًا لاستكشاف خارطة طريق للتعاون الإقليمي تتماشى مع الواقع الذي تحياه الدول الأعضاء والمنطقة، وأصبح ذلك المفهوم الأساسي لمنظمة شنغهاي ومبادئها التوجيهية. وتحت راية « روح شنغهاي» أيضًا، نجحت المنظمة على مدار العقدين الماضيين في الصمود أمام الصدمات، واحتواء الخلافات الشاسعة في الأنظمة السياسية والتنمية الاقتصادية والأعراف الثقافية بين دولها، إلى جانب التغيرات المعقدة الطارئة على النظام العالمي، فضلاً عن تحقيق التعايش والازدهار بين الدول الأعضاء في منطقة متنوعة الأطياف وبالغة التعقيد.

أولًا، على مدار العشرين عامًا الماضية، طرحت منظمة شنغهاي ونفذت العديد من الأفكار والمقترحات التي تجسد "روح شنغهاي» وكان لها إسهامات كبيرة في إثراء ورفع مستوى منظومة القيم

يتسنى لمنظمة شنغهاي والسعودية العمل سويًا لاستكشاف شبكات جديدة من التعاون الاقتصادي ضد الإرهاب والتطرف

يأمل أعضاء "شنغهاي" الابتعاد عن المواجهة وتطوير نمط التعاون القائم على المنفعة المتبادلة

والمبادئ التي تقوم عليها. أولا، تبنت المنظمة نمطًا جديدًا من المفهوم الأمني، داعية إلى التخلي عن عقلية الحرب الباردة، والمواجهة بين التكتلات، ونبذ الممارسات التي تسمح بالتضحية بأمن الدول الأخرى في سبيل تحقيق الأمن المطلق، وذلك من أجل ضمان الحفاظ الأمن العالمي. وقد دعا وزراء خارجية منظمة شنغهاي للتعاون خلال اجتماعهم المنعقد أوائل ٢٠٠٢م، إلى اعتماد مفهوم جديد للأمن يقوم على مبدأ الثقة، والمنفعة المتبادلة، والتعاون.

ثانيا، تبنت المنظمة ومارست مفهومًا جديدًا للتعاون يرتكز على تطبيق المساواة والمشورة مع كافة الدول كبيرة كانت أو صغيرة، والوصول إلى توافق فيما بينها. فضلاً عن، إعلاء السلام والتنمية عبر التعاون المشترك، وحماية المصالح الأساسية للدول الأعضاء، وتدعيم التعاون الإقليمي على قدم مساواة، وتحقيق تعاون مربح لجميع الأطراف. وتجلى ذلك واضحًا خلال ما ورد في نص ميثاق منظمة شنغهاي للتعاون لعام ٢٠٠٢م، وهو كالآتي: "إعمالا لمبدأ الشراكة المتساوية، وتحت مظلة العمل المشترك، سنعمل على تعزيز التنمية الشاملة، والمتوازنة لاقتصاد المنطقة، ومجتمعاتها، وثقافتها، كما سنحرص على تطبيق مبدأ المساواة بين كافة الدول الأعضاء، مثلما سنعمل على خلق توافق بين الآراء يقوم على أساس التفاهم والاحترام المتبادل لكافة الأعضاء دون استثناء».

ثالثًا، دعوة المنظمة إلى تبني فهم ومنظور جديد للحضارة يدعم التعددية والتسامح، ويحترم تنوع وتباين الحضارات والخيارات المستقلة لكل دولة. إلى جانب ترسيخ مبدأ التوافق مع السعي دومًا لإيجاد أرضية مشتركة وتعزيز التبادلات وسبل الحوار بين الحضارات المختلفة. وقد نص إعلان القمة الثالثة لرؤساء دول منظمة شنغهاي المنعقد في عام ٢٠٠٣م، على:» أهمية احترام تنوع واختلاف الحضارات الإنسانية والاعتزاز بهذا التنوع. وأن تسعى كافة الحضارات إلى إيجاد أرضية مشتركة تراعى الفوارق وتحقق في الوقت ذاته التكامل فيما بينها حتى تمضي في مسيرة التطور سويا». كما دعا إعلان القمة الثانية عشرة لمنظمة شنغهاي المُنعقد خلال عام ٢٠١٢م، تحت عنوان «التعاون لبناء منطقة سلام دائم ورخاء مشترك»–المجتمع الدولي إلى تحقيق التعايش السلمي والحوار بين الحضارات، والسعي إلى التوافق، والحفاظ على التنمية المستدامة، واحترام التقاليد والقيم الثقافية لكافة الدول، إلى جانب تدعيم العلاقات بين الدول على أساس القواعد والأعراف الدولية المعترف بها عالميًا».

رابعًا، تم الإعلان للمرة الأولى عن مبادرة بناء نموذج جديد من العلاقات الدولية و»مجتمع المصير المشترك للبشرية» خلال إعلان أستانا الصادر عن قمة منظمة شنغهاي المُنعقدة عام ٢٠١٧ . وجاء إعلان موسكو الصادر عن المنظمة في عام ٢٠٢٠م، ليعيد التأكيد على الأهمية العملية الكبيرة للمبادرة التي تدعم بناء نموذج جديد من العلاقات الدولية يقوم على أساس الاحترام المتبادل، والمساواة، والعدل والتعاون المربح للجانبين، وصياغة مفهوم موحد بشأن بناء «مجتمع المصير المشترك للبشرية».

التعاون الاقتصادي لمنظمة شنغهاي

لدى المملكة العربية السعودية ومنظمة «شنغهاي» فرصة لاستكشاف آفاق جديدة للتعاون في مجالات الاقتصاد، والتجارة، والتعاون المالي. وقبل كل شيء، تحرص المنظمة بصفة مستمرة على العمل في سبيل تدعيم الأسس القانونية للتعاون الاقتصادي الإقليمي. وخلال سبتمبر ٢٠٠١م، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومات دول منظمة شنغهاي بشأن الأهداف الأساسية ومسارات التعاون الاقتصادي الإقليمي والتي كانت الأولى من نوعها في هذا المجال. واكب ذلك أيضًا تدشين عملية تسهيل سبل التعاون التجاري والاستثمار الإقليمي. ومنذ ذلك الحين، واصلت منظمة شنغهاي العمل على تعزيز الأسس القانونية لتعاون اقتصادي إقليمي، من خلال اعتماد سلسلة من الوثائق القانونية التي تشمل: خطة التعاون الاقتصادي التجاري متعدد الأطراف بين أعضاء المنظمة عام (٢٠٠٣)، وأخرى تم التوقيع عليها عام (٢٠٠٤) تشمل منظومة من التدابير المتخذة من أجل تدعيم خطة التعاون الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف.

في السياق ذاته، تم تدشين «المبادرة المشتركة لدول شنغهاي للتعاون سويًا من أجل تدعيم الخطة الاقتصادية متعددة الأطراف، استجابة للأزمة المالية العالمية وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة» عام (٢٠٠٩) . فيما تم إطلاق الخطة الاستراتيجية للتنمية على المدى المتوسط (٢٠١٢)، واستراتيجية تطوير منظمة شنغهاي على مدار ١٠ أعوام مقبلة، بدءًا من تاريخ التوقيع عليها في عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٥م.

وفي عام ٢٠١٦م، تم اعتماد قائمة من التدابير من أجل تعزيز التعاون في مجال المشروعات خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١م. أعقبها التوقيع على نسخة مُستحدثة من

تبنت المنظمة نمطًا جديدًا من المفهوم الأمني داعية للتخلي عن عقلية الحرب الباردة والمواجهة بين التكتلات

برنامج التعاون الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف لدول منظمة شنغهاي خلال عام (٢٠١٩)، وتدعيمها فيما بعد (٢٠٢٠) بوضع خطة عمل خاصة بتطبيق البرنامج يمتد مداها أربعة أعوام بدءًا من عام ٢٠٢١ حتى عام ٢٠٢٥م. وتوالى بعد ذلك التوقيع على عدد من اتفاقيات التعاون التي تغطي مجالات الجمارك، والتعاون المالي، والتجارة الإلكترونية، والنقل، والطاقة، والسياحة، والزراعة، والحماية البيئية، وغيرها من العديد من المجالات بما يسهم في بناء أرضية وأسس قانونية صلبة تضمن تحقيق منفعة متبادلة وتعاون اقتصادي مُربح لجميع الأطراف.

ثانيًا، يتم العمل بشكل متواصل على تطوير وتحسين آلية التعاون فيما بين حكومات الدول الأعضاء بالمنظمة. ويعد مجلس رؤساء الحكومات أي (رؤساء وزراء) دول منظمة شنغهاي للتعاون أهم آليات التعاون الحكومي الدولي، والتي تركز على دراسة الاستراتيجيات وتحديد أولويات التعاون متعدد الأطراف ضمن إطار عمل المُنظمة، كما تُعنى بحل القضايا المبدئية والمُلحة في مجال التعاون الاقتصادي واعتماد الميزانية السنوية للمنظمة. واعتبارًا من عام ٢٠٢٠م، واصلت منظمة شنغهاي للتعاون تعزيز التنمية المتعمقة للتعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال تدشين عدد من آليات التنسيق على المستوى الوزاري تغطي مجالات: التجارة، والاقتصاد، والنقل، والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا، والتمويل، والبنك المركزي. إلى جانب تشكيل لجنة من كبار المسؤولين حول التجارة والاقتصاد، وتكوين سبع مجموعات عمل متخصصة في قطاعات الجمارك، وفحص الجودة، والتجارة الإلكترونية، وتشجيع الاستثمار، وتطوير إمكانات العبور، والطاقة، والمعلومات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتي يناط بها العمل على النهوض بالتعاون في المجالات ذات الصلة. علاوة على ذلك، تم إنشاء عدد من آليات التعاون غير الحكومية، مثل «الرابطة المصرفية»، و«مجلس الأعمال»، و«تحالف الفكر الاقتصادي»، وكذلك مؤسسة مالية متعددة الأطراف من أجل توفير ضمانات مؤسسية قوية للتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون.

أخيرًا، تُسهم آليات التعاون الاقتصادي المحلي في فتح آفاق جديدة للتعاون بشكل عام. وقد طرح أول مُقترح رسمي بشأن إنشاء آلية للتعاون المحلي بين أعضاء منظمة شنغهاي خلال انعقاد المنتدى الاقتصادي الأوراسي الأول في عام ٢٠٠٥م. ومن أجل تدعيم هذا الهدف، تم إنشاء عدد من المراكز والكيانات واحد تلو الآخر على رأسهم: مركز «هورغوس» للتعاون الحدودي الدولي بين الصين وكازاخستان، وقاعدة «يانغ لينغ « النموذجية في مقاطعة شانشي، الصين -كما تم إنشاء المجمع الصيني-الهندي للصناعات الدوائية في مقاطعة» قوانغشي»، بمدينة «فانغ تشين غانغ»، والمنطقة النموذجية المحلية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومنظمة «شنغهاي» في «غينغا دو «. إلى جانب ذلك، يجري العمل بصفة مستمرة على استكشاف مسارات جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري على الصعيد المحلي. وفي ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٠، عُقد المنتدى الأول للقادة المحليين للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون بواسطة الفيديو، لتمثل انطلاقة رسمية لآلية التعاون المحلي. ويجرى العمل حاليًا على استكمال بناء المركز الروسي داخل المنطقة النموذجية بين الصين ومنظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي والتعاون التجاري المحلي، وهو كيان مُخصص لإتاحة منصة جديدة وبناء جسر للتعاون المحلي بين الصين وروسيا.

على الجانب السعودي، تعتبر المملكة العربية السعودية دولة رائدة في العالم العربي، لا تنعم فقط بموارد الطاقة الغنية بل تمتلك إمكانات سوقية كبيرة. وتحت توجيه «رؤية ٢٠٣٠» التنموية، حققت التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد تقدمًا كبيرًا، وحظيت إنجازات المملكة في مختلف المجالات بإشادة دولية واسعة. وفي ظل التغيرات الطارئة على المشهد الدولي والوضع في الشرق الأوسط، تعززت رغبة الدول العربية في التأكيد على استقلاليتهم الاستراتيجية وهو من بين أهداف منظمة شنغهاي للتعاون التي لطالما مارست التعددية بمفهومها الحقيقي، وعارضت بشكل واضح كافة أشكال الترهيب، وفرض الرأي بالقوة، والاستحواذ على السلطة، كما أنها لم تنخرط قط في دائرة مُغلقة أو دائرة حصرية على أطراف بعينها. عوضًا عن ذلك، دعت منظمة شنغهاي للاسترشاد بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بمبدأ البناء والمشاركة، وتوفير منصة وسبيل جديد للتعاون المتعدد الأطراف من أجل تحسين الحوكمة العالمية. ولهذا السبب تحديدًا يحمل مستقبل التعاون بين المملكة العربية السعودية ومنظمة شنغهاي آفاقًا أرحب ونطاقاً أوسع.

*أستاذ مساعد ونائب مدير معهد دراسات الشرق الأوسط -جامعة نورث وست

الشراكات الخليجية الدولية والإقليمية وتأثيرها على قطاع الطاقة العالمي

استراتيجية مقترحة من ١٣ بندًا لتنمية الشراكات الخليجية الدولية في قطاع الطاقة

في وقت يشهد فيه العالم تعقيدات جيوسياسية وتعثرات اقتصادية وأزمات طاقية متعددة كالتذبذبات العالمية في (الأسعار والإمدادات)، واستخدام الطاقة كسلاح أحيانًا، وما يرتبط بذلك من اضطرابات في أسواق الطاقة العالمية، وفي ظل الجهود الدولية المتسارعة لمواجهة تغير المناخ العالمي، تبرز أهمية الشراكات الخليجية مع دول العالم المختلفة، خاصة بعدما أصبح تعزيز أمن إمدادات الطاقة وموثوقيتها واستدامتها وتيسير تكلفتها، وكذلك التعامل مع تحديات التغير المناخي، أولويات اشضيستراتيجية مشتركة بين معظم دول مجلس التعاون الخليجي وغالبية دول العالم.

د. أحمد قنديل

فمن ناحية، أصبحت الشراكات الخليجية مع الدول المنتجة والمصدرة للنفط والغاز مهمة للغاية لتحقيق التوازن والاستقرار في قطاع الطاقة العالمي من خلال تعزيز التعاون والتنسيق الدائم بين هذه الدول في ظل الاضطرابات والمستجدات الأخيرة في سوق الطاقة العالمية. فعلى سبيل المثال، تهدف الشراكة الخليجية مع دول تحالف «أوبك بلس»، الذي يشكل نحو ٤٠ ٪ من مجمل الإنتاج العالمي للنفط، إلى تحقيق الأمن والاستقرار في سوق الطاقة العالمي من خلال التحوط من السيناريوهات المحتملة في المستقبل، والمبادرة في التعامل مع هذه السيناريوهات. وهو الأمر الذي كشف عنه بوضوح وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان في كلمة ألقاها خلال منتدى قطر الاقتصادي في الدوحة مؤخرًا، قائلاً إن أهداف «أوبك بلس» هي "اليقظة والمبادرة والتحوط مما قد يأتي في المستقبل».

ومن ناحية أخرى، تساهم الشراكات الخليجية مع الدول المستهلكة والمستوردة للنفط والغاز في العالم على العمل بشكل مشترك ليس فقط لضمان الاستقرار وتوازن العرض والطلب في الأسواق العالمية للطاقة، وإنما أيضًا تعزيز الجهود العالمية المتسارعة لمواجهة التداعيات الكارثية لظاهرة تغير المناخ العالمي، خاصة فيما يتعلق باستبدال مصادر الطاقة التقليدية بطاقة نظيفة مستدامة، ضمن استراتيجيات مواجهة التغيرات المناخية العالمية. ومما قد يساهم في نجاح مثل هذه الشراكات أن الدول الخليجية، لديها فوائض مالية كبيرة يمكن استثمارها في هذا المجال، كما أنها تشارك بنشاط في عدد من المنظمات والمنتديات الدولية التي تُعنى بالتغير المناخي العالمي، مثل منتدى الحياد الصفري للمنتجين، والميثان العالمية، والمنتدى القيادي لفصل واحتجاز وتخزين الكربون، ومهمة الابتكار في مجال الطاقة. وتؤكد مثل هذه المشاركات دور الدول الخليجية الفاعل، على المستوى الدولي، في مواجهة آثار التغير المناخي، والإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى خفض الانبعاثات، من خلال تنويع مزيج الطاقة المستخدم فيها، وتعزيز استخدام تقنيات نظيفة لجميع مصادر الطاقة، بما فيها المتجددة والمواد الهيدروكربونية.

الدول الخليجية شريك موثوق فيه من الغرب والشرق

ومن جهة أخرى، يعزز من أهمية الشراكات الخليجية مع دول العالم المختلفة، وآثارها الإيجابية على قطاع الطاقة العالمي، أن

الشراكة الخليجية مع "أوبك بلس" تشكل ٤٠٪ من الإنتاج العالمي للنفط وتحقق استقرار سوق الطاقة

معظم هذه الشراكات مستمرة منذ أكثر من نصف قرن، وتتميز بالرسوخ والموثوقية، والحرص على تنميتها وتنويعها بما يحقق المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة، ويدعم تنمية واستقرار قطاع الطاقة والاقتصاد على مستوى العالم. فمن ناحية، تجد كثير من الدول الغربية في الدول الخليجية شريكًا يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التداعيات السلبية المحتملة لأزمات الطاقة المتفاقمة في العالم، ولتخفيف عبء فاتورة الحرب الأوكرانية، التي اندلعت في فبراير ٢٠٢٢م، في ظل العقوبات الغربية الكاسحة التي فرضها على روسيا من أجل دفعها للانسحاب من أوكرانيا. وفي هذا السياق، تسعى الدول الغربية، التي فرضت حظرًا كاملًا على النفط الروسي ووضعت قيودًا مشددة على الغاز الروسي، باعتبارهما المصدر الرئيسي لتمويل العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، إلى استثمار علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي لضمان إمداداتها من جهة، ومواجهة التضخم المتسارع نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز الطبيعي، والذي ينعكس سلبا على اقتصادها ومستويات معيشة شعوبها من جهة أخرى. لذلك لم يكن غريبًا في الفترة التي تلت نشوب الحرب الروسية الأوكرانية في بداية عام ٢٠٢٢م، أن يتوافد قادة الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وغيرها على العواصم الخليجية المختلفة، خاصة الرياض وأبو ظبي والدوحة، لتعزيز ودفع التعاون في مجالات الطاقة المختلفة، سواء التقليدية أو المتجددة. وربما يرجع هذا الأمر إلى أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (والعراق أيضًا) من الدول القلائل في العالم، التي تستطيع ضخ المزيد من النفط في السوق العالمية. أما الدول الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» أو في تجمع «أوبك بلس»، فهم إما قد بلغوا أقصى طاقتهم الإنتاجية، أو أنهم تحت طائلة العقوبات كما هو الحال بالنسبة إلى إيران وفنزويلا.

وفي هذا الإطار، ربما كانت الشراكة السعودية ـ الفرنسية في مجال الطاقة أحد الأمثلة المهمة التي تعكس بوضوح التداعيات الايجابية المتنوعة للشراكات الخليجية الدولية على قطاع الطاقة العالمي. حيث أكدت الرياض وباريس، التزامهما بهذه الشراكة من خلال توقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة في ٢ فبراير ٢٠٢٣م. وقد كشفت هذه الوثيقة عن أن المملكة وفرنسا وضعتا الهيدروجين الأخضر والكهرباء التي يتم إنتاجها من مصادر الطاقة المتجددة في صميم عملية تحول الطاقة لكلا البلدين، كما اتفقتا على توحيد الجهود في البحث عن حلول مبتكرة لإنتاج الهيدروجين بأكثر الطرق فاعلية وتنافسية، ولتطوير استخدامه في الصناعة، والنقل، وتوليد الكهرباء، والمباني والتطبيقات الأخرى ذات الصلة. كما اتفقت الدولتان أيضًا على «خريطة طريق» للتعاون في مجالي الهيدروجين والكهرباء المولّدة بالطاقة المتجددة، تعتمد على ثلاث ركائز أساسية تتلخص في: تطوير تقنيات الإنتاج والنقل والتحويل في مراكز الطلب، وتعزيز التعاون التجاري في مجال الهيدروجين الأخضر، وتحقيق التوافق والانسجام في السياسات واللوائح المطبقة في كلتا الدولتين في هذين المجالين. ومن جهة أخرى، اتفقت السعودية وفرنسا أيضًا على تعزيز التعاون في مجال الكهرباء النظيفة، وتبادل الخبرات في مجال توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، ومشروعات الربط الكهربائي، وتشجيع مشاركة الشركات الخاصة في مشروعات الكهرباء، بما في ذلك تقنيات توليد الكهرباء، ونقلها، وتوزيعها، وتخزينها، وتقنيات أتمتة الشبكات. كما اتفق البلدان أيضًا على بذل جهود مشتركة لتعزيز كفاءة الطاقة، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية، ضمن إطار عمل سلمي وآمن، وإدارة النفايات الإشعاعية والتطبيقات النووية، وتطوير القدرات البشرية. واتفقت الرياض وباريس أيضًا على التعاون في تعزيز تقنيات وحلول التغير المناخي، ومنها التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، من القطاعات ذات الانبعاثات التي يصعب تخفيفها، مثل قطاعات الإسمنت، والطيران، والبحرية، والبتروكيماويات، وغيرها. هذا، وقد أسفرت الشراكة السعودية ـ الفرنسية في قطاع الطاقة عن وجود كثير من المشروعات السعودية ـ الفرنسية المشتركة، أبرزها: مصفاة «ساتورب» المشتركة بين شركتي «أرامكو السعودية» و«توتال إنرجيز» الفرنسية، وشركة «إي دي إف» الفرنسية للطاقة المتجددة التي ترأس ائتلاف تطوير مشروع مزرعة الرياح في محافظة دومة الجندل (شمال السعودية).

وبالإضافة إلى ذلك، مثلت الشراكات الخليجية مع القوى الاقتصادية الآسيوية الكبرى كالصين واليابان والهند أهمية كبيرة لتحقيق الاستقرار والتوازن في قطاع الطاقة العالمي. فعلى سبيل المثال، وجدت الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة وأكبر دولة مستهلكة للنفط عالميًا، في الشراكات مع الدول الخليجية دعامة أساسية لتحقيق أمنها الاقتصادي والطاقوي، خاصة مع التزايد المستمر والمتواصل في الطلب على النفط بعد انتهاء عمليات الإغلاق الاقتصادي الناجمة عن أزمة كوفيد ١٩ .

ويؤكد كثير من المراقبين على أن الشراكات الخليجية ـ الصينية ستعزز في المدى المنظور نتيجة عوامل متعددة، من أبرزها: التكامل بين «مبادرة الحزام والطريق» الصينية والعديد من الرؤى التنموية والإصلاحية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن بينها «رؤية المملكة ٢٠٣٠» السعودية، وتوافق وجهات النظر بين الجانبين الخليجي والصيني حيال قضايا الطاقة المختلفة، مثل: اتفاقهما على أهمية دعم استقرار وتوازن أسواق البترول العالمية؛ من خلال تشجيع الحوار والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة، والحاجة لضمان أمن الإمدادات لجميع مصادر الطاقة في الأسواق العالمية، بما يخدم مصالح جميع الأطراف، ويحقق النمو الاقتصادي العالمي المستدام.

وفي هذا السياق، تعددت أبعاد الشراكة الخليجية الصينية في قطاع الطاقة في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تشارك الشركات الصينية المملوكة للدولة في شركات النفط بعدد من الدول الخليجية وتستثمر فيها لتلبية احتياجاتها النفطية. كما سعت بكين أيضًا بشكل متزايد إلى تنويع استثماراتها في عدد من هذه الدول، بما يتجاوز النفط، من خلال الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتمويل والاتصالات وغيرها من القطاعات. وبالتزامن مع ذلك، زادت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في مشروعات الطاقة الخضراء بالصين للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة من خلال إنشاء مزارع الرياح، والاستثمار في مشروعات الهيدروجين الأخضر، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية. كما ارتفع اعتماد الدول الخليجية على بكين أيضًا من حيث استيراد الأجزاء الخاصة بالألواح الشمسية، وذلك في إطار السياسات الخليجية الطموحة للتحول إلى الطاقة المتجددة. هذا بالإضافة إلى أن الشراكة الخليجية ـ الصينية امتدت لكي تصبح بعض الدول الخليجية مراكز إقليمية للشركات الصينية لإنتاج وتصدير منتجات قطاع الطاقة بالإضافة إلى الاستثمار المشترك في مشروعات الطاقة في دول المنطقة والدول المستهلكة لمنتجات الطاقة في أوروبا وإفريقيا.

ومن ناحية ثانية، تعد الشراكة السعودية ـ اليابانية مثالاً آخر يحتذى به على صعيد الشراكات الخليجية الدولية وتأثيراتها المتنوعة على قطاع الطاقة العالمي. فعلى سبيل المثال، تستمر الرياض، انطلاقًا من التزامها بالعلاقة الاستراتيجية مع اليابان في مجال الطاقة، في تحقيق أمن الإمدادات النفطية لليابان، من خلال تخزين النفط الخام السعودي في مرفق الخزن الاستراتيجي في جزيرة أوكيناوا، وكذلك من خلال الحفاظ على كونها الشريك والمصدر الأكثر موثوقية لإمدادات النفط الخام لطوكيو. هذا، وقد أصبحت السعودية في عام ٢٠٢١م، أكبر مُورِّد للنفط إلى اليابان، بتوريدها ما نسبته حوالي ٤٠ ٪ من احتياجات اليابان.

ومن جهة أخرى، اتفقت الدولتان على تعميق التعاون في مجال الهيدروجين النظيف وتطبيقاته، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية لتطبيقات الاقتصاد الدائري للكربون، ضمن إطار مذكرتي التعاون في مجالَي الهيدروجين النظيف ووقود الأمونيا ومشتقاتها، والاقتصاد الدائري للكربون وتدوير الكربون، اللتين جرى توقيعهما بين وزارة الطاقة السعودية، ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية. وبناء على ذلك، وصلت أول شحنة من الأمونيا النظيفة المنتجة في السعودية، والحاصلة على شهادة معتمَدة من جهة محايدة، إلى اليابان لاستخدامها وقودًا لتوليد الكهرباء، وهو الأمر الذي يمثل علامة فارقة في مسيرة تطوير حلول الطاقة النظيفة في العالم، ويأتي ثمرة تعاون فعال بين جهات عدة في المملكة واليابان.

ومن ناحية أخرى، وصلت مشتريات المملكة من اليابان في قطاع الطاقة ما يقارب ١٢ مليار ريال، خلال السنوات الخمس الماضية. ويتمثل أغلبها في قطاعات الغاز، والبترول، والبتروكيميائيات، والطاقة التقليدية؛ حيث شملت المشتريات التوربينات والمضخات والصمامات والضواغط، وعدداً من الخدمات المتنوعة التي شملت الخدمات الهندسية واللوجستية والإدارية وغيرها.

كما يؤكد قادة البلدين أيضًا على وجود فرص استثمارية مشتركة في مجالات البتروكيمياويات، في إشارة إلى ما أعلنت عنه المملكة مؤخرًا، من خطط طموحة لزيادة طاقة إنتاج البتروكيمياويات فيها، من خلال تحويل السوائل إلى مواد كيميائية، وزيادة التكامل بين جميع مراحل سلسلة القيمة، بالإضافة إلى فرص واعدة للتعاون الاستثماري بين الرياض وطوكيو في مجالات السيارات الكهربائية والكهرباء المولدة من مصادر متجددة كالشمس والرياح، وكفاءة الطاقة، والابتكار والبحث والتطوير، ونشر التقنية لتمكين التحول إلى أنظمة طاقة نظيفة، وعلى وجه الخصوص التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة، وإلى أنواع جديدة من الوقود النظيف مثل: الأمونيا، والهيدروجين النظيف، واستخدام تقنيات التقاط

أهمية اعتماد الدول الخليجية على بورصة شنغهاي للطاقة لتداول خامات النفط كخطوة لتسعير عقود النفط بالمنطقة باليوان

الشراكات الخليجية مع الدول المستوردة للنفط والغاز تعزز الجهود العالمية المتسارعة لمواجهة التداعيات الكارثية لتغير المناخ

الكربون واستخدامه وتخزينه.

شراكة حيث توجد المصلحة

على أية حال، يمكن القول إن الشراكات الخليجية الدولية تكشف حرص دول مجلس التعاون الخليجي على أن تكون منفتحة على التعامل مع كافة دول العالم، بما في ذلك الدول الغربية، وروسيا، والصين، واليابان، وغيرها، وذلك من أجل تحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وبالتالي تحقيق الاستقرار والتوازن في قطاع الطاقة العالمي. ومما يلفت الانتباه في هذا الخصوص أن الدول الخليجية لديها طموحات كبيرة في الاستفادة من فرص الاستثمار القائمة في مشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، من خلال تكوين شراكات مع أوروبا والولايات المتحدة والصين والهند واليابان وفرنسا وغيرها من أجل تصدير الكهرباء والهيدروجين النظيف إلى العالم، خاصة مع تمتع الدول الخليجية بموقع جغرافي متميز يعزز وصولها إلى كثير من الأطراف، فضلًا عن الفوائض المالية التي تمكنها من ضخ استثمارات مالية كبيرة في هذه المشروعات. وفي هذا الإطار، يشار، على سبيل المثال، إلى أن المملكة العربية السعودية تسعى إلى أن تصبح من الدول الرائدة عالميًا في تصدير الهيدروجين النظيف والكهرباء المولّدة من المصادر المتجددة (كالشمس والرياح)، مستفيدة من مواردها من الطاقة المتجددة، والغاز الطبيعي وأحواض الكربون. وقد رصدت الرياض، وفقًا لوزير الطاقة السعودي، استثمارات بقيمة تريليون ريال (٢٦٦ مليار دولار) لتحقيق هدف توليد وتصدير طاقة أنظف إلى العالم، وإضافة خطوط نقل وشبكات توزيع جديدة للطاقة وتسريع عمل مرافق تحويل السوائل إلى كيماويات لزيادة المواد الأولية للبتروكيماويات.

ومن ناحية أخرى، تكشف الشراكات الخليجية الدولية في قطاع الطاقة أيضًا عن أنها لا تميل إلى الانحياز لطرف دولي على حساب طرف دولي آخر، وإنما تقوم على توسعة هذه الشراكات مع كافة القوى الاقتصادية الكبرى (خاصة الصين واليابان وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا والهند) في إطار تحقيق المصالح الإقليمية والقطرية لدول مجلس التعاون الخليجي. وهذه الشراكات سوف تقود على الأرجح، على المدى البعيد، في تعزيز الأمن والاستقرار في محيط الخليج والعالم العربي. ولا شك أن ذلك سوف يساهم بشكل ملموس في تحقيق الاستقرار الجيوسياسي، الذي يعتبر "المفتاح الأهم" لأمن الطاقة العالمي، حسب ما أكد عليه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي، المنعقد في دافوس ٢٠٢٣.

تحديات مهمة

ومع ذلك، ورغم الجهود المستمرة لتوطيد الشراكات الخليجية

الشراكة السعودية ـ الفرنسية في مجال الطاقة أحد الأمثلة التي تعكس بوضوح التداعيات الإيجابية المتنوعة للشراكات الخليجية

الدولية في قطاع الطاقة إلا أن كثير من المراقبين يؤكدون على أن هذه الشراكات تواجه عددًا من التحديات والعقبات المهمة، والتي من أبرزها ما يلي:

إصرار عددًا من الدول ومؤسسات التمويل الدولية على حجب الاستثمارات في المشروعات الجديدة في قطاع النفط والغاز، بحجة مواجهة التداعيات «الكارثية» لتغير المناخ العالمي، الأمر الذي قد يتسبب في تقلبات شديدة بأسواق الطاقة العالمية على المدى الطويل، ويهدد النمو الاقتصادي العالمي.

تعرض العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وعدد من الدول الغربية، ومن بينها الولايات المتحدة، لانتكاسة بسبب اتخاذ دول المجلس قرارات مستقلة، منها خفض إنتاج النفط بالتعاون مع روسيا في ظل تحالف «أوبك بلس»، ورفض الطلبات المتكررة من جانب الإدارة الأمريكية وعدد من العواصم الغربية لزيادة إنتاج النفط من أجل خفض أسعاره العالمية، والموقف الخليجي المحايد «نسبيا» من حرب أوكرانيا. هذا فضلا عن مقاربة عدد من الدول الغربية المهادنة لإيران وحظرهم تصدير الأسلحة إلى بعض الدول الخليجية بذريعة الحرب في اليمن، وانتهاكات حقوق الإنسان.

عدم وجود سياسة خارجية موحدة لدى دول مجلس التعاون الخليجي، رغم تعدد العوامل المشتركة.

القوانين والإجراءات البيروقراطية الحالية المطبقة في الدول الخليجية، والتي تعرقل سرعة تطوير الشراكات الخليجية مع عدد من دول العالم المهمة، ومنها الصين على سبيل المثال.

قلة عدد الباحثين المتخصصين والمهتمين بالشؤون الدولية المرتبطة بالطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة تلك المتعلقة بالصين واليابان وفرنسا وألمانيا.

ضعف اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي باللغات الآسيوية، مثل الصينية واليابانية.

محدودية الاهتمام بالتعاون الثقافي والإعلامي بين دول مجلس التعاون الخليجي وكثير من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، والذي لا يرتقي إلى مستوى العلاقات والمصالح الاقتصادية بين الدول الخليجية وهذه القوى.

عدم وجود سياسات واضحة بخصوص قطاع الهيدروجين الأخضر في كثير من دول العالم.

استراتيجية مقترحة لتنمية الشراكات الخليجية الدولية في قطاع الطاقة:

من أجل التغلب على هذه التحديات الصعبة، قد يكون من الضروري والمفيد اتباع العديد من الخطوات والسياسات والإجراءات، لتفعيل الشراكات الخليجية الدولية في قطاع الطاقة، وذلك من خلال إتباع ما يلي:

على المدى القصير:

- ضرورة الإسراع بإطلاق آلية الحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون الخليجي وكل من الصين، واليابان، والهند، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريكس، وتنشيط الدبلوماسية الرسمية من خلال الاتصال المستمر بين وزارات الخارجية والسفارات المقيمة في هذه الدول والتكتلات الدولية لتبادل الأفكار بشأن تعزيز التعاون في قطاع الطاقة العالمي.

- التركيز على العمل المناخي ومشروعات «تحول الطاقة» أو «الانتقال الطاقوي» نحو مصادر الطاقة الخضراء كمحور مركزي جديد للشراكة الخليجية الدولية في قطاع الطاقة. فبعد أن حددت دول مجلس التعاون الخليجي أهدافًا للوصول إلى «صافي صفر انبعاثات كربونية» في العقود القادمة، ومع دبلوماسيتها البيئية النشطة بشكل متزايد، بما في ذلك استضافة الإمارات لمؤتمر قمة الأمم المتحدة للمناخ (كوب ٢٨) في نوفمبر ٢٠٢٣م، واستثمارات الدول الخليجية المتزايدة في مشروعات الطاقة المتجددة والهيدروجين في الداخل والخارج، أصبحت دول الخليج أكثر الشركاء في العالم جاذبية من منظور العمل المناخي الهادف إلى مواجهة تغير المناخ العالمي، وتأثيراته الكارثية المدمرة على كوكب الأرض.

وجدت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مستهلك للنفط عالميًا في الشراكات مع دول الخليجي دعامة لتحقيق أمنها الاقتصادي

تكشف الشراكات الخليجية الدولية في قطاع الطاقة أنها لا تميل إلى الانحياز لطرف دولي على حساب طرف دولي آخر

- إنشاء فريق من مجموعة خبراء الطاقة والمناخ بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الصديقة لتكثيف حوار السياسات بشأن التحول الأخضر على المستويين الإقليمي والثنائي. كذلك، يمكن عقد اجتماع وزاري سنوي بين وزراء الطاقة في الدول الخليجية ودول العالم الأخرى حول التحول الأخضر
- ضرورة تشجيع مبادرات القطاع الخاص ذات الصلة بتطوير مشروعات تحول الطاقة (مثل إقامة منتدى للأعمال الخضراء)، من أجل اقتراح المزيد من المبادرات المشتركة الملموسة.

- العمل على إقناع صانعي القرار في عدد من دول العالم والمنظمات الدولية بأن مواجهة تغير المناخ العالمي تتطلب التركيز على تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بدلا من استبدال شكل من الطاقة بآخر، والتأكيد على أن هناك حاجة لضخ استثمارات كبرى في كل قطاعات الطاقة، بما في ذلك قطاعات النفط والغاز الطبيعي.

- حث الدول المتقدمة على دعم جهود الدول الخليجية في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والبحث عن مصادر أكثر استدامة للطاقة، وذلك من خلال الدخول في شراكات لبناء محطات لتوليد الطاقة باستخدام الألواح الشمسية، وتكثيف التعاون البحثي لابتكار مزيد من البدائل التكنولوجية للطاقة المتجددة، فضلاً عن التعاون للاستفادة من الخبرات الدولية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

- تشجيع حركة السياحة العالمية إلى الدول الخليجية من خلال تنشيط المكاتب السياحية والإعلام السياحي.

- تطوير العلاقات بين المؤسسات الرسمية الاقتصادية والتعليمية والتقنية والثقافية والإعلامية الخليجية مع الجهات المماثلة في دول العالم المختلفة.
- تبادل البعثات العلمية، وإنشاء مراكز لتعليم اللغات الآسيوية، وخاصة اللغة الصينية وتشجيع حركة الترجمة باللغتين العربية والصينية.
-

أما على المدى الطويل:

- ضرورة العمل على وضع رؤية خليجية مشتركة لدفع وتطوير الشراكات الدولية والإقليمية في قطاع الطاقة، مع تحديد "خريطة طريق" واضحة بشأن تطبيق هذه الرؤية، مع تحديد جهات التنفيذ والمديات الزمنية والآليات المناسبة التي يمكن استخدامها في هذا الخصوص.

- أهمية اعتماد الدول الخليجية على بورصة شنغهاي للطاقة لتداول خامات النفط، كخطوة نحو تسعير عقود النفط بالمنطقة باليوان الصيني بدلاً من الدولار الأمريكي. وتشجيع البنوك العربية لإصدار سندات مالية باليوان، وهو توجه انتهجته عدة بنوك بالفعل في المنطقة مؤخرًا. ومن شأن هذه الجهود أن تعزز تدويل اليوان الصيني.

- توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول الخليج والصين: فمن شأن هذه الاتفاقية، المساهمة في إضفاء طابع مؤسسي على الشراكة الاقتصادية بين الجانبين، وتهيئة الطريق لتصبح هذه الدول مركزاً للتجارة الصينية خلال العقود القادمة، فضلاً عن أن توقيع الاتفاقية وتفعيلها سيعزز آفاق التعاون التجاري في مجالات غير النفط، لاسيما التقنيات والمنتجات التكنولوجية المتعلقة بالطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية.

- تعزيز التعاون مع الدول الصناعية المتقدمة في مشروعات الطاقة المتجددة لزيادة دورها في مزيج الطاقة العالمي، وحث هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول المتضررة من التغير المناخي، وفقًا لاتفاقية باريس لمواجهة تغير المناخ لعام ٢٠١٥، والتي تنص على قيام هذه الدول بإنفاق ١٠٠ مليار دولار سنويًا لمشروعات التكيف والتخفيف ومواجهة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ العالمي.

* رئيس وحدة الدراسات الدولية وبرنامج الطاقة ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

أربعة أسباب جوهرية تقيد الدور الأوروبي في منطقة الخليج

تطوير العلاقات لتجاوز الإخفاقات السياسية والمجتمعية والتمكين المؤسسي

عادة ما تقع العلاقات الخليجية –الأوروبية في مرمى الانتقادات بسبب إخفاقها في تلبية التوقعات. ورغم أن الشعور العام السائد منذ عقد الاتفاقية الأولى للتعاون المشترك عام ١٩٨٨م، بأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي علاقات جيدة ومستقرة، إلا أنها لم تحقق بعد إمكانات الشراكة الاستراتيجية الأوسع نطاقًا. ولعل من أبرز الشواهد على ذلك، الفشل في إتمام اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين. وهو ما قاد مجلس الوزراء الأوروبي للمصادقة في يونيو ٢٠٢٢م، على نهج جديد لشراكة استراتيجية مع منطقة الخليج بشكل عام ودول مجلس التعاون بصورة خاصة، وذلك كمحاولة لتصحيح مسار الفشل في الارتقاء بمستوى العلاقات. ومن خلال وثيقة «الشراكة

د. كريستيان كوخ

الاستراتيجية مع الخليج»، أكد الاتحاد الأوروبي عزمه طوي الصفحة وفتح فصل جديد في العلاقات بين الجانبين. في الوقت ذاته، ثمة شعور مُسبق بأنها ليست المرة الأولى التي تُسمع فيها مثل هذه التصريحات من جانب بروكسل. حتى بعد مرور عام على إطلاق وثيقة الشراكة الاستراتيجية، لا يزال غير واضح إلى أي درجة بات الجانبان قادرين على تخطي العديد من عقبات الماضي. ومع الخطوات المتقدمة التي يحرزها مجلس التعاون الخليجي لتطوير شراكات دولية جديدة وأكثر مرونة، باتت القارة العجوز في مواجهة خطر حقيقي بأن تنزوي إلى الهامش دون التمكن من تبوؤ دور في الترتيبات المستقبلية الخاصة بالسياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

توقعات مُحبطة

ثمة العديد من الأسباب وراء فشل الشراكة الخليجية–الأوروبية في تلبية التوقعات وقد ظل العنصر الرئيسي المفقود حتى وقت قريب، هو مستوى الزخم والأولوية التي يوليها كلا الجانبان للعلاقات فيما بينهما. ورغم احتفاظ مجلس التعاون الخليجي بمكانته على الخارطة الأوروبية، لم يُنظر إليه قط بصفته جزء من الجوار المباشر لأوروبا، بينما استحوذت التطورات في منطقة شمال إفريقيا والمشرق على اهتمام بروكسل باعتبارها مصادر قلق أكثر إلحاحًا. ونتيجة مباشرة لذلك، لم تتخذ أيا من دول الاتحاد زمام المبادرة في الدفع بالمنطقة الخليجية إلى أعلى سلم الأجندة المشتركة للاتحاد الأوروبي. بالمثل، يمكن القول بأن الدول الخليجية تنظر إلى أوروبا باعتبارها لاعبًا ثانويًا عندما يتعلق الأمر بضمان أمنها. ولا يوجد حتى الآن اتفاق واضح داخل المجلس حول الدور الذي يجب إسناده للعلاقات متعددة الأطراف مع الاتحاد الأوروبي.

أولاً: على الصعيد الأوروبي، تعد السياسات الأوروبية تجاه الخليج عالقة ومحاصرة بين العديد من الانقسامات، فيما بين نهج الاتحاد الأوروبي متعدد الأطراف من جهة وبين السياسات الفردية الخاصة بكل دولة على حدا، وهو ما يقود إلى التناقض بين الأساليب التي يتم من خلالها تطبيق السياسات الأوروبية داخل المنطقة، ومتابعتها، وتنفيذها. فبينما تميل أوروبا، ككيان موحد،

دول الخليج تنظر لأوروبا كلاعب ثانوي لضمان أمنها ولا يوجد اتفاق داخل مجلس التعاون حول دور أوروبا

للنظر إلى قضايا الأمن من منظور واسع وأكثر شمولاً، تخضع السياسات الفردية للدول الأوروبية لاعتبارات أضيق نطاقًا والتي غالبًا ما تكون مدفوعة بمصالح وأهداف تجارية. على صعيد الصفقات التجارية، قد تجد دول الاتحاد الأوروبي سلاسة وأريحية أكبر في عقد شراكات على المستوى الثنائي، عوضًا عن الانتظار حتى يتحقق توافق جماعي على المستوى متعدد الأطراف.

الانقسام الثاني، يظهر بشكل واضح في الاختلاف بين السياسات الأوروبية حيال الخليج وسياسات القوى الأخرى التي لديها أيضًا مصالح متعمقة داخل المنطقة. وهنا تحديدًا، يخوض الاتحاد الأوروبي منافسة ضروس أمام اللاعبين الآخرين. وتصبح النتيجة المباشرة لمحاولة أوروبا تحقيق توازن بين مصالحها المتعددة والمختلفة، هي التناقض والتخبط بين الرغبة في دعم السياسات متوسطة إلى طويلة الأجل من ناحية، والاستجابة للضرورات المفروضة على المدى القصير من ناحية أخرى. وهذا بدوره ما يجعل أوروبا تقول ما لا تفعل.

يتمثل **ثالث** العناصر المُقيدة للسياسات الأوروبية داخل المنطقة في التعقيدات التي تفرضها البيئة الاستراتيجية لمنطقة الخليج والشرق الأوسط على أوروبا كلاعب دولي. بعبارة أخرى، إن الكم الهائل من التحديات النابعة من المنطقة يتخطى مجموع سلة الأدوات الأوروبية من تدابير الاستجابة. من ثم، يمكن القول إن السياسات الأوروبية في المنطقة ركزت بشكل أكبر على إدارة النزاعات بدلاً من حلها. والنتيجة كانت سلسلة من السياسات ذات الطابع الدعائي التي تعتمد على الأمنيات أكثر من وضع استراتيجيات قابلة للتنفيذ وتعكس الحقائق على الأرض. تتجلى هذه الإشكالية الأوروبية بشكل واضح من خلال ثلاثة نماذج إقليمية. أولها، الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» التي شهدت مشاركة حماسية من الجانب الأوروبي دون أن يعبأ بوضع استراتيجيات تعزز الاستقرار خلال مرحلة ما بعد الحرب، أو تخاطب متطلبات إعادة بناء السلام. وفي العراق أيضًا، أعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه للجماعات الكردية دون مراعاة لمطالب العرب من السنة في إطار عملية إعادة بناء الدولة التي لا تزال جارية. وعلى الصعيد الليبي، ركز الاتحاد الأوروبي جهوده على محاولة منع تدفق الهجرة بدلاً من محاولة إيجاد حلول لنشر الاستقرار الفعلي في البلاد.

رابعًا، إصرار الاتحاد الأوروبي على رسم صورة لنفسه بصفته فاعل معياري يرى أن اتباع سياسات تعتمد المُساءلة الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والقيم الليبرالية كشرط مسبق من أجل تحقيق مزيد من الاستقرار وتجنب أكبر قدر من المخاطر. وهو ما قد يكون سببًا في تعقيد التعاون الأوروبي مع الشركاء الذين لا يستوفون بالضرورة مثل هذه المعايير. كما أنه في ظل نظام عالمي متعدد الأطراف يمر بمرحلة انتقالية حرجة، واكتساب ما يعرف بدول «الجنوب العالمي» مزيد من النفوذ والقوة، تتصارع أوروبا مع حقيقة أن التمسك بالنهج المعياري يقوض فعالية دورها ومصالحها. على سبيل المثال، يصعُب على الجانب الخليجي حتى الآن فهم أسباب الرفض الأوروبي بيع أنظمة دفاع صاروخية، في حين إنه يتم إطلاق صواريخ من اليمن مدعومة من الجانب الإيراني، بما يُشكل تهديدًا لأمنها بشكل مباشر.

يشكل أيضًا الاختلاف النوعي بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي من حيث البنية المؤسسية عائقًا إضافيًا. حيث تنظر أوروبا إلى مجلس التعاون الخليجي باعتباره كيان غير مكتمل، ولم يحقق الاندماج بمفهومه الحقيقي، وأن عملية صنع القرار داخله لاتزال مُبهمة، وأنه بشكل عام يفتقر للكثير من القدرات. في الوقت ذاته، تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاتحاد الأوروبي بصفته كيان بالغ التعقيد ويستغرق وقتًا طويلاً في عملية صنع القرار بما يعيق اتخاذه قرارات حاسمة سريعة. وعلى الصعيد المؤسسي، عادة ما يسير كل في واد.

من ثم، تلعب العوامل سالفة الذكر دورًا في الحيلولة دون تطوير شراكة فعالة بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. كما أنها تمثل الأسباب أيضًا وراء تخلف القارة الأوروبي عن غيرها من الدول الأخرى عن الركب في سباق الشراكات الاستراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي، بخلاف الصين والهند على سبيل المثال. وفي ظل بيئة سريعة الخطى تتطلب اتخاذ مواقف سريعة وعملية، تبدو أوروبا ببساطة كيانًا عتيقًا عفا عليه الزمن.

إحياء العلاقات

في الوقت الراهن، تحرص أوروبا على إضفاء حس جديد بالأولوية لعلاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي. نتيجة ذلك، شهد عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣م، خطوات مهمة نحو إحياء الشراكة المُحتملة بين الخليج والاتحاد الأوروبي. وتعتبر الوثيقة الصادرة عن المفوضية

ضرورة تشكيل مجموعات عمل لدراسة التعاون في الانتقال الطاقي والتغير المناخي والبنية التحتية والرقمنة

الأوروبية في مايو ٢٠٢٢م، بعنوان «شراكة استراتيجية مع الخليج» أحد أهم التطورات المتعلقة بهذا الشأن. وتستند الوثيقة إلى الوعي المتزايد من قبل الجانب الأوروبي بأهمية ليس فقط المنطقة الخليجية بل وتأثيرها الملحوظ المتنامي في الشؤون الإقليمية والدولية الأوسع نطاقًا. وعلى ضوء هذه الخلفية، تضمنت الوثيقة استعراضًا للرؤية الأوروبية بشأن الأسس والأهداف للشراكة مع الخليج، وعبرت عن حرص الاتحاد الأوروبي لتوسيع نطاق العلاقات مع دول الخليج بما يعكس المصالح الأوروبية الأساسية والواقع الدولي الجديد الذي ساهم في تقليص المسافات الجغرافية بين أوروبا والخليج. وبعد أن تمت المصادقة على الوثيقة من قبل المجلس الأوروبي في يونيو ٢٠٢٢م، أصبحت بالتبعية من ضمن السياسة الرسمية للاتحاد الأوروبي وتحظى بدعم كافة أعضائه.

تضمن الوثيقة اعترافًا صريحًا بأن «أمن واستقرار منطقة الخليج يُلقي بتبعات مباشرة على الاتحاد الأوروبي» كما أكدت على كم المكاسب التي ستعود على دول الاتحاد من خلال شراكة أكثر قوة ذات طابع استراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي». وخلال انعقاد مؤتمر حوار المنامة في نسخته الـ ١٨ بالبحرين في نوفمبر ٢٠٢٢م، أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين على هذه النقطة عندما قالت» أمن الخليج مهم لأوروبا، مثلما يشكل الأمن الأوروبي أهمية لدول الخليج... وأؤمن بأن أمامنا فرصة تاريخية لبناء روابط جديدة بين المنطقتين». ويؤكد التوجيه الجديد للسياسات الأوروبية إصرار الاتحاد الأوروبي على «شراكة مع منطقة الخليج وتنشيط التعاون المشترك من خلال شراكة استراتيجية قوية وأطر مؤسسية ثنائية صلبة»، وخلص إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتزم تطويع كافة أدواته في سبيل ضمان التطبيق الكفء، والفعال، والسريع للشراكة الاستراتيجية مع الخليج». وبالفعل شهد اجتماع مجلس الوزراء بين دول الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الأوروبي في فبراير ٢٠٢٢م–وهو الأول من نوعه منذ عام ٢٠٢٦م–اتفاق الجانبين على تطوير خطة عمل مشتركة تشمل استراتيجيات قابلة للتنفيذ.

ومن المهم ألا يُنظر إلى التقارب الأوروبي لدول مجلس التعاون الخليجي بوصفه نتاجاً للأزمة الأوكرانية فقط. ففي الواقع استغرقت المقترحات المتضمنة في الوثيقة نقاشات استمرت على مدى أعوام، وعليه فقد سبقت الغزو الروسي لأوكرانيا بفترة طويلة. وينبغي أن يُنظر للمسعى الأوروبي كجزء من إدراك أوروبا المتزايد أن اتباع نهج أكثر عمقًا واتساقًا حيال دول الخليج يشكل أهمية في حد ذاته وأن ما فعلته الأزمة الأوكرانية ليس سوى إضفاء مزيد من الإلحاح للوثيقة وتأكيد التقييم المبدئي الصحيح للجانب الأوروبي وهو أن الدول الخليجية تلعب دورًا متزايد الأهمية لم يعد في الإمكان تغافله.

مع اتخاذ وثيقة الشراكة الاستراتيجية مع الخليج طابعًا رسميًا، تم تدعيمها من خلال عدد من الخطوات، أهمها، تعيين ممثل أوروبي خاص لمنطقة الخليج في شخص نائب رئيس الوزراء الإيطالي السابق ووزير الخارجية لويجي دي مايو. تولى السيد دي مايو منصبه في يونيو ٢٠٢٣ وقام منذ حينها بالأنشطة التوعوية الأولية مثل زيارته الأولى إلى المملكة العربية السعودية في يوليو ٢٠٢٣م، كجزء من محاولة صياغة جدول أعمال لمدة ٢١ شهرًا من تاريخ تعيينه. وفي بادرة مُشجعة، عزف المبعوث الأوروبي الخاص للخليج النغمة الصحيحة، حينما أكد أن قرار التعيين يُعد في حد ذاته «دليلًا على طموحنا في الارتقاء بعملنا معًا إلى مستوى استراتيجي جديد». وعندما أقول الشراكة فإنني أقصد الشراكة الحقيقية القائمة على الحوار والاحترام والنتائج.

وتكتسب مهمة المبعوث الأوروبي الخاص للخليج أهمية محورية في الجمع بين الخيوط المختلفة للسياسات الأوروبية معًا ونسج العلاقات الشخصية التي ستكون عاملًا مهمًا في سبيل وضع أساس جديد للعلاقات بين الجانبين. ومن بين الخطوات المتخذة أيضًا، زيادة عدد مقرات البعثات الأوروبية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، فبالإضافة إلى تلك الكائنة داخل المملكة العربية السعودية، والإمارات، والكويت، افتتح الاتحاد الأوروبي مقر بعثة جديد في دولة قطر عام ٢٠٢٢م، وأعلن عن عزمه افتتاح أخر بسلطنة عمان بحلول أواخر ٢٠٢٣ أو بداية ٢٠٢٤م.

مع ذلك، لم يقود النهج الاستراتيجي الجديد إلى خطط ملموسة قابلة للتنفيذ. وتشمل أوجه القصور الرئيسية: عدم القدرة على إعادة إحياء محادثات التجارة الحرة، وتضارب الآراء والمواقف بشأن روسيا وسوريا، إلى جانب تجميد المناقشات بشأن السفر بدون تأشيرة، والفشل في إطلاق مبادرات مشتركة حول المناخ والبيئة برغم من استضافة الإمارات الدورة المقبلة من الاجتماع الـ ٢٨ لمؤتمر المناخ «كوب ٢٨» أوائل ديسمبر المقبل. ونستشف من ذلك

أوجه القصور: عدم إحياء محادثات التجارة الحرة وتضارب المواقف حول روسيا وسوريا وتجميد السفر بدون تأشيرة

أن أوروبا لم تستوعب بعد الديناميات الجديدة التي تشهدها المنطقة الخليجية وبالتالي لم تتمكن من استغلالها في سبيل صياغة شراكة جديدة حقيقية.

نظرة عامة

في ضوء المعطيات سالفة الذكر، ما يمكن فعله هو العمل على تلافي ثغرات وإخفاقات الماضي مع ضرورة التفكير في أن يتم تطوير العلاقات على ثلاثة مستويات مختلفة يتزعمها الشق السياسي الذي يتم تدعيمه من خلال التعاون التكنوقراطي في مجالات مثل الطاقة، والاقتصاد، والمناخ، والتحول الأخضر، والبنية التحتية، والرقمنة، والصحة، والنقل، واللوجيستيات على سبيل المثال لا الحصر. إلى جانب الشق المجتمعي، الذي يركز على تفعيل تبادل البعثات التعليمية وبرامج تنقل الشباب بشكل خاص. ومن أجل إحراز التقدم اللازم، ينبغي على الحكومات الأوروبية والخليجية تمكين المؤسسات على المستويين الحكومي وغير الحكومي من أجل إثراء محتوى وثيقة الشراكة الاستراتيجية.

على الصعيد السياسي، ثمة حاجة لمضاعفة الجهود من أجل تنشيط العلاقات الخليجية الأوروبية متعددة الأطراف إلى جانب آليات التعاون الثنائية التي أصبحت العرف السائد خلال الأعوام الأخيرة .وأن يسعى الجانبان، على سبيل المثال، إلى الاتفاق بشأن إعادة إحياء المحادثات بشأن اتفاقية تجارة حرة لاسيما وأن المنطقتين تخطوان خطواتهم الأولى نحو التعافي الاقتصادي بعد جائحة كورونا، فضلًا عن المساعي الخليجية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل ، بالتالي فإن إتمام اتفاقية للتجارة الحرة بين بروكسل ودول الخليج من شأنه إتاحة إمكانية نفاذ المنتجات والخدمات الخليجية إلى الأسواق الأوروبية.

بعيدًا عن الساحة الاقتصادية، يتعين على الاتحاد الأوروبي بذل جهد ملموس للاضطلاع بدور فعال في قضايا الأمن الإقليمي. ومن المؤكد أن جعبة الاتحاد الأوروبي لم تخلو بعد من أدوات السياسة وآليات إدارة وحل النزاعات التي تسهم في الحفاظ على بيئة خفض التصعيد التي تشهدها المنطقة الخليجية. يشمل ذلك العمل الجماعي تحت مظلة الكيان الأوروبي الموحد بالموازاة مع تدشين مبادرات فردية من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد. بوسع أوروبا أيضًا أن تقود المحادثات بشأن آليات الأمن الإقليمي الأوسع نطاقًا بمعزل عن النقاش الدائر في فيينا حاليًا بشكل عام حول استمرار الاتفاق النووي الإيراني.

من المهم أيضًا العمل على توسيع نطاق المقترحات الأوروبية في مجال الأمن البحري، وبدء نقاش أوسع حول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب وضع استراتيجيات تجلب الاستقرار للعديد من مناطق النزاع المشتعلة في أجزاء أخرى من المنطقة. ناهيك عن أن الفجوة المتنامية بين دول مجلس التعاون الخليجي المتقدمة والأوضاع الهشة التي تعاني منها دول مثل لبنان، وليبيا، وسوريا، والعراق، وليبيا، والسودان، وتونس، واليمن تعتبر بمثابة قنبلة موقوتة يمكن أن تؤثر تأثيرًا مباشرًا على الاتحاد الأوروبي في الشمال ودول مجلس التعاون الخليجي في الجنوب. وبالتالي هناك مصلحة مشتركة في التعاون في هذا الشأن.

على الصعيد التكنوقراطي، ينبغي أن يقود التعاون في مجالات الانتقال الطاقي، والتغير المناخي، والرعاية الصحية، وتطوير البنية التحتية والرقمنة، إلى تشكيل مجموعات عمل يناط بها دراسة مجموعة العلاقات الراهنة، وتحديد التحديات المستقبلية، وتقديم توصيات ملموسة بشأن السياسات العامة. وأن تعنى كل مجموعة من مجموعات العمل بتطوير خطط عمل محددة تثمر عن تعاون أكثر عمقًا ونطاقًا في هذه المجالات. مع التركيز بشكل خاص على مجالات إدارة المياه، والتصحر، والعواصف الرملية، والتنقل الأخضر، الحفاظ على التنوع البيولوجي. وينبغي أن يتم إنشاء رابط واضح بين الصفقة الأوروبية الخضراء والمبادرات الخليجية المطروحة مثل المبادرة الخضراء في المملكة العربية السعودية ودول منطقة الشرق الأوسط بالتزامن مع انعقاد مؤتمر المناخ المقبل في نسخته ال ٢٨ بدولة الإمارات العربية المتحدة.

على المستوى المجتمعي، ينبغي التركيز على سد الفجوة المعرفية المستمرة بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي من خلال الحرص على رعاية تفاعلات أكبر بين شعوب المنطقتين وأن تستهدف بشكل أساسي فئة الشباب من خلال زيادة الفرص التعليمية والتدريبية. يشمل ذلك أيضًا، توسيع نطاق برنامج «إيراسموس» بحيث يتيح مشاركة أكبر وأوسع نطاقًا للطلاب من دول مجلس التعاون الخليجي، وتكثيف التعاون بين الجامعات الأوروبية-الخليجية، وتدشين برامج تبادل متنوعة، من خلال

يجب ألا يُنظر للتقارب الأوروبي ـ الخليجي كنتيجة للأزمة الأوكرانية فمناقشة مقترحات الوثيقة استغرقت سنوات

الربط، على سبيل المثال، بين الشركات الناشئة ورفع جودة قدرات برامج التنمية. ومن الأهمية بمكان، أن يتم إنشاء برامج ومراكز للدراسات الأوروبية الأكاديمية بالجامعات الخليجية، فضلاً عن توسيع نطاق البرامج الخاصة بدراسات الشرق الأوسط لتشمل التركيز على المنطقة الخليجية بمختلف الجامعات الأوروبية.

مع الأخذ بعين الاعتبار هذه المحاور مجتمعة، ينبغي أن تشمل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي السياسات العليا والدنيا وأن تمتد لتغطي كافة قطاعات المجتمع. فكلما طال أمد الانتظار لاتخاذ خطوات ملموسة، كلما تضاعفت فرص تسلل خيبة الأمل مرة أخرى إلى قلب العلاقات الخليجية الأوروبية معيدًا إليها الإحباط مرة أخرى. وحتى إن كان لا يزال غير محسومًا إذا ما ستشهد العلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بداية حقبة جديدة، يشير الزخم الراهن والتركيز على مجالات عمل محددة، إلى تقارب في المصالح قد يمنح هذه العلاقات فرصة حقيقية، لكن الوقت وحده كفيل بأن يثبت ذلك.

* مدير البحوث - مركز الخليج للأبحاث

تأثير الشراكات على العلاقات الخليجية ـ الدولية

انضمام السعودية لشنغهاي والبريكس يمنحها المساهمة في إعادة هندسة النظام الدولي

تعرف البيئة الدولية الراهنة تجاذب وتعايش بين مقاربتين متناقضتين، تتفاعل في حركية ديناميكية متقاطعة باتجاه إعادة ترتيب النظام الدولي القادم من حيث طبيعة التفاعلات، الفواعل والوحدات الدولية المؤثرة في تحديد الاتجاهات المستقبلية لطبيعة النظام الدولي القائم، وأخيرًا، الهياكل والمؤسسات والأبنية الدولية الجديدة التي ستضبط الاستقرار الدولي. المقاربة الأولى ذات الطابع التقليدي، ترتكز على أسس الجيوبوليتيكا التي تدفع بالقوى الاستراتيجية الكبرى على التفاعل فيما بينها في إطار البيئة النزاعية والعدوانية، باستخدام أدوات القوة الصلبة، لتحقيق المكاسب الحيوية ذات البعد العالمي، التي تدور كما يسميه علماء الجيوبوليتيكا حول المحور الجغرافي للتاريخ، ويمكن أن نختزل الحرب الروسية–الأوكرانية–الأطلسية ضمن هذا المحور التقليدي، القائمة على مقولة :» من يسيطر على أوراسيا سوف يتحكم في إدارة العالم»، لما تمتلكه القارة الأوراسية من مجالات حيوية وموارد ذات بعد عالمي واصطفاف مجموعة من اللاعبين الجيوستراتيجيين والمحاور الجيوبوليتيكية في هذا المحور الجغرافي للتاريخ. بينما المقاربة الثانية، تقوم على أسس الجيواقتصادية، التي تعتمد على التكتلات والشراكات الاقتصادية الكبرى، وطبيعتها تعاونية، وقاعدتها الاستثمارات المالية الضخمة بحثًا عن الأسواق الموحدة العملاقة والاندماج المالي والتكنولوجي.

أ.د. مصطفى صايج

ولعل أهم ملاحظة في التفاعل بين المقاربتين، الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية، إن نفس اللاعبين الدوليين يقومون بأدوار وفق النمطين وفي تحالفات متناقضة، على سبيل المثال، إذا أخذنا النمط التفاعلي الجيوبولتيكي في السنتين الأخيرتين، فإننا نجد أستراليا منضوية في الحلف الأمني الاستراتيجي الجديد في منطقة المحيطين الهندي والهادئ المسمى «يوكوس»، والذي يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وأستراليا، هدفه الاستراتيجي تقويض القوة البحرية الصينية في المنطقة. في الوقت ذاته، فإن أستراليا في إطار التفاعل الجيواقتصادي مندمجة في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية الذي يضم الصين، التي دخلت حيز التنفيذ في يناير ٢٠٢٢م، وتضم خمس عشرة دولة، من ضمنها الدول العشرة الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان). نفس الأمر بالنسبة للهند، ففي إطار التفاعل الجيوبولتيكي، فإنها تشارك في الحوار الأمني الرباعي المعروف اختصارًا بـ»كواد»، الذي يضم كل من الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا واليابان، حيث تعتبر الصين هذا الحلف بمثابة «حلف أطلسي مصغر» موجه ضد مصالحها الاستراتيجية في المنطقة في إطار الصراع الجيوسياسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة، والنزاع الصيني–الهندي البحري حول جرف دوكلام، من جهة أخرى. وفي المقابل فإن الهند تعد إلى جانب الصين إحدى القوى الاقتصادية الفاعلة في منظمة شنغهاي للتعاون وتكتل البريكس، بحيث تشكل الهند ثاني قوة اقتصادية بعد الصين داخل هذا التكتل. وانطلاقًا من هذه الملاحظات العامة لطبيعة التفاعلات الدولية القائمة بين المقاربتين الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية، نتساءل عن أهمية وتداعيات الشراكات الخليجية مع التكتلات الاقتصادية الكبرى من حيث المكاسب الاقتصادية والسياسية بصفة عامة، وعن مستقبل الشراكة السعودية مع منظمة شنغهاي وتكتل البريكس كنموذج لذلك.

المسعى السعودي للانضمام لشنغهاي والبريكس يعكس الانحياز للسلام الجيواقتصادي لبناء السلام العالمي بترابط المصالح

أولاً: الشراكات الخليجية مع التكتلات والدول الكبرى: الدوافع والمكاسب.

إن إجراء دراسة ميدانية مقارنة لأهمية ودوافع التكتلات الاقتصادية الكبرى وأهمية الشراكات مع الدول الكبرى، تظهر لنا مجموعة من الأهداف المشتركة التي تكتسبها الدول في إطار الاعتماد المتبادل التي زادت حدته في عصر عولمة الاتصالات والثورة التكنولوجية الرقمية التي اختزلت المسافات الزمنية وقربت من البعد الجغرافي، إذ انتقلنا من عصر القرية العالمية إلى عصر البيت العالمي المشترك.

في دراسة للكاتب الصيني، تشو مي، حول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية، التي نشرت في صحيفة، الصين اليوم، في ٣٠ مارس ٢٠٢٢م، يتضح بأن أول الدوافع التي تظهر في هذا التكتل الذي يضم خمسة عشر دولة من شرق آسيا والمحيط الهادئ، أنها تهدف إلى تعزيز مكانتها الاقتصادية والمالية في العالم، بحيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للآسيان سنة٢٠٢٠م، ما يقارب ٣ ترليونات دولار أمريكي، بينما وصل الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية ما يقارب ٣٠ ترليون دولار أمريكي في نفس الفترة، وهو ما يمثل عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للآسيان، وما يقدر بـ ٣٠ ٪ من الاقتصاد العالمي. كما أن من بين الأهداف المنتظرة من هذه الشراكة أن تتحول إلى منصة تنافسية لتحسين وإعادة تنظيم سلاسل التوريد الإقليمية، وحصول الشركات على تعريفات تفضيلية وخفض الحواجز الجمركية. ووفق التقديرات الصينية، فإن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية في ميادين التجارة، الاستثمار والخدمات تتيح فرص الانفتاح أفضل بكثير من التزامات الصين في منظمة التجارة العالمية، بحيث يتجاوز مستوى التعريفة الجمركية الصفرية الفورية بين الصين ودول الاتفاقية ٦٥ ٪، وفي العشر سنوات القادمة، آفاق ٢٠٣٢م، سيحقق الأعضاء تعريفة صفرية على ٩٠ ٪ من المنتجات. والملاحظ، أن تكتل الاتفاقية الاقتصادية الشاملة الإقليمية تركت الباب مفتوحًا لتوسع أعضاءها، بحيث يمكن لجميع الدول أو المناطق الجمركية المستقلة التي تتوافق والمبادئ والقواعد التنموية المتفق عليها في التكتل، أن تنضم إلى الاندماج المرن ابتداء من أول يوليو ٢٠٢٣م، وهو ما يقدم فرصة مناسبة لدول مجلس التعاون الخليجي للانضمام في أقرب الفرص المناسبة كمجموعة اقتصادية، أو كدول منفردة لهذا التكتل، لما تملكه هذه الأخيرة، من قوة اقتصادية مستقبلية. وتكمن هذه القوة الاقتصادية فيما أكدته الدراسة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول هذا التكتل، الذي اعتبرته بأنه أكبر تجمع تجاري في العالم بحجمه الاقتصادي الذي يمثل ثلث الإنتاج الداخلي الخام العالمي، وعلى سبيل المقارنة مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى من خلال حجم الإنتاج الداخلي العام العالمي، فإن التكتل التجاري لجنوب أمريكا» ميركوسور» يمثل ٢,٤ ٪، منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية ٢,٩ ٪، الاتحاد الأوروبي ١٧,٩ ٪، واتفاق النافتا بين و.م.إ المكسيك وكندا ٢٨ ٪. وعليه، فإن التكتل التجاري لمجموعة الاتفاقية الاقتصادية الشاملة الإقليمية يفوق حجمه ٣٠ ٪، مما يجعله مركز ثقل التجارة العالمية، حيث ثقل المؤشرات كانت واضحة منذ ٢٠١٩م، من خلال حجم التبادلات التجارية التي بلغت ٢٣٠٠ مليار دولار، وبمجرد دخول التحفيزات الجمركية مع مطلع ٢٠٢٢م، ستتزايد نسبة الصادرات بـ ٢ ٪، أي بحوالي ٤٢ مليار دولار. والسهولة التي تتوفر لدول مجلس التعاون الخليجي للانضمام إلى هذه القوة التجارية والاقتصادية، أنها ترتبط بعشرة دول منها، التي تشكل رابطة الآسيان، بمذكرة تفاهم وتعاون منذ ٢٠٠٩م، تعكس إرادة ورغبة الطرفين في تحسين العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي، مع عقد اجتماعات دورية بين التكتلين، رغم ضآلة الواردات الخليجية من منطقة الآسيان التي لم تتجاوز ٦ ٪ في الفترة بين ٢٠١٦-٢٠٢٠م، إلا أن توسيع التكتل إلى الاتفاقية الاقتصادية الشاملة الإقليمية يجعل الاستثمارات تتضاعف أكثر من ١٤ مليار دولار التي سجلتها دول الخليج في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١م،مع تكتل الآسيان.

دائما في إطار المكاسب التي يمكن أن تجنيها دول الخليج من الشراكات مع التكتلات والدول الكبرى، فإننا يمكن أن نسقط المكاسب العشرة التي طرحتها منشورات الاتحاد الأوروبي في دراستها حول فوائد اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الإفريقية والكاريبي والهادي، وتتمثل في العناصر العشرة التالية: فتح فرص عمل جديدة، استفادة البلدان من جذب المزيد من الاستثمارات، مواجهة المنافسة من خلال إنشاء فروع جديدة للنشاطات المهنية، تقليص تكاليف الصادرات والواردات لاستفادة الدول الشريكة من التحفيزات الجمركية وتخفيض الإجراءات الإدارية، حماية المنتجين المحليين خصوصا في المنتجات الحساسة مثل المنتجات الغذائية، دعم إنتاج وتصدير المنتجات التحويلية ذات القيمة المضافة الكبيرة عوض عن تصديرها كمنتجات

مصدر الصورة: https://arabic.rt.com/

٣٠ تريليون دولار الناتج المحلي لمجموعة اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية و٣ تريليونات حجم ناتج الآسيان

أولية وخامة، تشجيع الفلاحين للبلدان الشريكة من ولوج السوق المشتركة مع مرافقتها بتحسين معايير الأمن الغذائي والصحة الحيوانية والنباتية، ترقية أكبر للعلاقات مع البلدان المجاورة لتسريع عملية الاندماج الاقتصادي من خلال تشجيع سلاسل التوريد الجهوية، ضمان تقاسم القيم والمعايير المتعلقة بقوانين علاقات العمل وحماية البيئة والحوكمة، عاشرًا وأخيرًا، فإن المكسب الكبير يتمثل في المواجهة الجماعية للتحديات العالمية في مجال الأمن البيئي، الصحي والغذائي.

ثانيًا: الشراكة الخليجية مع منظمة شنغهاي وتجمع البريكس: نحو السلام الجيواقتصادي

تمثل منظمة شنغهاي للتعاون وتكتل البريكس نموذجين قويين لطبيعة التحولات العالمية الراهنة، حيث مقاربة السلام الجيواقتصادي تطرح نفسها في واقع التفاعلات الدولية كخيار عملي وعقلاني، بديلاً عن السلام الإمبراطوري الغربي التقليدي القائم منذ العهد الروماني والبريطاني-الأمريكي على منطق الهيمنة والنزاع على البحار والمحيطات وبناء التحالفات العسكرية وتطويق الخصوم بالقواعد العسكرية والأحلاف الأمنية التي تشكل أسس التفاعلات الجيوبوليتيكية. والملاحظ في منظمة شنغهاي، أنها قاربت بين الخصوم الجيوستراتيجيين بمنطق الترابط الأمني المشترك في البداية للتوسع إلى السلام الجيواقتصادي من خلال الاعتماد المتبادل وتقاسم المشاريع والمنافع التنموية والاقتصادية والتجارية. كان ولازال بين روسيا والصين قضايا جيوسياسية حيوية قائمة لكن تم تذويب معظمها بالمشاريع المشتركة والسلام التنموي المتبادل. كما أن بين الهند وباكستان نزاعات جيوسياسية أدت بهما إلى أربعة حروب عنيفة ودموية ونزاعات حدودية حول كشمير لامتناهية، وكل هذه الحروب والنزاعات لا تزال مجمدة بسبب منطق السلام البريطاني الذي فرض التقسيم الطائفي لشعوب العالم، ورغم ذلك فإن كل من نيودلهي وإسلام أباد انضمتا إلى منظمة شنغهاي للتعاون في أول توسيع للمنظمة، سنة ٢٠١٧م، بعدما كانتا تتمتعان بصفة عضوية المراقب في المنظمة. وعليه، فإن الانضمام الإيراني إلى منظمة شنغهاي بكامل العضوية في قمة سمرقند ٢٠٢٢م، بعد ستة عشر سنة من حصولها على عضوية مراقب في المنظمة، وانتظارها قبول العضوية منذ طلبها سنة ٢٠٠٨م، يشكل اتجاهًا لتغليب المصالح الاقتصادية على النزاعات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية، ومؤشراتها البارزة قبول الوساطة الصينية في المصالحة السعودية-الإيرانية، وهو ما يشكل فرصة استراتيجية للتقارب السعودي-الإيراني للتكيف مع التحولات العالمية السريعة في منطقة آسيا التي تسعى لفرض قيم السلام الجيواقتصادي. يطرح السلام الجيواقتصادي مجموعة من الإغراءات التكاملية والاندماجية لصالح دول مجلس التعاون والدول العربية، وهي نفس المكاسب التي سبق وتم تعدادها في تجربتي الاتفاقية الاقتصادية الشاملة الإقليمية والشراكة الاقتصادية بين الاتحاد

شنغهاي والبريكس نموذجان للتحولات العالمية ومقاربة السلام الجيواقتصادي كخيار عملي وعقلاني بديلاً عن السلام الغربي

الأوروبي والبلدان الإفريقية والكاريبي والهادي. وفيما يخص منظمة شنغهاي للتعاون، فإنها تطرح منافع ومكاسب متعددة بالنسبة للدول العربية التي تسعى للانضمام إليها، قطر ومصر، تحصلتا في قمة سمرقند ٢٠٢٢م، على صفة شريك للحوار للمنظمة، وفيما بعد منحت نفس الصفة للسعودية والبحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة، وهي الصفة التي كانت تتمتع بها تركيا العضو الأساسي والشريك الإستراتيجي للحلف الأطلسي. ويعني صفة شريك للحوار في منظمة شنغهاي للتعاون أنها تتمتع بصلاحية المساهمة في الاقتراحات دون المشاركة في مسار اتخاذ القرارات داخل المنظمة.

أول هذه المكاسب في الشراكة مع منظمة شنغهاي للتعاون أن اقتصاديات دول الخليج ستستفيد من الممرات والطرق التجارية العملاقة، مثل شبكة الخطوط البرية والبحرية « الشمال الجنوب»، الممتدة على طول ٧٢٠٠ كلم، التي تنطلق من بومباي الهندية وتمر عبر المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي مع بحر قزوين مروراً بإيران، لتمر عبر سان بطرسبرغ الروسية لتمتد إلى شمال أوروبا إلى غاية فنلندا. يضاف إلى ممر «الشمال والجنوب» مشروع الحزام والطريق الصيني التي اندمجت فيه دول الخليج لمواءمة مشاريعها التنموية المستقبلية الخليجية، رؤية المملكة السعودية ٢٠٣٠م، ورؤية قطر ٢٠٣٠م، ورؤية الكويت ٢٠٣٥ ورؤية عمان ٢٠٤٠م، وهي مشاريع تستمد قوتها المستقبلية من الشراكات الجيواقتصادية العملاقة التي تقودها الصين، حيث التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ارتفع سنة ٢٠٢١م، إلى ٢٣٠ مليار دولار، بما يمثل ثلثي التبادلات التجارية الصينية-العربية وأربعة أضعاف التبادل التجاري الخليجي -الأمريكي.

ثاني المكاسب التي يمكن أن تجنيها الدول العربية والخليجية من انضمامها إلى منظمة شنغهاي للتعاون، أنها ستتعامل مع أكبر حجم وسوق اقتصادي عالمي في منطقة أوراسيا، بحجم ديمغرافي بالمفهوم الاقتصادي ما يقارب ٥٠ ٪ من سكان العالم بحوالي ٣,٤ مليار مستهلك، الصين والهند لوحدهما يقارب عدد سكانهما ٣ مليارات نسمة، وفق تقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان لسنة ٢٠٢٣م. وتشكل منظمة شنغهاي للتعاون من ناحية الجغرافيا السياسية، ثلثي مساحة أوراسيا بثقل اقتصادي يقارب ثلث إنتاج الاقتصاد العالمي. وهي تعرف بالمنطقة الأكثر نموًا وديناميكية تجاريًا واقتصاديًا، حسب المعطيات الإحصائية لتقرير تنمية التجارة لمنظمة شنغهاي للتعاون خلال عشرين سنة (٢٠٠١-٢٠٢١م)، تبين تلك الحركية السريعة حيث انتقلت نسبة التبادلات التجارية من ٥,٤٪ بحجم يقارب ٦٧٠ مليار دولار سنة ٢٠٠١م، إلى نسبة ١٧,٥٪ عام ٢٠٢١م، بحجم وصل إلى أكثر من ٦ ترليونات دولار. وتتيح الديناميكية الاقتصادية بين دول منظمة شنغهاي للتعاون لدول مجلس التعاون الخليجي فرص حيوية للتجارة والاستثمارات والمشاركة في المشاريع المترابطة الضخمة للبنية التحتية المتعلقة بالطرقات والسكك الحديدية وأنابيب الطاقة والاتصالات. ويمكن للمشاريع الخليجية المستقبلية أن تستفيد من المشاريع الاستثمارية المشتركة التي تم تسطيرها لاسيما في الميدان التكنولوجي، الذكاء الاصطناعي، الموانئ البحرية، الكهرباء، الفلاحة والطاقة الخضراء. وتعد الصين القطار الذي يقود هذه المشاريع الضخمة داخل منظمة شنغهاي أو في الاتفاقية الاقتصادية الشاملة الإقليمية أو في إطار البريكس، وعليه، فإنه فضلاً عن الحجم المعتبر للتبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي، فإنها تعد أول مستثمر في العالم العربي بقيمة مالية وصلت إلى ١٤٠ مليار دولار في منطقة الخليج لوحدها، وتشير المعطيات أن المملكة العربية السعودية تعد المستفيد الأول في إطار مبادرة رؤية ٢٠٣٠ . هذه المؤشرات تساهم بشكل كثيف في الاندماج السريع لدول مجلس التعاون الخليجي في المشاريع الجيواقتصادية الآسيوية.

ثالثًا: انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة شنغهاي للتعاون، وتجمع البريكس: الأهداف والمكاسب.

في إطار توجه السياسة الخارجية السعودية التي تسعى إلى تنويع شركاءها الاستراتيجيين ودعم نظام دولي متعدد الأطراف قائم على التوازن بين المبادئ والمصالح المتبادلة، وضمن الخيار الاستراتيجي لرؤية ٢٠٣٠ القائم على تنويع مصادر الاقتصاد، فإن

يطرح السلام الجيواقتصادي مجموعة من الإغراءات التكاملية والاندماجية لصالح دول مجلس التعاون والدول العربية

العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والهند تشكل حافزًا لإنجاز الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠ للمملكة

المسعى السعودي للانضمام إلى منظمة شنغهاي وتجمع بريكس يعكس في تقديري، الإيمان بمستقبل السلام الجيواقتصادي الذي يبني السلام العالمي بتجسيد ترابط المصالح المشتركة بين اللاعبين الجيواستراتيجيين، فمن جهة، تعكس ثقل الرياض المالي والطاقوي داخل مجموعة العشرين، التي تعد المنتدى الأول للتعاون الاقتصادي الدولي، حيث تتمتع بقوة الاقتراح في القضايا التنموية العالمية التي تشمل التجارة وتغيير المناخ والتنمية المستدامة وغيرها من القضايا العالمة ذات الهم المشترك. وانضمامها إلى منظمة شنغهاي وتجمع البريكس، يمنحها مكانة المحور الجيوستراتيجي الذي يساهم في إعادة هندسة وترتيب قواعد النظام الدولي في بعده الاقتصادي والمالي والتجاري لما تملكه من علاقات اقتصادية متميزة مع القوى الفاعلة داخلة المنظمتين، وتمكنها قدرتها الدبلوماسية على دفع العلاقات العربية-الصينية الآسيوية في هذا الاتجاه، فمثلاً، استضافت الرياض المنتدى الاقتصادي العربي-الصيني العاشر، في يونيو ٢٠٢٣م، بحضور ٣٥٠٠ صانع قرار وممثلين للمؤسسات الاقتصادية العربية- الصينية، في اليوم الأول منه، وقعت السعودية والصين على اتفاقيات للاستثمار بقيمة ١٠ مليارات دولار، تغطي ميادين التكنولوجيات الجديدة، الطاقات المتجددة، الفلاحة، العقار الموارد المنجمية والسياحة. واللافت للانتباه، أن نصف القيمة المخصصة وجهت إلى ميدان الصناعات المستقبلية من خلال إنشاء مشروع مشترك لصناعة السيارات الكهربائية بقيمة ٥,٦ مليار دولار مع الشركة الصينية هيومان هوريزانز Human Horizons، يهدف المشروع المشترك إلى تطوير الأبحاث وتصنيع وبيع المركبات المستقبلية، وحتمًا سيكون فضاء منظمة شنغهاي للتعاون أكبر سوق للاستهلاك لهذا النوع من المركبات، بما يعود بالفائدة على الطرفين. وهذا المشروع سيزيد من تعميق الشراكة بما يخدم استراتيجية تنويع الاقتصاد التي تنتهجها السعودية، فضلاً عن أهمية الصين بالنسبة للشراكة التجارية السعودية حيث تمثل أول شريك تجاري لها بحجم الصادرات السعودية إلى الصين بلغت ٧٨ مليار دولار ما يمثل نسبة ١٨٪ في سنة ٢٠٢٢م، وحجم الواردات بمبلغ ٣٨ مليار دولار تمثل نسبة ٢٢ ٪.

إلى جانب الصين التي تمثل مركز الثقل الاقتصادي والمالي داخل منظمة شنغهاي للتعاون وتجمع البريكس، فإن العلاقات الاستراتيجية بين السعودية والهند تشكل حافزًا لإنجاز الأهداف الاستراتيجية للرياض، رؤية ٢٠٣٠، حيث تعتز الهند بهذه الشراكة من دوافع أساسية، القرب الجغرافي، التوافق الثقافي والتحديات المشتركة، وانضمامهما المشترك في مجموعة العشرين الاقتصادية، وسعيهما للمشاركة في الشراكة مع القوى الاقتصادية الصاعدة. تعد السعودية رابع شريك تجاري للهند بعد الصين، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومصدرًا حيويًا للأمن الطاقوي الهندي التي تستورد ١٧٪ من حاجياتها من النفط السعودي. وانضمامها إلى منظمة شنغهاي للتعاون والبريكس يعطيها الفرص أكبر للاستثمار المشترك في المجالات التي يوفرها الاقتصاد الهندي، فحسب المعطيات الهندية الرسمية، فإنه ما بين أبريل ٢٠٠٠ إلى ديسمبر ٢٠٢٢م، بلغ حجم الاستثمارات السعودية ٣,١٥ مليار دولار، تأتي في المرتبة ١٩ من حيث الاستثمارات الأجنبية في الهند. ولا تخفي الهند عزمها وإرادتها على توسيع الشراكة وتنميتها، وهذا ما تعكسه الشراكة الاستراتيجية بين البلدين منذ ٢٠١٠م، التي تم تعميقها أثناء زيارة ولي العهد السعودي إلى نيودلهي في سبتمبر ٢٠١٩م، بإنشاء مجلس للشراكة الاستراتيجية عالي المستوى يترأسه ولي العهد السعودي ورئيس الوزراء الهندي. وتم تحديد أكثر من ٤٠ فرصة للتعاون المشترك والاستثمارات في مختلف القطاعات في الورشة المشتركة بين مركز«نيتي آيوغ» الهندي والمركز السعودي للشراكات الاستراتيجية الدولية التي أقيمت في الرياض. وكلا البلدين اتفقا على تكييف رؤيتهما الاستراتيجية بما يخدم تكريس التعاون التجاري والاستثماري من خلال «رؤية السعودية ٢٠٣٠ والبرامج الهندية الرائدة على غرار» اصنع في الهند» و«المدن الذكية» و«الهند النظيفة» و«الهند الرقمية».

خاتمة القول، أن مستقبل النظام الدولي تحدده الإرادات الحسنة وإدراك القوى الفاعلة فيه بأن السلام الجيواقتصادي أكثر استقرارًا للدول والمجتمع الدولي من الأنانيات الضيقة للإمبراطوريات التي تركت للبشرية تاريخًا مأساويًا وويلات من الحروب والدمار كما جاء في ديباجية ميثاق الأمم المتحدة: فهل يتفوق العقل البشري على التحديات العالمية المشتركة بلي عنق الجيوبوليتيكا لصالح السلام الجيواقتصادي؟

* أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ جامعة الجزائر3.

تشكل الشراكات السعودية مع المجموعات الآسيوية مجالاً لموازنة العلاقات

الشراكات الآسيوية للمملكة .. بوليصة تأمين لعلاقتها بالولايات المتحدة والغرب

تشكل علاقة المملكة العربية السعودية بمجموعة بريكس وبنك التنمية الخاص بالمجموعة، واختيارها شريكًا في الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون في مارس ٢٠٢٣م، واستضافتها القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى (المعروفة باسم دول ستان الخمس C5) في الرياض في يوليو ٢٠٢٣م، مؤشرات دالة على الإطلالة الآسيوية للمملكة، وعلى سعي السعودية لتعظيم علاقاتها بهذه المجموعات الجديدة، التي تشكل وجهة دولية مختلفة عن التجمعات والتحالفات الغربية التي تسيدت الوضع العالمي خلال العقود الماضية. وبهذا التوجه الآسيوي تكشف المملكة عن قراءتها للواقع الدولي وترجمتها السريعة لتحولات هذا الواقع، بما يعكس النهج البراجماتي الواقعي في السياسة الخارجية.

د. معتز سلامة

وتشكل الشراكات السعودية مع المجموعات الآسيوية مجالاً لموازنة العلاقات السعودية والخليجية بالولايات المتحدة والغرب، في ظل تقلبات السياسة الأمريكية؛ التي جعلت التوجه الآسيوي ضرورة؛ ليس فقط لإحداث التوازنات في السياسة الخارجية، وإنما من باب الضرورات للأمن الوطني والقومي لدول كثيرة وبالأخص السعودية، ونافذة من نوافذ الاستثمار وتنويع الاقتصاد والمشروعات الاقتصادية مع القارة الآسيوية، في ظل الانتعاش في السوق النفطية على أثر الحرب الروسية ـ الأوكرانية، والتي سبقتها فترة شهدت فيها المملكة ودول الخليج ضغوطًا دفاعية وأمنية شديدة من جانب الولايات المتحدة، وهي فترة تعاملت معها الدبلوماسية السعودية، بنشاط للتعويض السريع في علاقاتها الدولية.

وعلى الرغم من العلاقات الثنائية للمملكة بالدول الأعضاء في المجموعات الآسيوية الثلاث: الصين، والهند، وروسيا، وجنوب إفريقيا، والبرازيل (مجموعة بريكس)، وأوزبكستان، وباكستان، وروسيا، والصين، وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والهند وإيران(أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون)، وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقرغيزستان وكازاخستان (التي تمثل دول آسيا الوسطى الخمس)، فإن سعي المملكة للانضمام إلى هذه التجمعات والشراكة معها كمنظمات جماعية، يعني اتجاه السعودية للانخراط في مجموعات دولية، تتضمن شراكات اقتصادية وتوجهات سياسية، وربما مستقبلًا أشكالاً من الترتيبات الأمنية في الإطار الجماعي، وهو توجه له تكاليفه في علاقات المملكة بالغرب. لذلك تدير السعودية هذا التحول في سياستها الخارجية بقدر من التدرج، ولا تزال مساعي المملكة في ذلك في المرحلة الانتقالية.

ولقد انطلق التوجه السعودي الآسيوي من مجموعة أهداف ودوافع، أهمها ما يلي:

أولًا: تحرك مركز الثقل الدولي ناحية آسيا والإندوباسيفيك

على الرغم من أن مركز الثقل الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي العالمي لا يزال يتركز في الغرب، ولا تزال القوى الغربية بيدها صناعة السياسة وبناء الأحلاف واتخاذ القرارات المؤثرة في المستقبل العالمي، إلا أن مكانة القوى الآسيوية ومنطقة الإندوباسيفيك أخذت تتعاظم على خريطة العالم لتعكس ثقل وضعيتها السكانية والاقتصادية، وأخذت الدول الكبرى في هذه المنطقة تمد نفوذها بهدوء وثقة في عالم الصناعة والتكنولوجيا والاقتصاد، وتكسب أرضيات جديدة في دول الجنوب وداخل الدول الغربية ذاتها، مدفوعة بمنطلقات ليست سياسية استعمارية(حتى

الآن)، وإنما بمنطلقات ودوافع اقتصادية وتنموية وبخطاب سياسي يستبطن المعاني الإنسانية ويهدف لتحقيق التوازن في النظام الدولي، وهو خطاب يستقطب الاهتمام المتزايد في نصف الكرة الجنوبي. والآن تتوزع القوة الاقتصادية والسياسية في العالم بشكل تنافسي بين جبهتين، يسعى كل منهما إلى تعظيم نفوذه وقدراته ومكانته، الآسيويين (الصين خصوصًا) بهدف تصحيح الأوضاع والغربيين بهدف الاحتفاظ بالمواقع.

لقد ترجمت ذلك بشكل سريع سياسات الدول النامية، الواقعة بين الغرب التقليدي المعروف (الولايات المتحدة وأوروبا) والشرق الجغرافي والطبيعي الجديد (الصين وروسيا والهند بالأساس)؛ حيث تحركت دول القوى الوسطى -ومنها دول الخليج-نحو تنويع تحالفاتها الدولية وتطوير علاقات أوثق مع هذه الدول الأخيرة. وعلى الرغم من أن البعض يشير إلى سعي السعودية لتعزيز العلاقة الجيوسياسية مع خصوم الولايات المتحدة، وتحدي الرياض للسياسات الإقليمية لواشنطن في ظل تقليص الالتزامات الدفاعية والأمنية الأمريكية في الخليج، إلا أن هذا التوجه السعودي هو توجه طبيعي في ظل تحولات مسارح القوى والتوازنات العالمية، وهو توجه أتى أيضًا انعكاسًا لتطورات علاقة المملكة بالصين والهند وروسيا، وبعد سياسات أمريكية أبرزت مؤشرات عدائية أحيانًا نحو حلفائها الخليجيين.

وكما رتبت المملكة شراكتها وتحالفاتها مع الولايات المتحدة كقوة صاعدة في منتصف القرن العشرين، في علاقة استراتيجية صمدت لأكثر من ٧٠ عامًا، ترتب المملكة الآن علاقاتها الاستراتيجية مع القوى الآسيوية، التي يتوقع أن يتسع نفوذها أكثر على المسرح العالمي خلال العقود المقبلة. وتشير النظرة الموجزة على أوضاع مجموعة بريكس إلى ذلك، حيث تضم المجموعة دول الاقتصادات النامية الرئيسية، التي بلغ إجمالي ناتجها المحلي الإسمي في عام ٢٠٢٢م، ما مقداره ٢٤,٢ تريليون دولار (٢٥٪ من إجمالي الناتج العالمي)، مع حوالي ٤١٪ من سكان العالم، بسوق ضخم يمكنه استيعاب صادرات السعودية ودول الخليج، ناهيك عن فرص الاستثمار الواعدة.

ثانيًا: تعزيز الحضور الدولي للمملكة في الشرق الآسيوي والجنوب

أتى التوجه السعودي الآسيوي كترجمة طبيعية لتزايد مكانة المملكة اقتصاديًا وسياسيًا على الصعيد العالمي؛ فوفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغ إجمالي الناتج المحلي للمملكة نحو ٨٣٣,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١م، لتأتي في المرتبة الـ ١٦ ضمن ترتيب أكبر الاقتصادات العالمية في هذا العام. وتعتبر السعودية لاعباً رئيسياً في أسواق الطاقة العالمية، حيث تمتلك ١٩٪ من الاحتياطي العالمي من النفط، و١٢٪ من الإنتاج العالمي منه، وأكثر من ٢٠٪ من مبيعات النفط في السوق العالمية. وبحسب إحصائيات البنك المركزي السعودي، بلغ حجم احتياطي الذهب والنقد الأجنبي ٦٩٣ مليار دولار نهاية عام ٢٠٢٢م. ولكل ذلك، تعد المملكة لاعبًا مهمًا في أسواق المال والاستثمار العالمية.

وحتى الآن لا تضع البريكس أعباءً سياسية على أعضائها، ولا تتبنى عقيدة عدائية ولا تسعى لبناء قطب معادي يكرر تجربة الحرب الباردة، كونها تضم الهند وجنوب إفريقيا والبرازيل، ويعزز من خطها السياسي المتزن تحلي السياسة الصينية بالحكمة في إدارة العلاقة مع الغرب، ولا يزال المحرك الرئيسي للمجموعة هو الهدف الاقتصادي بالأساس، أما هدفها السياسي فلم يتخط السعي إلى تحقيق مزيد من التوازن في النظام الدولي، وهو هدف مشروع ولا يفاقم العدائيات. لذلك فمن شأن عضوية السعودية في البريكس الاستفادة بالفرص الاقتصادية التي تتيحها، والتحرك في فضاءات اقتصادية ناشئة وطموحة، دون تحمل أعباء سياسية في علاقتها بالولايات المتحدة وأوروبا. وسوف تستفيد المملكة من الأسواق والفرص الناشئة في دول المجموعة الرئيسية، التي ستصبح ذات أهمية متزايدة لاستراتيجية تنويع الاقتصاد الهادفة إلى تعزيز الصادرات السعودية غير النفطية، فضلًا عن دول "بريكس بلاس"(BRICS+) بعد توسيع عضوية المجموعة لتتضمن دولًا جديدة، من بين ما يزيد على ٢٠ دولة تقدمت بطلبات رسمية لعضوية المجموعة، ومع توجه المملكة لتنويع اقتصادها، وسعيها لتوطين الصناعات وتلبية الطلب المواكب لموجات الانفتاح الكبيرة في الداخل، فإن اقتصادات دول البريكس سوف تكون أكبر ساحة لتحقيق طموحات المملكة.

ويسعى بنك التنمية الجديد NDB (بنك بريكس)، الذي أسسته دول المجموعة والموجّه نحو الجنوب العالمي كبديل عن مؤسسات بريتون وودز التي يقودها الغرب، إلى تعزيز قدراته المالية بإضافة القدرات المالية السعودية؛ وسوف يعزز إنضمام المملكة إلى بنك بريكس الخيارات التمويلية للبنك، الذي يعد بمثابة رديف لعمل

من أبرز القناعات السعودية الجديدة تكريس التوازن في علاقات المملكة الدولية واغتنام الفرص لتعظيم المصالح الوطنية

التوجه السعودي طبيعي في ظل تحولات مسارح القوى والتوازنات العالمية ويعكس تطورات علاقتها بالصين والهند وروسيا

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لذلك لم يكن غريبًا أن يذكر بنك التنمية الجديد في بيان رسمي له أنه: "في الشرق الأوسط، نولي أهمية كبيرة للمملكة العربية السعودية ونجري حاليًا حوارًا معهم»، حيث يعول البنك على زيادة استثماراته في دوله الأعضاء، عبر ضخ الاستثمارات السعودية في شرايين اقتصادات دوله.

وفي هذا السياق، عبرت كلمة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في الاجتماع الوزاري لأصدقاء بريكس، الذي عقد في جنوب إفريقيا في ٢ يونيو ٢٠٢٣م، عن حرص المملكة على إبراز المشتركات القيمية بينها وبين مجموعة بريكس، وكان لافتًا قول الوزير بأن «المملكة تشترك في القيم الأساسية مع دول البريكس، متمثلة في الإيمان بأن العلاقات بين الدول تقوم على مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل والامتثال للقانون الدولي". وهو ما ينسجم مع فكرة البحث عن توازن دولي جديد وإعطاء صوت وأهمية أكبر للجنوب والشرق العالمي مقابل الكتلة الغربية. ويشير هذا الخطاب إلى حقبة جديدة في السياسة السعودية، عززتها ممارسات المملكة خلال الأعوام الماضية وتحركاتها الدبلوماسية النشطة على الصعيد الدولي.

وسوف يترتب على علاقة المملكة بمجموعات البريكس وشنغهاي وآسيا الوسطى انعكاسات مهمة على معاني السلام والاستقرار في دول هذه المجموعات، ليس فقط من زاوية ما تضيفه المملكة من طرح سياسي ودبلوماسي متوازن، وإنما لما تمتلكه من أرصدة قيمية وسياسية وحضور مجتمعي معها، حيث يشتمل بعضها على مجموعات سكانية مسلمة كبيرة يمكنها أن تستفيد من وجود المملكة في هذه المجموعات واستثماره لأجل تعزيز صيغ التعايش والاندماج الوطني في الداخل.

ثالثًا: تكريس التوازن الاستراتيجي في فترة انتقالية بين عالمين

يرتبط التوجه السعودي الآسيوي، بتشخيص وقراءة محددة للواقع الدولي الراهن، وهو الواقع الذي أكدته سياسات الولايات المتحدة مع حلفائها، في ظل الانسحاب الأمريكي السريع من أفغانستان ٢٠٢١م، وتقليص الالتزام الدفاعي والأمني نحو الخليج، وغموض السياسة الأمريكية نحو إيران منذ ٢٠١٥م، وفي ظل ما كشفته تناقضات ما بعد الحرب الروسية الأوكرانية منذ فبراير ٢٠٢٢م، ويشير الخط السعودي في السياسة الخارجية منذ ٢٠٢٠م، إلى أن تنشيط النهج الدبلوماسي الجديد للمملكة لم ينطلق من مؤثر أو دافع وحيد، وإنما تشكل في سياق قناعة تطورت تدريجيًا، انتهى فيها صانع القرار السعودي إلى أن الولايات المتحدة قد تغيرت، وأنه لم يعد بالإمكان الاستناد إلى تحالف وحيد معها، وأن سياساتها لم يعد بالإمكان تبريرها حتى في ضوء التناقضات القائمة بين توجهات الحزبين الأمريكيين الكبيرين (الجمهوريين والديمقراطيين). ومن ثم سعى صانع القرار السعودي إلى إنتاج وابتكار السياسات الملائمة لطبيعة الفترة الانتقالية في النظام الدولي، الذي لم تتحدد ملامحه كليا بعد، وكان من أبرز القناعات السعودية الجديدة، ضرورة العمل لأجل تكريس التوازن في علاقات

أتى التوجه السعودي الآسيوي كترجمة طبيعية لتزايد مكانة المملكة اقتصاديًا وسياسيًا على الصعيد العالمي

المملكة الدولية واغتنام الفرص التي تعظم المصالح الوطنية على الصعيد الدولي.

ويؤيد سعي المملكة لتكريس التوازن الاستراتيجي عبر التوجه الآسيوي، أن السعودية لم تعد في السنوات الأخيرة تتبنى سياسات المحافظة على الأمر الواقع status quo إعلاءً لهدف الاستقرار على حساب باقي الأهداف، وإنما أصبحت لاعبا نشطا على مسرح الدبلوماسية العالمية، فهي لا تمتنع عن التعامل مع الملفات المعقدة وحسمها، والتحرك في كل الاتجاهات لتحقيق أهدافها بسرعة، وإن تعارضت مع توجهات أقرب حلفائها. وفقًا للرؤية الجديدة، اتجهت المملكة لتحقيق الاستقرار في إطار المبادرات النشطة الساعية لاغتنام الفرص، وليس الاستقرار في إطار سياسات التهدئة والتكيف مع التهديدات. ومن ثم لم تعد المملكة منحازة إلى الإبقاء على تحالف أمني ودفاعي يضر بقراءتها للمصالح، وإنما تسعى لبناء شراكات متعددة تكرس حقبة من الأمن المتوازن، لا تخضع فيها المصلحة الاقتصادية للمصلحة السياسية والاستراتيجية، وإنما تعظم المصلحة الاقتصادية في الوقت الذي تسعى فيه إلى تنويع شراكاتها ومصالحها الاستراتيجية، وتعيد التوازن إلى العلاقة بالولايات المتحدة التي اعتقدت إدارة الرئيس دونالد ترامب (وتبعته إدارة بايدن) بأنها علاقة استفادة من جانب واحد، وادعاء أن المملكة هي المستفيدة الوحيدة من هذه العلاقة!

إن وجود المملكة في هذه المجموعات الدولية المهمة (البريكس وشنغهاي وآسيا الوسطى) له فوائد سياسية مستقبلية، وحاليًا فإنه يكرس التوازن القائم في هذه الحقبة الانتقالية في النظام الدولي؛ فالتطور الطبيعي لأي تكتل أو منظمة دولية، هو أنها تنتقل تدريجيًا من الهدف الاقتصادي الذي لا خلاف عليه كثيرًا، إلى بناء الطرح السياسي والعقيدة السياسية، وهو ما تتجه إليه البريكس على نحو تدريجي، يتطور بقدر تماسك خطها السياسي وتنامي قدراتها كمجموعة ووفق تطور موازين القوى الدولية، وهو أمر ملحوظ في الخطاب السياسي للمجموعة والتحركات الدبلوماسية لأعضائها الآن، حيث تتحرك تدريجيًا نحو طرح سياسي يدعو لتحقيق التوازن والتكافؤ الاستراتيجي والحضاري مع الغرب. ووفق هذا السياق، تأتي المملكة كدولة قائدة في العالم الإسلامي لتضيف قدرًا أكبر من التوازن الدولي للمجموعة، عبر تقديمها وجهة نظر في هذا الفضاء الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد، انطلاقًا من خبراتها مع المنظومة الغربية على مدى العقود الماضية، وهو أمر يمكن أن يفيد الغرب والشرق معًا.

رابعًا: توسيع فرص تحقيق الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠

يفوق الأهداف والدوافع الثلاثة السابقة، أن التوجه السعودي لتعزيز العلاقات مع مجموعة البريكس ومنظمة شنغهاي ودول آسيا الوسطى، يأتي كترجمة لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، والتي مثلت مركز التوجه الاستراتيجي للسعودية منذ إعلانها في إبريل ٢٠١٦م، ويجري توظيف الجهد الاستراتيجي السعودي لأجل تحقيقها. فقد انطلقت الرؤية من قناعة محورية بأن السعودية في موقع مركزي في العالم، وأن أهدافها تأتي في سياق وجودها العالمي، فأكدت الرؤية بنظرة كلية على أنه "ستكون قوتنا الاستثمارية المفتاح والمحرّك لتنويع اقتصادنا وتحقيق استدامته. فيما سيمكّننا موقعنا الاستراتيجي من أن نكون محورًا لربط القارات الثلاث». وفي موقع آخر تورد الرؤية «سنستغل موقعنا الجغرافي المتفرد في زيادة تدفق التجارة العالمية بين آسيا وأوروبا وإفريقيا وتعظيم مكاسبنا الاقتصادية من ذلك، كما سنقوم بإبرام شراكات تجارية جديدة من أجل تعزيز قوتنا الاقتصادية، وسندعم الشركات السعودية لتصدير منتجاتها إلى العالم. وسنجعل من موقعنا اللوجستي المميز والقريب من مصادر الطاقة محفزًا لانطلاقة جديدة نحو الصناعة والتصدير وإعادة التصدير إلى جميع دول العالم». ويشير ذلك إلى أن تحرك السعودية نحو هذه المجموعات الدولية أتى في سياق الرؤية الوطنية التي وضعتها المملكة قبل أكثر من ٧ سنين، لتنويع الاقتصاد واستدامته، وتعظيم القدرات الاستثمارية وتعزيز الشراكات الدولية، وجميعها مصطلحات ابتكرتها الرؤية، وأكدت عليها في متنها أكثر من مرة. وفي الحقيقة، فلم يكن اتجاه المملكة لتعزيز شراكاتها الآسيوية، سوى تحصيل حاصل لواقع قائم في العلاقات الاقتصادية الدولية للمملكة منذ إقرار رؤية ٢٠٣٠، والتي أسفرت عن زيادة القيمة الإجمالية للتجارة السعودية مع دول البريكس من ٨١ مليار دولار في ٢٠١٧ و١٢٨ مليار دولار في ٢٠٢١ إلى أكثر من ١٦٠ مليار دولار عام ٢٠٢٢م،ووفق توجهات الرؤية أصبحت دول مثل الصين والهند شركاء التجارة الرئيسيين للمملكة والخليج، واحتلت الصين مركز الشريك التجاري الأول للمملكة لآخر ٥ سنوات، وكانت الوجهة الأولى لصادرات السعودية وارداتها الخارجية منذ ٢٠١٨م، مع بلوغ حجم التبادل التجاري بين المملكة والصين خلال السنوات

الخمس الماضية بين (٢٠١٧-٢٠٢١) حوالي ٣٢٠ مليار دولار. وعلى جانب آخر، حلت الهند عام ٢٠١٩م، كثاني أكبر شريك تجاري للسعودية بعد الصين منذ ٢٠١٩م، وباكتسابها عضوية البريكس، ستتاح الفرصة للمملكة لتنويع علاقاتها الاقتصادية وتعزيز استثماراتها الدولية (وهو هدف أساسي للرؤية)، بما يتجاوز شركائها التقليديين في الغرب. وأخذا في الاعتبار أن رؤية ٢٠٣٠م، هي رؤية شاملة وكلية، يمكن تصور انعكاس توسيع علاقات المملكة مع هذه المجموعات الآسيوية في الجوانب الأخرى للرؤية، الخاصة بتوطين الصناعات والتصنيع العسكري والسياحة وتقوية الشخصية المجتمعية المنفتحة على العالم وإثراء الهوية الوطنية.

الخلاصة

يبقى السؤال الأساسي حول: كيف تستطيع السعودية تطوير علاقاتها بالمجموعات الآسيوية دون أن تتضرر علاقاتها بالولايات المتحدة والغرب، وهي العلاقات التي لا تزال كثيفة ومتنوعة ومعقدة (تتجاوز استثمارات الولايات المتحدة في السعودية ٨٠٠ مليار دولار مقابل ١٠٠ مليار دولار فقط للصين)؛ وكيف تدير سياساتها بين مجموعة بريكس ومجموعة العشرين؟ وكيف تستأنف علاقاتها الدفاعية والأمنية بالولايات المتحدة والغرب دون أن تطرح تحديات في علاقاتها الجديدة مع الشرق؟ باختصار كيف تحافظ السعودية على المكاسب التي حققتها في العلاقات الدولية خلال الفترة بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٣؟ وكيف تستمر في تنويع علاقاتها الدولية ومبادراتها الدبلوماسية؟

إنها الأسئلة ذاتها المطروحة أيضًا على العقل الأمريكي، والتي أشارت إليها بصراحة نائبة مساعد وزير الدفاع الأمريكي دانا ستروول، حين حذرت من التعاون الأمني والعسكري مع كل من الصين وروسيا، وقالت: «إن بعض البلدان والشركاء يرغبون في مراوغة الولايات المتحدة -على حد وصفها- عبر بناء أرضية تعاون أوثق مع الصينيين أو الروس، بخاصة في المجال الأمني والعسكري»، مبينة أن ذلك قد يتحول إلى استراتيجية.

وفي الحقيقة، فإن استمرار السياسة السعودية في خط التوازن في العلاقات بين الغرب والشرق عبر توسيع الشراكات مع الكتل الآسيوية الجديدة، يشكل الضمان الأساسي لتصويب وتمتين علاقاتها بالتحالف الغربي ووفائه بالتزاماته الدفاعية والأمنية، حيث أكدت الفترة الماضية أن بناء العلاقات مع التجمعات المنافسة وممارسة نهج الضغط، والشد والجذب، من موقع القوة، بذكاء وحكمة، على نحو ما تتبعه المملكة في علاقتها بالولايات المتحدة، هو السبيل لتعزيز موقع المملكة وتحقيق مصالحها مع كل الأطراف دون التنازل عن أي منها، لحساب العلاقة مع تحالف أقدم. يساعد المملكة على ذلك أنها أرست مبدأ توسيع الخيارات والبدائل، وأصبح الجانب الأمريكي يدرك ذلك، ولم يعد باستطاعته إعادة اكتساب الثقة السعودية دون مروره باختبارات لإثبات الصدق والقدرة والجاهزية، لأنه حتى لو عاد إلى نمط العلاقة السابقة، بشروطها الجديدة، فمكسب المملكة الأساسي خلال الحقبة الماضية هو تنويع تحالفاتها وارتباطاتها مع مختلف الأقطاب.

وعلى الرغم من التخوفات التي يبديها البعض من عضوية المملكة في بريكس، بما قد يصبغها بنهج المشاكسة في العلاقات الدولية، والقول بأن انضمام السعودية في عضوية المجموعة قد يؤدي إلى تصادم علاقاتها مع الغرب، في ظل اشتداد المنافسة الجيوسياسية بين الغرب والشرق بقيادة البريكس، مع استشراف البعض بتقسيم الدول إلى معسكرات شرقية وغربية في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، فإن تعزيز الشراكات السعودية مع المجموعات الآسيوية الصاعدة يكسبها قوة استراتيجية وجيوسياسية واقتصادية، فضلًا عن قوة ناعمة إضافية عبر تكريس وجودها في عالمي الشرق والجنوب، حيث أكدت حقائق الحياة الدولية في الفترة الأخيرة، أن تعظيم القدرات وكسب الأوراق وتوسيع الخيارات والبدائل والفرص هو أهم عنصر تفاوضي مع الغرب، وأهم ورقة قوة في يد المملكة، تمكنها من إعادة رسم أهدافها وضبط علاقاتها بالولايات المتحدة، في ظل القاعدة الأساس التي يستند إليها التفكير التفاوضي الأمريكي تقليديًا، والتي لا تُمنح الدول بمقتضاها مقابلًا لأشياء حصلت عليها الولايات المتحدة بالفعل، وفي ظل نهج جديد كرسته إدارتا ترامب وبايدن اللتان سعتا إلى تحميل الحلفاء أثمان وتكاليف الأمن، متجاهلتين بأن هذه التكاليف والأثمان جرى إنفاقها لتحقيق الأمن الأمريكي أيضًا، وأنها لم تكن موجهة بالأساس للدفاع عن أمن الحلفاء، وإنما في سياق الاستراتيجية الدولية للولايات المتحدة.

لكل ذلك، فإن اتجاه المملكة إلى الشراكة مع البريكس والتجمعات الآسيوية الجديدة، فضلًا عن أنه يؤسس جسور علاقات المملكة بالشرق، فإنه يمثل بوليصة تأمين في علاقات المملكة بالغرب.

* باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة

فرص كثيرة للتعاون بين دول الخليج في عدة مجالات تعزز الفوائد المشتركة

الانضمام لبريكس يتطلب مفاوضات بين الأعضاء والشركاء الجدد

تشهد العلاقات الدولية تطورات مستمرة، وتعتبر الشراكات بين الدول من أهم الأدوات التي تسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين الأمم، وفي سياق العلاقات الدولية تلعب الشراكات الخليجية دوراً بارزاً نظراً لأهمية منطقة الخليج العربي من الناحية الجيواستراتيجية والاقتصادية.

وتعد دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية من أهم الدول الرائدة في هذه الشراكات، وتولي اهتماماً كبيراً في تطوير علاقاتها مع التكتلات الاقتصادية الكبرى وحاليًا تسعى السعودية والإمارات للانضمام لدول مجموعة البريكس، وتحاول هذه المقالة استعراض الشراكات الخليجية مع التكتلات والدول الكبرى بشكل عام، مع التركيز على الشراكة الخليجية بشكل خاص مع دول مجموعة البريكس.

د. علاء أبو الوفا

أولاً: الشراكات الخليجية مع التكتلات والدول الكبرى بشكل عام

الشراكات الاقتصادية:

تسعى دول الخليج إلى تطوير شراكات اقتصادية مع التكتلات والدول الكبرى بهدف تعزيز التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعد دول الخليج مصدراً رئيسياً للنفط والغاز الطبيعي، وتهدف الشراكات الاقتصادية إلى تعزيز هذه الصناعات الحيوية وتوسيع قاعدة الصادرات والاستثمارات.

التعاون السياسي والأمني:

تسعى دول الخليج إلى بناء شراكات قوية في مجال السياسة والأمن لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، وتشمل هذه الشراكات التعاون العسكري والاستخباراتي وتبادل المعلومات الأمنية لمكافحة الإرهاب والتطرف وضمان استقرار المنطقة.

ثانيًا: الشراكة الخليجية مع دول مجموعة البريكس بشكل خاص

تشكل مجموعة البريكس مجموعة من الدول الناشئة الكبرى، وتضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، وتهدف مجموعة البريكس إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والثقافي بين أعضائها وتعزيز دورها في النظام الدولي.

وتسعى دول الخليج إلى تعزيز العلاقات مع مجموعة البريكس نظراً للفرص الاقتصادية والاستثمارية الهائلة التي توفرها هذه الدول، إذ تهدف الشراكة إلى تعزيز التجارة وتبادل الخبرات وتطوير الصناعات المختلفة في مجالات متعددة أهمها مجال الطاقة الذي يعد من أهم مجالات التعاون بين دول الخليج ومجموعة البريكس، حيث تعد دول الخليج من أكبر منتجي النفط والغاز في العالم، في حين تحتل البرازيل وروسيا والهند والصين مواقع بارزة في قطاع الطاقة.

إذا توسعت مجموعة بريكس لتشمل "الدول الناشئة ذات الفوائض المستمرة" قد يظهر نظام عالمي متعدد العملات أكثر عدلاً

ثالثاً: التحديات والفرص:

تتيح الشراكة الخليجية مع مجموعة البريكس فرصاً كبيرة للتعاون والتنمية المشتركة، إذ يمكن للدول الخليجية أن تستفيد من الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة التي تتمتع بها دول البريكس في مجالات مثل البنية التحتية، الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات، ومن جانبها تبحث دول البريكس عن فرص للاستثمار في البنية التحتية الخليجية ومشاريع النفط والغاز والصناعات الأخرى.

كما تمثل مجموعة البريكس سوقًا هائلة للمنتجات والخدمات الخليجية، إذ يمكن للدول الخليجية زيادة حصتها في هذه الأسواق وتوسيع قاعدة عملائها، وهذا يمثل فرصًا مهمة لتنويع اقتصاداتها وتحقيق التنمية المستدامة.

مع ذلك، تواجه الشراكة الخليجية مع دول مجموعة البريكس بعض التحديات، مثل الاختلافات الثقافية والاقتصادية والتحديات الجيوسياسية، كما تعد اللغة والثقافة عوامل مهمة تؤثر في التواصل وفهم بعضهم البعض، بالإضافة إلى اختلاف هياكل الاقتصادات وأنظمة القوانين في المنطقتين، مما قد يؤثر على العمل المشترك والتجارة.

رابعاً: احتمالية قبول دول خليجية ضمن مجموعة البريكس

بشكل عام، يمكننا في هذا الصدد رصد مجموعة من المعايير التي قد تكون جزءاً من الشروط والمتطلبات في النقاط التالية:

الاقتصاد القوي: يُفضل أن تكون الدولة المتقدمة للانضمام قوية اقتصادياً، وتحتل مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي.

التوافق السياسي: قد يتطلب الانضمام إلى مجموعة بريكس التوافق السياسي والتعاون مع الدول الأعضاء الحالية.

المساهمة المحتملة: يجب أن تتوفر للدولة المتقدمة للانضمام إمكانية المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف المجموعة.

القوة الجيوسياسية: قد يتم النظر في القوة الجيوسياسية والتأثير الإقليمي والدولي للدولة المترشحة.

قوانين التجارة والاستثمار: يجب أن تكون الدولة المتقدمة للانضمام جاهزة لتنفيذ سياسات وإجراءات التجارة والاستثمار المشتركة مع الدول الأعضاء.

الالتزام بالمبادئ: قد يتطلب الانضمام الالتزام بمبادئ مجموعة بريكس المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والدبلوماسي والسياسي.

قدرة التكيف: يجب أن تكون الدولة المترشحة قادرة على التكيف مع الهياكل الجديدة والتعاون مع الدول الأعضاء الحالية.

بعد عرض المعايير المحتملة المشار إليها أعلاه، تبقى الإشارة إلى أنها تظل ليست شاملة، وأن قرار الانضمام إلى مجموعة بريكس يتطلب مفاوضات واتفاقات دقيقة بين الدول الأعضاء الحالية والدولة المتقدمة للانضمام، وهذا يقودنا لسرد جملة النقاط التحليلية التالية المضمنة احتمالية قبول دول خليجية ضمن مجموعة بريكس:

تشكلت بريكس، التي أنشأت مؤسسة إقراض متعددة الأطراف خاصة بها، لتكون بمثابة ثقل موازن لتأثير الدول المتقدمة في الهيكل الاقتصادي العالمي، وبالتالي فإن توسيع المجموعة التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا سيفيد بكين، حيث يحاول ثاني أكبر اقتصاد في العالم بناء نفوذ دبلوماسي لمواجهة هيمنة الدول المتقدمة في الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤسسات أخرى.

يتعين على مجموعة بريكس تطبيق معايير صارمة لضمان إضافة أي أعضاء جدد إلى صفوفها بما يساعد في تعزيز أهدافها وحثها على التركيز على تمويل المناخ، وتحسين الرعاية الصحية، وتعزيز التجارة جنباً إلى جنب مع معاييرها السابقة المتضمنة قبول فقط البلدان التي تفي بالمعايير الأصلية المتمثلة في وجود عدد كبير من السكان واقتصادات كبيرة ذات إمكانات كبيرة، وهنا يتعين معرفة الهدف الحقيقي من التوسع فإذا كان الهدف الرئيسي لبريكس كمجموعة هو «الرمزية» والتي غالبًا ما تبدو كذلك، فإن جذب بلدان ناشئة أخرى، لا سيما البلدان ذات الكثافة السكانية الكبيرة، أمر مفهوم، ولكن إذا كان هناك غرض اقتصادي فإن معيار تضمين الأعضاء الجدد يحتاج إلى مزيد من التركيز والإجراءات الصارمة.

إن أهداف توسع بريكس يجب أن تشمل اكتساب صوت أقوى في المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،

أهمية التوازن بين تطوير العلاقات مع التكتلات الأخرى والحفاظ على العلاقات الثنائية القوية مع أمريكا لتحقيق التنمية والازدهار

حيث أنه في حين أن بريكس تمثل ٤٢٪ من سكان العالم إلا أن أعضائها لديهم أقل من ١٥٪ من حقوق التصويت في المقرضين، وفقاً لمعهد الدراسات الأمنية في بريتوريا.

بالنسبة للدول الراغبة في الانضمام إلى مجموعة بريكس يروا أن ذلك قد يوسع من نفوذهم الدبلوماسي ويفتح أمامهم فرصاً تجارية واستثمارية مربحة.

إذا توسعت مجموعة بريكس لتشمل «الدول الناشئة الأخرى ذات الفوائض المستمرة»، فقد يظهر نظام عالمي متعدد العملات أكثر عدلاً على الصعيد العالمي، حيث أن الدولار يلعب دوراً مهيمناً للغاية في التمويل العالمي، وبالتالي فكلما شرع مجلس الاحتياطي الفيدرالي في فترات تشديد السياسة النقدية أو العكس، فإن العواقب على قيمة الدولار والتأثيرات غير المباشرة تكون مأساوية لأن هيمنة الدولار تعني أن عبء الديون المقومة بالدولار بالنسبة للدول الأخرى يرتفع وينخفض مع سعر الصرف، مما يزعزع استقرار سياستها النقدية، حيث تلعب حركات الدولار في النهاية دوراً أكبر من القرارات المحلية.

أظهرت الصين والهند، أكبر أعضاء بريكس، التزامًا ضئيلًا بتطوير علاقات تجارية قوية، ويجب أن يكون لدى بنك التنمية الجديد، الذي انشأته مجموعة بريكس عام ٢٠١٥م، ليكون بمثابة الذراع التنموي التنفيذي على غرار البنك الدولي، تفويضاً قوياً لتمويل الطاقة البديلة لمكافحة تغير المناخ أخذاً في الاعتبار أن دول بريكس الخمس تعد من بين أكبر ١٤ مصدرًا لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، وتعتبر الصين أكبر مصدر منفرد.

خامساً: توسيع الشراكة الخليجية وتأثيره على علاقاتها مع الولايات المتحدة

لا شك أن مسألة توسيع الشراكة الخليجية مع التكتلات والدول الكبرى يمكن أن يؤثر على علاقات دول الخليج مع الولايات المتحدة التي تحظى بدور استراتيجي كبير في المنطقة الخليجية، وتعتبر شريكاً حيوياً للدول الخليجية في عدة مجالات.

وبالتالي قد يتسبب توسيع الشراكات الاقتصادية والسياسية بين دول الخليج والتكتلات والدول الكبرى في توجه بعض الاهتمام والتركيز بعيداً عن العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، ما قد ينجم عنه انخفاض الاعتماد على الولايات المتحدة كشريك رئيسي، وبالتالي التأثير على ديناميكية العلاقات بين الجانبين. مع ذلك، يجدر الذكر أن الولايات المتحدة لا تزال تحظى بأهمية كبيرة في المنطقة وتمتلك علاقات استراتيجية مع دول الخليج، إذ تعتبر الولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً للمنطقة في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الإقليمي، فضلاً عن كونها أحد أهم الشركاء التجاريين للدول الخليجية، وتشكل سوقاً هامة لصادراتها النفطية والغازية والسلعية والخدمات الأخرى.
بالتالي، يجب أن يتم التوازن بين تطوير العلاقات مع التكتلات الأخرى والحفاظ على العلاقات الثنائية القوية مع الولايات المتحدة، وليس هذا فحسب بل يمكن أن تكون تلك الشراكات المتعددة مكملة للشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وتسهم في تحقيق التنمية والازدهار في المنطقة والعالم، لما للتعاون والحوار المستمر بين جميع الأطراف من أهمية كبرى في ضمان استقرار المنطقة وتحقيق المصالح المشتركة.

سادساً: تأثير توسيع الشراكة بين دول الخليج والتكتلات الاقتصادية على أسعار النفط

توسيع الشراكة بين دول الخليج والتكتلات الاقتصادية والدول الكبرى يمكن أن يؤثر على أسعار النفط بعدة طرق:
زيادة الإنتاج والصادرات: يمكن أن يؤدي تعزيز الشراكات بين دول الخليج والتكتلات والدول الكبرى إلى زيادة إنتاج النفط والغاز وتوسيع حصة الصادرات من النفط إلى الأسواق الدولية، وبالتالي قد تزيد هذه الزيادة من المعروض العالمي للنفط وقد تؤثر على أسعاره.

توسيع الطلب على النفط: قد تفتح الشراكات الاقتصادية الجديدة باباً لتوسيع أسواق النفط وزيادة الطلب عليه، فعلى سبيل المثال، إذا كانت الشراكة تؤدي إلى تعزيز التجارة والاستثمارات مع دول مجموعة البريكس، فإن الطلب على النفط من هذه الدول قد يزداد بسبب احتياجاتها الاقتصادية المتزايدة.

التأثير على التوازن بين العرض والطلب: يمكن أن تؤدي التغيرات في العلاقات التجارية والاقتصادية إلى تحريك التوازن بين العرض والطلب على النفط، فإذا زاد العرض العالمي للنفط بسبب زيادة الإنتاج من قبل دول الخليج أو زيادة الصادرات إلى دول التكتلات، ولم يتغير الطلب بشكل كبير، فقد يؤدي ذلك إلى

تخفيض أسعار النفط.

التغيرات الجيوسياسية: قد تؤدي الشراكات الجديدة بين دول الخليج والتكتلات الاقتصادية والدول الكبرى إلى تغيرات جيوسياسية تؤثر على أمن إمدادات النفط، فعلى سبيل المثال، قد تؤدي العلاقات الاقتصادية القوية بين دول الخليج ودول البريكس إلى توطيد العلاقات السياسية والأمنية بين هذه الدول، مما يحمي استقرار إمدادات النفط ويقلل من التأثيرات الجيوسياسية المحتملة على أسعار النفط.

من الواضح أن الشراكات الخليجية مع التكتلات والدول الكبرى قد تكون لها تأثير متنوع على أسعار النفط، وتعتمد النتائج النهائية على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية.

سابعاً: المنافسة بين دول الخليج في مجال توسيع علاقاتها مع التكتلات الاقتصادية الكبرى

لا شك أنه توجد منافسة محمودة بين دول الخليج في مجال توسيع علاقاتها مع الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى، إذ أن دول الخليج تسعى جميعًا لتحسين موقعها في السياسة والاقتصاد العالمي، وقد تؤدي هذه الطموحات إلى تنافس حميد فيما بينها لتعزيز علاقاتها مع دول وتكتلات اقتصادية كبيرة.

وتلعب دول الخليج دوراً استراتيجياً في السياسة والاقتصاد العالمي نظراً لمواردها النفطية والغازية الهائلة، وبالتالي تسعى هذه الدول إلى تحسين مكانتها وتنويع شركائها الاقتصاديين والسياسيين، ومن هنا تأتي المنافسة بينها إذ قد تتسابق لجذب الاستثمارات وتوقيع اتفاقيات تجارية مع دول أوروبية، وأمريكا الشمالية، والصين، وروسيا، ودول مجموعة البريكس، وغيرها من الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى بهدف تحقيق المصالح المشتركة وتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات وتحسين التعاون الاقتصادي. ومن خلال هذا التنافس، يحاول كل بلد في الخليج أن يبرز مزاياه وجذب المزيد من الاستثمارات والفرص التجارية والتعاون السياسي والأمني، ولكن يكمن التحدي هنا في أن يستطيع كل بلد في الخليج أن يبني علاقات قوية مع هذه الدول والتكتلات الكبرى دون التعرض لتهديدات أمنية أو سياسية.

بقيت الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود منافسة، إلا أن هناك أيضاً الكثير من الفرص للتعاون بين دول الخليج، إذ يمكن التعاون بينها في مجموعة من المجالات المشتركة بما من شأنه أن يعزز استقرار المنطقة ويحقق الفوائد المشتركة، وبالتالي فإن توظيف هذه الفرص والتعاون البناء قد يساهم في تعزيز التكتلات الاقتصادية والسياسية في المنطقة ويحقق التنمية المستدامة والازدهار لجميع دول الخليج.

ثامناً: المزايا النسبية جراء توسيع الشراكة لدول الخليج مع التكتلات الاقتصادية والدول الكبرى

توسيع الشراكة بين دول الخليج والدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى يتيح العديد من المزايا النسبية لجميع الأطراف المتعاونة، وفيما يلي بعض المزايا النسبية التي يمكن أن تنجم عن هذه الشراكات:

١-التنمية الاقتصادية المشتركة: توسيع الشراكات يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة بين دول الخليج والدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى، إذ يمكن للتعاون المشترك في الاستثمار والتجارة والصناعات المختلفة أن يدعم النمو الاقتصادي ويعزز فرص العمل ويحسن مستوى المعيشة للمواطنين.

٢-التنويع الاقتصادي: يمكن أن تساهم الشراكات الجديدة في تحقيق التنويع الاقتصادي لدول الخليج، فعندما تتعاون دول الخليج مع دول وتكتلات اقتصادية متنوعة، يمكنها تنويع مصادر الدخل والاعتماد، وتقليل التعرض للمخاطر المرتبطة بانخفاض أسعار النفط والتقلبات الاقتصادية العالمية.

٣-تبادل المعرفة والخبرات: يمكن أن تساهم الشراكات في تبادل المعرفة والخبرات في مجموعة من المجالات، إذ يمكن لدول الخليج الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات المتقدمة التي تتمتع بها دول الكبرى في مجالات مثل الصناعة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة والبنية التحتية.

٤-التعزيز الجيوسياسي: يمكن أن تعزز الشراكات القوية مع الدول الكبرى موقف دول الخليج على الساحة الدولية، فقد تقوي هذه العلاقات السياسية والاقتصادية المشتركة الدور الإقليمي لدول الخليج وتعزز من تأثيرها في قضايا السياسة والأمن الإقليمية والدولية.

٥-الوصول إلى أسواق جديدة: توسيع الشراكات يمكن أن يفتح أبواباً لدول الخليج للوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق التجارة والاستثمارات، ويمكن لدول الخليج أن تزيد حصتها في أسواق دول التكتلات الاقتصادية وتوسيع قاعدة عملائها.

وبالتالي يمكن القول إن توسيع الشراكات بين دول الخليج والدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى يعتبر خطوة استراتيجية هامة تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة وتعزيز التعاون الدولي والتنمية المستدامة في المنطقة والعالم.

الشراكات الخليجية مع التكتلات والدول الكبرى إشارة إيجابية لتطوير علاقات المنطقة مع العالم وتحقيق التنمية المستدامة

تاسعاً: الاستفادة المرجوة لدول الخليج من توسيع تعاونها مع الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى

توسيع تعاون دول الخليج مع الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى يمكن أن يكون مفيداً ومجدياً على عدة مستويات، وفيما يلي جملة من الأمور المستفادة نوجزها في النقاط التالية:

١-تعزيز التجارة والاستثمارات: يمكن لدول الخليج تعزيز التجارة والاستثمارات مع الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى، إذ يمكن تبادل المنتجات والخدمات وتوسيع قاعدة العملاء والأسواق لدول الخليج وزيادة حجم التجارة والأرباح.

٢-نقل التكنولوجيا والمعرفة: يمكن أن تستفيد دول الخليج من نقل التكنولوجيا والمعرفة المتقدمة من الدول الكبرى، فيمكن أن تحسن من قدرات الصناعات والبنية التحتية وتعزز التطوير التكنولوجي في المنطقة.

٣-تنمية الصناعات المحلية: يمكن أن يساعد تعاون دول الخليج مع الدول الكبرى في تنمية الصناعات المحلية وتطوير قطاعات متنوعة، وقد تؤدي الاستثمارات المشتركة والتكنولوجيا المشتركة إلى تحسين إنتاجية الصناعات الحالية وإنشاء صناعات جديدة.

٤-توفير فرص العمل: يمكن أن تؤدي تلك الشراكات إلى توفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين في دول الخليج، إذ يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية والشراكات الاقتصادية في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد الوطني.

٥-تعزيز القدرات العسكرية والأمنية: قد يؤدي التعاون مع الدول الكبرى إلى تعزيز القدرات العسكرية والأمنية لدول الخليج. يمكن تحقيق تبادل التدريب والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى.

٦-تعزيز السياسة والدبلوماسية: يمكن أن تقوي هذه الشراكات السياسة والدبلوماسية لدول الخليج على الساحة الدولية، إذ يمكن توطيد العلاقات مع الدول الكبرى أن يسهم في تعزيز مكانة دول الخليج وتحسين التعاون في قضايا سياسية واقتصادية مشتركة.

بشكل عام يمكن أن تساهم تلك الشراكات في تعزيز التنمية المستدامة والازدهار في دول الخليج وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى غير أن تحقيق هذه المزايا يتطلب بناء علاقات ثقة وتعاون مشترك بين جميع الأطراف المعنية.

خلال التنافس يسعى كل بلد في الخليج لإبراز مزاياه وجذب الاستثمارات والفرص التجارية والتعاون السياسي والأمني

وفي الختام فإن توسيع الشراكة بين دول الخليج والدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى يحمل أهمية بالغة ويتمتع بجدوى عالية، إذ أن هذه الشراكات تفتح أبواباً واسعة للفرص والتحسينات على عدة مستويات وتعزز التعاون الدولي والتنمية المستدامة في المنطقة، وعلى ما يبدو أن دول الخليج تسعى بجدية إلى تنويع شركائها الدوليين وتطوير العلاقات مع التكتلات والدول الكبرى لتحقيق التنمية والازدهار.

وتتجه دول الخليج نحو تعزيز الشراكات مع التكتلات والدول الكبرى، ومن بين هذه الشراكات تبرز الشراكة مع دول مجموعة البريكس كأحد الأولويات، إذ يتطلع الطرفان إلى تحقيق الفوائد المشتركة وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ويظهر هذا التوجه استراتيجية مدروسة لتوسيع دائرة العمل والتعاون الدولي، فمن ناحية تعتبر مجموعة البريكس من الاقتصاديات الناشئة ذات النمو السريع، وتمتلك فرصاً استثمارية كبيرة، ومن ناحية أخرى توفر دول الخليج العديد من الفرص الاستثمارية وتمتلك موارد استراتيجية هامة تهم دول مجموعة البريكس.

وتعد الشراكات الاقتصادية في مقدمة أولويات الشراكات الخليجية، وذلك نظراً لأهمية قطاع الطاقة في المنطقة ومواردها الاستراتيجية، وتعتبر هذه الشراكات فرصة لتطوير قطاعات أخرى وتعزيز التجارة والاستثمارات، بالنظر إلى أن التعاون السياسي والأمني يلعب دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار ومكافحة التحديات الأمنية في المنطقة.

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن القول ان موضوع الشراكات الخليجية مع التكتلات والدول الكبرى يمثل إشارة إيجابية نحو تطوير علاقات دول المنطقة مع العالم الخارجي وتحقيق التنمية المستدامة، ولا شك أن الاستثمار في هذه الشراكات سيكون له تأثير إيجابي على المستقبل الاقتصادي والسياسي لدول الخليج وسيساهم في تعزيز الاستقرار والازدهار والتنمية في المنطقة وتعزيز دورها في النظام الدولي وعلى الساحة الدولية.

* مسؤول ملف الاستثمار ـ إدارة العلاقات الاقتصادية ـ قطاع الشؤون الاقتصادية -جامعة الدول العربية

دول الخليج آخر دول تقلص احتياطاتها النقدية الأجنبية بالدولار

توجه الاقتصادات الصاعدة لعملة جديدة لتحويل الثقل الاقتصادي إلى الشرق

منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١م، اتجه المجلس إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة للدول الستة الأعضاء في المجلس ثم ركز على بناء شراكات اقتصادية إقليمية ودولية من أجل تعزيز قدراته الاقتصادية والسياسة والأمنية ودعم البنيان الاجتماعي مع المحافظة على الإرث الثقافي والحضاري لمنطقة شبه الجزيرة العربية. ونظرًا للتطورات الاقتصادية في ظل نظام العولمة وما طرأ من تجديدات وتغييرات في النظام الاقتصادي الدولي والاتجاه نحو الإقليمية فقد اتجه المجلس إلى عقد شراكات اقتصادية مع العديد من التكتلات والدول الكبرى من أجل دعم الاقتصاد الخليجي. وقد ارتبطت هذه الشراكات بمدي الثقل السياسي والاقتصادي للشركاء، حيث اتجه مجلس التعاون أولا إلى تدعيم علاقاته الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومع زيادة الأهمية الاقتصادية للدول الآسيوية بدأ المجلس في تقوية علاقاته الاقتصادية مع الدول الآسيوية وخاصة الاقتصاديات الصاعدة. ففي هذا الإطار نبحث عن ماهية هذه التكتلات الاقتصادية ومدى أهمية ودور هذه الشراكات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة وتوطين اقتصاديات المعرفة والتكنولوجيا المتطورة في دول مجلس التعاون الخليجي.

د. أشرف مشرف

أهمية الشراكات الاقتصادية ونجاحها المأمول

تقع رفاهية الإنسان على قمة الأولويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول، وبالتالي تقوم الحكومات باتخاذ كل السياسات والإجراءات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للإنسان من مأكل ومشرب ومسكن وغذاء وتوفير السلع والبضائع المعمرة ووسائل الترفيه من أجل تحقق هذا الهدف. ونظرًا لمحدودية الموارد الطبيعية في أي دولة فقد اتجهت معظم الدول إلى البحث عن شراكات اقتصادية للتبادل التجاري والاستثمار والتعاون في مجالات عدة من أجل تعويض النقص في مواردها الطبيعية، في حين اتجه البعض الآخر إلى البحث عن شراكات متعددة الأغراض لتقوية علاقاتها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية مع الدول الكبرى.

ولكي تحقق الدول الخليجية هذه الأهداف خلت في أنواع مختلفة من الشراكات الاقتصادية، منها الاتفاقيات الثنائية بين دولتين مثل اتفاقية التجارة الحرة بين سلطنة عمان والولايات المتحدة واتفاقية التجارة الحرة بين مملكة البحرين والولايات المتحدة والتي تم توقيعهما عام ٢٠٠٩م، اتفاقيات متعددة الأطراف بين عدد كبير من الدول في إطار المنظمات الدولية مثل اشتراك كل الدول الأعضاء في مجلس التعاون في منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام ١٩٩٥م، واتفاقيات إقليمية بين عدد من الدول التي تربطها حدود جغرافية أو لغة وثقافة مشتركة أو عرق واحد مثل مجلس التعاون الخليجي واتفاقية التجارة الحرة بين الدول العربية التي تم توقيعها عام ١٩٩٨م، وتتنوع أهداف وبنود كل اتفاقية أو شراكة اقتصادية حسب اهتمامات وأولويات الدول الأعضاء وطبيعة نظمها السياسية وعلاقاتها ودورها في النظام الدولي. كما تختلف آليات اختيار أي نوع من الشراكات حسب مراحل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي تمر بها الدول، وأهمية ودور هذه الشراكات في بناء الأمة وتطوير مؤسساتها، ودورها في تحقيق التنمية الشاملة والتنمية المستدامة.

يعتمد نجاح هذه الاتفاقيات بشكل أساسي على الآليات التي

نجاح الشراكات يعتمد على آليات عملها ومتابعة تطبيقها وعلى العزيمة للحفاظ على استمرارها

تحكم بنود هذه الاتفاقيات وتنظيم عملها ومتابعة تطبيق بنودها حسب القواعد والقوانين المنظمة للاتفاقيات الدولية، كما تعتمد على العزيمة السياسية واهتمام القيادات السياسية بضرورة الحفاظ على استمرار هذه الشراكات لخدمة الأهداف السياسية والاقتصادية للدولة. ويجب التنويه أيضًا أن النجاح المأمول لأي شراكة اقتصادية يعتمد على قدرة الدولة وشركائها على استخدام مواردهم الطبيعية والبشرية والتكنولوجية في بناء قاعدة صناعية قوية وتشجيع الاستثمارات البينية خاصة في القطاعات الاقتصادية الواعدة وزيادة التبادل التجاري من السلع والخدمات من أجل تلبية احتياجات الأسواق المحلية والإقليمية.

دور الشراكات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة وتوطين اقتصادات المعرفة والتكنولوجيا

لا يقتصر دور الشراكات الاقتصادية على تعزيز التبادل التجاري بين الدول، بل تسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسهيل عملية التحول الهيكلي لاقتصاديات ريعية مثل اقتصاديات دول الخليج. فقد ساعدت هذه الشراكات في سد الاحتياجات الأساسية من المنتجات الغذائية والزراعية والسلع المعمرة والخدمات وكانت آلية مهمة في ضمان الأمن الغذائي، خاصة في فترة جائحة كوفيد-١٩ . ولاستخدام التجارة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، فقد أصبحت اتفاقات التجارة الإقليمية أكثر اهتمامًا بالعملية التنموية المنفتحة والشاملة وبمشاركة مجتمعية، بما في ذلك المدافعين عن البيئة والعمال، من أجل إيجاد حلول توافقية للعديد من القضايا مثل العلاقة بين الزراعة والبيئة، والتصنيع والبيئة، والأمن الغذائي والمناخ.

من المتوقع أن تسهم الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية في توطين اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا المتطورة من خلال نقل وتطوير المعرفة في الدول الخليجية ومحاولة زيادة نسبة المنتجات المحلية ذات الكثافة المعرفية العالية أي التكنولوجيا العليا لمنافسة مثيلتها التي تصنع في الشركات الأجنبية. يأتي أهمية توظيف الشراكات

لا يقتصر دور الشراكة على التجارة بل المساهمة في التنمية والتحول الهيكلي للاقتصادات الريعية

الاقتصادية في مجال البحث العلمي من أجل التغلب على معوقات التنمية في المجال التكنولوجي الذي عانى لفترة طويلة من ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتطوير والتي لم تتعد ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الخليجية وهي ثلث متوسط النسبة على مستوى العالم. لذا يمكن اعتبار هذه الشراكات آلية مهمة نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا المطورة نظرًا لضعف قدرة الدول الخليجية على خلق تكنولوجيا محلية والتي تحتاج غالبًا إلى فترة زمنية طويلة واعتمادات مالية ضخمة وجهود علمية كبيرة.

ونظرًا لأن اتفاقات التجارة الحرة تنص على تسهيل نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الدول النامية يجب أن تسعى الدول الخليجية إلى الاستفادة من العديد من الشراكات الاقتصادية في بناء وتطوير قاعدة صناعية قوية تعتمد على التكنولوجيا المتطورة للاستعاضة عن استيراد أجهزة الاتصالات الحديثة والمعدات الإلكترونية المتطورة، ووسائل النقل الحديثة وغيرها. يجب التنويه أيضًا أن الاستفادة من هذه الشراكات سوف توفر أموالاً طائلة وجهدًا كبيرًا على دول الخليج لأن القسط الأكبر من التكنولوجيا في الدول الصناعية نجم عن بحوث وابتكارات ونفقات تقدر بمئات المليارات قامت بها الحكومات والقطاع الخاص، الأمر الذي يصعب على دول الخليج عمله في الوقت الحالي.

أيضًا يجب إدراك أن الثورة التقنية أصبحت أساس اقتصاد المعرفة وأن دور تقنية المعلومات كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة أصبح يتعدى تأثيرها على الإنتاجية ليصل إلى العلاقة بين الاقتصادات المتطورة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وليتخطى الحضارات والطبقات الاجتماعية والدول، لذلك يجب على الدول الخليجية الاستفادة من الشراكات الاقتصادية مع الدول الكبرى لتلحق بركب التقدم وعدم ترك الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة لأن الاقتصاد الرقمي سوف يفتح آفاقًا جديدة أمام مستقبل هذه الدول. فمن أبرز إيجابيات اقتصاد المعرفة أن التكنولوجيا ستغير طريقة الإنتاج والعمل خاصة في القطاعات الزراعية والصناعية واللوجستية، وأن المعلومات أصبحت هي المفتاح إلى عولمة الاقتصاد وشموليته، وأن تقنية المعلومات هي البوابة لجذب الاستثمارات المباشرة عالية الجودة بما تحمله من معرفة وتكنولوجيا وخبرة ورأسمال، كل هذا يمكن أن يساعد على خلق بيئة أعمال تنافسية تسمح للشركات المحلية بالمنافسة في الأسواق الإقليمية وتسهل على الدول الخليجية عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

أهم التكتلات الإقليمية والدولية الكبرى التي تحقق الفائدة الاقتصادية لدول الخليج

تتمتع دول مجلس التعاون بالاشتراك في عدد لا بأس به من الشراكات الاقتصادية مع التكتلات والدول الكبرى، بدأت باتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٨٩م، لتأمين إمداد الأسواق الأوروبية بالنفط الخليجي والعمل على استقرار أسواق الطاقة، قبلها بعقد ونصف تقريبًا تم عقد الحوار الأوروبي العربي لزيادة التبادل الثقافي والحضاري بين المنطقتين، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت منذ عام ١٩٩٥م، لم يتمكن الطرفان الخليجي والأوروبي من توقيع اتفاقية تجارة حرة حتى توقف المفاوضات في عام ٢٠٠٩م، ومع ذلك كان ولازال الاتحاد الأوروبي من أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي. على صعيد آخر، نجح مجلس التعاون في توقيع اتفاقية تجارة حرة مع أربع دول أوروبية غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي (EFTA) عام ٢٠٠٩م، حيث تعتبر سويسرا الدولة الأهم من حيث التبادل التجاري والاستثمار في منطقة الخليج.

أما عن العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة، فتمثل الولايات المتحدة أحد أهم الشركاء السياسيين والاقتصاديين لدول الخليج، حيث تعتمد الدول الخليجية عليها بشكل أساسي في مجالات التعاون العسكري والأمني لإمدادها بالأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة وتوفير الغطاء الأمني من خلال تواجد قواعد عسكرية لحماية مواردها النفطية منذ بداية الحرب الإيرانية العراقية وخاصة بعد غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠م، كما توجد علاقات اقتصادية قوية في مجال الطاقة، حيث تعتبر الاستثمارات الأمريكية في التنقيب واستخراج النفط والغاز هي الأعلى في منطقة الخليج. بالإضافة إلى ذلك، تربط الولايات المتحدة اتفاقيات تجارة حرة مع كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين، حيث تسمح هذه الاتفاقيات بدخول المنتجات العمانية والبحرينية إلى الأسواق الأمريكية بدون تعريفات جمركية وتمنح معاملة تفضيلية لمنتجات هذه الدول مما يعزز التبادل التجاري بين الشركاء التجاريين.

متوقع مساهمة الشراكات في توطين اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا وتطوير المعرفة في دول مجلس التعاون

وفي ظل التغييرات الجيوسياسية والاقتصادية في النظام العالمي وصعود اقتصاديات الصين والهند وروسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا كقوى اقتصادية صاعدة في السنوات الأخيرة، فقد اتجهت اهتمامات مجلس التعاون إلى الشرق لتلبية احتياجات الاقتصاديات الآسيوية بالنفط والغاز، حيث تستقبل هذه الاقتصاديات أكثر من ٦٠٪ من صادرات النفط من الخليج. تبين الإحصائيات أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون وأن الجانبين يبحثان إمكانية الدخول في مفاوضات لعقد اتفاقية تجارة حرة خلال المستقبل القريب. تهتم أيضًا دول الخليج بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع الهند التي تعتبر خامس أكبر اقتصاد في العالم، كما لعب الموقع الجغرافي والامتداد الثقافي والحضاري الذي يربط بين المنطقتين دور هام في دعم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، خاصة وأن الهند من أكبر مصدري العمالة الماهرة ، حيث يوجد ما يقارب ٨ مليون عامل هندي في دول الخليج العربي.

الفوائد الاقتصادية للشراكات الخليجية مع منظمة شنغهاي وتجمع بريكس

تقدم منظمة شنغهاي للتعاون فرصًا جذابة للتجارة والاستثمارات لدول الخليج الغنية، كما توفر شراكات في تنفيذ مشاريع واعدة لربط البنى التحتية مثل الطرق وخطوط السكك الحديدية وخطوط أنابيب النفط والاتصالات، بالإضافة إلى الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والموانئ البحرية والكهرباء والزراعة والطاقة الخضراء في إطار مبادرة الحزام والطريق، حيث تسعى الصين من خلال مشروع الحرير الجديد إقامة مشروعات بنية تحتية بما يزيد عن تريليون دولا لإيصال منتجاتها إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية والشرق أوسطية.

أما عن الشريك التجاري الأكبر والأهم، يوضح شكل ١ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج للسنوات من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١م، حيث بلغ حجم التبادل التجاري في ٢٠١٦م، ما يعادل ١٤٣,٢ مليار دولار أمريكي وهو أقل رقم تم تسجيله من بين السنوات الموضحة، وبلغت قيمة الواردات ٧٤,٧ مليار دولار أمريكي وقيمة الصادرات اقتربت من ٦٠ مليار دولار أمريكي في العام نفسه. ومن جهة أخرى، بلغ حجم التبادل التجاري أعلى حاجز له في ٢٠٢١م، حيث وصل ٢٢٩ مليار دولار أمريكي. وصلت قيمة الصادرات أكثر من ١٣٠ مليار دولار أمريكي، وقيمة الواردات ٩٨,٣ مليار دولار أمريكي. تأتي هذه الزيادة في حجم تبادل السلع المستوردة والمصدرة بسبب أن حلت الصين محل الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٢٠م، وأصبحت أكبر شريك تجاري لمجلس التعاون.

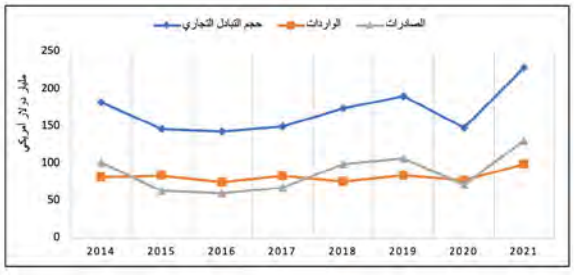

شكل ١ : حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون (مليار دولار أمريكي)
المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢٣م.

يوضح جدول ١ قائمة أهم السلع المصدرة للصين لعام م٢٠٢١، حيث احتل الوقود والزيوت المعدنية القائمة بأكثر من ١٠٨ مليارات دولار أمريكي بنسبة ٨٣,٣٪ من إجمالي السلع المصدرة. في حين بلغت صادرات الآلات والمعدات الآلية أقل مستوى في العام نفسه بقيمة ١,١ مليار دولار أمريكي وبنسبة ٠,٨٤٪ فقط. أما بالنسبة للسلع المستوردة من الصين، احتلت الآلات والأجهزة الكهربائية مقدمة السلع المستوردة بقيمة ٣٥,٧ مليار دولار أمريكي وبنسبة ٣٦,٣٪. وسجل البلاستيك ومصنوعاته أدنى مستوى للسلع المستوردة بقيمة ٣ مليارات دولار أمريكي وبنسبة ٣,١٪.

جدول ١ : أهم السلع المصدرة والمستوردة من وإلى الصين لعام ٢٠٢١

أهم السلع المصدرة لعام 2021 إلى الصين	القيمة (مليار دولار أمريكي)	النسبة (%)	أهم السلع المستوردة لعام 2021 من الصين	القيمة (مليار دولار أمريكي)	النسبة (%)
الوقود والزيوت المعدنية	108.8	%83.3	الآلات والأجهزة الكهربائية	35.7	%36.3
المنتجات الكيماوية والعضوية	6	%4.6	الآلات والمعدات الآلية	17.7	%18
البلاستيك ومصنوعاته	5.8	%4.4	السيارات والعربات وأجزاؤها	4.2	%4.3
الآلات والأجهزة الكهربائية	2.7	%2.1	الأثاث والمفروشات، مباني مصنعة	3.5	%3.6
الآلات والمعدات الآلية	1.1	%0.84	البلاستيك ومصنوعاته	3	%3.1
بقية السلع	6.2	%4.7	بقية السلع	34.2	%34.7

أهمية استفادة دول الخليج من الشراكات في بناء وتطوير قاعدة صناعية تعتمد على التكنولوجيا

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢٣

تربط دول الخليج علاقات تجارية وطيدة مع دول أخرى أعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين دول الخليج والهند ما يقارب ١٢٠ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠٢١م، مرتفعًا عن ٨١,٥ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٠م، حيث وصلت قيمة الصادرات أكثر من ٩٣ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١م، جاء في مقدمتها الوقود والزيوت المعدنية بقيمة ٦١ مليار دولار أمريكي. من جهة أخرى، بلغت قيمة الواردات ٣٥,٨ مليار دولار، ومن أهم السلع المستوردة الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة بقيمة ٦,٧ مليار دولار.

في ٢٠٢١م، بلغ حجم التبادل التجاري بين دول الخليج وروسيا أكثر من ٧ مليارات دولار أمريكي مرتفعًا عن ٥ مليارات دولار أمريكي في ٢٠٢٠م، حيث بلغت قيمة الصادرات ١,٦ مليار دولار أمريكي، جاءت في مقدمتها الآلات والأجهزة الكهربائية بقيمة ٠,٧ مليار دولار. من الناحية الأخرى، بلغ حجم الواردات ٦,١ مليار دولار، ومن أهم السلع المستوردة الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة بقيمة ٢,٢ مليار دولار.

التعامل بالعملات المحلية وتأثيرها على العلاقات التجارية

في ظل ارتفاع وتيرة الضغوط السياسية الأمريكية على روسيا والصين ودول الخليج بعد اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية ومحاولة تصدي بعض هذه الدول للهيمنة الأمريكية، نلاحظ مؤخرًا أن هناك اتجاه نحو تخلي بعض هذه الدول عن الدولار الأمريكي في المعاملات التجارية. تشير بعض التقارير الصحفية أن السعودية تقوم حاليًا بتسعير بعض مبيعاتها النفطية بالعملة الصينية وتدرس قبول اليوان الصيني بدلاً من الدولار في مبيعات النفط للصين، في أول تحرك من نوعه من قبل السعودية للحد من هيمنة الدولار على سوق النفط العالمية. كذلك وقعت الهند والإمارات اتفاقًا في ١٦ يوليو ٢٠٢٣م، يسمح بتسوية المعاملات التجارية باستخدام الروبية الهندية والدرهم الإماراتي بدلاً من الدولار. تأتي هذه الخطوة ضمن جهود الهند لخفض تكاليف المعاملات عبر الاستغناء عن التحويلات بالعملة الأمريكية.
على الرغم من أن هذه المحاولات للحد من الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي تتم على مستوى محدود وفي نطاق ضيق ضمن نظام المقايضة، خاصة وأن التعامل بالعملات المحلية سيبقى محدودًا بين الطرفين ولا يعني في أي حال من الأحوال أنها أصبحت عملة للتبادلات التجارية على نطاق دولي، إلا أنها تظهر بداية لتوجه جديد لدي الاقتصاديات الصاعدة للبحث عن عملة دولية جديدة أكثر قبولًا لدي الدول الآسيوية التي تسعى إلى تحويل مركز الثقل المالي والاقتصادي العالمي من الغرب إلى الشرق خلال العقدين القادمين. وقد ذكرت بعض التقارير الاقتصادية أن محاولة دول بريكس إنشاء عملة جديدة في إطار سعيها إلى التخلص من هيمنة الدولار الأمريكي يعد خطوة أفضل بكثير من استخدام إحدى العملات المحلية لتلك الدول في المعاملات التجارية، خاصة وأن الوقت أصبح مناسبًا لتوظيف القدرات والإمكانيات السياسية والاقتصادية والمالية لهذه الدول في التحرك نحو خلق نظام سياسي دولي جديد متعدد الأقطاب. ولكن السؤال هنا – هل تمتلك دول بريكس المقومات المالية والاقتصادية اللازمة لخلق نظام مالي دولي جديد في الوقت الحالي؟ الإجابة بالنفي طبعًا، لأنه رغم الاضطرابات الشديدة التي شهدتها الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية خلال فترة جائحة كوفيد-١٩ وأزمات كبرى مثل الطاقة والغذاء والتضخم العالمي إلا أن الإحصائيات تؤكد وبشكل قاطع هيمنة عملتي الدولار الأمريكي واليورو على النظام المالي الدولي. على سبيل المثال، تؤكد الإحصائيات في أغسطس ٢٠٢٢م، أنه تم إجراء ٤٣٪ من المدفوعات العالمية بالدولار الأمريكي، و٣٤٪ باليورو، في حين بلغت المدفوعات العالمية بالعملة الصينية ٢٪ فقط من إجمالي المدفوعات العالمية.

السؤال الثاني والأهم – ما مدى استفادة دول الخليج من استخدام العملات المحلية أو عملة جديدة غير الدولار؟ تؤكد دروس علم الاقتصاد السياسي أن جميع العملات الأساسية لم تظل عملات دولية إلى الأبد، وأن الدولار الأمريكي أخذ عقودًا لكي يحل محل الجنيه الاسترليني كعملة احتياطي عالمي بعد الحرب العالمية الثانية. إن التغييرات الجيوسياسية والارتباكات الاقتصادية المعقدة التي يشهدها العالم حاليًا ربما تساعد على ضعف الدولار في السنوات القادمة ولكنها من وجه نظري لن تؤدي إلى انهيار الدولار على المدين القصير والمتوسط، وأنه في حالة انهيار الدولار فمن المتوقع أن يحل اليورو محل الدولار نظرًا

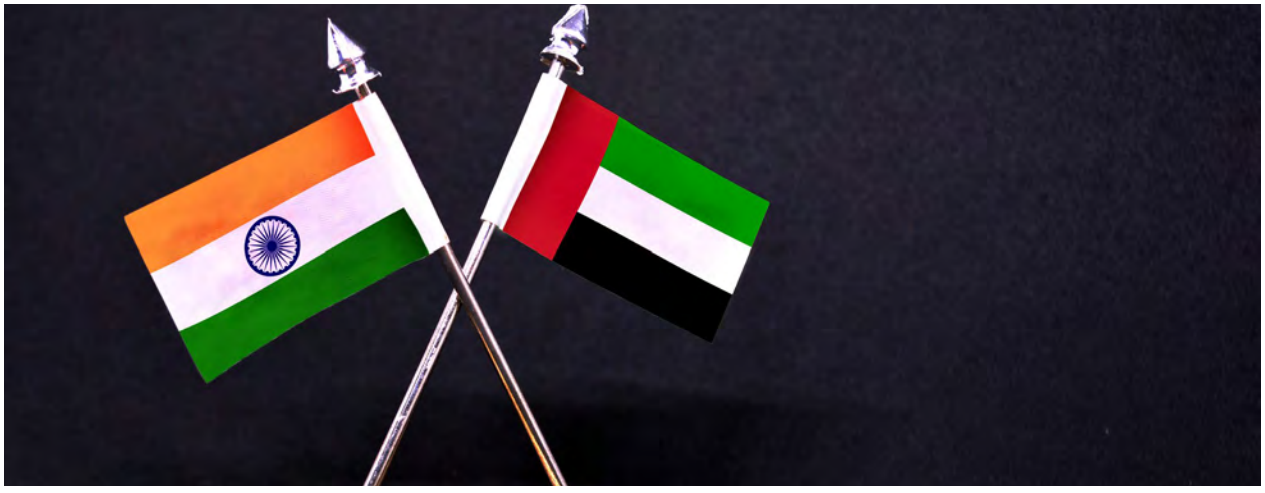

اتفاق إماراتي ـ هندي يسمح بتسوية المعاملات بالروبية والدرهم بدلًا من الدولار لخفض تكاليف المعاملات عبر الاستغناء عن الدولار

لقوة اليورو في التعاملات التجارية الدولية وأنها الأكثر رصيدًا وثباتًا وقبولًا من أي عملة أخرى في الاحتياطات الأجنبية لمعظم دول العالم. يجب أيضًا التنويه بأن التغيير من عملة إلى عملة ثانية جديدة يستغرق سنوات عديدة، بل عقودًا من أجل ثبات واستقرار العملة الجديدة أو الهيكل البديل للدولار.

من ناحية أخرى، من الصعب جدًا على دول الخليج التخلي عن الدولار الأمريكي نظرًا لأنها تبيع نفطها الخام بالدولار، وتملك احتياطات أجنبية ضخمة منه، إضافة إلى أنها تربط عملاتها به وهو ما يحافظ على استقرار أسعارها في أسواق الصرف. إن ما تقوم به بعض الدول من استخدام عملاتها المحلية في التعاملات ما هي إلا مراوغة سياسية لتخفيف الضغوط السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة عليها وأنه في حالة إصدار عملة دولية جديدة فإن دول الخليج سوف تكون أخر الدول التي تسعى إلى تقليص احتياطاتها النقدية الأجنبية بالدولار أو فك الارتباط بالعملة الأمريكية.

الجدير بالذكر أن دول الخليج لديها أرصدة مالية ضخمة تقدر بعشرات التريليونات بالدولار الأمريكي في بنوكها المركزية وصناديقها السيادية ومدخراتها في البنوك بالولايات المتحدة والدول الأوروبية والآسيوية وأن أي تحرك نحو فك الارتباط بالدولار سوف يؤدي إلى ضعف أو فقدان جزء كبير من قيمة العملات الخليجية واضطرابات كبيرة في الاقتصاد الخليجي، من الصعب التنبؤ بمدي إمكانية السيطرة عليها وكيفية تقليل الخسائر المادية في ظل محدودية مصادر الدخل غير النفطية نظرًا لبطء عملية التنويع الاقتصادي. لذلك أرى أنه لن يحدث أي تغيير جوهري في النظام المالي والتجاري في دول الخليج، وأنه في حالة وجود رغبة سياسية في فك الارتباط بالدولار أن يتم ذلك بشكل بطيء جدًا وتدريجي وعلى المدى الطويل حتى يمكن تجنب أي خسائر ممكنة.

أود التنبيه أيضًا إلى أن مدى استفادة دول مجلس التعاون من التكتلات والاقتصاديات الكبرى يعتمد بشكل أساسي على قوة ومتانة الكيان المؤسسي لمجلس التعاون الخليجي وليس على ما تحصل عليه من امتيازات ومعاملات تفضيلية. فبعد مرور أكثر من أربعين عام على إنشاء المجلس مازال الإطار المؤسسي ضعيف والتكامل الاقتصادي متواضع، حيث لم تتعد التجارة البينية بين دول المجلس ١٦٪ من إجمالي تجارتها مع بقية العالم مقارنة بنسبة تجارة بينية تصل إلى ٧٦٪ بين دول الاتحاد الأوروبي، مما يؤكد على ضرورة إعادة تقييم شاملة للكيان المؤسسي والسياسات الاقتصادية والمالية والتجارية حتى يستطيع مجلس التعاون أن يلعب دورًا محوريًا في النظام الاقتصادي الدولي.

*رئيس كرسي غرفة تجارة وصناعة عمان للدراسات الاقتصادية ـ جامعة السلطان قابوس

وقّعت ٣ صناديق خليجية اتفاقًا في الرباط مع ٩صناديق إفريقية

استثمارات دول الخليج متنامية في الزراعة بإفريقيا لتأمين حاجاتها من الغذاء

كان التكامل الاقتصادي الإقليمي منذ الستينيات، هدفًا اتبعته معظم البلدان متوسطة الدخل فبالنسبة لبعض الدول، كان التكامل وسيلة للاستفادة من القرب الجغرافي لتوسيع الأسواق فمن شأن التكامل الإقليمي أن يسمح للاقتصادات بتحقيق مكاسب من حيث حجم الإنتاج والارتقاء في سلسلة القيمة. وقد تسارعت خطى هذا التكامل منذ بداية التسعينيات، فعملت بلدان في مناطق مختلفة من العالم إلى تكوين تكتلات تجارية إقليمية. تباينت الأسباب التي تدفع الدول للانخراط في هذه. فهناك دول تهدف لاستغلال وفورات الحجم من خلال توزيع التكاليف الثابتة على الأسواق الإقليمية الأكبر. وهناك دول أخرى ترمى للنفاذ لأسواق أكبر، وتعمل دول من خلال عضويتها في تجمعات اقتصادية من تقوية وضعها التفاوضي عند التعامل مع دول أو مجموعات اقتصادية أخرى، بينما تود دول أخرى أن تحقق أهدافًا غير اقتصادية مثل تحقيق تكامل اجتماعي أو ثقافي.

أ.د. حسن الحاج علي أحمد

لم تكن إفريقيا استثناءً من تأسيس التكتلات الاقتصادية، فهناك ١٤ تجمعًا اقتصاديًا إقليميًا رئيسياً في إفريقيا، وتعتبر اللبنات الأساسية للمجموعة الاقتصادية الإفريقية، وخطط لها أن تتطور تدريجياً على مدى العقود القليلة القادمة بموجب شروط معاهدة أبوجا لعام ١٩٩٤م. وقد تعززت أهداف تلك المعاهدة باعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) في عام ٢٠٠١م، وإنشاء الاتحاد الإفريقي في العام الذي تلاه.

تطوّر علاقات مجلس التعاون الخليجي مع التكتلات الإفريقية

دول الخليج لها علاقات اقتصادية قديمة مع إفريقيا لكن المبادرات المؤسسية لانخراط مجلس التعاون الخليجي مع التكتلات الإقليمية في إفريقيا بدأت في عام ٢٠٠٢م، عندما التقى ممثلون للمجلس مع سكرتارية مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (سادك) وهي جزء من المجموعة الاقتصادية الإفريقية التابعة للاتحاد الإفريقي. تحدث في اللقاء عزيز باهاد وزير خارجية جنوب إفريقيا الذي قال إن التعاون الإقليمي في عالم تسوده العولمة، يعد شرطًا لا غنى عنه بالنسبة إلى دول العالم من أجل تحقيق التنمية. وإن تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء في(سادك) ودول مجلس التعاون الخليجي أمر بالغ الأهمية. وترى الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي أن اللقاء مع دول الخليج مبادرة مهمة للتصدي بشكل حاسم للتعامل مع التخلف وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين جنوب إفريقيا -ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا والقوة الاقتصادية الرئيسة في مجموعة سادك -ومجلس التعاون الخليجي نحو ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٢١م، وبذلك تحتل جنوب إفريقيا المرتبة ٢٣ من حيث حجم التبادل التجاري مع دول المجلس.

تنامت العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا بشكل مضطرد في العشرة سنوات الأخيرة لعوامل مختلفة منها تحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي المتسارع في بعض الدول الإفريقية، وتأثيرات جائحة كورونا. فقد شهد حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا نموًا ملحوظاً بين الجانبين إذ قفزت من ٥٪ عام ٢٠١٨ إلى ١٠٪ عام ٢٠٢٠م؛ وإذا أخذ حجم التجارة كمؤشر للعلاقات الاقتصادية، فإن وضع العلاقات بين الجانبين أفضل من علاقة المجلس بدول منظمة الآسيان- التي تضم عشرة دول-إذ يشكل حجم تجارتها مع مجلس التعاون نحو ٦٪ من حجم التبادل التجاري للمجلس مع دول العالم وفقًا لإحصائيات الآسيان.

١٤ تجمعًا اقتصاديًا إقليميًا رئيسياً في إفريقيا وخطط لها التطور التدريجي للعقود القادمة بموجب معاهدة أبوجا لعام ١٩٩٤

على مدار العقد الماضي، برزت الإمارات العربية المتحدة كواحدة من أكبر المستثمرين في إفريقيا بين دول مجلس التعاون الخليجي، ورابع أكبر مستثمر عالميًا في إفريقيا -بعد الصين وأوروبا والولايات المتحدة. في عام ٢٠١٨م، وحده، موّل صندوق أبو ظبي للتنمية أكثر من ٦٦ مشروعًا في ٢٨ دولة إفريقية، بقيمة ١٦,٦ مليار دولار أمريكي. وفي الفترة بين يناير ٢٠١٦ ويوليو ٢٠٢١م، استثمرت الإمارات العربية المتحدة ١,٢ مليار دولار في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو ما يمثل ٨٨٪ من إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي خلال تلك الفترة.

العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج وشرق إفريقيا والقرن الإفريقي

نما التبادل التجاري بين دول مجموعة شرق إفريقيا -تضم سبعة دول-والمجلس بصورة ملحوظة إذ قفز من نحو ٨,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤م، إلى نحو ١٥,٨ مليار دولار في عام ٢٠٢١م، وبينما شكّل الوقود والزيوت المعدنية أكثر قليلاً من ٥٠٪ من صادرات المجلس لتلك الدول، مثّل الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة نحو ٦٢٪ من صادرات تلك الدول لدول المجلس في عام ٢٠٢١م. وإذا أجريت مقارنة في حجم التبادل التجاري بين مجموعة شرق إفريقيا مع المجلس، وحجمه بين رابطة الدول الكاريبية-التي تضم ٢٢ عضوًا في منطقة البحر الكاريبي-مع المجلس البالغ نحو ٦,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١م، فيلاحظ أن التبادل التجاري مع المجموعة الإفريقية أكبر بنحو ضعف ونصف من ذلك القائم بين رابطة الكاريبي والمجلس. ولعل القرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية أدت دورًا في رفع نسبة التبادل مع دول شرق إفريقيا.

تشير الإحصائيات إلى أن الاستثمارات الخليجية لم تتجاوز ٣٥ مشروعًا استثماريًا في إثيوبيا حتى نهاية التسعينات من القرن الماضي. لكنها ارتفعت نسبة لارتفاع أسعار النفط منذ بداية الألفية الجديدة لتصل إلى نحو ٣٦٥ مشروعًا بحلول عام ٢٠١٧م، كما شهد السودان نموًا في الاستثمارات الخليجية في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨م، لتصل جملة المشاريع إلى ٥٢ مشروعًا استثماريا. تتصدر المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات الاستثمارات الخليجية في القرن الإفريقي من حيث عدد المشروعات الاستثمارية تليها الكويت ثم قطر. (ينظر الجدول). جدول رقم (١) يوضح الدعم الرسمي والاستثمارات الخليجية في القرن الإفريقي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧

تنامت العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وإفريقيا في العشرة سنوات الأخيرة إذ قفزت من ٥٪ عام ٢٠١٨ إلى ١٠٪ عام ٢٠٢٠

جملة المشروعات الاستثمارية ٤٣٤ مشروعًا بقيمة تصل نحو ١٣ بليون دولار، جملة مشروعات الدعم الرسمي ٣٠٩ مشروعًا بقيمة تصل إلى نحو ٦,٦ بليون دولار. تشمل الصومال أرض الصومال. لم تتوافر معلومات عن قيمة بعض المشروعات الاستثمارية، لذا فإن بعض المشروعات الاستثمارية الواردة في عامود العدد غير مضمّنة قيمتها في عامود قيمة الاستثمارات

الدولة المستفيدة	عدد مشروعات الدعم الرسمي	قيمة الدعم الرسمي بملايين الدولارات	عدد المشروعات الاستثمارية	قيمة المشروعات الاستثمارية بملايين الدولارات
السودان	132	4,681	52	3,253
جيبوتي	82	1,359	2	330
إثيوبيا	47	547	365	8,595
الصومال	32	23	6	778
أرتريا	14	14	-	-
جنوب السودان	2	14	6	3

المصدر:

Jos Meester, Willem van den Berg, and Harry Verhoeven, Riyal Politik: The political economy of Gulf investments in the Horn of Africa, Report of the Netherlands Institute of International Relations 'Clingendael'. April 2018. P.56

.

لدى الإمارات مشروعات استثمارية مقدرة في إثيوبيا يصل عددها إلى نحو ٩٢ مشروعًا منها ٣٣ مشروعاً قائمًا، إلى جانب ٢٣ مشروعًا قيد الإنشاء، وعدد آخر من المشروعات المخططة. وتتركز الاستثمارات الإماراتية في قطاعات الزراعة (٢١ مشروعًا)، والصناعة (٣٧ مشروعاً)، والعقارات وتأجير الآلات (٢٠ مشروعاً)، والإنشاءات وحفر الآبار (٧ مشاريع)، والتعدين والصحة والفندقة (٥ مشاريع). كما تنوي ٣٦ شركة إماراتية مباشرة العمل في إثيوبيا. وكانت الإمارات قد قدمت دعمًا لإثيوبيا في عام ٢٠١٨ بلغ نحو ٣ مليارات دولار منها مليار دولار وديعة للبنك المركزي الإثيوبي ومليارا دولار في شكل استثمارات.

الاقتصاد والبنيات اللوجستية

على الرغم من تباطؤ الاستثمارات الخليجية في القرن في السنوات القليلة الماضية بسبب الأحداث الداخلية في وجهتين للاستثمارات الخليجية وهما إثيوبيا والسودان، إلا أن وتيرة الاستثمار متوقع لها أن تستقر أو تنمو تبعًا لحالة الاستقرار في هذين البلدين. يأتي الاستثمار في مجال البنيات اللوجستية على رأس أهداف الوجود الإماراتي في منطقة القرن. فقد بدأت دولة الإمارات في تطوير الموانئ في منطقة القرن منذ عام ٢٠٠٠م، عندما بدأت إدارة موانئ دبي في إدارة ميناء جيبوتي. استمر ذلك الاهتمام بموافقة شركة موانئ دبي العالمية على إدارة ميناء بربرا في أرض الصومال في عام ٢٠١٦م، وتطويرها بمبلغ ٤٤٢ مليون دولار. وعقدت شركة موانئ «بي آند أو» المملوكة لحكومة دبي اتفاقًا مع إقليم بونت لاند المنشق عن الصومال في أبريل/نيسان ٢٠١٧م، وحصلت بموجبه الشركة على امتياز مدته ٣٠ عامًا للاستثمار في ميناء بوصاصو، بتكلفة ٣٣٦ مليون دولار. وقد أشار أنور قرقاش وزير الدولة السابق للشؤون الخارجية في الإمارات إلى أهمية عدم النظر لهذه المساعي من باب الطموحات السياسية، فالإمارات في هذا الشأن تستجيب للمنافسة العالمية وقد تخصصت في مجال الأعمال واللوجستيات، وهذا هو قلب قصة نجاح الإمارات. وما يعزز التوجه نحو الاستثمار في الموانئ في إفريقيا أن الحركة البحرية في موانئ القارة متوقع لها النمو من نحو ٣٠٠ مليون طن في عام ٢٠١٧م، إلى نحو ٢ بليون طن بحلول عام ٢٠٤٠م، وأعلنت قطر في أغسطس ٢٠١٩ م، البدء بتنفيذ مشروع بناء ميناء «هوبيو» بإقليم مدغ وسط الصومال، ويعد من أقدم الموانئ الصومالية.

في السعودية تنامى الاهتمام بإفريقيا بعد أن عُيّن وزير دولة في وزارة الخارجية مختصًا في الشؤون الإفريقية. وربما جاء الاهتمام بالقرن الإفريقي على وجه الخصوص ضمن خطة السعودية ٢٠٣٠م، حيث تخطط المملكة لتكون مركزًا لنظام إقليمي اقتصادي وسياسي يمتد من باكستان شرقًا وحتى القرن الإفريقي وتخوم إفريقيا غربًا. وقد جاء في وثيقة رؤية ٢٠٣٠ للمملكة توجيه الاستثمار لتنمية البنية التحتية في مجال الموانئ والسكك الحديدية والطرقات والمطارات، وهذا سيعزز مكان المملكة كمنصة لوجستية مميزة بين القارات الثلاث. كما ترمي المملكة لربط إفريقيا بريًا عبر مصر. قدمت السعودية قرضًا في عام ٢٠١٩م، لإثيوبيا قدره ١٤٠ مليون دولار وذلك لإقامة طرق ومشروعات طاقة ومشروعات صحية. كما دعمت البنك المركزي الإثيوبي بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار.

التطلّع نحو المستقبل في العلاقة بين مجلس التعاون لدول الخليج وإفريقيا

هناك عدة مؤشرات تفيد أن تقوية العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والتجمعات الاقتصادية الإفريقية ستقوي من الأوضاع الاقتصادية للطرفين. أولاً، القارة لها مستقبل اقتصادي واعد. في هذا الصدد أشار مقال نشر في موقع مجلة الفورن افيرز في مايو ٢٠٢٣م، إلى أن مستقبل الاقتصاد العالمي يعتمد على إفريقيا. كان الاقتصاد العالمي وفقًا للمقال يعتمد على النمو الصيني. ففي العقد ٢٠١٠-٢٠٢٠م، أسهم نمو الصين بنحو ٤٠٪ من الزيادة التي حدثت في مجمل الناتج المحلي العالمي. لكن الصين بدأت تعاني الآن من شيخوخة السكان، وستعاني الهند قريبًا من المشكلة نفسها. وترشّح إفريقيا لترفد العالم بالفئة العمرية في سن العمل. سيزداد عدد السكان في سن العمل في العالم بمقدار ٤٢٨ مليونًا بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٤٠م، ومن هذه الزيادة، سيكون ٤٢٠ مليونًا في إفريقيا؛ أي أن ٨ ملايين ستكون الزيادة الصافية في تلك الفئة العمرية في بقية العالم. في الحقبة القادمة، سيشكل الشباب الإفريقي ٩٨٪ من إجمالي نمو القوى العاملة الصافي في العالم. هذه الطفرة السكانية سيصاحبها نمو اقتصادي. فمن عام ١٩٨٠م، إلى عام ٢٠٢٠م، ضاعفت إفريقيا جنوب الصحراء ناتجها المحلي الإجمالي ثلاث مرات من ٦٠٠ مليار دولار إلى ١,٩ تريليون دولار. ومن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠م، ضاعفت نيجيريا ناتجها المحلي الإجمالي ثلاث مرات تقريبًا؛ وقد نما الناتج المحلي الإثيوبي بمقدار خمسة أضعاف في تلك الفترة. إذا كانت هذه البلدان يمكن أن تبنى على هذا الأداء وتحمل الاقتصادات الإفريقية الأخرى معهم من خلال تكامل إقليمي أكبر، يمكن لجيل من الشباب الأفارقة أن يخلق طفرة عالمية.

ثانيًا، إمكانيات القارة الهائلة في مجال الزراعة في وقت يشهد فيه العالم تحديًا في تأمين الغذاء، وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية مؤخرًا على إمدادات القمح لمناطق مختلفة في العالم خير شاهد على هذا التحدي. يتوقع البنك الدولي أن تنمو الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في إفريقيا لتصبح صناعة بقيمة ١ تريليون دولار في إفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠م، وتمتلك المنطقة حوالي نصف الأراضي الخصبة في العالم والتي لم تستخدم بعد -ومع ذلك فهي تنفق ٢٥ مليار دولار سنويًا لاستيراد المواد الغذائية. كما أنها تستخدم نسبة ضئيلة فقط من مواردها المائية المتجددة. استثمارات دول الخليج متنامية في هذا المجال كما جرت الإشارة آنفًا، وبمزيد من الاستثمارات في المجال الزراعي تؤمّن دول الخليج حاجاتها من الغذاء، كما أن دول القارة ستمكّنها هذه الاستثمارات من تحقيق الهدف ذاته، إضافة إلى تطوير قطاعاتها الزراعية وتسريع وتيرة نموها.

ثالثًا، الاستثمار العام، برز التوجه الخليجي نحو الانفتاح على إفريقيا عبر ولوج مجالات الاستثمار المختلفة. فقد انخرطت بعض دول الخليج، مؤخرًا، في دخول مجال الاستثمار في القارة عبر صناديق سيادية لبعض دول القارة. فقد وقّعت ثلاثة صناديق سيادية خليجية في يونيو ٢٠٢٢م، اتفاقًا في الرباط مع تسعة صناديق إفريقية نظيرة لتشجيع الاستثمار في القارة. وقع الاتفاقية جهاز أبو ظبي للاستثمار وشركة ADQ القابضة بالإضافة إلى هيئة الاستثمار الكويتية. جرى التوقيع على هامش الاجتماع الأول لمنتدى المستثمرين السياديين الإفريقيين (ASIF)، وهي منصة تجمع بين الصناديق السيادية لأنغولا وجيبوتي ومصر وإثيوبيا. رواندا وغابون وغانا والمغرب ونيجيريا. يتوقع أن يستمر تعزيز الوجود الاستثماري الخليجي في القارة في المستقبل مع بروز إفريقيا كقارة واعدة.

رابعًا، يعد القرب الجغرافي عاملًا مؤثرًا في العلاقات الاقتصادية. وتشير دراسات إلى أن انتشار المعرفة، وهجرة اليد العاملة، والتداعيات المؤسسية، والأزمات الاقتصادية المعدية تعكس أن الاقتصادات «تتفاعل» بالفعل مع بعضها البعض، وأنها تتأثر بالموقع الجغرافي، وتعتمد على المكان. لذا فإن قرب المنطقتين الجغرافي إضافة إلى الروابط التاريخية والثقافية ستسهم في تقوية العلاقات الاقتصادية بينهما.

خامسًا، البعد المؤسسي: منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)

يعمل الاتحاد الإفريقي على تعزيز التكامل الاقتصادي داخل القارة. فأطلق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، في عام ٢٠٢٠م، لإنشاء سوق على مستوى القارة تضم ٥٥ دولة تضم ١,٣ مليار شخص. وتأمل المنظمة أن تزيد التجارة داخل القارة بنسبة ٥٢,٣٪ من خلال إلغاء رسوم الاستيراد. ومن المتوقع، كما يرى البنك الدولي، أن توسّع منطقة التجارة الحرة اقتصاد إفريقيا إلى ٢٩ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٥٠م، كما سيكون لديها القدرة على زيادة الدخل بنسبة ٩٪ بحلول عام ٢٠٣٥م، وانتشال ٥٠ مليون شخص من الفقر المدقع. هذا البعد المؤسسي ينتظر أن يدفع بالعلاقات الاقتصادية مع التكتلات الأخرى وخاصة مجلس التعاون الخليجي لما ذكر أعلاه.

*رئيس جامعة العلوم الطبية والتكنولوجيا -الخرطوم

مستقبل العلاقات الاستراتيجية الخليجية مع دول آسيا الوسطى

٧ خطوات لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الخليج وجمهوريات آسيا الوسطى

يذهب عدد من المتخصصين فى حقل العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية إلى التأكيد على أن كل دولة لها نظام إقليمي رئيسي تنتمي له ونظم أخرى فرعية تهتم بما يدور فيها من أحداث وتتبادل مع مكوناتها من الدول علاقات متنوعة الهدف منها خدمة برامج السياسة الخارجية للدولة؛ بعبارة أخرى فإن الجغرافيا تميز لكل دولة نظام إقليمي مركزى يتكون عادة من دول الجوارين القريب والمباشر وهامش إقليمي يضم دول الجوار البعيد.

د. رضا محمد هلال

وفى مطلع السبعينيات من القرن العشرين ومع ازدياد عمليات الاعتماد المتبادل بين الدول، ظهر اتجاه جديد بين الدارسين يميل إلى تعريف النظام على أنه روابط كثيفة من العلاقات والتفاعلات وليس على أنه مساحة جغرافية تضم دولاً متلاصقة، وقد اكتسب هذا الاتجاه قوة دفع جديدة له فى بداية التسعينيات من القرن العشرين من خلال بزوغ تيار الإقليمية عبر الإقليمية التي تنشأ بين دول متباعدة جغرافيًا وتنتمي إلى نظم إقليمية مختلفة.

وقد اقترح بعض أنصار هذا التيار لتحليل العلاقات المكثفة التى تنشأ بين الدول البعيدة جغرافياً، أى تلك التى تعد بالنسبة لبعضها البعض هوامش إقليمية بالمعنى الجغرافي ـ ثلاثة نماذج أهمها: نموذج التبادل الذي يقوم على أساس تغليب الحسابات العقلانية الرشيدة لصناع القرار فى دولة ما على ما عداها من اعتبارات أخرى جغرافية أو ثقافية وهو ما يدفع إلى البحث عن تعظيم للمنافع فى مناطق وأقاليم أبعد جغرافيًا قد تكون بمعايير الرشادة الاقتصادية إحدى المناطق الجغرافية الأقرب.

تستهدف المقدمة السابقة وضع العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجى ودول آسيا الوسطى ـ التى تضم خمس جمهوريات هي: أوزبكستان؛ وكازاخستان، وطاجيكستان، وتركمانستان وقيرغيزستان-ضمن إطار نظري أوسع يشير إلى أن الاهتمام بالهوامش الإقليمية ليس رفاهية بل ضرورة وإلحاح للطرفين.

فدول آسيا الوسطى وإن كانت هامشًا جغرافيًا إلا أنها من نوعية الهوامش التى تعلو أهميتها السياسية والاقتصادية هامشيتها الجغرافية. لذلك لن يكون مستغرباً أن تهتم دول مجلس التعاون الخليجي وجمهوريات آسيا الوسطى بهذا الهامش الإقليمي لكل منها، باعتباره خط الدفاع الأولي عن المصالح القومية وتعزيزها لكل منهما.

لذا يتناول هذا التقرير تحليل أهداف ومرتكزات زيادة التعاون بين دول مجلس التعاون وجمهوريات آسيا الوسطى عقب القمة الأولى التي تم عقدها بين الجانبين في يوم الأربعاء ١٩ يوليو ٢٠٢٣م، استقبلت مدينة جدة السعودية القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى على مستوى القادة، والذى سبقه لقاء آخر على مستوى وزراء الخارجية بين المجموعتين في أواخر عام ٢٠٢٢م، والذى أقر اعتماد خطة العمل المشترك للحوار الاستراتيجي والتعاون بين مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧م، بما في ذلك الحوار السياسي والأمني والتعاون الاقتصادي والاستثماري وتعزيز التواصل بين الشعوب، وإقامة شراكات فعالة بين قطاع الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى، وأكدت القمة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ السريع لهذه الخطة على الوجه الأكمل، على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

تؤسس القمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى لمرحلة تنموية مشتركة ولها أبعاد وجيواستراتيجية تمهد لتكتل اقتصادي

وتؤسس هذه القمة لمرحلة تنموية بين المنطقتين ولها أبعاد جيوسياسية وجيواستراتيجية تمهد الطريق أمام تكتل اقتصادي يدعم القضايا السياسية والاقتصادية المشتركة نظرًا لتشابه دول آسيا الوسطى مع الدول الخليجية من حيث المساحة ومن حيث موارد الطاقة أو الاقتصاد وغير ذلك، إلى جانب أنها تشترك في كونها دولاً محبة للسلام وتسعى لاستثمار ثرواتها الطبيعية، وتحاول قدر المستطاع عدم الدخول في صراعات أو في تجاذبات سياسية، الأمر الذي يجعل النموذج الآسيوي والنموذج الخليجي يتقاربان إلى حد كبير بما ينعكس على باقي أجزاء قارة آسيا.

أولًا: آسيا الوسطى والتنافس الدولي والإقليمي المحموم

وفقًا للعامل الجيوستراتيجي تمثل دول آسيا الوسطى باباً مفتوحاً على الخليج العربي بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، ومن ثم تصبح عمقاً وامتداداً لمنطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يدخلها ضمن مخططات الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند ومخططات بعض الدول غير العربية في الشرق الأوسط القائمة على تمييع وإعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط وتوسيعه ليضم دول آسيا الوسطى غير العربية، ومن ثم يعالج الخلل الموجود حالياً في المنطقة، والذي تعتبره الدول الكبرى والدول الإقليمية غير العربية في غير صالحها نظراً لغلبة العنصر العربي. لذا أضحت مسألة الربط الإقليمية بين دول آسيا الوسطى والشرق الأوسط ضمن أولويات استراتيجيات الدول الكبرى والدول الإقليمية غير العربية، فقد أدركت هذه الدول أن هذا الربط لا يتأتى بدون توثيق علاقاتها مع هذه الدول بشكل يسحب البساط من الدول العربية ويساهم في الوقت نفسه في استحداث واقع جديد في الشرق الأوسط يكون في صالحها فقط.

تمثل دول آسيا الوسطى بابًا مفتوحًا على الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يدخلها ضمن مخططات الدول الكبرى

فعلى المستوى المحلى الوطنى زادت عقب حصول جمهوريات آسيا الوسطى الخمس: كازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان و قيرغيزستان؛ على استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق- تطلعات هذه الدول وشعوبها لتحقيق المزيد من الاستقلال السياسى وفقا لتوجهاتها وأهدافها ومصالحها الخاصة مع ضمان تمتعهم بالحقوق والحريات المدنية والسياسية المسطرة فى الأقسام الأولى من دساتيرها الجديدة؛ وأيضًا السعي لتعويض تخلفها الاقتصادى واللحاق بأقرانها فى شرق أوروبا وتحسين معيشة مواطنيها وتوفير مقومات التنمية البشرية والمستدامة لشعوبها من مرافق مياه شرب نقية وصرف صحى ومؤسسات تعليم ورعاية صحية متقدمة ووحدات سكنية لائقة وكافية ومصادر دخول اقتصادية تلبي احتياجاتهم الأساسية لهم ولأسرهم ؛ خاصة فى ظل احتفاظ هذه الجمهوريات بكميات واحتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعى تضعها فى المراتب الأولى عالميًا بعد منطقة الخليج العربى وروسيا حيث تم تقدير حجم الغاز الطبيعى فيها بنحو ٣٤٪ من الاحتياطي العالمي، كما أن احتياطاتها من النفط تصل لحوالى ٢٧٪ من الاحتياطى العالمي، وتمتلك ثروات كبيرة من المياه العذبة والجوفية واحتياطات ضخمة من المعادن والفحم.

وفى ذات الوقت واجهت دول آسيا الوسطى أطماع وتطلعات الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة والصين والهند ودول الاتحاد الأوروبى إلى السيطرة على موارد آسيا الوسطي والتحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية. علاوة على ما تمتلكه بعض دول المنطقة مثل كازاخستان من قدرات وطاقات علمية كبيرة حيث كانت واحدة من أكثر الجمهوريات السوفيتية تقدمًا من الناحية العلمية؛ كما يوجد بها مطار بايكونور الفضائي الشهير، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفيتي السابق، ولا تزال روسيا تستأجره وتستخدمه لنفس الأغراض حتى الآن. كما تتمتع أوزبكستان بثروات طبيعية كبيرة من الذهب والفضة واليورانيوم والنحاس والزنك، فضلاً عن الغاز الطبيعي والنفط والفحم وغيرها، وهي تعتبر سادسة دول العالم في إنتاج الذهب ورابعتها من حيث احتياطيات الخام الفضي، ومعروف أن لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم، علاوة على امتلاك طاجيكستان مناجم كبيرة من اليورانيوم تم اكتشافها في الثلاثينيات من القرن العشرين، وحيازة قرغيزستان مناجم هائلة من الذهب.

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على دول ومؤسسات الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات والمعونات الفنية والتكنولوجية والغذائية لدول آسيا الوسطى الخمس ، وتمكنت منظمات ومؤسسات الاتحاد الأوروبى المتخصصة فى صياغة استراتيجية للتعاون الاقتصادى والفنى بين الطرفين امتدت بين عامي ٢٠٠٢و٢٠٠٧م، بقيمة إجمالية وصلت لثلاثة مليارات يورو، والتى حصلت بموجبها دول آسيا الوسطى على مساعدات فنية وتكنولوجية فى مجال الصناعات الغذائية والأغذية المحفوظة والمعلبات علاوة على تدريب القوى البشرية وزيادة كفاءتها فى المجالين الزراعى والصناعى وإعادة تأهيل عدد من المصانع المحلية الصغيرة بما يسمح بتصدير منتجاتها لدول الإتحاد الأوروبى ووفقًا للمعايير البيئية المعتمدة فيه.

غير أن الأزمة الاقتصادية بالولايات المتحدة بدءًا من أواخر عام ٢٠٢٠م، وحتى منتصف ٢٠٢٣م، وانتقال عدواها إلى دول الاتحاد الأوروبي قد تسببت في تقليص معدل النمو الاقتصادي الأمريكي والأوروبي وبالتالي انخفاض قيمة وكمية المساعدات الخارجية المقدمة للدول الحليفة والصديقة للولايات المتحدة والاتحاد الأوربى ومنها جمهوريات آسيا الوسطى حيث تقلص التمويل المخصص من قبل الإتحاد الأوربى إلى الجمهوريات الخمس إلى أقل من ١٠٠ مليون يورو لاستراتيجية المشاركة فى الفترة من عام ٢٠١٧م، إلى٢٠٢٣م، وتمكنت من الصين خلال فترة تراجع الاهتمام الأمريكي والأوروبي والانشغال بالقضايا الأمنية الأوروبية بعد اندلاع الحرب الروسية ـ الأوكرانية على حساب الاهتمام والمتابعة لقضايا السياسة الخارجية والتغلغل فى تلك المنطقة الحيوية من العالم وآخرها عقد قمة صينية مع دول المنطقة فى مايو ٢٠٢٣م، لزيادة معدلات التعاون والتنمية بينهما حيث وتتشير الاحصاءات الخاصة بالتجارة الدولية إلى أن حجم التجارة الخارجية للصين مع كازاخستان وقرقيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزباكستان وصل إلى ٧٠ مليار دولار في ٢٠٢٢م، وسجل نمواً بنسبة ٢٢ ٪ خلال الفصل الأول من ٢٠٢٣م، بالمقارنة مع الفصل نفسه من العام الماضي.

ثانيًا: مرتكزات التعاون الخليجى مع آسيا الوسطى (كثير من السياسة قليل من الاقتصاد)

١-فاعلية وقوة العلاقات السياسية الثنائية: يعتبر تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدول أحد المؤشرات المهمة لمدى تطور العلاقات

ضرورة تأسيس مركز خليجي للتعاون في التنمية مع التجمعات والتكتلات الإقليمية والعالمية لتنسيق السياسات في مجالات التعاون

بينها فتبادل التمثيل الدبلوماسي يعكس تطور وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية بينها، فضلاً عن أنه يعبر عن رغبة الدول في تطوير تلك المصالح، وإقامة نمط للعلاقات التعاونية بينها، كذلك فإن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول يعبر عن حدوث أزمات جوهرية بينها، كما أن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي قد يعبر عن تردي أو محدودية حجم المصالح المشتركة بين تلك الدول.

أبرمت دول مجلس التعاون الخليجي مع جمهوريات آسيا الوسطى عقب استقلال الأخيرة عن الاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٩٢م، العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول في مجالات: إقامة العلاقات الدبلوماسية؛ وتسهيل التجارة البينية وجذب الاستثمارات وتعزيز التعاون الفني والتكنولوجي في قطاعات: الزراعة، والصحة والرياضة وتبادل الوفود الشبابية والتدريب التكنولوجي والسياحة، والنقل وخدمات الطيران.

٢- نجاح اتفاق السياسات الثنائية في المنظمات الدولية: شهدت الفترة الزمنية الممتدة بين عامي ١٩٩٢ و٢٠٢٢م، درجة عالية من التوافق والتشابه بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهوريات آسيا الوسطى في سياستهما الخارجية بالأمم المتحدة تجاه القضايا الخاصة بفلسطين والجولان ومنح الاستقلال للشعوب المستعمرة وحالة حقوق الإنسان في هذه الدول، حيث شكلت هذه الدول جميعها مجموعة متناسقة سياسيًا وكتلة دولية متشابهة في أنماط تصويتها في قرارات الجمعية العامة ذات الطبيعة التأكيدية والمقررة للحقوق العامة لكل من الفلسطينيين والسوريين في تقرير المصير وجلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة والسيادة الدائمة على مواردهم وممتلكاتهم وضرورة التوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذتها إسرائيل بشأن القدس وتقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، وعودة النازحين نتيجة لأعمال القتال التي نشبت في يونيه ١٩٦٧م، وفيما بعدها، واستمرار دعم عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والحفاظ على حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها، وانطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، وإدانة ورفض الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وإدانة التصرفات الإسرائيلية تجاه الأطفال الفلسطينيين ومطالبة الدول الأعضاء بمساعدتهم والسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية،، وقد تراوحت درجة الاتفاق بين دول الخليج وجمهوريات آسيا الوسطى في هذه القضايا بين نسبة ٩٥٪ ونسبة ١٠٠٪.كذلك اتفقت هذه الدول – دول مجلس التعاون الخليجي وجمهوريات آسيا الوسطى في الامتناع عن التصويت أو رفض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضيتي تصفية الاستعمار ومنح الاستقلال للبلدان والشعوب المحتلة حيث ترى هذه الدول التي تعاني من مشكلات ونزعات انفصالية لديها في هذه القرارات نوعًا من التدخل السافر في قضايا سياسية تفضل تسويتها بالطرق السلمية بين الحكومات وشعوبها.

٣-محدودية وضعف العلاقات التجارية: على الرغم من إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية في مجالات: تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة، وتخفيض التعريفات والرسوم الجمركية على التجارة البينية، وتعزيز التعاون في الخدمات الصحية والعلمية والتكنولوجية، وتنشيط حركة السياحة والنقل والاتصالات والتدريب الفني فيما بينها – إلا أن الإحصاءات الخاصة بتجارة دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية مع هذه الجمهوريات محدودة للغاية وتتراوح بين ٢٣و٠٠٪و٨١و٠٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية لدول التجمعين في أفضل حالاتها.

ففي عام ٢٠٢١م، تفيد المصادر الخليجية بأن حجم التبادل بين المنظومتين بلغ نحو ٣,١ مليار دولار أمريكي، أي نحو ٠٠,٢٧ ٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري السلعي لمجلس التعاون؛ فيما بلغت قيمة صادرات مجلس التعاون إلى دول المجموعة نحو ٢,٠٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢١م، مقابل واردات بنحو ١,٠٣ مليار دولار؛ وشكلت الآلات والأجهزة الكهربائية أهم السلع المصدرة إلى دول مجموعة آسيا الوسطى، حيث بلغت قيمتها نحو ٠,٩٨ مليار دولار أمريكي، أي نحو ٤٧,٦ ٪ من إجمالي الصادرات السلعية من دول المجلس إلى هذه الجمهوريات والبالغ ٢,٠٦ مليار دولار أمريكي. وتصدر النحاس ومصنوعاته أهم السلع المستوردة من دول المجموعة بقيمة بلغت ٠,٤٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١م،

تضم جمهوريات آسيا الوسطى ٣٤٪ من الاحتياطي العالمي للغاز ومخزونها من النفط ٢٧٪ من الاحتياطي العالمي

أي نحو ٤٣,٧ ٪ من إجمالي الواردات السلعية من هذه الدول يليها الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، والحديد والصلب بنحو ٢٤,٣ ٪ لكل منها.

وفى عام ٢٠٢٢م، لم يتغير الأمر كثيرًا حيث وصلت قيمة إجمالي التجارة الخارجية السعودية مع هذه الجمهوريات إلى نحو ٢,٢٥ مليار دولار شكلت نحو ١٪ من إجمالي التجارة الخارجية السعودية مع دول العالم في عام ٢٠٢٢م؛ ووصلت قيمة الصادرات السعودية لهذه الجمهوريات فى ذات العام إلى ٢,١٥ مليار دولار بينما لم تزد قيمة الواردات السعودية على ١٠٠ مليون دولار في ذات العام. وقد استحوذت جمهورية كازاخستان على نحو ٧٣٪ من إجمالي تجارة دول مجلس التعاون الخليجى مع هذه الجمهوريات؛ وتوزعت النسبة الباقية على الجمهوريات الأربعة الأخرى؛ وتعد جمهورية قرقيزستان هي الأقل نصيبًا فى التجارة الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي حيث لم يزد نصيبها على ٢٪ من إجمالي التجارة الخارجية المتبادلة بين دول الخليج وجمهوريات آسيا الوسطى. ولم تختلف قيمة ومعدل التجارة الخارجية الاماراتية مع جمهوريات آسيا الوسطى كثيرًا عن نظيرتها فى السعودية حيث وصلت قيمة إجمالي التجارة الخارجية للإمارات مع هذه الجمهوريات في عام ٢٠٢٢م، إلى نحو ٤٦٢ مليون دولار تشكل أقل من واحد في الألف من إجمالي التجارة الخارجية للإمارات؛ تم تخصيص مبلغ ٢٠٠ مليون دولار منها لصادرات الإمارات إلى هذه الجمهوريات؛ بينما بلغت الواردات الإماراتية من هذه الجمهوريات قرابة ٢٦٢ مليون دولار جاء نحو ٧٦ ٪ منها من جمهورية كازاخستان.

ثالثًا: سبل وطرائق تعزيز علاقات التعاون والمصالح المشتركة

تضمن البيان الختامي لاجتماع قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى: استمرار التنسيق السياسي بما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، ومواجهة التحديات المشتركة بإنشاء مجلس بيئي مشترك وتطوير التعاون في مجال الطب والرعاية الصحية، والعمل على ضمان مرونة سلاسل الإمداد، والنقل والاتصال، والأمن الغذائي، و تعزيز الشراكة في مجال الطاقة مع دول الخليج و إنشاء غرفة مشتركة لهذا الغرض بين دول الخليج ودول آسيا الوسطى، والأمن المائي، ودفع بناء علاقات التعاون في تطوير مصادر وتقنيات الذكاء الاصطناعي والطاقة الخضراء والمتجددة، وخلق فرص الأعمال التجارية ودعم فرص الاستثمار وزيادة التبادل التجاري؛ ويتطلب تنفيذ قرارات البيان الختامي ضرورة قيام الطرفين بالعمل على:

١-ضرورة تنظيم وعقد مؤتمرات اقتصادية مشتركة بشكل دورى ومنتظم بين الجانبين لبحث احتياجات جمهوريات آسيا الوسطى من المشروعات والمساعدات الاقتصادية، والدور الذي يمكن أن تقوم به دول مجلس التعاون الخليجى في تلبيتها؛ مع ضرورة العناية والاهتمام بتقييم أداء المشروعات والمساعدات الاقتصادية التى تقدمها دول مجلس التعاون الخليجى لهذه الجمهوريات، والوقوف على معوقات التجارة والاستثمار فيما بينهما.

٢-ضرورة قيام مجلس التعاون الخليجي بإقامة مركز خليجي دولي للتعاون فى التنمية مع التجمعات والتكتلات الإقليمية والعالمية مثل: آسيا الوسطى ورابطة الآسيان والاتحاد الأوروبى وغيرها؛ على أن يختص هذا المركز بتنسيق السياسات الخليجية الخارجية في مجالات التعاون الفني والتكنولوجي والاقتصادي وهذه التكتلات على غرار ما قامت به بعض الدول فى منطقة الشرق الأوسط فى هذا الشأن (تركيا وإيران وغيرها).

٣-زيادة الاستثمارات الخليجية في دول المنطقة؛ تماهياً مع مقتضيات الانفتاح على الأسواق العالمية يتعين على دول الخليج العربي تطوير استثماراتها الخارجية في هذه الجمهوريات من خلال توظيف السيولة المالية الضخمة التي تتركز في صناديقها السيادية؛ والتي بدأت خلال العقد الأخير تضطلع بدور حيوي في تحويل أغلب القطاعات الاستراتيجية الداعمة لنمو وتقدم الاقتصادات الخليجية محلياً ودولياً. مما يدفعنا إلى التوكيد على دور هذه الصناديق، وآثارها على الاقتصاد المحلي فى جمهوريات آسيا الوسطى، وبالتالى زيادة قوة نفوذها في الأسواق العالمية نظرًا لما قامت به من مساهمة فى توجيه الفوائض المالية الخليجية لإنقاذ الدول الصناعية الكبرى من تداعيات الركود والتأزم الاقتصادي الحاد فى أعوام ٢٠٠٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٢م، حتى الوقت الراهن من جهة، وغيرت مقومات الاستثمار عالمياً الذي لطالما هيمنت عليه شركات القطاع الخاص من جهة أخرى؛ وبالتالى ضرورة استثمارأموال هذه الصناديق التى فاق حجم أصولها ٧ تريليونات دولار في منتصف عام ٢٠٢٣م.

٤-تنظيم اجتماعات وزيارات منتظمة ودورية لوزراء الخارجية والتجارة والاقتصاد والأمن والطاقة من الجانبين بما تحويه

٢,٢٥ مليار دولار حجم التجارة السعودية مع الجمهوريات الآسيوية بنحو ١٪ من التجارة السعودية مع العالم

من لقاءات ثنائية وخماسية عن مجموعة من الاتفاقات والتحالفات لمواجهة المخاطر والتحديات المشتركة المحيطة بهذه الدول، وكذلك معاونة هذه الجمهوريات فى انضمام اقتصاداتها النامية فى الاقتصاد العالمي؛ والاستفادة من الترتيبات والمنظمات الدولية الناشئة بما يعزز من فرص نموها الاقتصادي ونفوذها الاستراتيجي خارج الدوائر الأمريكية والروسية والأوروبية.

وربما تكون جمهورية كازاخستان هى الحالة المثالية التى يمكن البدء بها حيث تمكنت هذه الدولة خلال فترة العشر سنوات السابقة من تحقيق معدل نمو سنوى تراوح بين ١٢و١٥٪ سنويا، مما قفز بمتوسط دخل الفرد فيها من ثلاثة آلاف دولار في عام ١٩٩٥م، إلى ١٣ ألف دولار فى عام ٢٠١٦م، علاوة على تحقيقها المركز السابع عشر فى مؤشر بيئة الأعمال الذى أصدره البنك الدولي في عام ٢٠١٧م، خاصة من حيث تراجع معدل إنهاء الإجراءات الإدارية الخاصة ببدء النشاط الاقتصادى إلى يوم واحد فقط؛ وتخفيض معدل الضرائب على المشروعات الاستثمارية و... غيرها من مؤشرات اقتصادية أخرى.

٥- يطالب قادة جمهوريات آسيا الوسطى بإقامة صندوق خليجي للتنمية فى آسيا الوسطى على غرار ما قامت به الولايات المتحدة فى أوائل الثمانينات من القرن العشرين مع دولة كوريا الجنوبية، على أن يتم تخصيص موارد هذا الصندوق لتدريب الأيدي العاملة، وإعادة تأهيل الصناعات الاستراتيجية، وتحسين البنية التحتية بالتوسع فى مشروعات إمداد المواطنين بها؛ وتطوير طرق النقل بين المنطقتين وبناء شبكات لوجستية وتجارية قوية وتطوير أنظمة فعالة تسهم في تبادل المنتجات بينهما علاوة على تعزيز التعاون التجاري وتشجيع الاستثمار المشترك.

٦- استفادة دول آسيا الوسطى من التجربة الخليجية المتميزة فى تحويل مناطق النزاع للاستثمار المشترك؛ حيث تعيش جمهورية قيرقيزستان وجمهورية أوزبكستان صراع حدود ممتدًا على المنطقة الجغرافية المحيطة بوادى فرغانة، والتى تشهد من فترة لأخرى اشتباكات عسكرية محدودة على جانبي الحدود بين الدولتين بسبب استغلال بعض الأفراد للثغرات الأمنية فى القيام بعمليات تهريب عدة سلع زراعية وغذائية من أوزبكستان وإعادة بيعها مرة أخرى لمواطنى قيرقيزستان بأسعار أعلى مما هي عليه في موطنها الأصلي (بسبب كثافة وزيادة فائض الإنتاج وتدني أسعارها) . وفشلت الجهود الثنائية فى فض هذا النزاع الحدودي، مما استدعى طلب مساعدة الدول المجاورة التى طالبت جمهوريتى أوزبكستان وقيرقيزستان بإجراء المزيد من جولات الحوار والتفاوض الثنائي فيما بينهما. وقد أوصت مجموعة من الخبراء والمتخصصين وزارة الخارجية السعودية بالتدخل لدى الدولتين وإبرام اتفاقية ثلاثية تضم: السعودية وأوزبكستان وقيرقيزستان لتحويل هذه المنطقة إلى منطقة زراعية وصناعية حرة ومؤهلة للتصدير للسوق الخليجية مباشرة خاصة مع قيام عدة شركات خليجية متخصصة فى هذه المجالات بنقل جزء من استثماراتها للعمل فى هذه المنطقة مما يؤدى إلى تخليص الملايين من سكان الدولتين من آفة الفقر، وتعزيز المنهج التعاوني والتكاملي في تسوية نزاعات الحدود بما يكفل نقل التجربة إلى عشرات المناطق ونزاعات الحدود فى الدول الاستراتيجية لمنطقة الخليج بصفة خاصة وللمنطقة العربية عمومًا.

٧- وضع آلية لتعزيز تعاون جمهوريات آسيا الوسطى في مجال الأمن الغذائي مع دول الخليج؛ فعلى الرغم من أن دول الخليج العربية مقارنةً بعدد سكانها القليل ومداخيلها المرتفعة، أقل عرضة من الدول الأخرى في الشرق الأوسط لتأثيرات زيادة أسعار المواد الغذائية الناجمة عن أزمة أوكرانيا، غير أنه على المدى المتوسط والبعيد فإن هذه الدول ستواجه تحديات كبيرة فى تحقيق أمنها الغذائي نتيجة تعطل سلاسل الإمداد وتقييد حركة تجارة السلع والمواد الغذائية وبالتالي حدوث تقلبات في الأسواق العالمية واضطراب سلال التوريد نتيجة حظر بعض الدول تصدير المواد الغذائية إلى الخارج لتفادي مخاطر نقص مخزونها الغذائي من السلع، وهو أمرٌ يدفع دول الخليج إلى إعادة تقييم استراتيجيات تحقيق أمنها الغذائي؛ والنظر فى هذا الشأن لتلبية احتياجاتها من جمهوريات آسيا الوسطى لاسيما من جمهورية كازاخستان الغنية بإنتاج وتصدير القمح.

* الأستاذ المساعد للعلوم السياسية والسياسات العامة-مصر

مفهوم الشراكة: دول الخليج بين المنافسات العالمية وآفاق التعاون

دول الخليج بحاجة لتسريع تنشيط علاقتها الاقتصادية الخارجية

جلاء الفكرة: وسط تكثيف المنافسات الجيوسياسية، يتجه صناع السياسة في جميع أنحاء العالم؛ وفي مقدمتهم قادة دول الخليج، وكل أولئك المعنيون بمكانة أوطانهم، إلى ارتياد آفاق مستقبل التعاون عبر الشراكات الدولية. ويُتَرْجَم هذا التوجه بشكل متزايد في السياسات الصناعية ذات النزعة التجارية الجديدة لتعزيز ثروة وسلطة دولهم في عالم يتقارب بسرعة فائقة. وفي رأي إريك هيلينر، أستاذ العلوم السياسية بجامعة واترلو، فقد تعزز هذا الاتجاه أكثر بسبب الاضطرابات، التي أحدثها وباء الفيروس التاجي «كورونا» لسلاسل التوريد الدولية، وتزايد تسليح الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ورد الفعل العكسي الأوسع ضد التجارة الحرة في العديد من البلدان. وكانت الشعبية المفاجئة لسياسات التجارة الجديدة، التي تتميز عادةً بأشكال من الحمائية التجارية والسياسة الاقتصادية النشطة، مربكة بشدة لليبراليين الاقتصاديين، الذين سيطرت تفضيلاتهم للتجارة الحرة والأسواق الحرة على السياسة العالمية في العقود الأخيرة. لكنها، والقول لهيلينر، مؤلف كتاب «The Neomercantilists: A Global Intellectual History”، الصادر عن مطبعة جامعة كورنيل في عام ٢٠٢١م، تبدو أقل غرابة عند وضعها في سياق تاريخي. ويزعم أنه قبل عام ١٩٤٥م، كانت وجهات نظر النزعة التجارية الجديدة حول العلاقات الاقتصادية الدولية بارزة ومتنوعة. وعلى الرغم من أنه تم التغاضي عنها بشكل عام في صراع الحرب الباردة بين الماركسية والليبرالية الاقتصادية، إلا أن الماركسيين الجدد الأوائل كان لديهم وجهات نظر مبتكرة حول قضايا تتراوح ما هو أبعد من التجارة. وذلك، على عكس التصورات الشائعة، التي تربط النزعة التجارية الجديدة فقط بالتوترات الوطنية المتزايدة، فإن هذا التقليد روج لأفكار مقنعة في السعي وراء التعاون الدولي.

د. الصادق الفقيه

وتجدر الإشارة إلى أن هيلينر أكد أن رد فعل المفكرين المذهبيين الجدد، في حقبة ما قبل عام ١٩٤٥م، ويقصد بهم معتنقو النظرية الماركسية، أو اليسار الجديد، كانت ضد نصيحة التجارة الحرة، التي قدمها آدم سميث وأتباعه. وبناءً على الأفكار التجارية ما قبل سميث، دعوا إلى الحمائية التجارية الاستراتيجية وأشكال أخرى من النشاط الاقتصادي الحكومي لتعزيز ثروة وسلطة دولتهم. ومن بين أشهر هؤلاء المفكرين اليوم، في الأكاديميا الغربية هم ألكسندر هاملتون وفريدريش ليست. بصفته أول وزير للخزانة الأمريكية، طور هاملتون حالة مهمة لسياسات نشطة للترويج للتصنيع الأمريكي في عام ١٧٩١م، وبعد نصف قرن في ألمانيا، بنى ليست على نقد هاملتون لتطوير حالة أكثر عمومية للتصنيع، الذي تقوده الدولة، وعبر عن ذلك عام ١٨٤١م، في كتابه «النظام الوطني للاقتصاد السياسي»، الذي سرعان ما استشهد به المفكرون وصناع السياسات من الـ«نيوميركانتيليين” المتعصبين الجدد في جميع أنحاء العالم. وعلى النقيض من الليبراليين الاقتصاديين في ذلك الوقت؛ ومثل العديد من صانعي السياسة الذين انجذبوا إلى الأفكار الـ«ميركانتيلية” الجديدة اليوم، فإن هاملتون وليست أكدا على أهمية الروابط بين ثروة الدولة وسلطتها، مسلطين الضوء على الأهمية الخاصة للتصنيع للاستقلال الوطني والأمن، وفهم هذا، في تقديري، يمكن أن يلقي بعض الضوء على تجارب دول الخليج، التي تسمح لقطاع خاص نشط أن يعمل بكامل الحرية، وفي الوقت ذاته تخطط الدولة، عبر القطاع العام، لعزيز موقعها في حلبة التنافس الدولي.

تنطوي توجهات دول الخليج حيال الشراكات الإيجابية مع دول العالم على العديد من الأفكار التي يتردد صداها في الوقت الراهن

وربما يقول قائل إن المفكرين انحرفوا عن الإجماع الاقتصادي في الدوائر الليبرالية من خلال تحديد العديد من المبررات الاقتصادية للسياسات الصناعية النشطة، التي ظهر الكثير منها مرة أخرى في الخطاب المعاصر. وقد يبدو هذه المبررات جائزة إذا أمعنا النظر في أنها تضمنت الحاجة إلى التغلب على جمود القطاع الخاص، وكذلك مواجهة المزايا، التي استمدتها الشركات الأجنبية القوية من مراكزها الراسخة في السوق العالمي ودعم دولها الأصلية، لأنه كمبرر اقتصادي أوسع، شدد ليست أيضًا على دور الدولة في تنمية «القوى الإنتاجية» الإجمالية لبلد ما بمرور الوقت، وهي المهمة، التي قال إنها يمكن أن تكون ناجحة فقط «عندما تكون مصالح الأفراد خاضعة لمصالح الأمة، وحيث سعت الأجيال المتعاقبة جاهدة من أجل نفس الشيء". ولذلك، وحتى لو كانت تحذيرات هاملتون وليست أقل ملاحظة في مؤسساتنا الأكاديمية العربية عامة والخليجية خاصة، ولكنها مهمة بنفس القدر لسياق اليوم، بشأن مخاطر النشاط الاقتصادي المفرط للدولة. فقد أصر ليست على أن القيود التجارية يجب أن تكون معتدلة، وموجهة بعناية، ومؤقتة من أجل منع الشركات المحلية من الوقوع فريسة لـ «التراخي"، أو الاعتماد فقط على ما تحصله من مشروعات الدولة. وشاركه هاملتون هذا القلق وجادل بأن القيود التجارية يجب أن تستخدم فقط في حالة وجود منافسة محلية كافية لمنع الاحتكار، وهو بهذا يمارس قدرًا من الحذر حول الكيفية، التي ستؤدي بها الحواجز التجارية، على المدى القصير، إلى زيادة أسعار الاستيراد والتهريب والندرة. ولتجنب هذه الأنواع من المشاكل، فضل هاملتون تعزيز الصناعة المحلية من خلال

التقديرات الخليجية لترتيب أولويات التعاون الدولي جزء من تقاليد النزعة التجارية الجديدة في الخليج

الإعانات الحكومية الموجهة والمؤقتة. وبعض هذا متبع في دول الخليج، لأنه نوع من التشجيع أكثر إيجابية ومباشرة من أي نوع آخر، ولهذا السبب بالذات، هناك ميل أكثر إلحاحًا لتحفيز ودعم المشاريع الجديدة، وزيادة فرص الربح، وتقليل مخاطر الخسارة.

مُعيقات الشراكة:

لقد بات واضحًا أن المؤثرات البنيوية على الشراكة؛ إيجابًا وسلبًا، كثيرة ومتعددة، ومن بينها التصنيفات الائتمانية السيادية، التي تحدد حجم الائتمان الممنوح للحكومات، وبأي شروط، وبغير قليل من «الأدلجة"، لأن السياسة فيها هي منطلق كل السياسات. ففي مقال نُشر عام ٢٠١٧م، قامت كل من صوفيا بارتا، وأليسون جونسون بفحص كيفية تمييز وكالات التصنيف الائتماني ضد بعض الحكومات، التي لا تتوافق سياساتها مع القوى في الغرب، رغم انقلابها على بعض الحكومات فيه. لذلك، فالتصنيفات الائتمانية مرتبطة بشكل منهجي بشكل كبير بالاستحقاقات السياسية. وفي ورقة بحثية كتبها بارتا وجونستون عام ٢٠٢٠م. وانظر مقال بارتا عن وكالات التصنيف «الثلاثة الكبار» والتمويل. بينما تتجمع الغيوم المظلمة في أفق الاقتصاد العالمي، بعد أكثر من ثلاث سنوات من وباء الفيروس التاجي «كوفيد=١٩ »، الذي اجتاح العالم، ومع تضخم أرصدة الديون، وارتفاع تكاليف الفائدة، وتقويض النمو بسبب انعدام أمن الطاقة والحروب المستعرة في بلدان عدة، يراقب صانعو السياسات والمحللون بقلق التصنيفات الائتمانية السيادية باعتبارها بوادر عاصفة مُقْلِقَة.

إن الأمر، الذي لا مراء فيه، هو أن هذه التصنيفات السيادية ستستمر في ممارسة سلطة هائلة على مصير الحكومات والشراكات فيما بينها، في الأوقات الجيدة والسيئة معًا، على الرغم من المحاولات القوية في أعقاب الأزمة المالية، عام ٢٠٠٨م، «لكسر قوة» وكالات التصنيف الائتماني «الثلاث الكبرى»؛ وكالة فيتش وموديز وستاندرد بورز، في أوروبا والولايات المتحدة على حد سواء.

وقد كظم صانعو السياسات غاضبهم، مما زعموا أنه تخفيضات غير عادلة وعدوانية، وضارة في خضم المشاكل المالية والاقتصادية، التي كانت الشركات الثلاث الكبرى نفسها مسؤولة عنها جزئيًا، نتيجة لما قامت به من تهميش التصنيفات من الأنظمة الإجرائية العامة، لكنهم التزموا الصمت، ووعدوا بإنشاء مؤسسات تصنيف جديدة عامة أفضل. فيما رفعت السلطات الأمريكية دعاوى قضائية بمليارات الدولارات ضد الثلاثة الكبار، وأنشأ الكونجرس إشرافًا تنظيميًا مكثفًا على أعمال التصنيف الائتماني، وألغى الاستخدام العام للتصنيفات الائتمانية بموجب قانون «دود–فرانك» لإصلاح «وول ستريت» وحماية المستهلك. أما في أوروبا، فقد أنشأ البرلمان والمجلس الأوروبي هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية بهدف صريح وهو تنظيم صناعة التصنيف الائتماني كأحد مسؤولياته الرئيسة. ومع ذلك، بعد أكثر من عشر سنوات، أصبح أولئك الثلاثة الكبار مؤثرين أكثر من أي وقت مضى، والرابحين الأكبر مما خلقوه من عِلَلٍ في الاقتصاد العالمي. ومرة أخرى أصبح جمهور غالب دول العالم، بمن فيهم جمهور الولايات المتحدة وأوروبا، يستعدون لموجة جديدة محتملة من أزمات الديون السيادية الناجمة عن خفض التصنيف.

في الوقت نفسه، تمارس التصنيفات السيادية أيضًا تأثيرًا أكثر دقة، ولكن ليس أقل إشكالية، على مصير البلدان في «الأوقات العادية»، فإن الحكم بأن التصنيفات السيادية تمر على الجدارة الائتمانية لبلد ما يؤثر باستمرار على سعر الفائدة، الذي يتعين على الدولة سدادها على ديونها. تؤدي التصنيفات المنخفضة إلى زيادة عبء تكاليف الفائدة على الميزانية، مما يؤدي إلى تقليص مقدار الأموال المتاحة لتقديم الخدمات العامة، أو تلبية الاحتياجات الاجتماعية، أو إدارة الاقتصاد، أو تحقيق أي أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة أخرى. وكلما زاد حجم الديون المستحقة، زاد تأثير التصنيفات على الميزانية. بالنظر إلى المديونية المرتفعة والمتنامية للحكومات في جميع أنحاء العالم في العقود الماضية، حتى بضع عشرات من النقاط الأساسية لزيادة تكاليف الفائدة المرتبطة بالتغييرات السلبية في التصنيف يمكن أن يكون لها تأثير ملموس على الميزانية. لذلك، تواجه الحكومات حوافز قوية للغاية لمحاولة البقاء في نعمة وكالات التصنيف. إن حقيقة استمرار الأسواق في الاعتماد على تصنيفات الشركات

بات واضحًا أن المؤثرات البنيوية على الشراكة إيجابًا وسلبًا كثيرة ومتعددة ومن بينها التصنيفات الائتمانية السيادية

دول الخليج تتبع استراتيجية طاقة عقلانية مع إنتاج مصادر الطاقة المتجددة وتأكد العالم أن هذه الدول لم تعد مجرد محطات وقود

الثلاث الكبرى، بدلاً من الثقة في تقييم المخاطر الخاصة بها، أو تجربة مقاييس مخاطر بديلة، أو الاستفادة من خدمات وكالات التصنيف الأخرى، قد حيرت المراقبين الخبراء بشدة، وبدا لهم أن قوة البقاء للثلاثة الكبار مذهلة حقًا.

في الواقع، أُطلق على وكالات التصنيف لقب "القوى العظمى الجديدة" لعالمنا المعولم، والتي يتنافس تأثيرها على مجال الكوع المالي للحكومات على نفوذ أشهر أصحاب القوة المالية، مثل صندوق النقد الدولي، أو البنك الدولي. وكما أن القلق بشأن المؤسسات المالية الدولية هو أنها تجعل التمويل مشروطًا بخيارات السياسة، التي لن تتخذها الدول بمفردها، فإن القلق بشأن وكالات التصنيف الائتماني هو أنها تتدخل في سيادة الحكومات من خلال ربط شروط التمويل الملائمة لخيارات السياسة المحددة. في الواقع، أظهرت الأبحاث العلمية أن الثلاثة الكبار يعلقون بانتظام على السياسات وخيارات السياسة في البلدان، التي يصنفونها، وهم يخصصون تقييمات أقل للبلدان ذات الحكومات، أو الدول، التي تلتزم بمستويات رفاهية كبيرة لشعوبها، والتي يمكن أن تدخل ضمنها دول الخليج. من هنا، فإن حقيقة أن المنظمات التجارية غير المنتخبة وغير المعينة والهادفة للربح يمكن أن تضع ثمنًا لخيارات السياسة والسياسات في الدول حول العالم يجب أن تتوقف جميع الدول عندها قليلاً، لحساب الربح والخسارة فيما تضعه من تصنيفات. ومن ذلك، فهم سبب أن الشركات الثلاث الكبرى أصبحت بهذا النفوذ، والتي لا يمكن تعويضها على ما يبدو، فإن حراس أسواق الديون السيادية في دول الخليج لا بد لهم أن يبدأوا بكشف زيف مفهوم «الشراكة»، عندما يتعلق الأمر بهذه الشركات، وحول الدور، الذي تلعبه التصنيفات في الأسواق المالية اليوم.

أزمة المناخ:

لقد عكس اختتام COP27 أوجه عدم اليقين المستمرة حول العمل العالمي المنسق نحو إزالة الكربون، رغم ما توصل إليه المشاركون من اتفاقيات رئيسة؛ بما في ذلك إنشاء صندوق الخسائر والأضرار، ولكن عبء الديون المتصاعدة بين بلدان الجنوب العالمي استمر في الحد من الطموح المناخي. ما كان غير عادي وغير مسبوق تقريبًا بشأن صندوق الخسائر والأضرار هو درجة الوحدة المطلقة، التي أظهرتها مجموعة الـ ٧٧ زائد الصين. كانوا لا يتزعزعون تمامًا على الرغم من تنوعهم. لقد عزلوا أوروبا والولايات المتحدة، اجتازت المجموعة أوروبا أولاً، مما جعل الولايات المتحدة غير مريحة للغاية. وفي مثل هذه الأحداث، تتمثل الاستراتيجية الأمريكية النموذجية في عزل الصين، لكنهم بدلاً من ذلك وجدوا أنفسهم معزولين تمامًا، ما دفعهم للتحرك باتجاهات مختلفة، لم نتبين بعد حجم تأثيراتها الكلية. لذلك، قد نكون جميعًا متشائمين بشكل مبرر بشأن الاتفاقيات والأحداث الدولية، ولكن COP28 كان حدثًا رائعًا لإطلاق الأفكار، وتجلت قدرة دول الخليج في COP28 في تناول مناقشة القيود الأكبر في النظام المالي العالمي، ودور التمويل الخاص في معالجة قضايا التنمية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ثم هناك دور المؤسسات المالية متعددة الجنسيات: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وإمكانيات إعادة هيكلة الديون، بما فيها مسألة الديون السيادية، والسبل الجديدة لإعادة التفكير في قضايا تمويل المناخ على وجه الخصوص.

لقد أطلقت المملكة المتحدة، في مؤتمر الأطراف حول بنوك التنمية متعددة الأطراف، الذي عقد بشرم الشيخ، نموذجًا لشرط الكوارث الطبيعية، الذي يمكن للدول أن تضعه في اتفاقيات الديون السيادية. وقد لا يبدو ذلك مثيرًا بما فيه الكفاية بالنسبة لدول الخليج، ولكن سيكون له تأثير كبير إذا كانت جميع أدوات الدين تحتوي على بنود تتعلق بالكوارث الطبيعية تسمح بتعليق الفائدة على مدفوعات رأس المال. فمثلاً، في حالة حدوث كارثة، تحصل الدولة على ١٧٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار عامين، وهذه نسبة ضخمة، لأن معظم البنوك المتقدمة متعددة الأطراف ستقدم لها ٢٪ فقط. إن هذا نص مؤتمر الأطراف مثيرة للاهتمام حقًا، لما فيه من تركيز على المنافع العامة العالمية، ومضاعفة التوسع في إقراض بنك التنمية متعدد الأطراف بمقدار ثلاثة أضعاف، وتوسيع التمويل الميسر للبلدان المعرضة لتغير المناخ، مع التعويل على صندوق عالمي لتخفيف آثار تغير المناخ،

أعلن البيت الأبيض في نوفمبر عن شراكة بـ ١٠٠ مليون مليار دولار مع الإمارات لتمويل الطاقة النظيفة في البلدان النامية

صناديق الثروة السيادية في المنطقة تدير حزمًا من الإيرادات تعادل الناتج المحلي الإجمالي لعددٍ من دول العالم الأول

لدفع القطاع الخاص إلى هذا التحول، خاصة في البلدان النامية حيث التكلفة من رأس المال مرتفعة للغاية، لدرجة يصعب فيها على القطاع الخاص تحقيق قدر كبير من عمليات الانتقال. ولحسن الحظ، فإن واضعو السياسات في دول الخليج على وعي كافٍ بأن فكرة إنشاء الصندوق شيء، وتحميله بالمال شيء آخر، ولهم مطلق الحق في التساؤل حول من سيكون مسؤولاً عن هذا التمويل؟ وقد تعودوا أن لا يبخلوا بالمشاركة الإيجابية عندما يقتنعون بشروط الإنصاف.

إن العالم جميعه يعلم أن الولايات المتحدة هي أكبر مساهم، من الناحية التاريخية، في انبعاثات الكربون التراكمية، التي تؤدي إلى تغير المناخ، والتي تؤثر على خسائر الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، بما فيها دول الخليج. وبزيادة اعتماد دول الخليج أكثر فأكثر على بدائل الطاقة المتجددة، فإنها تساهم الآن بدرجة أقل بكثير في انبعاثات الكربون التراكمية، ولكنها تواجه وطأة أزمة المناخ مثل غيرها وأكثر. ويتطلب تمويل المناخ في الاقتصادات النامية، وفقًا لتقرير ستيرن سونغوي الأخير، الذي جاء بعنوان: «**تمويل العمل المناخي:** زيادة الاستثمار من أجل المناخ والتنمية»، ونُشِرَ في ٨ نوفمبر ٢٠٢٢، تمويلًا خارجيًا يبلغ حوالي تريليون دولار سنويًا حتى عام ٢٠٣٠. وقدر التقرير أن ٧١٪ من تمويل المناخ في الوقت الحالي ممول بالديون. نظرًا لصدمة الديون والمناخ، التي واجهها بشكل حاد تسعة وعشرون اقتصادًا، ويسود اعتقاد أن المزيد من تمويل الديون هو النموذج الخاطئ للمضي قدمًا. لذلك، أدركت دول الخليج أن العمل بشأن المناخ يتعلق بتحويل اقتصاداتها، ولا سيما أنظمة الطاقة لديها، من خلال الاستثمار في صافي الصفر والتكيف والمرونة ورأس المال الطبيعي، مع القناعة بأن تحقيق هذا التحول لن يكون سهلاً. ويتطلب استثمارًا وابتكارًا قويين، ونطاق تمويل مناسب من النوع المناسب، وفي الوقت المناسب، غير أنه ممكن ومطلوب.

تقييم الأزمة:

يصر الغرب على أن نظام الطاقة، الذي تمتع به أكثر من غيره من بقاع العالم الآخر، والذي ما يزال يدعم الحياة المعاصرة في أهم أوجه حركتها وتقدمها، يتميز بغير قليل من البقع العمياء. لكن هذه البقع، أو غيرها، ينبغي ألا تتحمل عبئها الدول المنتجة بمعزل عن الدول، التي أدمنت لعقود طويلة الاستهلاك المفرط لكل أنظمة الطاقة غير المتجددة. فإذا أخذنا، على سبيل المثال، المواقف المستجدة من قطاع الوقود الأحفوري، في مواجهة الضعف الوجودي والجيوسياسي المتزامن، الذي أصيبت به أوروبا بسبب غزو روسيا لأوكرانيا، والمقاطعة المتبادلة مع الغرب، وما رافق ذلك من بحث حثيث لتحقيق تقدم في مجال الطاقة المتجددة، مع المحافظة على ضرورات المناخ، سنجد أن هناك الكثير من عدم اليقين العميق قد أخذ برقاب صناع السياسة والسياسات في الغرب حول كيفية تحول الطلب على هذا الوقود خلال السنوات الخمس إلى السبع القادمة. وهو الوقت، الذي قد يستغرقه تحقيق ربط لمسار غاز جديد، أو دخول حقل نفط بحري عبر الشبكة الأوربية. على جانب العرض، يقابل عدم اليقين هذا، كما يتصور أليكس تورنبول، الباحث في مجال الطاقة مع الجامعة الوطنية الأسترالية، الافتقار إلى المعرفة ومراقبة التدفقات المادية للسلع؛ ناهيك عن نوع المعلومات التفصيلية اللازمة لنمذجة الطرق، التي قد تحدث بها الاضطرابات الجيوسياسية والمناخية والتكنولوجية.

لقد هدفت حملات المناخ إلى وضع حد لاستخراج الوقود الأحفوري، وهو الحد الأدنى من المتطلبات للحد من الأضرار المناخية الكارثية، والتي لا رجعة فيها. ولكن مع وجود الكثير من البنية التحتية المبنية الغربية، التي لا تزال تعتمد على الوقود الأحفوري، فإن صدمات العرض غير المتوقعة تزعج الأسر والشركات والحكومات على حد سواء. لذلك، تركت قمة الأمم المتحدة للمناخ «كوب ٢٦»، في نوفمبر ٢٠٢١م، بغلاسقو، أسكوتلندا، الكثير من القضايا من دون حسم واضح، ولم ترتفع إلى مستوى التحدّي الذي تواجهه البشرية، بسبب تردد الغرب في تحمل كلفة ما ينادي به من مطالبات بخفض الاعتماد على الوقود الأحفوري. الأمر الذي ألقى عبئًا إضافيًا على مصر والإمارات عند استضافتهما للقمتين التاليتين «كوب ٢٧»، في شرم الشيخ عام ٢٠٢٢م، و«كوب ٢٨» في أبو ظبي عام ٢٠٢٣م، اللتين بذلتا أقصى الجهود لسد تلك الثغرات، والتي خلفتها قمة غلاسقو، خاصة في اتفاقية الأطراف لمكافحة التغير المناخي.

من هنا جاء اختيار مصر والإمارات ليؤكد التزامهما بدعم جهود المجتمع الدولي، وقدرتهما على التعاون الهادف للحد من تداعيات تغير المناخ، والتعامل الجدي مع التحديات، التي يتسبب بها، ودعمهما لكل إجراءات المجتمع الدولي للوصول إلى الحياد المناخي ٢٠٥٠م.

المستثمرون المؤسسيون في دول الخليج ضاعفوا إنتاج المكونات والوسائط ذات الصلة اللازمة للانتقال نحو المستقبل المأمول

ومع ما أوجدته قمة أبو ظبي من رضًا وتفاؤل، وما أجمع عليه الحاضرون من تعهدات بمليارات الدولارات، إلا أن العالم يعي أن الولايات المتحدة، التي كانت أكثر المتحمسين، تتجاهل بشكل روتيني التزاماتها الدولية المتعلقة بتمويل المناخ، ونادراً ما تفي بوعودها. ففي وقتٍ سابق، على سبيل المثال، اقترح الكونجرس ما يزيد قليلاً عن مليار دولار، أو أقل من عُشر تعهده في الميزانية السنوية. لذلك، كانت مفاجأة لبعض المراقبين عندما أعلن البيت الأبيض، في نوفمبر الماضي، عن شراكة بقيمة ١٠٠ مليار دولار مع الإمارات العربية المتحدة لتمويل الطاقة النظيفة في البلدان النامية. إنها الأحدث في سلسلة من التحركات الخضراء رفيعة المستوى من قبل دول الخليج. وقبل أشهر قليلة، سافر المستشار الألماني أولاف شولتز إلى قطر لتأمين شحنات الغاز الطبيعي المسال. في وقت لاحق، ساعد الصندوق الاستثماري للدولة المصدرة للغاز في تمويل استحواذ شركة المرافق الألمانية على محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الولايات المتحدة.

ومعلوم أن دول الخليج تتبع استراتيجية طاقة عقلانية، وفي نفس الوقت توسع إنتاج الهيدروكربونات ومصادر الطاقة المتجددة. وقد تأكد العالم، بما لا يدع مجالاً للشك، أن دول مجلس التعاون الخليجي لم تعد مجرد محطات وقود عالمية. إذ إنهم بسبب تدفق العائدات النفطية وغيرها، أصبحت أيضًا محط أنظار المصرفيين في كل أنحاء العالم. ومع تزايد عزم العديد من عملائها النفطيين على التحول في مجال الطاقة، فإن دور هذه الدول الخليجية كممولة يتوافق تمامًا مع هذه التوجهات، وتعمل بشكل متزايد على التواؤم مع دورها كمحافظ فاعل على البيئة النظيفة.

عودة على بدء:

تنطوي توجهات دول الخليج حيال الشراكات الإيجابية مع دول العالم على العديد من الأفكار، التي يتردد صداها في الوقت الراهن. ويلقي فحص هذه الأفكار الضوء على تنوع هذه الشراكات، مع اختلاف وجهات النظر حول العديد من الموضوعات، التي تنشغل بها، أو تتحالف مع غيرها حولها؛ مثل، السياسة الاقتصادية الناشطة، والقضايا الاجتماعية، وحتى مسائل البيئة الأساسية. فمن وجهة نظر منهجية عالمية، تعتبر التقديرات الخليجية المختلفة حول التعاون الدولي هي الأكثر أهمية. مع عودة صانعي السياسة المعاصرين في الخليج إلى أجزاء من تقليد النزعة التجارية الجديدة، التي تُوجب عليهم اتباع طرق جديدة لتعزيز الشراكات الثنائية والجماعية، مع الاستمرار في تبني التركيز المعهود على تعظيم ثروة وسلطة دولهم.

رغم أن مستقبل الاقتصاد العالمي الآن سيعتمد على أي من مسارات هذه الشراكات سيسود، وعلى اتجاه سيقود. فقد ثبت أن الطاقة المتجددة خيار لا يلغي غيره، مع عدم وجود متطلبات صارمة لتحديد أولويات الاستثمار الأخضر، ماذا ستفعل الدول؟ ومن خلال المساهمة في تغييرات كبيرة في استراتيجيات الشركات والحوكمة، ومن خلال التأثيرات المحتملة على الوظائف والأجور، ربما يكون المستثمرون المؤسسيون في معظم دول مجلس التعاون قد ضاعفوا من تأثيرهم في إنتاج المكونات والوسائط ذات الصلة اللازمة للانتقال نحو المستقبل المأمول.

في الختام، إن ما يُدركه العالم أن صناديق الثروة السيادية في المنطقة تدير حزمًا من الإيرادات تعادل الناتج المحلي الإجمالي لعددٍ من دول العالم الأول. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن ارتفاع أسعار الطاقة يعني أنه من المتوقع أن تجني الحكومات ١,٣ تريليون دولار أكثر من التوقعات، التي كانت قبل حرب أوكرانيا. كما تعني الأسعار المرتفعة انتقالاً هائلاً للثروة من البلدان المستوردة للنفط إلى البلدان المصدرة للنفط، ومن المستهلكين إلى المنتجين.

وإذا وضعنا كل هذا في الاعتبار، فإن صانعي السياسات والمستثمرين والجمهور في دول الخليج يحتاجون إلى إطار تحليلي يمكن أن يشمل جميع الأشياء، التي يمكن أن تحدث للأصول المادية، ليس أقلها جميع الشراكات ومجالات التعاون. مع اكتمال العمل بهذا الفهم، قد تحصل هذه الدول على رؤية أوضح لعواقب التحرك ببطء في تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع العالم، بما فيها عمليات انتقال الطاقة.

* سفير سوداني، أستاذ العلاقات الدولية والدبلوماسية بجامعة صقاريا- مستشار مركز دراسات الشرق الأوسط "أورسام"

مستقبل الشراكات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على اقتصادات الخليج

شراكات الخليج مع التكتلات الاقتصادية والتعاون الثنائي يزيد اندماجها في الاقتصاد العالمي

تعرض النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، إلى مراجعات عقب جائحة كورونا والحرب الروسية / الأوكرانية، وتراجع دور سلاسل القيمة العالمية. ومع ظهور الصين كقوة اقتصادية إقليمية وعالمية، والسعي لدور قيادي في الاقتصاد العالمي، بالتحالف مع الدول المحيطة، أصبحت العولمة نفسها محل مراجعة، وتشترك هذه التطورات جميعها في إعادة تنظيم التجارة العالمية، ومستقبل التجارة متعددة الأطراف أو الإقليمية والثنائية.

د. محمد البنا

وتسعى دول مجلس التعاون إلى دعم خططها التنموية الحديثة، من خلال الدخول في شراكات ثنائية وإقليمية لتوسيع نطاق علاقاتها الاقتصادية الدولية، لتعظيم منافعها، والاستفادة مما تتيحه تلك الشراكات من فرص لتعميق التصنيع، وتنويع مصادر الدخل، وإقامة صناعات عالية التقنية ذات توجه للتصدير، والانفتاح على العالم والحيلولة دون تركز معاملاتها التجارية جغرافيا ومن حيث المنتجات، والتغلب على محددات الطاقة الاستيعابية بها، وتقليل ما يمكن أن تتعرض له اقتصاداتها من صدمات خارجية.

من هنا تبحث المقالة في وضعية الشراكات الاقتصادية الإقليمية في إطار النظام الاقتصادي العالمي متعدد الأطراف، وأثر هذه التطورات على دعم ما تحقق من نجاحات في خطط التنمية في دول مجلس التعاون وما يمكن أن تحققه من مزايا، والتغلب على ما تواجهه من قيود ومخاطر.

إنجازات وتحديات خطط التنمية في دول مجلس التعاون

انتعش النمو الاقتصادي عام ٢٠٢٢ في الكويت، حيث وصل إلى ٧,٩ ٪، مدفوعًا بالأداء القوي لقطاع النفط الذي نما بنسبة ١٣,٣ ٪، ومع ذلك لا يزال التقدم في جدول أعمال تنويع هيكل الاقتصاد الوطني والصادرات بطيئًا، بسبب الظروف السياسية التي تعيق تنفيذ الإصلاح الاقتصادي. وترتبط التحديات الاقتصادية طويلة الأجل في الكويت باعتماده على النفط والاستهلاك المحلي، كمحركين رئيسيين للنمو، وبطء تنفيذ أجندة تنويع هيكل الاقتصاد، ورغم أن الأصول الأجنبية الكبيرة التي يحتفظ بها صندوق الثروة السيادية الكويتي، لا تزال تدعم الاستقرار الاقتصادي للبلاد، إلا أنه لا يمكن لهذه الأصول التخفيف من مخاطر انخفاض الطلب على النفط في المستقبل.

نما الاقتصاد السعودي بوتيرة عالية عام ٢٠٢٢م، بنسبة ٨,٧ ٪ وهو أسرع معدل نمو منذ عام مدفوعًا بالتحسن في أسعار النفط الذي لايزال يسيطر على هيكل الاقتصاد الوطني، وتعزز خطة التنويع طويلة الأجل (رؤية ٢٠٣٠) الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف نموًا قويًا ومستدامًا وشاملًا وأكثر مراعاة للبيئة وقائمًا على الخدمات. وتتمثل أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد السعودي في حدوث انخفاض في أسعار النفط بسبب انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي (خاصة إذا كان للغزو الروسي لأوكرانيا آثار دائمة)، بالإضافة لما هو متوقع من ظروف مالية عالمية

ساهمت دول مجلس التعاون في التجارة العالمية السلعية والخدمية بنحو ٦٪ العام الماضي ومنها ٤ دول ضمن أكبر ٥٠ دولة على مستوى العالم

أكثر تشددًا، أو نتيجة لأي معوقات في سبيل تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وفق رؤية ٢٠٣٠م، إما بسبب الصدمات الدولية أو بسبب تقلب الفوائض النفطية، مما يقلل من احتمالات تحقيق نمو أقوى على المدى الطويل.

يعد اقتصاد البحرين هو الأكثر تنوعًا في منطقة دول مجلس التعاون مع نقاط القوة في الصناعات الثقيلة (أكبر مصهر للألمنيوم في العالم)، والخدمات المالية، والتصنيع، وتجارة التجزئة، والسياحة، ومن ثم يسيطر القطاع غير النفطي على أكثر من ٨٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٢١)، ويستمر الاقتصاد البحريني في إظهار انتعاش واسع النطاق، وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي قد ارتفع إلى ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٢م، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نمو كل من القطاع غير الهيدروكربوني والقطاع الهيدروكربونات، الذي لا يزال محركًا حاسمًا للاقتصاد حيث يمثل ما يقرب من ٦٠ ٪ من إجمالي إيرادات الموازنة العامة (٢٠٢١)، مما يجعل الاقتصاد شديد التأثر بالصدمات الخارجية، ويمكن أن يؤدي انخفاض أسعار الطاقة والسلع الأساسية إلى خلق مصاعب تمويل النفقات العامة.

يتعافى الاقتصاد العماني بشكل جيد من صدمة COVID-19 ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى قطاع الهيدروكربونات المزدهر والانتعاش القوي في القطاعات ذات الصلة، وقد واصل الاقتصاد العماني تعافيه بعد الركود الحاد الناجم عن الوباء في عام ٢٠٢٠م، والتي أدت إلى تضخيم مواطن الضعف في المالية العامة وميزان المدفوعات، رغم التزام التزمت بتنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية قوية في إطار خطة التوازن المالي متوسطة الأجل للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤م، ومع ذلك، تنشأ المخاطر الرئيسية على التوقعات من الاضطرابات المتكررة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩، وعدم اليقين المحيط بالاقتصاد العالمي وأسعار النفط، والأوضاع المالية العالمية الأكثر تشددًا، وزيادة الضغوط التضخمية، مما قد يؤخر تنفيذ التصحيح المالي ويزيد من مخاطر التمويل على المدى المتوسط.

وبالنسبة للاقتصاد القطري لا يزال قطاع الهيدروكربونات يستفيد من ارتفاع أسعار الطاقة واعتدالها، ومن المتوقع أن تظل هناك فوائض كبيرة في الميزان الخارجي والمالي خلال السنوات القليلة المقبلة، وسيكون المحرك الرئيسي للاقتصاد هو تطوير مشروع توسيع الغاز الطبيعي المسال في حقل الشمال (LNG)، وعلى المدى المتوسط، سيكون التحدي الأكبر الذي تواجهه البلاد هو كيفية الاستمرار في التنويع بعيدًا عن الهيدروكربونات، حيث انخفض حجم الاقتصاد الهيدروكربوني بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي في السنوات العشر الماضية، لكن الاستثمارات لتوسيع قدرة الغاز الطبيعي المسال على مدى السنوات الخمس المقبلة ستؤثر على هذا الاتجاه، وفي هذا السياق، من شأن الإصلاحات الهيكلية الإضافية أن تعزز هدف قطر المتمثل في زيادة تنويع اقتصادها.وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط والغاز العالمية على المدى المتوسط، فإن التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال حتى عام ٢٠٢٧م، من شأنه أن يعزز الزيادة التراكمية في إجمالي الناتج المحلي لدولة قطر بنسبة ١٥ في المائة على الأقل، ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد يواجه تحديات ومخاطر، بما في ذلك الظهور المحتمل لمتغيرات جديدة لكوفيد-١٩، والتقلبات في أسعار الطاقة، وتشديد الأوضاع المالية العالمية.

كان الأداء الاقتصادي للإمارات قويا في عام ٢٠٢٢م، حيث قدر بنسبة ٦,٦ ٪ ، مدفوعًا بزيادة إنتاج النفط والتحسن في القطاعات

غير النفطية، وفي الوقت نفسه، واصل إجمالي الناتج المحلي غير النفطي انتعاشه في عام ٢٠٢٢م، والذي يقدر بنحو ٤,٧٪، مدفوعًا بالنمو القوي في قطاعي البناء والسياحة، ولا تزال الإمارات مركزًا تجاريًا وماليًا وسياحيًا في المنطقة بسبب التقدم المحرز في التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات، ومع ذلك، ستواجه الإمارات بشكل متزايد منافسة إقليمية أكبر على الاستثمار الأجنبي، وخاصة من السعودية وقطر، حيث تتبنى هذه الدول خططا اقتصادية مماثلة لرؤية أبوظبي الاقتصادية والبيئية ٢٠٣٠ واستراتيجية دبي الصناعية ٢٠٣٠م، ولا يزال النشاط الهيدروكربوني هو المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، رغم جهود تنويع الإيرادات العامة مع إدخال ضريبة القيمة المضافة، ومؤخرًا، ضريبة دخل الشركات (CIT). وتتمثل المخاطر الرئيسية للنمو الاقتصادي للإمارات في عدم اليقين العالمي، وتطور الحرب في أوكرانيا، والتباطؤ الاقتصادي العالمي المحتمل، والخلاف بين أعضاء أوبك + حول حصص الإنتاج، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأخير في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية من شأنه أن يقلل من احتمالات تعزيز النمو والعمالة على المدى الطويل.

مركز دول مجلس التعاون في التجارة العالمية

ساهمت دول مجلس التعاون في التجارة العالمية السلعية والخدمية بنحو ٦٪ عام ٢٠٢٢م، وتحتل دول مجلس التعاون في التجارة العالمية مراكز متقدمة من حيث مساهمتها في التجارة السلعية والخدمية، ففي عام ٢٠٢٢ دخلت ٤ دول من المجلس ضمن أكبر ٥٠ دولة على مستوى العالم من حيث الصادرات السلعية، وساهمت بنسبة ٢,٥٪ منها، واحتلت الإمارات المركز ١١، والسعودية المركز ٢١، وقطر المركز ٣٨، والكويت المركز ٤١، ومن حيث الواردات السلعية تضمنت القائمة كلاً من الإمارات في المركز ١٨ ، والسعودية في المركز ٣٢، وعندما يتم استبعاد التجارة البينية للاتحاد الأوروبي من التجارة العالمية، تشارك دول المجلس جميعها ضمن الدول الخمسين القائدة لتجارة السلع العالمية، و كذلك الحال من حيث الواردات السلعية لا تتخلف منها سوى البحرين.

مساهمة دول مجلس التعاون في التجارة السلعية العالمية لأكبر ٥٠ دولة على مستوى العالم (الصادرات والواردات بدون التجارة البينية للاتحاد الأوروبي) عام ٢٠٢٢ (القيمة بالبليون دولار)

	قيمة الصادرات	المساهمة %	الترتيب العالمي	قيمة الواردات	المساهمة %	الترتيب
الإمارات	599	2.9	7	425	2	13
السعودية	410	2.0	16	188	0.9	23
قطر	130	0.6	26	33	0.2	47
الكويت	104	0.5	28	35	0.2	46
عمان	63	0.3	35	37	0.2	45
البحرين	30	0.1	50	16	-	-
المجموع	1336	2.5	------	734	3.4	

المصدر: WTO, World Trade Statistical Review. 2023

وفيما يتعلق بتجارة الخدمات التجارية العالمية تضم قائمة الدول القائدة كلاً من الإمارات وترتيبها الإثنى عشر، بنصيب ٢,٢٪ وتأتي السعودية في المركز ٤٠ بنصيب ٠,٤ ٪، ومع استبعاد التجارة البينية للاتحاد الأوروبي تدخل ٤ دول من مجلس التعاون في قائمة الدول الخمسين الرائدة والمصدرة للخدمات التجارية في العالم ٢٠٢٢م.

أهمية الشراكات الثنائية والإقليمية على المستوى العالمي

قبل أكثر من ٧٥ عامًا كان التحدي الرئيسي الذي يواجه النظام التجاري بعد الحرب العالمية الثانية هو منع العودة إلى الحمائية –وهو المسار الذي أدى مباشرة إلى الكساد الكبير في عام ١٩٣٠م، والانزلاق إلى الحرب العالمية الثانية. أما اليوم فقد اكتسبت الكثير من الاتفاقات الإقليمية أهمية متزايدة في مشهد السياسة الدولية كما هو الحال في حياتنا الاقتصادية، ومن الأمثلة على ذلك منطقة اليورو، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها من الشراكات الإقليمية، حيث لا يوجد تناقض بين التطوير النشط لفرص الشراكة الإقليمية والالتزام الثابت بمبدأ النظام القائم على تعدد الأطراف.

وتعد المستويات العميقة للتكامل الاقتصادي التي حققتها دول مجلس التعاون على المستوى الدولي شهادة على دعم دول المنطقة للنظام العالمي القائم على الشراكة، وأن المنافسة الدولية الجديدة هي من أجل أسواق أوسع، والحصول على المزيد من الاستثمار الأجنبي وتكنولوجيات أفضل، وليس لبناء جدران من الحمائية الجمركية.

وتسعى دول مجلس التعاون للاستفادة من الشراكات العالمية في ضوء ما حدث من تطور في نمط التجارة الدولية وظهور سلاسل القيمة العالمية، حيث تغيرت الأوزان النسبية لمكونات التجارة الدولية المختلفة، من خلال زيادة الاتجاه نحو التجارة داخل الصناعة الواحدة (أجزاء ومكونات صناعة السيارات مثلاً)، بجانب التجارة في المنتجات النهائية، مما يشير إلى تغير نمط التجارة الدولية وزيادة حجم التجارة في الأجزاء والمكونات على حساب التجارة في السلع النهائية، الأمر الذي يعطي فرصة أفضل لاندماج دول المنطقة ضمن سلاسل القيمة العالمية، من خلال منشآت متخصصة في مكونات المنتج، ولا تحتاج لمنشآت كبيرة الحجم، أحد القيود التي تتسم بها اقتصادات دول الخليج.

تسعى دول مجلس التعاون للاستفادة من الشراكات العالمية في ضوء تطور في نمط التجارة الدولية وظهور سلاسل القيمة العالمية

وتمثل سلاسل القيمة العالمية السمة الغالبة للتجارة والاستثمار العالميين في الوقت الحالي، حيث تشكل المدخلات الوسيطة أكثر من ثلثي تجارة السلع و ٧٠٪ من تجارة الخدمات المتداولة في جميع أنحاء العالم، ويساعد دخول دول المنطقة في شراكات مع بقية دول العالم على نجاح التخصص الرأسي في مرحلة محددة من مراحل الإنتاج المختلفة Veridical Specialization للمنتج، ومن هنا يتم تصنيع المنتج النهائي في عدد من الدول كل منها يقوم بتصنيع جزء من المنتج النهائي.

دور دول مجلس التعاون في دعم نظام التجارة العالمي

تحتضن دول مجلس التعاون الخليجي ٣ مناسبات اقتصادية تأكيدًا لمكانتها في النظام الاقتصادي العالمي، وخاصة في نظام التجارة متعدد الأطراف، بدءًا من قمة الدول الأقل نموًا الذي عقد في الدوحة مارس ٢٠٢٣م، ومؤتمر COP28 في دبي في ديسمبر المقبل ٢٠٢٣م، والمؤتمر الوزاري الثالث عشر MC13 في أبو ظبي في فبراير ٢٠٢٤م، الأمر الذي جعل من المنطقة موطنًا لصنع السياسات العالمية ، ويؤكد ثقة المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في الدور الذي يمكن أن تلعبه دول المنطقة في إنجاح MC13 ، كما يشكل من ناحية أخرى علامة على التزام مجلس التعاون الخليجي بدعم النظام التجاري متعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية.

ويعتبر المؤتمر الوزاري MC13 لمنظمة التجارة العالمية الذي تستضيفه المنطقة أحد أهم الأحداث في مسيرة منظمة التجارة العالمية الحديث، فبعد النجاحات التي حققها المؤتمر الوزاري الثاني عشر، والذي توصل إلى اتفاقيات مهمة بشأن قضايا التأهب للأوبئة، وحقوق الملكية الفكرية، وإلغاء حظر تصدير الأغذية ودعم مصايد الأسماك، يوفر MC13 فرصة لتحقيق إصلاحات مؤثرة في منظمة التجارة العالمية نفسها، والدخول في مرحلة جديدة من الإجراءات التي ستحمي مستقبل المنظمة باعتبارها هيئة دولية مرجعية تشرف على النظام التجاري متعدد الأطراف.

تتطلب طبيعة المشاكل التي تواجه الاقتصاد العالمي تعاونًا متعدد الأطراف، وإن تعددت الشراكات الإقليمية، فالعالم المجزأ لن يتمكن من الاستجابة بفعالية للمشاكل الشائعة التي تضرب العالم بأجمعه، مثل تغير المناخ والأمراض الوبائية، والحرب الروسية الأوكرانية،، حيث أكدت حاجة العالم إلى التعاون الدولي لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط والغذاء والأسمدة وغير ذلك من المنتجات الرئيسية، وهو ما يؤكد أن العالم بحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف و دعم الشراكات لتناسب الحقائق الاقتصادية والسياسية للقرن ال٢١، وبدلاً من التراجع عن العولمة de-globalization، نحتاج إلى استعادة العولمة de- globalization والاستفادة الكاملة من التجارة كأداة لمعالجة قضايا كونية بطبيعتها مثل تغير المناخ الذي لا يمكن إنكاره.

لقد جعلت منظمة التجارة العالمية الأمور أفضل بالنسبة للأعمال، كما حدث في عقد اتفاقية تكنولوجيا المعلومات التي تلغي التعريفات الجمركية على ما يقرب من ٣ تريليونات دولار من التجارة، واتفاقية المشتريات الحكومية التي تفتح أكثر من ١,٧ تريليون دولار من العقود العامة السنوية للمنافسة بين الشركات الأعضاء المشاركين، واتفاقية تيسير التجارة التي تقلل من الروتين وتجعل نقل البضائع عبر الحدود أرخص وأسرع.

مزايا الشراكات الإقليمية لدول مجلس التعاون

تختلف دوافع الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية حسب الدول والمناطق وتتنوع بين دوافع اقتصادية وسياسية وجيوسياسية وراء إبرام أي اتفاق إقليمي مع الجيران الذين لديهم حدود مشتركة ويشاركون في قدر كبيرة من التجارة عبر الحدود، وعلى سبيل المثال تم إبرام بعض اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية في المقام الأول لأسباب جيوسياسية، كما حدث إبان عملية السلام في الشرق الأوسط

ومن منظور السياسة العامة (خلافًا للمتطلبات القانونية لمنظمة التجارة العالمية)، فإن المعيار الأول لجعل اتفاقية التجارة الإقليمية مفيدة للدول الداخلة في الشراكة، وللتجارة العالمية ككل، هو تعميق وتوسيع نطاق التجارة بين الأطراف، أكثر مما يترتب عليها من تحويل للتجارة مع غير الأعضاء، وهو ما تحتاجه دول المنطقة، نظرًا لمحدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصاداتها، ويدعم تكاملها الاقتصادي مع شركاء خارجيين فرص إقامة صناعات تصديرية، ويقوي من مركزها التنافسي على المستوى العالمي.

رغم أن المبدأ الأساسي للنظام التجاري متعدد الأطراف يقوم على عدم التمييز (مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية)، إلا أن

استثناء الاتفاقات التفضيلية، يفسر بناء على ما تقدمه النظرية الاقتصادية من أن التمييز في مثل هذه الحالات سيؤدي إلى منافع من خلق تجارة بين الأطراف الداخلة في الاتفاق الإقليمي أكبر من الخسائر الناجمة عن تحويل التجارة بعيدًا عن الأطراف الخارجية.

يتمثل القاسم المشترك لأي اتفاق شراكة إقليمي في المعاملة التفضيلية للدول الأعضاء، حيث لا يمتد نطاق مزاياها لغير الموقعين، وتظل واردات المنتجات المنافسة تدفع تعريفة جمركية بنسبة معينة، وفي نفس الوقت تضمن قواعد المنشأ في إطار الشراكات التجارية، تعميق المحتوى المحلي للمنتج حتى يمكن التأهل للحصول على تعريفة صفرية أو معاملة تفضيلية أخرى في أسواق المشاركين، مما يعمق عملية التصنيع المحلية، التي تحتاجها اقتصادات دول مجلس التعاون لتنويع هياكلها الانتاجية. وبعبارة أخرى، يمكننا أن نستنتج أن الموافقة على إجازة تكتلات إقليمية، ليس فقط لأغراض جيوسياسية، أو لأن اتفاقات التجارة الإقليمية مصرح بها بموجب قواعد الجات، ولكن على أساس أنه ستكون هناك فوائد تجارية صافية لجميع الدول التي تتاجر معها، مما يدعم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون، وفي نفس الوقت يوسع نطاق تجارتها في حال إقامة شراكات بينها وبين شركاء خارجيين.

ويعتبر منهج الشراكة الإقليمية داعم لنظام التجارة العالمية متعدد الأطراف ومنبثق عنها، فهو في النهاية يدعم حرية التجارة العالمية وتوسيع نطاقها ، وينتهي بإزالة الحواجز الجمركية، ويوسع نطاق التخصص وتقسيم العمل الدوليين، ويكفي الإشارة إلى أن جهاز التنفس الصناعي الذي واجه به العالم وباء كورونا يتكون من ٦٠٠ قطعة يتم الحصول عليها من أماكن متعددة حول العالم، وهو ما ينصرف إلى الطلب على المعدات والإمدادات الطبية عمومًا، ويفتح ذلك فرصًا للتصنيع بدول مجلس التعاون خاصة في ظروف وفرة رأس المال والتقنيات العالية التي تتطلبها مثل هذه الصناعات

ونظرا لسهولة إبرام اتفاقات التجارة الإقليمية، كما هو الحال في التجارة الإلكترونية، فإنها تفتح سبلاً لإيجاد حلول للمشاكل التي لم تحل بعد على صعيد التجارة متعددة الأطراف، الذي يتسم باستهلاك الوقت مع تعدد المصالح، ولا شك أن دول مجلس التعاون مدعوة بقوة للعب دور في إنجاح نظام التجارة العالمي متعدد الأطراف، من خلال نجاحها في تحقيق شراكات إقليمية في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية.

من ناحية أخرى فإن ظهور سلاسل القيمة العالمية تدعم حاجة دول مجلس التعاون للشراكات الاقتصادية مع تزايد نصيب تجارة الخدمات في التجارة العالمية، وحاجة اقتصادات المنطقة لتنويع هياكلها باتجاه القطاعات الخدمية وخفض تكاليفها، حيث تدعم النفاذ إلى الأسواق العالمية وتبادل الموارد والمعرفة الفنية والتكنولوجيا.

خلاصة:

تعرض النظام التجاري متعدد الأطراف لبعض المراجعات ، إلا أنه لا يزال يعمل بنجاح، بجانب الشراكات الإقليمية، رغم التوترات الجيوسياسية المتصاعدة والأزمات المستمرة في السنوات الأخيرة – جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا والصدمات المناخية – وما نتج عنها من اضطرابات في التجارة وما أثارته من تساؤلات حول ما إذا كان النظام التجاري متعدد الأطراف لا يزال يعمل، وليس من الوارد الفكاك منه إزاء الخطر الذي يهدد الرخاء العالمي إذا تفككت التجارة إلى كتل متنافسة، لذا من مصلحة العالم اليوم إعادة العولمة بدلا من إلغاء العولمة.

تقدم دول مجلس التعاون دعمًا مستمرًا لمنظمة التجارة العالمية، ونظام التجارة العالمي متعدد الأطراف، إلا أن الشراكات الإقليمية مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أو التعاون الثنائي في مجال التجارة الدولية يزيد من اندماجها في الاقتصاد العالمي، ويفتح فرصًا أوسع للتنمية في الداخل، ويساعد في مواجهة ما تتعرض له اقتصادات المنطقة من قيود ترد على القدرة الاستيعابية.
ويمكن أن تتضمن اتفاقات التجارة الإقليمية أحكامًا موضوعية تتجاوز منظمة التجارة العالمية الحالية وقد تنشئ نموذجًا للمفاوضات المتعددة الأطراف في المستقبل. ويمكن أن يتضمن، سبلًا لإيجاد حلول للمشاكل التي لم تحل بعد على الصعيد المتعدد الأطراف كما هو الحال في التجارة الإلكترونية، وتعتبر بمثابة منصات تجريبية لنقل منظمة التجارة العالمية إلى مجالات جديدة تلبي الحاجة المحسوسة لتحديث النظام التجاري العالمي ليعكس الحقائق التجارية الحالية.

* أستاذ الاقتصاد بجامعة المنوفية ـ مصر ـ المستشار الاقتصادي لجامعة الملك عبد العزيز ـ سابقًا

العلاقات الخليجية ـ الهندية: سجل حافل من الإنجازات وآفاق جديدة للتعاون

أعضاء "بريكس" مجتمعون على الانتماء لكيان يعبر عن مصالح ومخاوف الدول النامية

تمتد العلاقات بين الهند ومنطقة الشرق الأوسط إلى آلاف السنين؛ فثمة شواهد أثرية حول وجود روابط تجارية، ودينية، وفلسفية، وتفاعلات إنسانية بين الشعب الهندي وشعوب شبه الجزيرة العربية إبان حضارة وادي السند (٣٣٠٠-١٣٠٠ قبل الميلاد). ظلت هذه العلاقات الوثيقة متواصلة حتى يومنا هذا، باستثناء حقبة الحرب الباردة التي دفعت نيودلهي إلى تقارب أكثر مع الجمهوريات في عدد من البلدان العربية في أعقاب اندلاع ثورة ١٩٥٢م، بمصر. مع ذلك، احتفظت العمالة الهندية بمكانتها المُهيمنة على مشهد التوظيف الإقليمي، رغم محدودية التفاعلات السياسية بين نيودلهي ودول الخليج المتحالفة عسكريًا ودبلوماسيًا مع باكستان منذ سبعينات القرن الماضي.

السفير د. تلميذ أحمد

مع انتهاء حقبة الحرب الباردة، ساهم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الهند وتنامي الطلب على الطاقة، الذي تواكب مع تحقيق نجاحات اقتصادية وتقنية بالأخص في قطاع تكنولوجيا المعلومات، مع مرونة النظام الديمقراطي والالتزام الراسخ تجاه التعددية الثقافية، في أن تصبح الهند نموذجًا يحتذى على صعيد الإنجازات والتنمية، وزاد ذلك من جاذبيتها كشريك سياسي للدول الخليجية.

يعود تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين في العهد الحديث إلى الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية الهندي جاسوانت سينغ للرياض في يناير عام ٢٠٠١م، وتأكيد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل ـ يرحمه الله ـ على أن المملكة تولي أهمية لعلاقاتها مع نيودلهي بمعزل عن العلاقات مع أي دولة أخرى، ليُحرر بذلك البلدين من عبء وقيود «العامل الباكستاني». وفي يناير عام ٢٠٠٦م، قام العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ بزيارة للهند بصفته ضيف الشرف الرئيسي للاحتفال بعيد الجمهورية الهندية. كما أسس العاهل السعودي لـ"علاقات استراتيجية مع نيودلهي في مجال الطاقة».

ومنذ ذلك الحين، تولت المملكة زمام الأمور في تطوير شراكة استراتيجية مع الهند تقوم على أساس توسيع نطاق العلاقات في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والنواحي الثقافية على النحو المنصوص عليه في «إعلان الرياض» الذي أبصر النور في فبراير ٢٠١٠م، وكان من أهم ثماره تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الجانبين حول نشاط العناصر المتطرفة. فيما حذت دول مجلس التعاون الأخرى حذو المملكة وقامت بتعميق تعاونها الأمني مع الهند.

العلاقات الثنائية في عهد ناريندرا مودي

منذ عام ٢٠١٥م، نأى رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بنفسه عن كل من سبقوه، من حيث وتيرة ومعدل تفاعلاته على المستوى الشخصي مع قادة دول مجلس التعاون، ومن حيث النتائج التي حققها في سبيل إضفاء مزيد من التنوع والثراء على علاقات بلاده مع دول المجلس. ولعل ذلك انعكس واضحًا من خلال عدد الجولات التي قام بها مودي إلى منطقة الخليج. حيث زار الإمارات خلال عام ٢٠١٥، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٢م؛ وزار السعودية خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩م، وشملت محطاته الخليجية قطر عام ٢٠١٦م، وسلطنة عمان عام ٢٠١٨م، كذلك استقبل مودي قادة السعودية ودولة الإمارات خلال عام ٢٠١٩م، بدورهم، أكد زعماء الخليج اعتزازهم بالعلاقات مع الهند باعتبارها» شريك استراتيجي"،

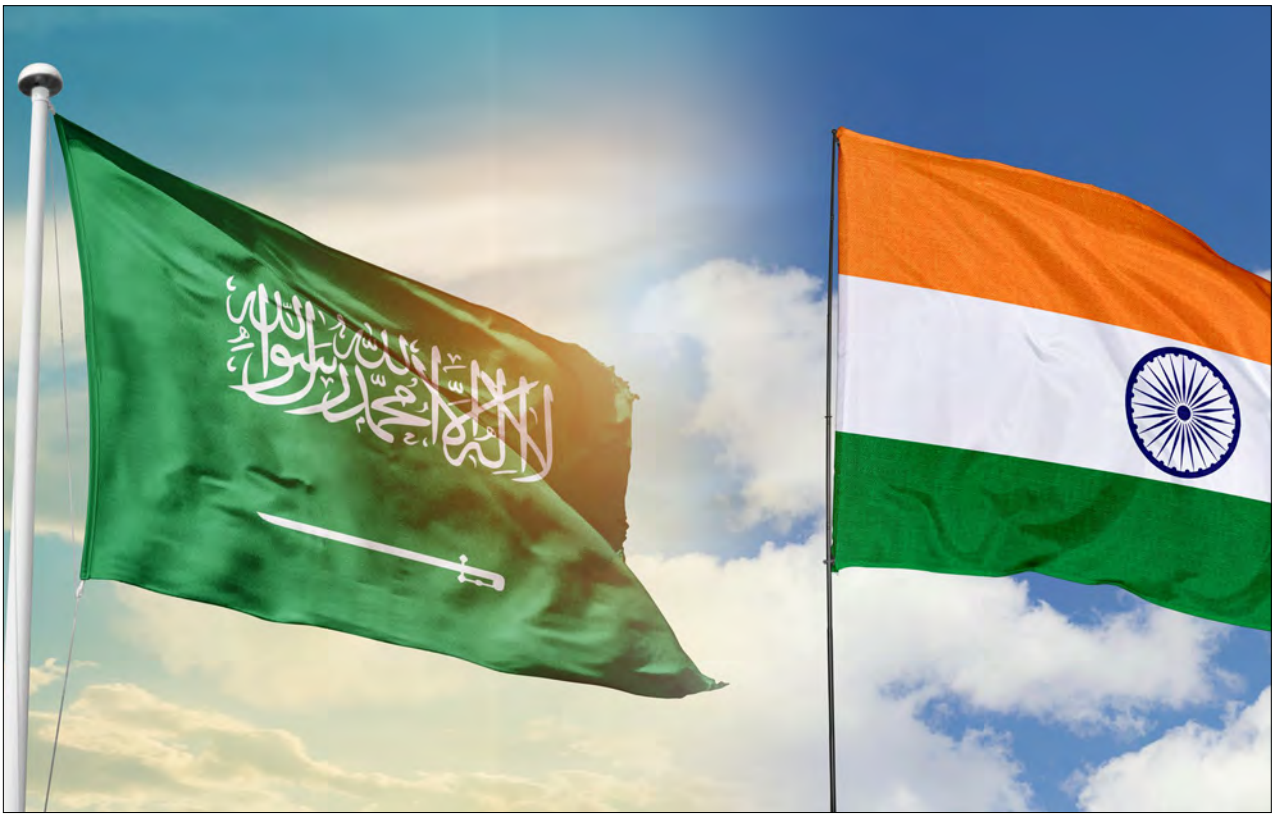

تولت السعودية تطوير شراكة استراتيجية مع الهند لتوسيع نطاق منذ "إعلان الرياض" في فبراير ٢٠١٠

وتجلى ذلك في البيان الهندي / الإماراتي الصادر عام ٢٠١٥، الذي تطرق إلى « المخاطر المشتركة التي تهدد سلام، واستقرار، وأمن البلدين وأهمية بلورة مسعى موحد لمعالجة هذه المخاوف. كما أشار البيان إلى حاجة الدولتين إلى تأسيس «شراكة استراتيجية وثيقة"، داعيًا إلى ضرورة العمل سويًا من أجل «إعلاء السلام (الإقليمي)، والمصالحة، والاستقرار». من جانبها، خصصت أبو ظبي استثمارات بقيمة ٧٥ مليار دولار في البنية التحتية للهند.

وأشار البيان الهندي-السعودي الصادر في فبراير ٢٠١٩ م، إلى مسؤولية البلدين في إعلاء السلام، والأمن، والاستقرار في المنطقة. ولفت إلى « الترابط الوثيق بين استقرار وأمن الخليج من جهة وشبه القارة الهندية. وشدد على الحفاظ على بيئة سلمية وآمنة من أجل تحقيق التنمية بدول المنطقة». وقد ساهم البيان في إثراء محتوى «الشراكة الاستراتيجية» بين البلدين مع إضفاء طابع مؤسسي على الحوار الثنائي المشترك عبر «مجلس الشراكة الاستراتيجية» الذي تم تشكيله على مستوى القمة بهدف الإشراف على التقدم المُحرز. فيما أشار الجانب السعودي إلى فرص استثمارية داخل الهند تصل قيمتها ١٠٠ مليار دولار.

من المهم ملاحظة أنه بينما تولي البيانات الخليجية / الهندية المشتركة أهمية للحديث عن شراكة استراتيجية، لم تغفل الأهمية المركزية للتعاون الاقتصادي، بالأخص مع الجانب السعودي. إذ تعد المملكة رابع أكبر شريك تجاري للهند: حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين في الفترة (٢٠٢١-٢٠٢٢) ٤٢,٦ مليار دولار، وتستحوذ المملكة على ١٨٪ من إجمالي واردات النفط الهندية، وحددت الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين البلدين القطاعات التالية للتعاون: الطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، والتكنولوجيا، والتغير المناخي، والصناعات الدفاعية. كذلك تستكشف الشركات فرص الربط بين السواحل الهندية والسعودية بكابلات تحت سطح البحر لإنشاء شبكة للطاقة

أكد البيان السعودي ـ الهندي عام ٢٠١٩ على إعلاء الاستقرار في المنطقة و" الترابط بين أمن الخليج وشبه القارة الهندية

الخضراء لمعالجة المشكلات الناجمة عن الاضطرابات التي قد تتعرض لها إمدادات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وعلى صعيد الرعاية الصحية، يتطلع البلدان إلى إجراء بحوث طبية مشتركة، واعتماد أفضل الممارسات الطبية، بالإضافة إلى التنسيق المشترك للضوابط واللوائح الحاكمة للمنتجات الطبية.

تعد الإمارات شريكا إقليميًا مهمًا للهند؛ تم تدعيم أطر هذه الشراكة عبر مشاركات بين مسؤولي البلدين من بينها؛ حضور ولي عهد أبو ظبي (رئيس دولة الإمارات سمو الشيخ محمد بن زايد) إلى الهند خلال عام ٢٠١٧م، بصفته ضيف الشرف الرئيسي في احتفالات عيد الجمهورية الهندية. وفي عام ٢٠١٩م، تم منح رئيس الوزراء الهندي "وسام زايد»، وهو أرفع وسام مدني تمنحه الإمارات.

في فبراير ٢٠٢٢م، أبرم الجانبان الإماراتي والهندي اتفاقية» الشراكة الاقتصادية الشاملة» ، والتي وُصفها رئيس الوزراء الهندي بأنها «عامل تغيير لقواعد اللعبة"، فيما حازت على إشادة الجانب الإماراتي باعتبارها إيذانا بمرحلة جديدة في العلاقات الثنائية. بموجب هذه الاتفاقية، يتم إعفاء ٨٠ ٪ من السلع والمنتجات الهندية المُصدرة إلى الإمارات من التعريفات الجمركية؛ ومن المتوقع أن تسهم هذه الشراكة في رفع قيمة التبادل التجاري بين البلدين من ٤٥ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار خلال الأعوام الخمسة المقبلة.

مجالات التعاون المستقبلية بين الهند ودول مجلس التعاون ا لخليجي

بحسب التفاعلات والاتفاقيات الموقعة بين الهند ودول مجلس التعاون على مدار السنوات التسع الماضية، تم تعريف المجالات التالية باعتبارها قطاعات جديدة للتعاون الثنائي بين الجانبين.

الطاقة المتجددة

يسعى منتجو الطاقة بدول مجلس التعاون إلى استغلال مصادر الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة لتوليد الكهرباء، ومشروعات تحلية المياه، بجانب الاستخدام المحلي واستخدامات الصناعة. مع ضرورة الحفاظ على إنتاج الهيدروكربون للتصدير. لذلك من شأن هذه السياسات أن تُلبي احتياجات الهند، في ظل ما تنص عليه مسودة سياسة الطاقة الوطنية الهندية التي أعدها المعهد الوطني للتحول، «نيتي ايوج»، في يونيو ٢٠١٧م، بشأن زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في البلاد من ٣,٧ ٪ في ٢٠١٢م، إلى ٦,٦٪ في ٢٠٢٢م، على أن تصل إلى ١٣,٧ ٪.

ترشيد استهلاك المياه

يندرج قطاع ترشيد استهلاك المياه ضمن قائمة المجالات الجديدة للتعاون بين الهند ودول الخليج، من أجل الحفاظ على جودة أفضل للحياة. خاصة أن المنطقتين تُعاني من الإجهاد المائي. وبحسب التقرير الصادر عن «معهد الموارد العالمية « في عام ٢٠١٩م، فإن ١٨ دولة –من بين ٢٢ دولة عربية–تُعاني نقصًا حادًا في المياه، وتواجه ١٠ منها إجهادًا مائيًا شديدًا، وتشمل القائمة؛ دول مجلس التعاون الست، ولبنان، وإسرائيل، والأردن، وليبيا. كما أدرج التقرير الهند ضمن المرتبة الـ ١٣ على قائمة الـ ١٨ دولة التي تعاني من الضغوط المائية. ويشمل هذا التصنيف الدول التي تضطر إلى سحب واستهلاك ٨٠٪ من المياه العذبة المتاحة لديها سنويًا من أجل تلبية احتياجاتها من الزراعة، والصناعة، والمتطلبات الحضرية.

الأمن الغذائي

يعتبر ملف الأمن الغذائي من المخاوف ذات الأولوية لكافة دول مجلس التعاون، في ظل قلق من تعطل حركة الإمدادات بسبب التقلبات السياسية. وفي هذا السياق، تضخ دول مجلس التعاون استثمارات كبيرة في شركات متخصصة في مجال الزراعة. حيث تستحوذ الإمارات على ٥٠ ٪ من أسهم شركة "الظاهرة" الزراعية، الرائدة في إنتاج المحاصيل الزراعية على مستوى المنطقة، ويُغطي نشاطها ٢٠ دولة وتتخصص في إنتاج الأرز، والدقيق، والفواكه، والخضراوات وأعلاف الماشية. كما تشارك شركة أخرى مملوكة للإمارات في مجال التكنولوجيا الزراعية مع أحد الشركاء الأمريكيين بمنشأة داخل الأراضي الإماراتية. على الجانب السعودي، يحرص صندوق الثروة السيادية على تأمين المواد الغذائية عبر الاستثمار في مجموعة «دعوات فودز» الهندية، لتأمين إمدادات محصول الأرز إلى المملكة.

ونظرًا إلى ضعف وسائل التخزين المُتسببة في إهدار كميات هائلة من المحاصيل الزراعية من الفاكهة والخضروات التي تنتجها

السعودية رابع أكبر شريك تجاري للهند بتبادل تجاري ٤٢,٦ مليار دولار وتستحوذ المملكة على ١٨٪ من إجمالي واردات النفط الهندية

الهند، يحمل قطاع الصناعات الغذائية الإمكانات والحظوظ الأكبر للتعاون بين دول مجلس التعاون والهند، لاسيما على صعيد الاستثمارات. حيث تتكبد الهند خسارة نحو ٢١ مليون طن من إنتاجها من حبوب القمح سنويًا، أي ما يعادل إجمالي إنتاج أستراليا من القمح بتكلفة ٨,٣ مليار دولار. لعدم توافر مرافق كافية للتخزين والتوزيع. وتعاني البلاد نقصًا في المنشآت والمرافق لتخزين ٣٣ مليون طن من الحبوب. بالمثل، تخسر الهند ٢١ مليون طن من الخضراوات و١٢ مليون طن من الفاكهة سنويًا لغياب مرافق للتخزين البارد لحفظ هذه المنتجات. بالتالي، تفتح هذه الحقائق الباب للعديد من الفرص الاستثمارية أمام دول مجلس التعاون في الخدمات اللوجستية المرتبطة بالمَزارع في الهند. ومن شأن هذا التعاون أن يُثمر عن إنتاج كميات وفيرة من الحبوب الغذائية والأغذية المصنعة، والتي ستسهم بدورها في تدعيم المخزونات المحلية وتلبية احتياجات دول مجلس التعاون ولو كان بشكل جزئي.

الرقمنة

تسببت جائحة (كوفيد-١٩) في تسريع وتيرة الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الرقمية في دول مجلس التعاون. حيث لجأت كبريات شركات النفط بدافع الخوف على صحة موظفيها، إلى مباشرة العمل والإشراف على العمليات المُعقدة من داخل مقر القيادة الرقمية في مقراتها. كذلك تلعب التكنولوجيا الرقمية دورًا مركزيًا في رسم مستقبل كافة دول المجلس في مرحلة ما بعد النفط. فتلجأ دبي، مثلًا، إلى استغلال وسائل التكنولوجيا لتعزيز الأمن الغذائي، عبر اعتماد البحث العلمي فيما يتعلق بأساليب الإنتاج، وتحسين البنية التحتية وعمليات توفير المياه.

تعتبر الهند شريكًا ذا مصداقية وموثوقية لدول مجلس التعاون في تطوير القدرات الرقمية. وخلال يونيو ٢٠١٨م، قام المعهد الوطني للتحول في الهند» نيتي أيوج» بتعريف القطاعات التالية باعتبارها قطاعات ذات أولوية على صعيد استخدامات التكنولوجيا الرقمية وتشمل؛ الرعاية الصحية، الزراعة، التعليم، والمدن الذكية، بالإضافة إلى البنية التحتية، والتنقل الذكي والنقل. أعقب ذلك، إنشاء "مركز للثورة الصناعية الرابعة « في الهند من قبل منتدى الاقتصادي العالمي في أكتوبر من ٢٠١٨م، ومن المقرر أن يُركز بشكل مبدئي على -الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي وتقنية سلاسل الكتل أو «بلوك تشين» وتقنية «دفتر الأستاذ الموزع". وفي ضوء مساعي التوسع الرقمي التي تتشاركها الهند ودول المجلس، تتولد بالتبعية الحاجة إلى تنمية وتطوير المهارات والكوادر البشرية. على الصعيد الهندي، تستطيع نيودلهي، بفضل المكانة الراسخة لشركات التكنولوجيا الهندية على مستوى المنطقة ومؤسساتها التعليمية عالية الجودة، أن تطلع بثقة إلى المستقبل حيث لن يقتصر الأمر على توفير الموارد البشرية لتلبية احتياجات دول المجلس فحسب، بل ستكون قادرة على توفير منشآت التدريب لشباب دول الخليج في التطبيقات التكنولوجيا الرقمية.

التعاون في الأمن والدفاع

ملف الأمن والدفاع من أبرز مجالات التعاون بين الهند ودول مجلس التعاون. فإن كافة البيانات المشتركة التي تلت مشاورات رفيعة المستوى بين الجانبين، تُبرز الأهمية المركزية للشراكات الاستراتيجية التي تضمن عناصر دفاعية وأمنية متنوعة ومهمة. ويتمتع الجانب الهندي في هذا المجال بعلاقات مميزة بشكل خاص مع كل من السعودية والإمارات وعمان، ويشمل ذلك التعاون في مكافحة الإرهاب، والتدريبات العسكرية المشتركة، والتعاون في الأمن السيبراني، والحروب الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي وحديثًا الإنتاج الدفاعي المشترك.

في أعقاب التوقيع على «إعلان الرياض» في فبراير ٢٠١٠م، قام وزير الدفاع الهندي حينها إيه كي أنتوني بزيارة إلى الرياض عام ٢٠١٢م، تلا ذلك التوقيع على مذكرة تفاهم مشترك للتعاون الدفاعي الثنائي في فبراير من عام ٢٠١٤م. مهدت هذه المذكرة الطريق إلى تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الدفاعي بين الجانبين، والتي تعقد اجتماعاتها بشكل منتظم للتباحث حول سبل تعزيز برامج التدريب وبناء القدرات إلى جانب تبادل المعلومات الاستخباراتية والأمن البحري. بالتالي، أصبحت المشاركات والتفاعلات بين القوات البحرية الهندية وخفر السواحل الهندي من جهة ومع نظرائهم داخل المملكة من جهة أخرى سمة اعتيادية ومألوفة. وخلال فبراير من عام ٢٠١٨م، قام قائد البحرية الهندية الأدميرال سونيل لانبا بزيارة إلى المملكة العربية السعودية زار خلالها مركز العمليات البحرية، وإدارة الإطفاء والإنقاذ البحرية، والأسطول الغربي بجدة.

في ديسمبر من عام ٢٠٢٢م، وقعت شركة "باور السعودية لتقنيات الدفاع» مذكرة تفاهم مع شركة «بهارات» الهندية للإلكترونيات،

للعمل على التقنيات المرتبطة بعلوم الفضاء، والتطبيقات الدفاعية والمدنية. ثمة مؤشرات توحي بتعاون محتمل بين الشركة السعودية للصناعات العسكرية والجانب الهندي في مجال إطلاق أنظمة الصواريخ المتعددة. كذلك وقعت شركة هندوستان للملاحة الجوية مذكرة تفاهم مع مجموعة «إيدج» الإماراتية في مجال الدفاع والتكنولوجيا المتقدمة، للعمل على تطوير أنظمة الصواريخ والطائرات (بدون طيار). فيما تشمل العلاقات الأمنية بين الهند وسلطنة عمان إجراء مناورات بحرية وعسكرية مشتركة إلى جانب تعاونهما الصناعي والدفاعي. كما تعمل نيودلهي مع قطر والبحرين في مجال مكافحة القرصنة. وفي ٢٠٢٠ قررت الكويت تعيين ملحق دفاعي لدى الهند.

المخاوف المشتركة حيال الأمن البحري

تشكل منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية وساحل البحر الأحمر مشهدًا أمنيًا متكاملا؛ حيث تُتيح فضاءً واسعًا للمنافسات البحرية الإقليمية والخارجية، حتى ولو كانت تقع في قلب معقل الطاقة العالمية وتجارة شحن البضائع. حيث تغطي منطقة الخليج على سبيل المثال، ربع الإمداد العالمي من النفط، بما في ذلك ٤٠٪ من صادرات النفط البحري، في حين يعبر ١٠٪ من إجمالي التجارة البحرية العالمية من خلال ممر قناة السويس. كذلك تضم منطقة الخليج والبحر الأحمر بعضًا من أهم نقاط الاختناق على صعيد التجارة العالمية؛ مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، وقناة السويس. ونظرًا لاعتماد الهند والصين ودول آسيوية أخرى على إمدادات الطاقة الخليجية، بالتالي تمثل قضية أمن الممرات البحرية الحيوية مبعث قلق بالغ للقوى الإقليمية والخارجية على حد سواء.

من ثم ليس مفاجئًا، أن يُخلف صراع القوى العظمى الناشئ بين أمريكا والصين انعكاسات على منطقة غرب المحيط الهندي: حيث تمتلك الدولتان قواعد عسكرية في جيبوتي؛ وتقوم السفن البحرية التابعة لأسطول البلدين بدوريات منتظمة داخل مياه المحيط. وتحرص واشنطن وبكين على إقامة شراكات إقليمية تخدم مصالحهما. فمن ناحية، تعتز واشنطن بعلاقاتها مع إسرائيل باعتبارها شريك رئيسي في المنطقة، ومؤخرًا قررت واشنطن تصنيف دولة قطر "كحليف رئيسي لها من خارج حلف ناتو»، في المقابل، تحتفظ بكين بعلاقات وثيقة مع كل من باكستان وإيران.

يُمثل السيناريو الإقليمي الراهن تحديات أمام الهند على الصعيد الدبلوماسي: ثمة مخاوف جدية لدى نيودلهي حيال التوسع المتزايد للبصمة الصينية بمنطقة المحيط الهندي، والتي تتزامن مع التوترات القائمة على الحدود الصينية –الهندية التي لا تزال غير مُرسمة، لكن في الوقت ذاته يظل الجانب الهندي ملتزمًا حيال مبدأ الاستقلال الاستراتيجي ورفضه الانضمام إلى أي تحالف أمني تتزعمه أمريكا. وتعتبر الهند عضوًا بالشراكة البحرية الرباعية «كواد» إلى جانب كل من أمريكا، واليابان، وأستراليا، مع ضمانات بعدم المساس بأجندتها الأمنية وأن تركز المنظمة على المصالح المشتركة على المدى الطويل مثل ملفات: الصحة، والتكنولوجيا، والتغير المناخي. في ضوء هذه الخلفية، لم تكتف الهند بتعزيز علاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون وإثرائها بمحتوى أمني ودفاعي فحسب، بل انضمت إلى مجموعتين إقليميتين ثنائيتين وهما:"آي تو يو ٢"، و"الشراكة الاستراتيجية مع كل من فرنسا والإمارات» وهي تكتلات قد لا تحمل طابعًا رسميًا، إلا إنها تجمع بين مختلف الشركاء الذين يتشاطرون مصالح ومخاوف محددة.

وقد ساهم «التطبيع» بين الإمارات وإسرائيل حافزًا أمام البلدين إلى جانب الهند للدخول في شراكة ثلاثية في مايو ٢٠٢١م، والتي تطورت فيما بعد إلى «كواد ٢» في أكتوبر (٢٠٢١). ومع الإعلان عن انضمام واشنطن إلى الشراكة الثلاثية؛ تم إعادة تسميتها لتصبح «أي تو يو ٢» في يوليو ٢٠٢٢. وتم وصف هذه الشراكة باعتبارها « مبادرة جيواقتصادية ظرفية، غير رسمية، تخاطب قضايا محددة». وهو ما يؤكد أن هذه الشراكة لا تتبنى رؤية استراتيجية موحدة، وبالتالي لا تعتمد أجندة محددة في مجال الأمن الإقليمي. جدير بالذكر أنه تم عقد لقاء للتحالف على مستوى القمة في يوليو ٢٠٢٢م.

صادقت قمة «أي تو يو ٢» على تنفيذ مشروعين داخل الهند؛ الأول يتعلق بتشكيل سلسلة من المُجمعات الغذائية في أجزاء مختلفة من البلاد من أجل استخدام التقنيات الحديثة في خفض هدر الطعام وفساد صلاحيته، إلى جانب الحفاظ على المياه العذبة، والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة. أما المشروع الثاني، يتمثل في إنشاء محطة هجينة للطاقة المتجددة في ولاية غوجارت بطاقة رياح وطاقة شمسية تصل سعتها إلى ٣٠٠ ميغاوات، على أن يتم تدعيمه واستكماله عبر نظام تخزين طاقة البطارية.

منظمة «شنغهاي» ومجموعة "بريكس" تجذبان مجلس التعاون

يُشكل تعداد الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي مجتمعة ٤٠ ٪ من إجمالي تعداد سكان العالم، ونحو ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وربع احتياطي مخزون النفط العالمي، و٥٠ ٪ من رواسب الغاز الطبيعي واليورانيوم العالمية. مؤخرًا، أظهرت دول

مجلس التعاون اهتمامًا بالانضمام لمنظمة شنغهاي. وقد أعلن البيان الصادر عن قمة المنظمة في سمرقند العام الماضي ٢٠٢٢ م، الموافقة على انضمام كل من الكويت، والإمارات، والبحرين إلى المنظمة بصفتهم «شركاء في الحوار»، في حين تم أيضًا التوقيع على مذكرة تفاهم من أجل منح صفة «شريك في الحوار» إلى كل من السعودية، وقطر، ومصر.

أثار اهتمام دول مجلس التعاون بالانضمام إلى (منظمة شنغهاي) شديدة الارتباط بكل من الصين وروسيا، وابلاً من التعليقات، حيث ينظر معظم المراقبين إلى هذه الخطوة باعتبارها ضمن جهود دول المجلس من أجل تنويع علاقاتها وروابطها الاقتصادية والسياسية بمعزل عن القوى الغربية والتأكيد على استقلاليتها الاستراتيجية. لاسيما، وأن الأجندة الواسعة التي تتبناها المنظمة حاليًا تُشكل محور جذب كبير لدول مجلس التعاون، حيث تعالج قضايا مثل: مكافحة الإرهاب، والطاقة، والصحة، والأمن الغذائي، والتواصل اللوجيستي. يتماشى هذا الاهتمام الخليجي ب "يورو آسيا» مع مساعي دول المجلس النشطة من أجل تنويع علاقاتهم لصالح آسيا والتأكيد على دعمهم لعالم متعدد الأقطاب.

في الوقت ذاته، فإن وجود الصين، والهند، وروسيا داخل المنظمة، والذين تربطهم علاقات وثيقة مع دول مجلس التعاون الخليجي يضفي مزيدًا من الجاذبية لفكرة الانضمام إلى المنظمة: إذ تعتبر الصين والهند أبرز عملاء للنفط والغاز الخليجي، فيما تعد روسيا شريكًا مهمًا في تحالف «أوبك +». وبلغ إجمالي قيمة التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون ٢٣٠ مليار دولار،

أي أربعة أضعاف قيمة تجارة دول المجلس مع أمريكا. وتحت مظلة " مبادرة الحزام والطريق، استثمرت الصين ١٤٠ مليار دولار في العديد من قطاعات داخل دول مجلس التعاون شملت: النقل، والصناعة، والذكاء الاصطناعي، ومصادر الطاقة المتجددة، والتقنيات الجديدة. كما أن حصول إيران على عضوية كاملة بالمنظمة يشكل حافزًا أمام الجار الخليجي من أجل تشارُك المنصة ذاتها معًا واستكشاف سبل المضي قدمًا بالعلاقات الإيرانية –الخليجية التي تمت استعادتها مؤخرًا.

من جانبها، ترحب الهند، بصفتها عضو دائم لدى منظمة «شنغهاي» بانضمام مجلس التعاون للمنظمة. فإلى جانب المصالح المشتركة في مجالات الطاقة، والتجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا والمخاوف المشتركة فيما يتعلق بأمن غرب المحيط الهندي، تنظر الهند إلى دول المجلس باعتبارهم شركاء في مشروعات توسيع الربط اللوجيستي من ميناء «شاباهار» إلى أفغانستان»، وآسيا الوسطى، وروسيا–(سيتم الأخير عبر ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب).

بريكس

أعلنت مجموعة «بريكس»، تلقي طلبات الانضمام مؤخرًا من السعودية، والإمارات، وتركيا. وهو ذلك التكتل الذي لم ينجح في عقد قمم سنوية فحسب، بل أخذ يتطور من خلال إنشاء منظمات جديدة وتوسيع نطاق أجندته عالميًا ضاربًا عرض الحائط سخرية الكتاب الغربيين وتقليلهم من شأنه ب "اعتباره كيان غير ذي صلة ومفكك ولا يُتوقع له الاستمرار طويلاً".

جدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي لدول «بريكس» مجتمعة، يمثل ٢٣ ٪ من الاقتصاد العالمي، و١٨٪ من حجم التجارة العالمية. وبحسب تقارير صادرة في مارس الماضي، فقد تفوق تكتل «بريكس» على مجموعة الدول الصناعية السبع من حيث الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية: حيث بلغت حصة بريكس ٣١,٥٪، مقابل ٣٠,٧ ٪ ل مجموعة السبع.

وفي عام ٢٠١٤م، قرر التكتل إنشاء "بنك التنمية الجديد "صندوق ترتيبات الاحتياطي المشروط "حيث يتيح البنك تمويلاً للأنشطة التنموية بشروط أكثر يسرًا مقارنة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويتم إتاحة هذه التسهيلات ليس فقط للأعضاء بل أيضًا للاقتصادات النامية والناشئة الأخرى: وفي عام ٢٠٢١م، قررت كل من الإمارات، ومصر، وبنغلاديش، وأوروجواي الانضمام إلى بنك التنمية الجديد.

شهدت أجندة تكتل «بريكس» انتقالاً من التركيز على المصالح الاقتصادية إلى ملفات الأمن، والصحة، والعلوم، والتكنولوجيا، والثقافة، والمجتمع المدني. وتماشيا مع مخاوف أعضائها، منحت المجموعة الأولوية للقضايا المتعلقة بالإرهاب مع التركيز بشكل خاص على جهود مكافحة الإرهاب. كما بدأت النظر في قضايا الأمن العابرة للحدود مثل–الاتجار في المخدرات والشبكة المظلمة وغيرها من التقنيات التي تدعم مثل هذه الممارسات.

خلال عام ٢٠١٧م، تقدمت الصين بمقترح تحت عنوان «بريكس بلس» بوصفه آلية للتعاون تسمح لأعضاء بريكس التواصل مع آخرين من خارج التكتل. وفي أواخر يونيو الماضي أفادت تقارير بأن قمة بريكس المقرر انعقادها في أغسطس الماضي بدولة جنوب إفريقيا تعتزم إعلان انضمام خمسة أعضاء جدد وهم –السعودية، والإمارات، ومصر، وإندونيسيا، والأرجنتين. وتشير التقارير إلى أن الحضور السعودي ضمن «بريكس بلس» سيُساعد

تخسر الهند ٢١ مليون طن من القمح سنويًا بقيمة ٨,٣ مليار دولار لعدم توافر مرافق كافية للتخزين والتوزيع

في دعم الموقف المالي لبنك التنمية الجديد. مرة أخرى، إذا ما أصرت الرياض ومصدري النفط الآخرين تحصيل المدفوعات بعملة بريكس الجديدة، من شأن ذلك تدعيم عملية نزع الدولرة.

الخلاصة

ترحب الهند بانضمام دول مجلس التعاون إلى تكتل بريكس، الذي سيكون حاضنًا لأهم الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة على مستوى العالم، إلى جانب الاقتصادات الأكبر على مستوى التجارة العالمية، والدول الداعمة لمشروعات الربط اللوجيستي في يورو آسيا والمحيط الهندي. وبالرغم من الاختلافات بين الأعضاء، بالأخص ذلك التوتر القائم بين الهند والصين، إلا أنهم مجتمعون على هدف ورغبة واحدة وهي الانتماء إلى كيان لا يخضع لسطوة القوى الغربية ويعبر عن مصالح ومخاوف الدول النامية.

ظلت العلاقات بين الهند وشعوب شبه الجزيرة العربية الممتدة منذ آلاف السنين مهمة ومتواصلة دون انقطاع. ويعود ذلك إلى حد كبير إلى حرص الجانبين على إنعاش هذه العلاقات باستمرار لتلبية المتطلبات والمصالح المتغيرة لكل منهما. وعلى مدار القرون الماضية، استمر تدفق السلع والمنتجات الهندية من المواد الغذائية إلى الملابس وغيرها من عناصر الحياة الكريمة التي لا تزال تشكل باقورة الصادرات الهندية على المنطقة. وطوال العقدين الماضيين، احتفظت الهند بمكانتها كوجهة ومقصد أساسي للآلاف من شعوب منطقة شبه الجزيرة العربية بهدف التجارة، أو الرعاية الصحية، أو السياحة، أو التعليم. ومع تغير الأزمنة، قد تتبدل الأشياء أيضًا، بالتالي، أصبحت الهند تُلبي متطلبات الموارد البشرية في المنطقة، حتى في الوقت الذي يبحث رواد الأعمال من الجانبين إلى استكشاف فرص جديدة بمجالات الأمن الغذائي، والتكنولوجيا، والاتصالات، والفضاء.

يتواكب ذلك مع حرص قادة الهند ودول المنطقة، في ظل نظام عالمي مُتغير، على العمل سويًا من أجل إعلاء الأمن الإقليمي، والاستقرار، وتشكيل شراكات ضمن مجموعات وتكتلات جديدة، بينما يعملون معًا على رسم ملامح نظام عالمي جديد يصبح فيه صوتهم مسموعًا ويتم مراعاة مصالحهم.

*السفير الهندي السابق لدى المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، والإمارات العربية المتحدة، أستاذ جامعي-رام ست للدراسات الدولية-بيون -الهند

مستقبل الشراكة الخليجية ـ التركية وانعكاسها على التعاون المشترك

أنقرة تسعى لربط الاتفاقيات الخليجية ـ التركية لربط أمن دول الخليج بالأمن التركي

واقع التعاون الخليجي التركي المعاصر: شهد شهر تموز/يوليو ٢٠٢٣م، تحسناً كبيراً ومتميزاً ومتبادلاً في العلاقات الخليجية ـ التركية، فقد شهد نموذجًا ناجحًا لرؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ من التخطيط إلى الواقع في أحد أهم مجالاتها من التعاون الدولي، ومن النظرية الاستراتيجية لرؤية المملكة من النوايا والتخطيط الاستراتيجي إلى واقع عملي واتفاقيات دولية واعدة، بدأت بدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود للرئيس التركي رجب طيب أردوغان بزيارة المملكة العربية السعودية، أضاف إليها الرئيس دولتين مهمتين هما دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ـ بحسب ترتيب برنامج الزيارة ـ وقد أجريت لقاءات قمة ودية مع قادتها، وعقدت اجتماعات سياسية مع أمرائها، وشهدت توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع هذه الدول، فكانت اللقاءات والاجتماعات دليلاً واضحاً وقوياً على قابلية رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على فتح أفاق جديدة من التعاون الاستراتيجي الاقتصادي وفي التصنع العسكري وغيرها، فقد شكلت الاتفاقيات أفاق شراكة خليجية تركية معاصرة أولاً، وقابلة للتطور والارتقاء والنمو في المستقبل ثانيًا.

محمد زاهد جول

لقد جاءت زيارة الرئيس التركي للدول الخليجية الثلاث تلبية لدعوة من قيادات تلك الدول، وبالأخص في ثقلها الأكبر دعوة الأمير محمد بن سلمان آل سعود لتطوير العلاقات السعودية ـ التركية وفق رؤية ملكية سعودية لمستقبل السعودية لعام ٢٠٣٠، وجعل الشرق الأوسط أفضل مما وصلت إليه الدول الأوروبية. وجاء توقيتها كما في رؤية المملكة ٢٠٣٠ مستثمرًا للظروف المعاصرة لدول الخليج أولاً ، وللأوضاع المستجدة في الجمهورية التركية ثانياً، فقد جاء توقيتها بعد فوز أردوغان في الانتخابات الرئاسية بتاريخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢٣م، لفترة رئاسية جديدة تمتد لخمس سنوات، وفي ظل تحديات داخلية وإقليمية وخارجية كبيرة تعم المنطقة والعالم، سواء لما تمر به العلاقات الخليجية البينة، أو بينها وبين الجمهورية التركية منفردة أو مجتمعة، ليس في الأوضاع الاقتصادية فقط، وإنما بحكم التحديات الدولية والأزمات العالمية التي يقبل عليها العالم في المستقبل القريب.

فالانطلاقة الحقيقية لهذه التوجهات الخليجية قد ولدت في المملكة العربية السعودية وانطلقت بدوافع رؤية خليجية عامة، وفي مقدمتها رؤية مستقبلية واعدة لدى خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهده سمو الأمير محمد بن سلمان آل سعود وفق رؤيته ٢٠٣٠، وتقوم على ضرورة بناء العلاقات الدولية على أسس جديدة من الانفتاح والسلام والتعاون مع دول المنطقة والعالم، ونزع فتيل النزاعات مع دول الإقليم المتوترة ما أمكن إلى ذلك سبيلاً، وعدم حبس العلاقات السعودية الدولية مع دولة واحدة، أو تحالف دولي واحد، بل بناء علاقات دولية جديدة مع الدول الصاعدة دوليًا مثل الصين والهند وتركيا وغيرها.

إن رؤية المملكة العربية السعودية لعام ٢٠٣٠ قد فرضت هذا النوع من التقارب والتعاون الخليجي والتركي، وسعي العديد من الدول إلى بناء نظام عالمي جديد، وجعل دولها في مكانة

٦ مليارات دولار حجم التبادل التجاري السعودي ـ التركي واستهداف رفعه إلى ١٠ مليارات قريبًا و٣٠ مليارًا على المدى الطويل

مرموقة في السلم الدولي، ومن بين هذه الدول المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر وتركيا وغيرها، أي أنها جميعًا بحاجة إلى التوافق حول رؤية نظام عالمي جديد، والمشاركة في تشكيلة، فالشعوب المسلمة تشكل خمس سكان الكرة الأرضية، فهي الكتلة السكانية الأكبر في هويتها الثقافية والحضارية، ولكنها لا تمثل وزناً لائقاً بحجمها السكاني الحضاري وإمكانياتها الاقتصادية، وبالأخص أن تشكيل نظام عالمي جديد هو أحد المؤشرات الحتمية والأساسية المنبثقة عما قد تؤدي إليه نهاية الحرب الروسية الأوكرانية، وكذلك العديد من النزاعات الدولية المهددة لاستقرار منطقة الشرق الأوسط والعالم.

آفاق الشراكة والتعاون الخليجي ـ التركي

إن الاهتمام الرسمي والاعلامي والشعبي الذي تابع لقاءات الرئيس التركي مع زعامات الدول الخليجية الثلاث قد أظهر مدى الرغبة والاستعداد الشعبي المتبادل لتجاوز مشاكل المرحلة السابقة، ويمكن القول إن هذه الرغبات قد أوجدت قوة فيزيائية دافعة لإنجاح رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، لفتح مرحلة جديدة من المصالحة أولاً ، وفتح أفاق تعاون اقتصادي جديد ثانياً، ونزع نوازع الخلافات بينها ثالثًا، وأن الحكومة التركية مطالبة بتعديل سياستها الخارجية غير المريحة للأنظمة السياسية العربية، وبالأخص مع دول الخليج العربي، وبشكل أكثر خصوصية مع المملكة العربية السعودية.

كان حجم التبادل التجاري بين تركيا والمملكة العربية السعودية العام الماضي ٦ مليارات دولار، واليوم تستهدف تركيا رفعه إلى ١٠ مليارات على المدى القريب و٣٠ مليارًا على المدى الطويل، ولكن ما ميز الاتفاقيات الأخيرة بين السعودية وتركيا التركيز على الاتفاقيات الصناعية الدفاعية، وفي توطين الصناعات العسكرية الدفاعية في المملكة العربية السعودية بشراء حقيقية في التصنيع والتمويل والتطوير التكنولوجي والاليكتروني والتقدم العلمي، سواء بتصنيع المدرعات أو الدرونات أو الصواريخ بعيدة المدى وغيرها.

لقد جاءت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ نحو الشراكة مع الصناعات الدفاعية التركية لتأمين ما تحتاج إضافته إلى صناعاتها العسكرية المتقدمة الأخرى، ولعل البيان الختامي الذي صدر عن القمة السعودية التركية بتاريخ ١٨ تموز/يوليو ٢٠٢٣م، قد عبر بوضوح عن الرؤية السعودية ٢٠٢٣م، التي تم تأسيسها للتعاون مع تركيا ومن أهمها المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.

ومن أبرزها: (البنية التحتية، والبناء، والهندسة، والصناعة بما في ذلك الدفاعية والمعدنية، والسياحة البيئية والتراثية، والطاقة المتجددة) وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك بين البلدين، وتعزيز وتنويع التجارة البينية من خلال تكثيف التواصل بين القطاع الخاص في البلدين وتطوير بيئة استثمارية خصبة ومحفزة للقطاع الخاص وبحث واستكشاف أبرز الفرص الاستثمارية عبر تمكين القطاع الخاص وتقديم التسهيلات وتهيئة بيئة الأعمال المناسبة وتوفير المكنات اللازمة.

تركز الاتفاقيات الأخيرة بين السعودية وتركيا على الاتفاقيات الصناعية الدفاعية وتوطين الصناعات العسكرية في المملكة

وأشاد البيان الختامي بنتائج المنتدى الاستثماري السعودي / التركي الذي عقد على هامش زيارة معالي وزير الاستثمار السعودي خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٢م، بمشاركة أكثر من ٢٨٠ من الشركات الكبرى (السعودية والتركية)، والذي نتج عنه توقيع (١٢) اتفاقية ومذكرة تفاهم للقطاعين الحكومي والخاص، وبعقد المنتدى الاستثماري السعودي التركي (الخاص بالمجال السياحي) المزمع عقده أواخر شهر أغسطس من هذا العام في مدينة اسطنبول.

وفي مجال الطاقة، أكد الجانبان على أهمية استقرار أسواق الطاقة العالمية، ورحبت تركيا بدور المملكة في دعم توازن أسواق البترول العالمية، بما يخدم مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، ويحقق النمو الاقتصادي المستدام. وعبرا عن تطلعهما إلى تعزيز التعاون في مجالات الطاقة بما فيها الطاقة المتجددة، والربط الكهربائي بين البلدين، وتصدير الكهرباء من المملكة إلى تركيا وأوروبا، وكفاءة الطاقة، والابتكار والتقنيات النظيفة للموارد الهيدروكربونية، والوقود المنخفض الكربون بما فيه الهيدروجين، وتم بحث خيارات للتعاون للاستخدامات السلمية النووية والجوانب الرقابية لها، وتعزيز التعاون في تطوير المشروعات وسلاسل الإمداد المرتبطة بقطاعات الطاقة واستدامتها.

وأكد الجانبان على أهمية تعزيز التعاون في عدد من مجالات الطاقة بما فيها توريد البترول والمشتقات البترولية والبتروكيماويات، وبحث فرص المشاريع المشتركة في كامل سلسلة قطاع البتروكيماويات بما فيها التحويلية والمتخصصة، والاستخدامات المبتكرة للمواد الهيدروكربونية، وتبادل المعرفة والخبرات لتطبيق أفضل الممارسات فيما يتعلق بالهيدروجين النظيف، وتمكين التعاون بين الشركات لتعزيز الاستفادة من الموارد المحلية في البلدين، بما يسهم في تحقيق مرونة إمدادات الطاقة وفعاليتها.

وأكد البيان الختامي على تعزيز التعاون المشترك في قطاعي الصناعة والتعدين، والعمل على تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة في مجالات التصدير والاستيراد وجذب الاستثمارات في القطاع الصناعي، وتعزيز مجالات التعاون المستقبلية في قطاع الصناعة والصناعات المعدنية بما في ذلك الصناعات التحويلية والبتروكيماوية، وصناعات السيارات وقطع الغيار، وصناعات الطيران، والموانئ والصناعات البحرية، والصناعات التعدينية، والصناعات الغذائية.

ورحب الجانبان بالتوسع في دخول القطاع الخاص في البلدين في شراكات استثمارية في المجالات الزراعية والصناعات الغذائية، واتفقا على أهمية استمرار التعاون بينهما في مجالات البيئة والمياه والزراعة والأمن الغذائي.

وفي الجانب الدفاعي والأمني، عبر الجانبان السعودي والتركي عن عزمهما على تعزيز التعاون والتنسيق في المجالات الدفاعية، والصناعات العسكرية، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بينهما في هذه المجالات، بما يخدم ويحقق المصالح المشتركة للبلدين، ويسهم في تحقيق الأمن والسلم في المنطقة والعالم. واتفق الجانبان على أهمية تعزيز التعاون الأمني القائم، والتنسيق حيال الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ومنها مكافحة الجرائم بكافة أشكالها، وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب وتمويلهما، وتبادل المعلومات والخبرات والتدريب بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في البلدين الشقيقين.

كما عبر الجانبان عن تطلعهما إلى تعزيز التعاون العلمي والتعليمي بين البلدين، وتشجيع الجامعات في البلدين على تعزيز العلاقات المباشرة بينها، ورفع مستوى التعاون البحثي والعلمي في المجالات الحيوية.

وتم توقيع برنامج الخطة التنفيذية للتعاون في مجالات القدرات والصناعات الدفاعية والأبحاث والتطوير، والتوقيع على عقدي استحواذ بين وزارة الدفاع وشركة (بايكار) التركية، ومذكرات تفاهم للتعاون في مجالات الاستثمار المباشر، والإعلام، والطاقة، وتوقيع (٩) مذكرات تفاهم بين القطاع الحكومي والخاص في البلدين خلال منتدى الاستثمار السعودي التركي الذي عقد على هامش الزيارة، والتي شملت مجالات الطاقة، والعقار، والبناء، والتعليم، والتقنيات الرقمية، والصحة، والإعلام.

وفي الشأن الدولي، جدد الجانبان عزمهما على مواصلة التنسيق وتكثيف الجهود الرامية لصون السلم والأمن الدوليين. وتبادل الجانبان وجهات النظر حول القضايا التي تهم البلدين على الساحتين الإقليمية والدولية، وأكدا عزمهما على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك تجاهها، ومواصلة دعمهما لكل ما من شأنه إرساء السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

تسعى الدول الخليجية وتركيا لردع الحرس الثوري الإيراني عن التورط في أعمال عدوانية في الشؤون الداخلية لدولها ودول المنطقة

وكانت قائمة الاتفاقيات المبرمة بين تركيا والسعودية، على النحو التالي:

أولاً ـ مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال تشجيع الاستثمار المباشر بين الجمهورية التركية والمملكة العربية السعودية.

ثانياً ـ خطة تنفيذية للتعاون بين وزارتي الدفاع التركية والسعودية.

ثالثاً ـ مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الاتصالات بين رئاسة الاتصالات بالرئاسة التركية ووزارة المعلومات السعودية.

رابعاً ـ مذكرة تفاهم في مجال الطاقة بين وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية ووزارة الطاقة السعودية.

خامساً ـ اتفاقية تعاون بين وزارة الدفاع السعودية وشركة بيكار التركية.

وقد وقعت مثل هذه الاتفاقيات الاقتصادية والدفاعية مع دولة قطر من قبل، فما يميز هذه الاتفاقيات أنها تركزت على التعاون الصناعي الدفاعي، وقد مثل التعاون العسكري الدفاعي بين دولة قطر والجمهورية التركية نموذجًا في التعاون والحماية الدفاعية، وكذلك في المجالات الاقتصادية الأخرى، حيث أن حجم التبادل التجاري حالياً هو ٢,٢ مليار دولار، والخطط المستقبلية هي زيادة هذا الحجم إلى ٥ مليارات دولار.

وأما مع الإمارات العربية المتحدة فهي وإن كانت أكبر شريك تجاري لتركيا في الخليج العربي، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري حالياً ١٠ مليارات دولار، إلا أن الحكومتين تسعيان إلى رفعه لمستويات أعلى، وقد قدرت تحليلات اقتصادية أن الاتفاقيات الموقعة مع الامارات تصل إلى ما يزيد عن خمسين مليار دولار أمريكي، وقد كانت دولة الامارات سباقة في التركيز على الصناعات الدفاعية التركية والاستثمار فيها منذ سنوات.

لقد سعت دول الخليج العربي إلى مباشرة استثمارات فورية في الاقتصاد التركي، قدرت بنحو عشرة مليارات دولار مبدئياً في أصول محلية أولاً، وتم الاتفاق على رفع مستوى هذه الاستثمارات إلى ٣٠ مليار قريبا، وفي المقابل فإن الحكومة التركية تسعى إلى توفير الأرضية الاقتصادية التشجيعية لاستثمار الشركات التركية في دول الخليج العربي، وبالأخص في قطاع الأعمال الإنشائية والتصنيعية المدنية والدفاعية، وفي مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات الرقمية والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والتمويل والسياحة والزراعة والغذاء وغيرها.

وقد أبرمت الكويت في السنوات الماضية صفقات عسكرية مع تركيا بما فيها شراء مجموعة من الطائرات المسيرة التركية، وهذا ديدن معظم دول الخليج العربي، لأنها جميعها بحاجة إلى تنويع شراكاتها الخارجية وبالأخص في المجالات العسكرية أولاً، وتقليل اعتمادها الأمني على الدول الكبرى، فأمريكا تراجع اهتمامها بدول الشرق الأوسط بعد توزيع جهودها على مواجهة الصين وروسيا في الشرق الأدنى، أكثر من متابعة شراكاتها مع دول الشرق الأوسط.

ـ أهم المجالات القابلة للنمو وانعكاسها على التعاون المشترك الخليجي والتركي

بقدر ما كانت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ واضحة ومدروسة وناجحة فقد انعكست على نجاح القمم الخليجية التركية كلها، وتبقى الآمال متجهة لمزيد من النجاح والتقدم والتطوير والعمل المستدام، لذلك فإن ما ينبغي التفكير فيه والتركيز عليه كيف يتم تثبيت هذه الاتفاقيات الاقتصادية والشراكة في التصنيع الدفاعية بين السعودية وتركيا وكل دول الخليج العربي دون انتكاس ولا ارتكاس، وصمود هذه الاتفاقيات لا ينبغي أن يعتمد على النوايا الحسنة فقط، بل لا بد من توفير شروط الاستدامة والنجاح والمصير المشترك للجميع، وبتحديد أركان هذه الشراكة المصيرية، بحيث لا يكون التراجع عنها أمرًا مقبولًا ولا ممكنًا ولا ميسورًا.

أولى الأركان التي يمكن أن تساعد على دور هذه الاتفاقيات ونموها للأفضل في المستقبل هي:

أولاً: الحفاظ على متانة العلاقات الخليجية ـ التركية أمام المجتمع الدولي ودورها فيها، فمثلاً كان للرئيس أردوغان جهودًا دولية لإيجاد حل سلمي للحرب الروسية الأوكرانية، وفي الأيام الأخيرة استضاف ولي العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان الرئيس الأوكراني زيلنسكي، وأعلن كذلك عن استضافة السعودية لمحادثات سلام بين أوكرانيا وروسيا، هي اليوم في مرحلة التحضير والاستشارات، وقد تكون خبرات تركيا في هذا المجال ذات فائدة ويمكن أن تؤخذ بالحسبان، ومهما كانت النتائج فإنها ستؤدي إلى ثقة المجتمع الدولي بقدرة الرياض على لعب دور دولي، وأن السعودية قادرة على استضافة قمة سلام، ولعب دور دبلوماسي في أكبر أزمات العالم، وبالأخص لدى الدول الكبرى بما فيها أمريكا وأوروبا وروسيا أيضًا، هذا الدور التركي والسعودي هو مؤشر على إمكانية إيجاد ثقل دولي مؤثر لدول

رؤية السعودية ٢٠٣٠ فرصت التقارب والتعاون الخليجي والتركي وسعي العديد من الدول إلى بناء نظام عالمي جديد

الشرق الأوسط وفي العالم أجمع، كما أن الدول الخليجية وتركيا قادرة على لعب دور دولي للسلام في العالم كله، ومن باب أولى في إقليمها وبين دولها.

ثانياً: التأكيد على صحة ما ذهبت إليه الاتفاقيات الاقتصادية والدفاعية التي وقعت في الجولة الأخيرة في تحقيق مصالح الشعوب في الخليج العربي وفي تركيا.

ثالثاً: بذل جهود إعلامية في توعية الشعوب عليها، وبيان دورها في إحداث شعور شعبي بفائدة ذلك على مستوى عيشه وسعادته وحرية انتقاله وحركته بين هذه الدول.

رابعاً: عدم الاكتفاء بها وإنما بالسعي للزيادة عليها بمزيد من اتفاقيات التعاون في كل المجالات، وأن الأمل الأكبر أن تكون هذه الدول متحدة أمام شعوبها في رؤيتها المستقبلية في حل قضاياها ومشاكلها، فثبات هذه السياسات مبعث اطمئنان وأمن لشعوبها قبل غيرها.

خامساً: أن يتم ربط الاتفاقيات الاقتصادية والدفاعية بالأمن القومي لدول الخليج كله مع الأمن القومي التركي، وقد وقعت مثل هذه الاتفاقيات الاقتصادية والدفاعية مع المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، فلا تبقى هذه الاتفاقيات محصورة بالتعاون الاقتصادي والانتاج الدفاعي فقط، وإنما لتكون هذه الاتفاقيات من أركان حماية الأمن القومي الخليجي والعربي والتركي معاً، وذلك لردع مخاطر أمنية مشتركة تهدد أمن المنطقة، ومن هذه المخاطر التي تسعى دول الخليج وتركيا لردعها ما يمثله التهديد الإيراني للمنطقة المحيطة بالحدود الجغرافية لدول الخليج العربي وتركيا معًا.

إن الدول الخليجية وتركيا تسعى بكل إمكانياتها إلى ردع الحرس الثوري الإيراني عن التورط في أعمال عدوانية في الشؤون الداخلية لدولها أولاً، ودول المنطقة ثانيًا، وبالأخص في الدول التي تعرضت لاعتداءات كبيرة من قبل الجمهورية الإيرانية وحرسها الثوري في العقود والسنوات القليلة الماضية كما في لبنان وسوريا والعراق واليمن ومياه الخليج العربي وغيرها، فضلاً عن الحاجة المشتركة لمتابعة تسارع الإنتاج العسكري في إيران كماً ونوعاً، ومنها المشروع النووي الإيراني، ومشاريع الصواريخ الباليستية بعيدة المدى برًا وبحرًا والطائرات المسيرة، ومثال ذلك إعلان وكالة تسنيم الإيرانية شبه الرسمية بأن القوات البحرية التابعة للحرس الثوري كشفت بتاريخ الأول من شهر آب/أغسطس ٢٠٢٣م، عن أن سفناً إيرانية جديدة مزودة بصواريخ يصل مداها إلى ٦٠٠ كيلومتر، وهذه السفن تابعة لبحرية الحرس الثوري، وقد كشف عن ذلك في مناورات عسكرية تجريبية في المياه الخليجية، انطلاقًا من جزيرة أبو موسى المتنازع عليها بين إيران والإمارات، فهذه المناورات في الجزر العربية هو عدوان على الأمن القومي العربي الخليجي والعربي والتركي معًا.

خاتمة:

لقد فتحت رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ أبواب التعاون الخليجي التركي واسعة، وجاءت القمم الخليجية مع تركيا ١٧ ـــ ١٩ تموز/يوليو ٢٠٢٣ آفاقًا واسعة لتطوير العلاقات التركية الخليجية إلى مستويات الشراكة الاستراتيجية الشاملة، بدليل أن الأبعاد الاقتصادية والتصنيع الدفاعي أخذت حيزًا كبيرًا في الاتفاقيات الموقعة، والمأمول أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات وتطويرها في الأيام والسنوات القادمة، بما يحفظ مصالح كل دول المنطقة وأمنها وازدهار شعوبها.

وكذلك جاء التفاهم الأمني والتعاون السياسي على إدارة مناطق الصراع في المنطقة، سواء نحو القضية الفلسطينية أو الصراعات الداخلية في سوريا وليبيا والعراق واليمن والسودان وغيرها مهم جدًا، فهدفه تحقيق الاستقرار الإقليمي وضمان تأثير خليجي وتركي أقوى وأنفع لدول وشعوب المنطقة.

كما إن توتر علاقات أمريكا مع تركيا أولاً ومع بعض دول الخليج ثانيًا يفرض مزيدًا من التعاون بين تركيا والخليج العربي، فهذا التعاون ليس ضرورة اقتصادية كبيرة فقط، وإنما هو ضرورة كبيرة لحماية الأمن القومي لدولهم في عالم يشتعل بالصراعات الدولية، وهو مرشح في المستقبل القريب أن يكون أكثر اشتعالاً وصراعاً وحروباً قد تصل لمستوى حرب عالمية ثالثة، والاستعداد لذلك اليوم هي قضية استراتيجية ومصيرية عربيًا وتركيًا.

*رئيس مركز شرقيات للبحوث ورئيس تحرير اندبندنت تركية

"ما بعد قمة جدة: السعودية توظف قوتها الناعمة لخدمة القضية الفلسطينية"

٣ آليات عمل رئيسية لتنفيذ مضمون البيان المشترك للقمة الخليجية مع دول آسيا الوسطى

شكلت القمة الخليجية الأولى مع دول آسيا الوسطى التي عقدت في ١٩ يوليو ٢٠٢٣م، واحدة من أهم الشراكات الإقليمية والدولية الواعدة لدول الخليج. وذلك يدفعنا بأهمية النظر في بيان القمة كونها قمة مؤسسة لما سوف تبنى عليها من خطوات لاحقة في تعزيز العلاقات الخليجية–الوسط آسيوية. وتحسب لكافة الدول الأعضاء المساهمات البارزة في تعزيز أوجه تلك العلاقات حيث اكتسبت اوزباكستان والمملكة العربية السعودية أهمية خاصة بفعل المبادرة في استضافة أولى تلك القمم في كل من جدة، وستكون المحطة القادمة سمرقند عاصمة طريق الحرير التي سطرت ملاحم الالتقاء الحضاري والعلم والمعرفة والعشاق والشهداء الأحياء. وقد بني البيان الختامي على ركائز تلك الشراكة الواعدة، لذلك سوف نستخلص من خلال تلك القراءة في البيان أبرز المبادئ المشتركة بين المنطقتين، ومجالات التعاون، وآليات التنفيذ والتطلعات نحو المستقبل.

د.هيله حمد المكيمي

أولاً: المبادئ المشتركة: تضمن البيان العديد من المبادئ والقيم المشتركة التي تربط بين شعوب ودول منطقتي الخليج وآسيا الوسطى. فقد نص البيان صراحة على أن هناك قيم ومصالح مشتركة وروابط تاريخية عميقة. وشملت تلك المبادئ كذلك:

–التنوع الثقافي والانفتاح والمحطات التاريخية لكلا المنطقتين مصدرًا للتأكيد على التسامح والتعايش السلمي.

–محاربة خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب والتمييز بين الجنسين وأعمال التطرف يمكن أن تسهم في اندلاع النزاعات والتي نص عليها قرار مجلس الأمن ٢٦٨٦

. السلام والأمن والاستقرار والإزهار أبرز القضايا الإقليمية والدولية والتي تتطلب شحذ الجهود لتحقيقها.
–الاحترام المتبادل والتعاون بين الدول لتحقيق التنمية والتقدم، ومبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها

–الحفاظ على النظام الدولي القائم على الالتزام بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

– تزايد مخاطر المواجهة النووية بين الدول المسلحة نوويًا يشكل تهديدًا خطيرًا ومرفوضًا للسلم والأمن الدوليين، وأنه لا ينبغي أبدًا السماح باستخدام الأسلحة النووية.

–الإدانة الصريحة لكافة أعمال الإرهاب والتطرف.

ثانيًا: مجالات التعاون: والتي شملت العلاقات السياسية والاستراتيجية والثقافية والتغير المناخي والاقتصاد والمواصلات والتعليم والصحة والشباب.
–العلاقات السياسية والاستراتيجية: ربط القادة بين العلاقات السياسية والاستراتيجية بين المنطقتين بالأمن والاستقرار

عقد القمة التاريخية الأولى بين دول الخليج وآسيا الوسطى قرار جيواستراتيجي تلمسته دول الخليج بقيادة السعودية

الإقليمي والدولي، أما مجالاتها فقد تضمنت العمل على ضمان مرونة سلاسل الإمداد، والنقل والاتصال، والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والأمن المائي، ودفع بناء علاقات التعاون في تطوير مصادر وتقنيات الطاقة الخضراء والمتجددة، وخلق فرص الأعمال التجارية ودعم فرص الاستثمار وزيادة التبادل التجاري.

-العلاقات الثقافية: يشكل التنوع الثقافي والانفتاح والمحطات التاريخية لكلا المنطقتين مصدرًا للتأكيد على التسامح والتعايش السلمي، لذلك تم اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٦٨٦ الذي أكد أن خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب والتمييز بين الجنسين وأعمال التطرف يمكن أن تسهم في اندلاع النزاعات وتصعيدها وتكرارها. لاسيما أن ذلك الخطاب مرتبط بموجات الإسلاموفوبيا المتصاعدة وآخرها حادثة حرق المصحف الشريف في السويد، وذلك يدفع إلى القلق إزاء تلك العنصرية تجاه الإسلام وأعمال العنف ضد الأقليات المسلمة والرموز الإسلامية. وحول التعاون الثقافي و الإنساني بين المنطقتين، بما في ذلك وسائل الإعلام والمجالات الاجتماعية، أشار البيان إلى أهمية الحفاظ على التراث الثقافي المشترك بين الجانبين، وتعزيز التعاون الثقافي والإعلامي المشترك، وتشجيع الحوار الثقافي بين الجانبين، وبحث فرص تطوير التعاون في كل المجالات ذات الصلة بما يخدم العمل المشترك للجانبين.

-التغير المناخي والطاقة النظيفة: التأكيد على مبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، لاسيما الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة، ومراعاة الظروف والأولويات الوطنية المختلفة، وأن يراعى في تنفيذ الاتفاقيتين الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية الناجمة عن تدابير الاستجابة لتغير المناخ خاصة تلك المؤثرة على الدول النامية الأكثر عرضة لهذه الآثار، وسيوفر COP28 فرصة لتقييم هذه المسائل والتقدم المحرز في الجهود الجماعية الرامية إلى تنفيذ هذه الاتفاقات الدولية..

. التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في مجال البيئة وتغير المناخ وحماية الأنهار الجليدية والموارد المائية، وجذب المزيد من الاستثمارات للقطاعات الرئيسية لاقتصاد بلدان آسيا الوسطى للتكيف مع تغير المناخ من خلال التكامل والتعاون بشأن مخاطر الكوارث الطبيعية وعواقبها بين الجانبين.
. تعزيز التعاون في مجال طاقة الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي والابتكار والتكنولوجيا الخضراء، وعلى الحاجة إلى استثمارات لتنفيذ مشاريع جديدة في هذه المجالات المهمة بين الجانبين. والترحيب بقرار المملكة العربية السعودية استضافة منتدى الاستثمار بين دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، في الربع الأخير من عام ٢٠٢٣م، وبمبادرتي جمهورية تركمانستان وجمهورية قيرغيزستان لاستضافة منتدى الاستثمار بين دول

مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى في عام ٢٠٢٤م.

المجال الاقتصادي: التأكيدعلى أهمية استمرار بذل الجهود لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي وتشجيع الاستثمار المشترك، من خلال تعزيز العلاقات بين المؤسسات المالية والاقتصادية، وقطاعات الأعمال لدى الجانبين لاستكشاف مجالات التعاون والفرص المتاحة، وتوفير مناخ جاذب لقطاع الأعمال والتجارة والاستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادي لتحقيق المنفعة المتبادلة. والدعوة إلى تحقيق التكامل بين الفرص المتاحة وتطوير مجالات الاستثمار، وبحث الأولويات التنموية وتبادل الخبرات في ضوء خطة العمل المشتركة.

المواصلات: التشديد على أهمية تطوير طرق النقل المتصلة بين المنطقتين، وبناء شبكات لوجستية وتجارية قوية وتطوير أنظمة فعالة تسهم في تبادل المنتجات.

التعليم: تعزيز التعاون في مجالات التعليم العالي، والبحث العلمي والتدريب المهني، وتشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمي لدى الجانبين، وتوفير فرص التعليم في الجامعات التقنية، حيثما أمكن ذلك، للطلاب من دول مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى، وكذلك تبادل الخبرات والتجارب من خلال التواصل بين الخبراء والمختصين بالتعليم.

الصحة: العمل على تعزيز التعاون في المجال الصحي، وتبادل الخبرات بين المؤسسات المتخصصة في مختلف المجالات الصحية، ودعم المبادرات العالمية للتصدي للأوبئة والمخاطر والتحديات الصحية الحالية والمستقبلية. في هذا السياق، تمت الإشارة إلى مبادرة كازاخستان لإنشاء هيئة خاصة متعددة الأطراف في الأمم المتحدة ـ الوكالة الدولية للسلامة البيولوجية ـ التي تم إعلانها في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي ستساهم في الوقاية من التهديدات البيولوجية وتبادل البيانات حول الأمراض الخطرة.

الشباب: التأكيد على أهمية تعزيز التعاون في مجال الشباب والرياضة، وتبادل الخبرات وتنسيق المواقف الانتخابية المتعلقة بالاتحادات الرياضية والإقليمية والقارية والدولية، مشيدين باستضافة دولة قطر لمباريات كأس آسيا ٢٠٢٣م.

مكافحة الإرهاب: الاتفاق على إدانة الإرهاب أيًا كانت مصادره ورفض جميع أشكاله ومظاهره وتجفيف مصادر تمويله، والعمل على تعزيز الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف، ومنع تمويل وتسليح وتجنيد الجماعات الإرهابية لجميع الأفراد والكيانات. تمت الإشارة إلى نتائج مؤتمر «دوشنبه» بشأن «التعاون الدولي والإقليمي في مجال أمن الحدود وإدارتها من أجل مكافحة الإرهاب ومنع حركة الإرهابيين»، المعقود يومي ١٨ و١٩ أكتوبر ٢٠٢٢ في «دوشنبه»، ونتائج الاجتماع الوزاري للتحالف العالمي ضد داعش الذي عقد في ٨ يونيو ٢٠٢٣ بالرياض. والتأكيد على مواصلة دعم كل الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة المنظمات الإرهابية والتصدي لجميع الأنشطة المهددة للأمن والاستقرار.

ثالثًا: آليات التنفيذ والتطلعات نحو المستقبل. اتفقت دول كلا المنطقتين على خطة عمل ٢٠٢٣-٢٠٢٧م، والتي تتضمن وضع البنية التحتية لتنفيذ تلك الرؤى الطموحة التي تجمع بين كلا المنطقتين. وقد تضمن البيان كذلك إشارات هامة حول طبيعة النشاط الدبلوماسي الذي تضطلع به كلا المنطقتين لتحقيق ذلك التعاون الإقليمي والذي شمل تعزيز التعاون المؤسسي البيني بالإضافة إلى تبادل دعم الجهود الدبلوماسية في المحافل الدولية.
-تعزيز التعاون المؤسسي: يتضمن هذا التعاون المؤسسي بين المنطقتين العديد من المجالات بما فيها. تعزيز الحوار الاستراتيجي والسياسي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول آسيا الوسطى، وتعزيز هذه الشراكة نحو آفاق جديدة في مختلف المجالات، بما في ذلك الحوار السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والاستثماري، وتعزيز التواصل بين الشعوب، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات في جميع المجالات مثل التعليم والثقافة وشؤون الشباب والسياحة ووسائل الإعلام والرياضة وفقًا لخطة العمل المشترك المتفق عليها للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٧م، تمت الإشادة في البيان كذلك بمخرجات الاجتماع الوزاري المشترك للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون ودول آسيا الوسطى الذي عقد في ٧ سبتمبر ٢٠٢٢م، والاجتماعات الفنية التي عقدت بين المسؤولين والمختصين من الجانبين في مجالات التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار والصحة والثقافة والشباب والرياضة، وحثوا الجهات المعنية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتنفيذ الفوري لخطة العمل المشتركة، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، لتعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات.
-تبادل دعم الجهود الدبلوماسية في المحافل الدولية: وتتجلى تلك الركيزة من خلال ما تضمنه البيان بإشارات واضحة لعدد من الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها دول كلا المنطقتين. فعلى سبيل المثال:
*الإشادة بنتائج وأهداف مؤتمر قادة الأديان العالمية والتقليدية الذي يعقد في كازاخستان منذ عام ٢٠٠٣م، من أجل مناقشة المبادئ التوجيهية العالمية لتحقيق الاحترام والتسامح فيما بين الأعراق والأديان.
*الإشادة بنتائج ملتقى البحرين للحوار «الشرق والغرب من أجل التعايش الإنساني»، الذي عقد في ٢٠٢٢م، في مملكة البحرين، تحت رعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل

تغير علاقة دول المنطقتين مع القوى الدولية المهيمنة لاسيما الولايات المتحدة وروسيا يدفع بكلاهما للتنسيق والتعاون

خليفة، ملك مملكة البحرين، بالتعاون مع شيخ الأزهر وبابا الفاتيكان.

- التأكيد على ترشيح المملكة العربية السعودية لاستضافة معرض «إكسبو ٢٠٣٠» في مدينة الرياض، وبذل كل الجهود لدعم هذا الترشيح، مؤكدين أهمية تنظيم المعارض الدولية والإقليمية والمشاركة الفعالة فيها لتحفيز التبادلات الاقتصادية والثقافية بين آسيا الوسطى ومنطقة الخليج

-الترحيب بجهود دولة الإمارات العربية المتحدة في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ «كوب ٢٨» لدعم الجهود الدولية في هذا الإطار.

- التأكيد على أهمية استمرار التعاون بين مجلس التعاون وآسيا الوسطى في المحافل والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم

-التأكيد على أهمية نتائج مؤتمر «دوشنبه» بشأن «التعاون الدولي والإقليمي في مجال أمن الحدود وإدارتها من أجل مكافحة الإرهاب ومنع حركة الإرهابيين»، المعقود يومي ١٨ و١٩ أكتوبر ٢٠٢٢م، في «دوشنبه»، ونتائج الاجتماع الوزاري للتحالف العالمي ضد داعش الذي عقد في ٨ يونيو ٢٠٢٣م، بالرياض.

- أهمية تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي ومؤسساتها وهيئاتها. وشددوا على أن أجزاء من العالم الإسلامي تواجه انعدام الأمن الغذائي المتزايد، ويرجع ذلك في الغالب إلى تحدي الوضع الجيوسياسي والجيواقتصادي، فضلاً عن تغير المناخ. لذلك تم التأكيد على ضرورة التعاون ودعم جهود المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي واستخدام إمكاناتها لضمان وصول الإمدادات الغذائية إلى البلدان المحتاجة.

الخلاصة: بعد مضي ما يزيد على الثلاثين عامًا على استقلال جمهوريات آسيا الوسطى من الاتحاد السوفييتي، عقدت القمة التاريخية الأولى بين دول الخليج وآسيا الوسطى وهي بلا شك قرار جيواستراتيجي تلمسته دول الخليج بقيادة المملكة العربية السعودية التي استضافت تلك القمة. وبذلك فإن القرار الجيواستراتيجي يتضمن العديد من أوجه التعاون والتي تشمل العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وتأتي في مقدمتها المجال الأمني والذي بدوره ينقسم إلى عدة مستويات بما فيها المستوى الدولي والإقليمي. فعلى المستوى الدولي تتنافس القوى الدولية في كلا المنطقتين على النفوذ وتشمل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين والهند، وعلى المستوى الإقليمي تتنافس كذلك في كلا المنطقتين كل من تركيا وإيران وإسرائيل. وذلك يؤكد على أهمية تلك القمة التي تزامنت مع الحوار التشاوري الخليجي الثامن عشر، وبذلك فقد أعطت تلك القمة لهذا الحوار صبغته الوسط آسيوية. كما دفعت بتلك القمة العديد من المتغيرات التي تشهدها المنطقة سواء كانت الانسحاب الأمريكي، تغير الدور الروسي في آسيا الوسطى، فعلاقة روسيا مع طاجيكستان تأتي في المقدمة، بعد ذلك تأتي كل من كازاخستان وقيرغيزستان، ومن ثم أوزباكستان، أما تركمانستان فقد اختلفت مع روسيا حول إيرادات الغاز منذ عدة سنوات وبذلك تعتبر أولى الدول الوسط آسيوية التي اتجهت إلى الصين كبديل استراتيجي. وبذلك فإن تغير علاقة دول كلا المنطقتين مع القوى الدولية المهيمنة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا يدفع بكلاهما للتنسيق والتعاون. في الوقت نفسه، تشهد كلا المنطقتين تصاعدًا للنفوذ الهندي والصيني، فالصين صاحبة الوساطة بين الاتفاق السعودي-الإيراني، كما أن كافة دول الخليج أبدت رغبتها بعضوية منظمة شانغهاي ولهذا فقد أصبح لزامًا أن تعقد تلك المشاورات والقمم لمزيد من التنسيق والتعاون في كافة تلك القضايا الدولية والإقليمية الهامة. ومن الجدير بالذكر، أن دول آسيا الوسطى منذ زمن كانت تنظر إلى مجلس التعاون الخليجي كنموذج للتعاون الإقليمي وقد دفعها ذلك لتدشين مشروع منظومة إقليمية أطلق عليها منظمة آسيا الوسطى في نهاية التسعينيات حيث لم يكتب النجاح لذلك المشروع بفعل التنافس الإقليمي ما بين كازاخستان وأوزباكستان كونها الدول الأكثر تأثيرًا في آسيا الوسطى. لذلك في يوليو ٢٠٢٢م، خلال اجتماع قادة الدول الخمس تم تبني مفهوم «التعاون التفاعلي» الذي اقترحه رئيس كازاخستان، وفي ٧سبتمبر ٢٠٢٢م، عقد الاجتماع الوزاري الخليجي مع نظرائهم في آسيا الوسطى، وفي ديسمبر ٢٠٢٢م، عقدت القمة الخليجية-الصينية، ومن ثم القمة الصينية مع دول وسط آسيا في مايو ٢٠٢٣م، وقد توجت تلك الجهود الدبلوماسية في قمة جدة ٢٠٢٣م، مما يعكس الجهود الحثيثة التي يبذلها الجانبان في سبيل التنسيق والتعاون لمستقبل أفضل لشعوب هذه المنطقة.

* أستاذة العلوم السياسية بجامعة الكويت - عضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الشراكات الجديدة تضع تصورات مغايرة لحل النزاعات

خريطة التفاعلات والشراكات في الخليج تشهد تحولات كبيرة لتقييم الأولويات الاستراتيجية

شهد عام ٢٠٢٣م، سلسلة من التحولات الدبلوماسية والتطورات السياسية في المنطقة من الاتفاق السعودي ـ الإيراني إلى العلاقات المتزايدة بين إيران والإمارات العربية المتحدة، مع عودة نظام بشار الأسد ضمن المنظومة الإقليمية العربية، وكذلك التحسن في العلاقات مع تركيا، وأخيرًا الحديث عن اتفاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

وإضافة إلى التطورات على مستوى العلاقات الإقليمية كانت هناك تطورات ملموسة على المستوى الدولي من التوسط الصيني بين إيران والمملكة العربية السعودية بما يحمله ذلك من دور جديد للصين في المنطقة مغايرًا لدورها التقليدي المرتكز على العلاقات الاقتصادية بالأساس، ثم الحديث عن عضوية المملكة العربية السعودية في بنك التنمية الجديد التابع لتجمع بريكس والذي أنشأ في عام ٢٠١٤م، وانضمت له الإمارات في عام ٢٠٢١م، والذي سيكون له ثقل اقتصادي مهم على المستوى الدولي، وكذلك العضوية المحتملة لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات في تجمع بريكس، وكذلك استضافة المملكة لمباحثات جدة بشأن الأزمة الأوكرانية والتي شكلت منعطفًا مهمًا في الدور الدبلوماسي ونفوذ السعودية ولارتباط دول الجنوب بالأزمة الأوكرانية والتي كان يُنظر إليها كأزمة غربية. وغير ذلك من التطورات.

د. خديجة عرفة

بحيث تشهد المنطقة سلسلة جديدة من التفاعلات على المستويين الإقليمي والدولي، في إطار مجموعة من الشراكات التي سيكون لها تأثيرها على وضع المنطقة في الوقت الراهن، وكذلك على مستقبل علاقات الدول الخليجية إقليميًا ودوليًا.

هذه التحولات تأثرت بمجموعة من المتغيرات، في مقدمتها الانسحاب الأمريكي من المنطقة والذي كان له انعكاساته المهمة على تحركات دول المنطقة، ليُصاحب ذلك تزايد النفوذ لقوى دولية مهمة مثل الصين وروسيا. وإن كان لا يمكن تجاهل الأزمة الأوكرانية لما خلفته من تداعيات اقتصادية دفعت بدول المنطقة لإعادة التفكير في مصالحها بمنظور مختلف، كما أنَّ إعادة مراجعة السياسات الإقليمية كشف في حالات أنَّ سياسة المقاطعة والعزلة لم تُسهم في حل الأزمات.

ومع الزخم الكبير في التفاعلات التي شهدتها المنطقة سيتم التطرق إلى بعض أبرز تلك الشراكات سواء كانت مع دول أو تكتلات على المستويين الإقليمي والدولي مع التطرق لمستقبلها وكذلك تداعياتها على وضع ومكانة دول المنطقة في ضوء التفاعلات الدولية؛ بالتركيز على الشراكة المتنامية مع الصين في ضوء ما تعكسه من تحولات فيما يخص سياسة الصين الخارجية، وكذلك لما لذلك من انعكاسات مهمة على المنطقة وطبيعة التفاعلات داخلها وخارجها وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات

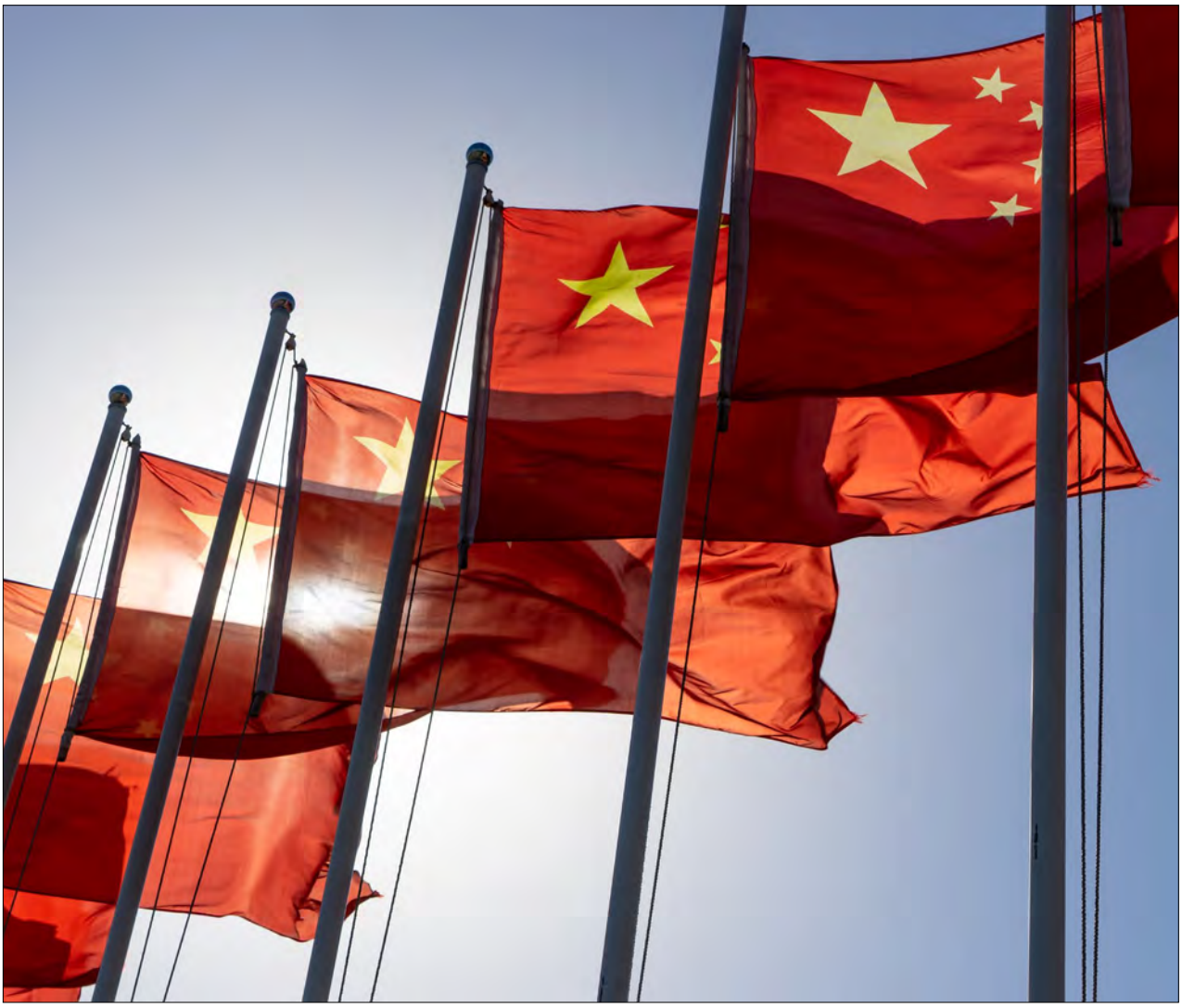

ركزت الصين خلال عقود في علاقاتها بدول المنطقة على التوسع اقتصاديًا والابتعاد عن التدخل في الأزمات والصراعات

مع الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى مستقبل الشراكة لدول المنطقة مع تجمع بريكس كقوى اقتصادية ذات ثقل عالمي، مع الإشارة إلى دلالات استضافة المملكة العربية السعودية لمحادثات جدة بشأن الأزمة الأوكرانية سواء كان ذلك يرتبط بوضع ومكانة المملكة أو بوضع دول الجنوب كفاعل في الأزمات الدولية.

مستقبل الشراكة الصينية مع دول المنطقة:

طرحت الصين في الحادي والعشرين من فبراير ٢٠٢٣م، ورقة عمل فيما يخص «مبادرة الأمن العالمي» Global Security Initiative. وهي مبادرة طموحة للغاية سبق أنَّ طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ في إبريل ٢٠٢٢م، خلال منتدى بواو السنوي. حيث دعا الرئيس الصيني في مبادرته إلى ضرورة التكيف مع المشهد الدولي شديد التغير من خلال التضامن، والتصدي للتحديات الأمنية شديدة التعقيد والتشابك، والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات الدولية، مع تعزيز حوكمة الأمن العالمي، ودعم الجهود الدولية لتحقيق المزيد من الاستقرار الدولي، وتعزيز السلام الدائم والتنمية في العالم. أي أنَّ جوهر المبادرة هو تعزيز الأمن العالمي في ظل التحديات الأمنية المتزايدة وشديدة

٤٠ دولة راغبة في الانضمام للبريكس ومتوقع أنّ تصبح المجموعة لاعبًا عالميًا في ظل تنوع إمكانات الدول الساعية للانضمام

التعقيد وذلك عبر اللجوء للآليات السلمية والمساعدة في إيجاد حلول جذرية للصراعات ووجود أطر ملائمة لحوكمة الأمن عالميًا وهو الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحقيق الاستقرار العالمي. وبذلك تعكس الوثيقة، والتي جاءت بعد نحو عقد من طرح الرئيس الصيني «شي جين بينغ» لمبادرة الحزام والطريق One Belt One Road، وبعد ٨ سنوات من طرح وثيقة «الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين». لتعكس توجهًا جديدًا في سياسة الصين الخارجية ودورها على المستوى العالمي. ولتُشكل إطارًا لشراكات الصين المستقبلية.

وفيما يخص الشراكة الصينية مع دول المنطقة، فقد اكتسبت تلك الشراكة أبعادًا جديدةً خلال الفترة الأخيرة؛ بحيث لم تعد مقتصرة على الجوانب الاقتصادية، لتُصبح الصين لاعبًا فاعلًا في المنطقة في مجالات استراتيجية وأمنية. فعلى مدار عقود ركزت الصين في علاقاتها بدول المنطقة على التوسع اقتصاديًا مع الابتعاد عن التدخل في الأزمات والصراعات السياسية.

ساعد الصين على تحقيق هذا الهدف تراجع الدور الأمريكي في المنطقة خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق وأفغانستان، مع عدم قدرة الولايات المتحدة على التدخل لتوفير أمن حلفائها الرئيسين في المنطقة، وعدم القدرة على إيجاد حلول للصراعات في اليمن وسوريا وليبيا. وكذلك التوتر الذي أصاب علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها الرئيسيين، وخاصة المملكة العربية السعودية. وهو ما شكّل بيئةً مواتيةً لتعزيز الشراكة الصينية الخليجية أبعد من الملف الاقتصادي. خاصة في أعقاب الدور الصيني فيما يتعلق بالوساطة بين إيران والمملكة العربية السعودية في مارس الماضي.

وفيما يخص مستقبل تلك الشراكة، فمن المتوقع أنّ تزداد الشراكة الصينية الخليجية متجاوزة بعدها الاقتصادي التقليدي، خاصة أنّ هناك ترحيب إقليمي أكبر بهذا الدور الصيني، في ظل طبيعة العلاقات المتميزة التي تربط الصين بدول المنطقة، مع أهمية هذا الدور في موازنة الدور الأمريكي، مع وجود حرص صيني على تحقيق التوازن في علاقاتها مع الأطراف كافة، مع التأكيد على أنها لن تكون بديلًا للولايات المتحدة الأمريكية ولن تحاول التورط في الصراعات في أزمات المنطقة. وإنما ستكون معنية بالأساس بتحقيق الاستقرار الإقليمي بما يُساعد على حماية مصالحها.

مستقبل الشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتجمع البريكس

يُشكل تجمع البريكس أحد أبرز التكتلات الاقتصادية في الوقت الراهن، هذا الظهور للبريكس كلاعب مؤثر في المشهد الاقتصادي العالمي خاصة في ظل معدلات النمو التي تحققها الدول الأعضاء في بريكس، أثار اهتمام عشرات الدول والتي أبدت رغبتها في الانضمام إلى المجموعة وفي الوقت الحالي توجد ٤٠ دولة راغبة في الانضمام إلى البريكس، لذا فمن المتوقع أنّ تصبح المجموعة لاعبًا عالميًا، لاسيَّما في ظل تنوع إمكانات الدول التي تسعى إلى الانضمام، سواء فيما يتعلق بامتلاك إمكانات اقتصادية ضخمة، أو إمكانات ديموغرافية هائلة، أو امتلاك الخبرة والتميُّز في مجالات وصناعات معينة.

وقد طلبت المملكة العربية السعودية الانضمام رسميًا لمجموعة بريكس، أما دولة الإمارات فقد أعربت عن اهتمامها بالانضمام. وفي الوقت الحالي، تُعدّ المملكة العربية السعودية أكبر شريك تجاري لمجموعة بريكس في الشرق الأوسط؛ فقد زادت التجارة الثنائية للمملكة العربية السعودية مع دول البريكس من ٨١ مليار دولار في ٢٠١٧م، لتصل إلى ١٢٨ مليار دولار في ٢٠٢١م، ثم أكثر من ١٦٠ مليار دولار العام الماضي. ومن شأن انضمام المملكة العربية السعودية للبريكس أنّ يُشكّل إضافة اقتصادية قوية للتجمع. إذ سيفتح آفاقًا وفرصًا جديدة للمملكة وأسواق الخليج، مما يؤدي إلى استقرار الاقتصاد العالمي؛ وذلك بسبب قوتها الاقتصادية ومكانتها المحورية في سوق الطاقة العالمي.

وإضافة إلى عضوية البريكس يمكن الإشارة إلى بنك التنمية الجديد، المعروف أيضًا باسم «بنك البريكس»، ويضم البنك في عضويته ثمانية دول من بينها الإمارات العربية المتحدة، كما يُجري البنك حاليًا محادثات مع المملكة العربية السعودية بشأن قبول الرياض كعضو تاسع في البنك، مما سيعزز خيارات تمويل البنك؛ والتي تأثرت كنتيجة للحرب الروسية الأوكرانية. من خلال تعزيز قدرة دول البريكس على التحوط ضد المخاطر.

وتُشير التحليلات إلى أنّ وجود كل من الإمارات والمملكة العربية السعودية ضمن عضوية البنك خطوة مهمة من شأنها تعزيز قدرة البنك على إقراض الدول النامية بشكل تنافسي أكبر مقارنة بصندوق النقد الدولي وغيره. وفي الوقت الحالي تمتلك روسيا

السعودية أكبر شريك في الشرق الأوسط لبريكس وزادت تجارتها مع المجموعة من ٨١ مليار دولار في ٢٠١٧ إلى ١٦٠ مليارًا العام الماضي

أكثر من ٢٠٪ من أسهم البنك. وفي ظل العقوبات المفروضة عليها، ازدادت مخاوف المستثمرين، وهو ما دفع البنك للإعلان عن وقفه لتمويل كافة الأنشطة في روسيا. وفي يوليو ٢٠٢٢م، خفضت وكالة فيتش التصنيف الائتماني لبنك NDB من AA + إلى AA. وهو ما يجعل البنك يرحب بعضوية المملكة العربية السعودية في البنك؛ لما لذلك من دور مهم في توفير سبل بديلة للتمويل.

أما عن مستقبل تلك الشراكة فمن شأنها المساعدة على تحقيق هدف البنك والمرتبط بإحداث تحول في هيكل النظام العالمي نحو التعددية القطبية وإحداث تغييرات في هيكل التجارة الدولية، لاسيما في ظل سعي البنك لاستحداث عملة جديدة «عملة بريكس». وهو الأمر الذي قد يكون له تأثير على وضع الدولار في السوق العالمي. وكذلك التعاملات الاقتصادية للدول الأعضاء في البنك.

قمة جدة ومستقبل نفوذ دول الجنوب في السياسة العالمية

مثّل اجتماع جدة بشأن الأزمة الأوكرانية خطوة مهمة فيما يتعلق بدور ومكانة دول الجنوب على المستوى العالمي؛ حيث منح تلك الدول نفوذًا وتأثيرًا أكبر في السياسة العالمية. فقد كان لاستضافة المملكة للاجتماع دلالات مهمة لم تقتصر على مستوى الأزمة الأوكرانية أو حتى المستوى الإقليمي، ولكن الدلالات الأهم ارتبطت بتأثيرها على المستوى الدولي.

مقارنة بالاجتماع الأول الذي عُقد في كوبنهاجن، حقق اجتماع جدة العديد من النجاحات. فمن ناحية شارك في هذا الاجتماع أكثر من ٤٠ دولة مقارنة بنحو ١٥ دولة في اجتماع كوبنهاجن. كما أنَّ نقطة نجاح مهمة تمثلت في مشاركة الصين، والتي لم تُشارك في اجتماع كوبنهاجن، وهو ما شكل نقطة قوى مهمة خاصة في ظل العلاقة القوية بين موسكو وبكين، بحيث شكلت تلك المشاركة عنصر قوة مهم بالنسبة للمملكة العربية السعودية في ظل العلاقات المتميزة التي تربطها بالصين. ومن أهم نقاط القوى بالنسبة للرياض في هذا الشأن تمثلت في المشاركة المتميزة لدول الجنوب، وهو ما مثّل فائدة بالنسبة لأوكرانيا التي كانت ترغب في تغيير الصورة بشأنها بأنها مدعومة من الغرب فحسب. وبذلك فقد نجحت القمة في إظهار صورة جديدة للمملكة العربية السعودية في المساعدة على تحقيق السلام على المستوى العالمي. خاصة في ظل توافر العديد من المقومات التي ساعدت في هذا الشأن. فمن ناحية كان للمملكة العربية السعودية دورًا مهمًا في الخريف الماضي، وذلك فيما يخص تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا. كما أنَّ أحد النقاط المهمة فيما يخص اجتماع جدة مقارنة باجتماع كوبنهاجن تتمثل في أنَّ المملكة العربية السعودية عكس الدنمارك لم تتخذ جانبًا صريحًا في الحرب.

وفيما يخص التداعيات المستقبلية، فقد ألقى ذلك بالضوء على صعود «القوى الوسطى» في العلاقات الدولية، ومستقبل ذلك على تعزيز مكانة تلك الدول في المشاركة في رسم السياسة العالمية. وهذا الأمر من شأنه تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية كلاعب عالمي مهم، وكفاعل إقليمي أكثر استقلالية.

الشراكات الإقليمية ودلالاتها دوليًا

إضافة إلى ما تم التطرق إليه من نماذج هناك مجموعة مهمة من الشراكات الإقليمية التي ستكون لها تداعياتها على المنطقة ومستقبل علاقاتها الدولية ومن ذلك الشراكة مع إيران وتركيا. فيما يتعلق بإيران، ففي العاشر من مارس الماضي، أعلنت كل من المملكة العربية السعودية وإيران الاتفاق على استئناف علاقاتهما الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات في مدة لا تتجاوز الشهرين، وكذلك تفعيل اتفاقية التعاون الأمني واتفاقية التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتقنية والعلوم والثقافة والرياضة.

وذلك بعد ٧ سنوات من التوتر في علاقات الدولتين. وقد تمت المباحثات في بكين، وقد سبق ذلك أنَّ قامت كل من العراق وسلطنة عُمان باستضافة محادثات بين الدولتين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢م، تباعًا من أجل تقريب وجهات النظر. كما تعمل إيران على إقامة علاقات مع الإمارات ومن المتوقع أنَّ تتجه البحرين للمسار ذاته.

الاتفاق السعودي ـ الإيراني حظي باهتمام العديد من عواصم العالم لما يُشكله من مرحلة مهمة في علاقات الدولتين، وكذلك لتداعياته المهمة على أمن واستقرار المنطقة. فكل من المملكة

اجتماع جدة بشأن الأزمة الأوكرانية خطوة مهمة فيما يتعلق بدور ومكانة دول الجنوب على المستوى العالمي

اجتماع جدة ألقى الضوء على صعود "القوى الوسطى" في العلاقات الدولية وتعزيز مكانتها في رسم السياسة العالمية

العربية السعودية وإيران قوى إقليمية مؤثرة، ترتبط كل منها بعلاقات اقتصادية واستراتيجية مهمة مع الصين، إلا أنَّ الجانب الأهم ارتبط بتداعيات تلك التحركات على مستقبل النفوذ الصيني في الشرق الأوسط. لما تشكله الرعاية الصينية لهذا الاتفاق من تحول مهم في سياسة الصين الخارجية التي دومًا ما تجنبت القيام بدور الوسيط في الصراعات الدولية، مع التركيز على المصالح الاقتصادية بشكل أكبر.

وإذا كان التوسط الصيني بين البلدين قد شكّل خروجًا عن الأعراف الدبلوماسية، فقد أثار ذلك اهتمام وحفيظة الولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يخص تداعيات ذلك على مستقبل الشراكة الأمريكية مع دول المنطقة، فمن المتوقع أنَّ تشهد الفترة المقبلة اهتمامًا أمريكيًا أكبر بالمنطقة خاصة مع قرب الانتخابات الرئاسية، في محاولة لتعميق الشراكات مع دول المنطقة لصد توسع النفوذ الصيني والروسي.

أما فيما يتعلق بتركيا، فرغم التوتر الذي شهدته تلك العلاقات خلال العقد الماضي، شهد العامان الأخيران تحسنًا مهمًا في العلاقات التركية الخليجية. وكان أحدث محطاتها الجولة التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لعدد من الدول الخليجية في يوليو الماضي، في محاولة منه لإنقاذ اقتصاده المتعثر من أزمته عبر جذب الاستثمارات الخليجية للبلاد. وقد ساعد التمويل والاستثمارات الخليجية في تخفيف الضغط على الاقتصاد التركي منذ عام ٢٠٢١م. وذلك على خلفية تحسن العلاقات التركية في كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ورغم التوقيع على عدد مهم من الاتفاقيات التجارية خلال الزيارة، إلا أنَّ الخطوة الأهم كانت الصفقة الدفاعية والتي تمت مع شركة بايكار التركية، وهي الأكبر في تاريخ صفقات الشركة؛ وتحصل بموجبها المملكة العربية السعودية على طائرات تركية بدون طيار. كما تم الاتفاق أيضًا على التعاون في عمليات نقل التكنولوجيا والإنتاج المشترك للمساعدة في تعزيز قدرات تطوير التكنولوجيا في كلا البلدين. ومن المتوقع أنَّ يشهد البلدان مزيدًا من التعاون المستقبلي في المجال الدفاعي، خاصة في مجال الأسلحة الذكية. وبما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠ فيما يخص توطين الصناعات الدفاعية. وعدم الاعتماد على الاستيراد فقط.

يرتبط بذلك الشراكة مع الصين في مجال الذكاء الاصطناعي؛ حيث ترغب كل من المملكة العربية السعودية والإمارات في أنَّ تصبح رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت الراهن تشتري المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة الآلاف من رقائق Nvidia الضرورية لبناء برامج الذكاء الاصطناعي؛ للانضمام إلى السباق العالمي فيما يتعلق باقتناء وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أما عن تداعيات تلك الشراكات الدفاعية على العلاقات الخليجية مع القوى الكبرى. وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنَّ أربعة من أكبر ١٠ مستوردين للأسلحة الأمريكية هم دول الخليج العربية: المملكة العربية السعودية، وقطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، تُعارض الولايات المتحدة الأمريكية هذه التحركات الخليجية خاصة في ظل اتجاه كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مؤخرًا لشراء أسلحة من الصين.

وختامًا، تشهد خريطة التفاعلات والشراكات في منطقة الخليج خلال الأشهر الأخيرة مجموعة كبيرة من التحولات وذلك في إطار إعادة تقييم الأولويات الاستراتيجية لدول المنطقة، والتي سيكون لها تداعياتها حاليًا ومستقبلًا على المنطقة من ناحية وكذلك على خريطة علاقاتها الإقليمية والدولية، إضافة إلى تأثيرها على مكانة ونفوذ تلك الدول إقليميًا ودوليًا، والأهم هو تأثيرها على تهدئة التوترات وإخماد النزاعات. وقد أسهمت مجموعة من العوامل في ذلك وإن كان بعضها نابعًا من داخل المنطقة إلا أنَّ جانبًا كبيرًا منها فرضته أوضاع خارجية. وإجمالًا فقد كان لتلك الشراكات دورًا إيجابيًا في تعزيز مكانة دول المنطقة وتطوير شبكة علاقاتها الإقليمية والدولية ووضع تصورات مغايرة لحل العديد من النزاعات التي فشلت الطرق التقليدية في التوصل لحلول لها. أما عن مستقبل تلك الشركات فمن المتوقع أن تكون أكثر تنوعًا على مستوى الدول والمنظمات والمجالات. خاصة في ظل تشكل ملامح نظام دولي متعدد الأقطاب يمكن لدول الخليج أن تكون فاعلًا مؤثرًا.

*مدير إدارة القضايا الاستراتيجية ـ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري

التعاون الخليجي ـ اللاتيني رهون بترجمة توجهات الجانبين

التحول الأخضر في أمريكا اللاتينية يخلق فرصًا للشركات الخليجية في الطاقة النظيفة

عندما تولى غوستافو بترو، رئيس كولومبيا، منصبه في أغسطس ٢٠٢٢م، تضمن خطابه توليه مهام منصبه إشارة واضحة ومحددة إلى «السعي إلى تحالف مع العالم العربي». ليس سرًا أن كولومبيا، وبقية أمريكا اللاتينية، تسعى إلى تعزيز شراكاتها مع الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، رغبةً في تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتلاقى مع الرغبة الخليجية في تنويع تحالفاتها الخارجية وتوسيع شراكاتها الاقتصادية.

د. صدفة محمد محمود

منافع ومكاسب مشتركة

يمكن أن يكون لتعزيز الشراكات بين دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة أمريكا اللاتينية مردودًا إيجابيًا للغاية للجانبين، وذلك كما يتضح فيما يلي:

١- دعم جهود التنويع الاقتصادي

تسعى دول أمريكا اللاتينية بنشاط إلى تنويع علاقاتها التجارية. خلال السنوات الأخيرة، تفوقت الصين على الولايات المتحدة باعتبارها أكبر شريك تجاري لعدد من دول المنطقة، بما في ذلك البرازيل والأرجنتين. وهناك رغبة لاتينية قوية في تنويع اقتصاداتها الوطنية بحيث لا تعتمد بشكل رئيسي على قطاع الزراعة.

أما مجلس التعاون الخليجي فيصنف كواحد من التكتلات الاقتصادية الرئيسية في العالم في تبادل السلع والخدمات، ولديه قدرة هائلة على الاستثمار، مع ناتج محلي إجمالي يبلغ حوالي ١,٦ تريليون دولار أمريكي. يأتي التركيز على توسيع العلاقات بين أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي في وقت حاسم بالنسبة للعديد من خطط وأجندات التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تهدف إلى تحديث وتنويع أنظمتها الاقتصادية والإنتاجية، إلى جانب السعي إلى كسب نفوذ اقتصادي وسياسي أكبر خارج منطقته.

يدعم هذا التوجه، السوابق التاريخية والاجتماعية للتعاون بين الجانبين، مثل إنشاء منظمة أوبك في عام ١٩٦٠م، من قبل العراق، والسعودية، والكويت، وإيران، وفنزويلا، وقمة الدول العربية وأمريكا الجنوبية (ASPA) التي عُقدت لأول مرة عام ٢٠٠٥م، في برازيليا بغرض زيادة التعاون والتنسيق السياسي، مما شجع العديد من مبادرات التعاون على أساس غير إقليمي وعابر للحدود الوطنية، وتقدم أيضًا الجالية العربية الكبيرة في أمريكا اللاتينية (يتراوح عددهم بين ١٦ و ٣٠ مليون مواطن)، أساسًا متينًا للارتقاء بالعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية والكاريبي، خاصة مع استضافة دول الخليج فاعليات دولية مهمة، كمعرض إكسبو دبي ٢٠٢٠م، وكأس العالم لكرة القدم في قطر لعام ٢٠٢٢م.

٢-تعزيز التكامل الاقتصادي

تحتل قضية الأمن الغذائي مكانة مركزية في أجندة متخذي القرار في دول مجلس التعاون الخليجي. يمكن أن يُسهم قطاع الأغذية الزراعية اللاتينية في دعم جهود دول الخليج في هذا الصدد؛ حيث تُعد المنطقة أكبر مصدر صافٍ للغذاء في العالم وتنتج ما يكفي لإطعام نحو ١,٣ مليار شخص، أي ضعف عدد سكانها. بالفعل، حدد الخليج العربي أمريكا اللاتينية كقوة زراعية عالمية، حيث

أمريكا اللاتينية أكبر مصدر للغذاء في العالم وتنتج ما يكفي لإطعام ١,٣ مليار شخص وتُسهم في دعم جهود الغذاء في دول الخليج

تُعد البرازيل أكبر مصدر للحوم الحلال في العالم. لدى شركة OneFoods البرازيلية (ومقرها دولة الإمارات) حصة سوقية تبلغ ٤٥٪ من منتجات الدجاج في السعودية والإمارات والكويت وعمان. وتمتلك شركة المراعي السعودية للأغذية والمشروبات (أكبر شركة ألبان في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث القيمة السوقية) ٣٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية بالأرجنتين.

من جانبها، تولي بلدان أمريكا اللاتينية أهمية خاصة لزيادة صادراتها وتدفق الاستثمار الأجنبي إليها، لحل العديد من المشكلات التي تفاقمت بفعل الوباء والحرب الأوكرانية، كالتضخم وعدم المساواة. وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد لعام ٢٠٢٢م، نما الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٥٦٪ ليصل إلى ١٣٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١م. مع ذلك، تحتاج بلدان المنطقة إلى زيادة وتحسين الاستثمار العام واجتذاب المزيد من التمويل الخاص خاصة في قطاع البنية التحتية، حيث قدّر بنك التنمية للبلدان الأمريكية، فجوة الاستثمار في البنية التحتية في المنطقة بنحو ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو حوالي ١٥٠ مليار دولار سنويًا.

وبالنسبة للمستثمرين في دول مجلس التعاون الخليجي الذين يسعون إلى التنويع والنمو، تقدم أمريكا اللاتينية والكاريبي، بمواردها الغنية وسياساتها الصديقة للاستثمار، كوجهة جذابة، خاصة في القطاعات الاقتصادية سريعة النمو، كالبنية التحتية، حيث تستثمر موانئ دبي العالمية، بكثافة في العديد من موانئ دول أمريكا اللاتينية. بالإضافة إلى السياحة والخدمات المالية، بما في ذلك التكنولوجيا المالية، التي تتطور بشكل ملحوظ في القارة اللاتينية.

٣-تشجيع جهود التحول إلى الاقتصادات الخضراء

تحظى قضية التغير المناخي والتحول إلى الطاقة النظيفة بأهمية خاصة لدى دول مجلس التعاون الخليجي، وقد طرح بعضها عدة مبادرات في هذا المجال، بما فيها مبادرة السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر. وتستضيف دولة الإمارات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP28) في نوفمبر المقبل. كما تستعد البرازيل لاستضافة النسخة الثلاثين من المؤتمر في ٢٠٢٥م، الأمر الذي يوفر فرص متنوعة للتعاون وتبادل المعارف والخبرات. أعلنت تشيلي وكولومبيا وكوستاريكا بالفعل عن ثلاث من أفضل ست استراتيجيات مناخية في العالم، وفقًا لـ Climate Action Tracker، ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية التزمت بإزالة الكربون بحلول عام ٢٠٣٠م. يُعزز هذا التعاون المرتقب، ما يتوافر لبلدان أمريكا اللاتينية من إمكانات هائلة في مجال الطاقة الخضراء؛ خاصة أن لديها أنظف مصفوفة للطاقة من جميع الاقتصادات الناشئة. ما يقرب من ٣٠ ٪من طاقتها تأتي من مصادر الطاقة المتجددة، أي ضعف المتوسط العالمي. في أمريكا الوسطى، يبلغ هذا الرقم ٨٠ ٪، مما يمنح المنطقة ميزة تنافسية في إنتاج الوقود النظيف، مثل الهيدروجين الأخضر، للاستخدام المحلي والعالمي. وأخيرًا، تتمتع أمريكا اللاتينية بإمكانات ضخمة لمساعدة العالم على مواجهة تغير المناخ من خلال الاستفادة مما يتوافر لديها من احتياطيات كبيرة من النيكل والجرافيت وهي موطن لثلثي الليثيوم في العالم

و٣٨ ٪من النحاس، وهو أمر ضروري لإنتاج السيارات الكهربائية والتحول الأخضر.

وفقًا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) في ديسمبر ٢٠٢١م، تحتاج أمريكا اللاتينية لاستثمارات بقيمة ١١٨ مليار دولار أمريكي سنويًا لتوليد الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة بما يتماشى مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ. يمكن أن يخلق التحول الأخضر في أمريكا اللاتينية فرصًا للشركات الخليجية الراغبة في التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة. وهذا يفسر تركيز المسؤولين الخليجيين واللاتينيين على تطوير علاقات التعاون في مجال الطاقة المتجددة، العلوم والتكنولوجيا، التنمية المستدامة، والعمل المناخي.

٤- الدعم المتبادل في التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية

يمكن أن يُسهم التعاون الوثيق بين مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية في دعم جهود كل طرف للانضمام للتكتلات الاقتصادية للطرف الآخر. في هذا الإطار، وافق مجلس الوزراء السعودي في ٢٢ مارس ٢٠٢٢م، على الانضمام إلى تحالف المحيط الهادئ كعضو مراقب. وسبق أن انضمت دولة الإمارات إلى التحالف كعضو مراقب في يوليو ٢٠١٨م. وتهدف هذه العضوية إلى بناء شراكات تجارية واقتصادية وتعليمية، وتحقيق تكامل أعمق بين الأعضاء في الخدمات والموارد والاستثمارات.

يُذكر أنَّ تحالف المحيط الهادئ هو تكتل تجاري في منطقة أمريكا اللاتينية، تأسس في ٢٨ أبريل ٢٠١١م، من قبل تشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو بهدف تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة الحرة بين الدول الأعضاء، والتي يبلغ إجمالي عدد سكانها ٢٣٠ مليون نسمة، ويشكل اقتصادها ما يقرب من ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة اللاتينية. في الوقت نفسه، تتطلع السعودية إلى الانضمام إلى تجمع البريكس BRICS، والذي يضم في عضويته البرازيل من أمريكا اللاتينية، إلى جانب روسيا، الصين، الهند، وجنوب إفريقيا. ويمكن أن تُساعد علاقة الرياض القوية مع البرازيل في تسهيل انضمامها للتكتل. هذا إلى جانب إعلان دولة الإمارات في يناير ٢٠٢٣م، رغبتها في الانضمام إلى الاتفاقية الرقمية DEPA التي تُشارك فيها تشيلي ونيوزيلندا وسنغافورة.

جهود دؤوبة

توضح اتفاقات التعاون الاقتصادي والإيماءات السياسية بين البلدان في منطقتي الخليج العربي وأمريكا اللاتينية، تنامي أهمية كل منهما في خريطة العلاقات الدولية للطرف الآخر، واهتمام كلتا المنطقتين باستكشاف علاقات أعمق لتنويع شركائهما الاقتصاديين والتحوط من المخاطر وسط حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي. ومن أبرز الإجراءات التي اتخذها الجانبان خلال الفترة الأخيرة لتقوية الشراكات الاقتصادية والتجارية فيما بينهما، كل مما يلي:

١- تطوير الأطر التشريعية والقانونية

تعمل دول الخليج العربي وأمريكا اللاتينية على تطوير الأطر التشريعية والقانونية التي من شأنها أن تضع الأسس القوية لتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي. خلال الفترة الأخيرة، تم توقيع العديد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم بين الجانبين. على سبيل المثال، وقعت تشيلي في ٢٤ فبراير ٢٠٢١م، مذكرة تفاهم تاريخية بشأن التجارة مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية للبدء رسميًا في تطوير دراسات الجدوى لاتفاقية التجارة الحرة المستقبلية.

سبق أن وقعت في يناير ٢٠٠٧م، مذكرة تفاهم بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول تجمع الميركوسور (البرازيل، الأرجنتين، أوروجواي، وباراجواي). وهي خطوة مهمة ربما تمهد للوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين، بالإضافة إلى التوقيع على الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي والفني والاستثماري بين الجانبين.

وفي ٢ يونيو ٢٠٢٣م، وقعت دولة الإمارات اتفاقية خدمات جوية مع بيرو، لتكون بذلك أول دولة في الشرق الأوسط توقع اتفاقية من هذا النوع مع الدولة الواقعة في أمريكا اللاتينية، والتي ستسمح بإنشاء طرق جوية جديدة للركاب لأغراض السياحة ورحلات العمل بين بيرو والدول العربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويستكمل هذا الصك الهام بالتوقيع على اتفاق إلغاء التأشيرات السياحية بين البلدين ودخوله حيز النفاذ مؤخرًا. بالإضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم بين دولة الإمارات وبنما في ١٦ مارس ٢٠٢٣م، بهدف تطوير آليات التعاون المشترك لتعزيز مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات. وفي ٢٢ فبراير ٢٠٢٢م، وقعت الغرفة الوطنية للتجارة والخدمات في أوروجواي وغرفة تجارة دبي، مذكرة تفاهم بهدف «تشجيع وتعزيز وتسهيل التعاون الفعال في مجالات التجارة والصناعة والخدمات».

وتسعى دولة الإمارات إلى توقيع اتفاقات للتجارة الحرة مع بعض بلدان أمريكا اللاتينية. في ١٩ يناير ٢٠٢٣م، اختتمت الجولة الأولى من المفاوضات حول اتفاقية تجارية بين تشيلي والإمارات. بالمثل، تستعد كوستاريكا والإمارات للبدء في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣م، في التفاوض على اتفاقية تجارية. وسيكون هذا أول اتفاق تجاري توقعه كوستاريكا مع دولة شرق أوسطية. وصدق الكونجرس البرازيلي مؤخرًا على اتفاقية التعاون وتيسير

استحواذ البرازيل والأرجنتين والمكسيك على ٧٦٪ من التجارة اللاتينية ـ الخليجية و٤٢٪ واردات الخليج من البرازيل

الاستثمار، وعلى اتفاقية التعاون والمساعدة المتبادلة في الشؤون الجمركية مع دولة الإمارات. في ذات السياق، وقعت غرفة قطر مذكرة تفاهم مع نظيرتها الأرجنتينية بهدف تعزيز وتنويع التبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي بين البلدين في ٢٦ يونيو ٢٠٢٣م، كما وقعت السعودية وكوبا في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢١م، مذكرة تفاهم لتوسيع وتعزيز علاقات التعاون في المجال الاقتصادي.

٢- تبادل الزيارات وعقد الاجتماعات

تحرص دول الخليج العربي وبلدان أمريكا اللاتينية على إيفاد كبار مسؤوليها من أجل تنشيط الشراكات الاقتصادية والتجارية. في يونيو ٢٠٢٣م، قامت «ريم بنت إبراهيم الهاشمي»، وزيرة الدولة الإماراتية لشؤون التعاون الدولي، بجولة في أمريكا اللاتينية، زارت خلالها البرازيل بهدف مناقشة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين في مختلف المجالات. وخلال جولتها بأمريكا اللاتينية، قامت وزيرة الدولة الإماراتية أيضًا بزيارة كولومبيا، كوستاريكا، الأرجنتين، وباراغواي.

وفي مايو ٢٠٢٣م، زار وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عضو مجلس الوزراء ومبعوث شؤون المناخ «عادل بن أحمد الجبير»، كولومبيا، تشيلي. وخلال هذه الجولة، بحث المسؤول السعودي مع المسؤولين اللاتينيين، سبل تطوير العلاقات في المجالات كافة، خاصة في مجال الحفاظ على البيئة والحد من التغير المناخي، وذلك في إطار مبادرات المملكة المناخية. وسبق أن زار الجبير كوستاريكا في سبتمبر ٢٠٢٢م. وفي يناير ٢٠٢٣م، زار وزير الخارجية السعودي «فيصل بن فرحان»، البرازيل. علاوة على زيارة «محمد بن عبد الرحمن آل ثاني» نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري جمهورية الدومينيكان والمكسيك وفنزويلا في يوليو ٢٠٢٢م، وسبق أن زار كوستاريكا في نوفمبر ٢٠٢٢م.

على الجانب اللاتيني، زار الرئيس الفنزويلي «نيكولاس مادورو»، السعودية في يونيو ٢٠٢٣م، حيث التقى بولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وتناول اللقاء الجوانب الثنائية للتجارة والاستثمار والتعاون في العلوم والثقافة والتكنولوجيا، والقضايا المتعلقة بمجالات النفط والغاز والبنية التحتية والسياحة والزراعة. وفي ١٥ أبريل ٢٠٢٣م، زار الرئيس البرازيلي «لولا دا سيلفا» دولة الإمارات، وهي أول زيارة رسمية له إلى الشرق الأوسط منذ انتخابه في بداية العام الجاري. وفي ٢٣ مايو ٢٠٢٣م، قام وزير الصناعة والتجارة في باراغواي، لويس كاستيليوني، بزيارة السعودية، سعيًا إلى تعزيز العلاقات التجارية مع المملكة، وتوثيق التعاون في مجال التعليم والطاقات المتجددة والمشاورات السياسية.

وفي ٢١ فبراير ٢٠٢٣م، بحث وزير الخارجية والأديان في جمهورية كوستاريكا «أرنولدو أندريه تينوكو» خلال زيارته الرياض، مع المسؤولين السعوديين العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في المجالات كافة، بما في ذلك الحفاظ على البيئة والحد من آثار التغير المناخي. كما زار وزير الخارجية المكسيكي «مارسيلو إبرارد»، السعودية وقطر والإمارات في مارس ٢٠٢٢م. بالإضافة إلى زيارة وزير خارجية بارغواي «خوليو سيزار أريولا» والرئيس الفنزويلي «نيكولاس مادورو» قطر في ديسمبر ويونيو ٢٠٢٢م، على التوالي. ويعكس المستوى الرفيع لهذه الزيارات وتواترها، رغبة الطرفين القوية في توثيق علاقات التعاون المشترك.

بالإضافة إلى عقد اجتماعات بين الهيئات الاقتصادية والتجارية في الجانبين، مثل الاجتماع الذي عقد بين غرفة التجارة والصناعة الكويتية وبمشاركة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر مع وفد اقتصادي برازيلي في ٢٦ مايو ٢٠٢٣م. علاوة على عقد اجتماع بين غرفة قطر والغرفة العربية البرازيلية في ٢٦ فبراير ٢٠٢٣م، لبحث فرص التعاون الاقتصادي بين قطر والبرازيل واستعراض أبرز الفرص المتاحة في المجالات المتنوعة للتكنولوجيا، وسبل إقامة شراكات بين القطاع الخاص في البلدين.

٣- تعزيز البنى المؤسسية

تحرص دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان أمريكا اللاتينية على تدشين المؤسسات والهيئات اللازمة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين. افتتحت غرفة تجارة دبي مكاتب إقليمية في البرازيل وبنما والأرجنتين والمكسيك، مما سهل الاتصالات التي يمكن أن تزيد من فرص الأعمال. وعلى هامش فعاليات الجناح البرازيلي في «إكسبو ٢٠٢٠م، دبي»، وقع اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الإمارات، مع الاتحاد البرازيلي للصناعات الوطنية، مذكرة تفاهم بشأن تأسيس مجلس أعمال إماراتي برازيلي مشترك. تهدف هذه الخطوة إلى إيجاد آليات للتعاون والتواصل بين الجانبين، فضلاً عن تنمية وتطوير آليات التعاون بين الفعاليات التجارية والاقتصادية في دولة الإمارات وجمهورية البرازيل الاتحادية.

وفي ٢ يونيو ٢٠٢٢م، أعلن اتحاد الغرف السعودية، عن تشكيل

الجانب السعودي في مجلس الأعمال السعودي البرازيلي في دورته التأسيسية، كما أعلن بنك الاستثمار البرازيلي BTG Pactual، أكبر البنوك الاستثمارية في أمريكا اللاتينية في يوليو ٢٠٢٣م، رغبته في افتتاح مكتب له بالرياض لجذب الاستثمارات السعودية والخليجية للبرازيل ودول أمريكا اللاتينية، وذلك بعد حصوله على رخصة مزاولة الأعمال المصرفية بالمملكة.

نتائج مختلطة

بفضل الجهود التي تبذلها كل من دول الخليج وأمريكا اللاتينية، نمت العلاقات الاقتصادية باطراد. على الرغم من بعدها جغرافيًا، شهدت أمريكا اللاتينية في السنوات الـ ١٥ الماضية زيادة ملحوظة في التبادل التجاري، من ٩,٦ مليار دولار عام ٢٠١٦م، إلى ١٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٠م، وفقًا لتقرير صادر عن غرفة تجارة دبي ومجلة الإيكونوميست. استحوذت البرازيل والأرجنتين والمكسيك على ٧٦٪ من تجارة أمريكا اللاتينية مع دول مجلس التعاون، تمثل البرازيل وحدها ٤٢٪ من واردات دول مجلس التعاون الخليجي من أمريكا اللاتينية، في حين تستحوذ دولة الإمارات على ٢٧٪ من صادرات دول الخليج إلى أمريكا اللاتينية والكاريبي و ٤٦٪ من صادرات أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى الدول الخليجية.

وفقًا لتقرير غرفة تجارة دبي ومجلة الإيكونوميست عام ٢٠٢٢م، بلغ إجمالي استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أمريكا اللاتينية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢١م، نحو ٤ مليارات دولار أمريكي، ٧٧٪ منها مصدرها الإمارات، و٢٢٪ من السعودية، و١٪ من قطر. وتم توجيه نصف استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أمريكا اللاتينية إلى شركات الخدمات اللوجستية والتوزيع والنقل. بالإضافة إلى الاهتمام الخليجي بالاستثمار في مجال البنية التحتية والطاقة والأعمال التجارية الزراعية والسياحة والطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر. كان الاستثمار الأجنبي المباشر من أمريكا اللاتينية إلى دول مجلس التعاون الخليجي أقل بكثير، حيث قدر بأقل من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢١م، وساهمت البرازيل بـ ٨٥٪ والأرجنتين بـ ١٣٪. وقد تمّ إجراء بعض أكبر الاستثمارات من قبل شركة BRF البرازيلية، وهي واحدة من أكبر شركات تصنيع الأغذية في العالم والمورد الرئيسي للدواجن إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

متطلبات تقوية الشراكة الاقتصادية

بالرغم من تطور العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لزيادة الوعي والمعلومات حول الفوائد المحتملة لتعميق الروابط بين الطرفين، لا سيما خارج البرازيل والأرجنتين، حيث توفر بقية دول أمريكا اللاتينية تنوعًا كبيرًا في مصادر الغذاء وفرصًا للاستثمار في جميع القطاعات.

ووفقًا لتقرير صادر عن بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB) عام ٢٠١٩م، يمكن القيام بعدة إجراءات على مستوى السياسة «بتكلفة مالية منخفضة»، مع الإشارة إلى تسهيل عمليات التصدير والاستيراد وتقليل التكاليف اللوجستية (تحسين الوقت والمال اللازمين لاتمام الصفقات ونقل البضائع و / أو رأس المال عبر الحدود)، وإيجاد بيئة أعمال أكثر ملاءمة، بجانب تسهيل الوعي بفرص الأعمال التجارية في الخارج. وتشمل الإجراءات الأخرى الموصى بها للمنطقتين زيادة الطرق الجوية المباشرة وتعزيز الاتصالات عبر افتتاح المزيد من رحلات الشحن والركاب وتوثيق العلاقات بين الشركات.

من المهم أيضًا التفاوض والتصديق على اتفاقيات التجارة والاستثمار والازدواج الضريبي، وزيادة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والتجارية. تجدر الإشارة إلى أن بنك التنمية للبلدان الأمريكية، من خلال دراسة في عام ٢٠١٩م، جادل بأنه يمكن زيادة التجارة بين أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول الخليج العربي بنحو ١٣ مليون دولار سنويًا من خلال توقيع اتفاقيات تجارية وزيادة الحضور الدبلوماسي.

من المهم أيضًا لبلدان أمريكا اللاتينية بشكل خاص، بالنظر للتغيرات المتلاحقة في التوجهات السياسية للحكومات، أن تقيم استراتيجياتها للشراكات الاقتصادية على أسس أكثر عملية وأقل من الناحية الأيديولوجية. ينبغي التركيز بشكل أكبر على إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية، وخاصة رواد الأعمال وشركات القطاع الخاص.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية يتوافر لديها العديد من الإمكانيات التي من شأنها أن تؤسس لعلاقات اقتصادية أكثر استدامة وشمولية. ومن شأن تطوير الشراكات بين الجانبين وتنويعها أن يدعم الاحتياجات المحلية والتوجهات الدولية لكلا الطرفين. ويظل مستقبل التعاون الاقتصادي الخليجي اللاتيني مرهونًا بقدرة الجانبين على ترجمة توجهاتها الرسمية الساعية لتعزيز التعاون مع الطرف الآخر إلى واقع عملي ملموس.

*باحثة متخصصة في شؤون أمريكا اللاتينية

الآثار في المملكة العربية السعودية المصدر المعرفي الذي أدهش العالم

مستقبل التراث في السعودية يبشر بالخير ويشكل جسورًا تربط التاريخ بالمستقبل

مهما بلغت الأمم من تطور فإنها تظل مرتبطة بإرثها وتراثها الحضاري الباقي على الأرض سواء ما كان في باطنها، أو على سطحها، أو تحت مياهها، ثابتاً كان أم منقولاً. هذا الإرث الحضاري له اسم يدل عليه وهو (الآثار) التي أصبح لها -بسبب أهميتها-مؤسسات علمية وبحثية، وقامت على شؤونها إدارات حكومية تحافظ عليها وتعمل على تطويرها. ودخلت الآثار بمفهومها الشامل عالم الثقافة من أوسع أبوابها، وخاصة في المنظومة العالمية للثقافة(اليونسكو)، وسنّت الدول تشريعات وقوانين ولوائح ونظماً بهدف المحافظة على آثارها، والتعامل معها وعرضها وتنميتها من أجل العلم والمعرفة والسياحة الثقافية ولتكون مورداً اقتصادياً متنامياً.

أ.د. سعد بن عبد العزيز الراشد

وقد تميزت الرقعة الجغرافية للمملكة العربية السعودية – كما هو حال كافة أنحاء الجزيرة العربية-، بثرائها الثقافي والحضاري على امتداد جبالها وسهولها وسواحلها وجزرها. وكانت هناك محاولات لعدد من المغامرين والرحالة الأوروبيين ابتداءً من القرن الثامن عشر لاستكشاف وجمع معلومات عن الأحوال الاجتماعية، وجوانب من التراث الحضاري الذي تحتفظ به أرض المملكة وجزيرة العرب، وبالرغم من الأهداف المخفية لتلك الرحلات والمغامرات، فإن ما تضمنته تقاريرهم وكتاباتهم-الايجابية والسلبية-من معلومات في الجوانب الثقافية والاجتماعية، -بالرغم من أهميته – فإنه لم يكن يساوي قطرة في بحر. وكان الملك عبد العزيز-رحمه الله-وبنظرته الثاقبة، يحدوه الأمل أن الاستكشافات الأثرية في المملكة العربية السعودية، ستخرج يوماً ما، وفي الوقت المناسب بإدارة وإشراف أبنائها، وتمدنا بعلم ومعرفة عن حركة البشر الذين عاشوا، وارتحلوا، وزرعوا وحصدوا، وصنعوا، وتكيفوا مع الطبيعة على مدى آلاف السنين، وتمتعوا بحياة رغدة في فترات من التاريخ، وفي صراع من أجل البقاء في فترات أخرى.

تقاطعت على أرض الجزيرة العربية حضارات متعددة، من عصور ماقبل التاريخ وما تلاها من قرون. وشهدت ولادة ممالك ودول على امتداد رقعتها الجغرافية. وتدل الآثار على عظمة الخالق سبحانه وتعالى في تدبيره لشؤون الخلق والأمم والشعوب. حدثنا القرآن الكريم، عن قصص أمم وشعوب وحضارات سادت ثم بادت، وبقيت آثارهم، محفوظة في باطن الأرض، وعلى سطحها. هذه الأرض سار عليها الأنبياء والرسل، فكانت الكعبة الشريفة، التي رفع قواعدها نبي الله ابراهيم (عليه السلام)، وشهدت مكة المكرمة وحرمها الشريف ظهور خاتم الأنبياء نبينا محمد بن عبد الله (عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم)، نزل عليه القرآن الكريم بلسان عربي مبين. مكة المكرمة ومشاعرها المقدسة، قبلة المسلمين في صلواتهم، ومهوى أفئدتهم، للحج والعمرة، وتوأمها طيبة الطيبة، عاصمة دولة الإسلام الأولى، فيها قبر المصطفى صلى الله عليه وسلم ومسجده، ومآثر الإسلام، ومنها انطلقت رسالة دين الإسلام للعالمين، فكانت الحضارة العربية الإسلامية أصلها وجذورها من قلب جزيرة العرب، وفروعها ممتدة إلى شعوب الأرض في كل صقع.

يأتي حديثنا عن آثار وتراث المملكة الحضاري والجزيرة العربية، من واقع تجربة ومعايشة طويلة، ضمَت علماء، وباحثين وفنيين وإداريين، كل في اختصاصه، مدركين توجه وقناعة القيادة والمسؤولين

وافق الملك عبد العزيز في نوفمبر ١٩٤٥ على انضمام المملكة لليونسكو لتكون من أوائل الدول العشرين المشاركة في التأسيس

التنفيذيين، ومن أصحاب الرأي والمشورة، بأهمية الآثار، منذ أن تبنت الدولة تأسيس إدارة معنية بالتراث الحضاري الوطني.

وقد سبق ذلك جهود أوائل المؤرخين، والجغرافيين، والرحالة السعوديين بإسهاماتهم العلمية المبكرة التي بدأت قبل تأسيس إدارة للآثار، في مجال تحقيق المواضع الجغرافية، والمعالم التاريخية، ومنازل القبائل الواردة في الشعر القديم، وماله صلة بأيام العرب، والأحداث التي جرت على أرض جزيرة العرب. فقد كانت بحوثهم ودراساتهم من المصادر المهمة للرجوع إليها في الميدان للاستدلال على المواقع التاريخية. كما كانت للصحف والمجلات المبكرة مثل صحيفة أم القرى ومجلة المنهل، ومجلة العرب دور كبير في إشاعة المعرفة بالآثار والتراث. وبتاريخ ١٦ نوفمبر١٩٤٥م، صدرت موافقة الملك عبد العزيز (رحمه الله) بانضمام المملكة لمنظمة اليونسكو لتصبح من أوائل الدول العشرين التي شاركت في تأسيس المنظمة، وتضمنت الموافقة الملكية « أن المملكة تسير في تعليمها وثقافتها طبقاً لما جاء في القرآن الكريم وسنة الرسول الأمين صلى الله عليه وسلم».

ولما كانت المملكة تعي أهمية الآثار والمحافظة عليها، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٧٢٧ في ٨-١١-١٣٨٣هـ) الموافق لشهر

مشروع الأمير محمد بن سلمان لتطوير المساجد التاريخية يُسهم في إبراز البُعد الحضاري للمملكة الذي تركز عليه رؤية ٢٠٣٠

يناير ١٩٦٤م، وبناء على اقتراح وزارة المعارف، بالموافقة من حيث المبدأ على إيجاد دائرة للآثار ترتبط بوزارة المعارف (آنذاك)، وتضمنت حيثيات القرار على أهمية الآثار على أنها: « مصدر للتاريخ والحضارة، ومنهل من مناهل العلم والمعرفة، ولها صلة بين الماضي والحاضر، ومورد من موارد الاقتصاد الوطني، ومتطلب لمواكبة ركب الحضارة وعجلة التقدم، ومسايرة بقية بلاد العالم في الاهتمام بالآثار».

وبعد ما يقارب من عشرة أعوام من ذلك القرار صدر أول نظام للآثار بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ ٢٦ في ٢٣-٦-١٣٩٢هـ)، الذي وضع الأسس التشريعية لحماية الثروات الوطنية من آثار ثابتة ومنقولة. كما صاحب النظام تشكيل مجلس أعلى للآثار برئاسة معالي وزير المعارف. وبموجب هذا النظام قامت إدارة الآثار بمسؤولياتها العلمية والإدارية والفنية، والحفاظ على آثار البلاد، وتطورت إدارة الآثار من مديرية عامة ثم وكالة مساعدة ثم وكالة للآثار والمتاحف. وبموجب قرار التأسيس سارعت الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات -وحتى الأفراد-بتسليم ما لديها من آثار وتحف إلى إدارة الآثار، وأصبحت المواد والمجموعات الأثرية نواة لتأسيس أول متحف وطني -بصفة مؤقتة-في العاصمة الرياض، افتتحه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (أمير منطقة الرياض آنذاك)، مساء السبت ٢١ محرم ١٣٩٨هـ(٠١/٠١/١٩٧٨م)، ليكون هذا التاريخ بداية للتخطيط لمتحف وطني أكبر يليق بتاريخ المملكة وبعدها الحضاري. ودوّن -يحفظه الله-بقلمه في سجل الزيارات كلمة جميلة قال فيها: « إن هذا المتحف على قصر عمره قد خطا بالآثار والتاريخ خطوات طويلة آمل أن نواصل بما يحقق الغاية والهدف المنشود». في تلك المناسبة ألقى معالي الدكتور عبد العزيز الخويطر وزير المعارف (رحمه الله) كلمة قصيرة، أكد فيها « أن الآثار مصدر للمعرفة وأنها بحاجة لكفّ رحيمة تحنو عليها وتحافظ عليها».

وفي ذلك التاريخ صدر العدد الأول من (أطلال) حولية الآثار العربية السعودية، كتب افتتاحيتها الدكتور الخويطر، بين فيها توجه الدولة للاهتمام بالآثار، ومما قاله:
« أهمية خدمة الآثار في المملكة أمر تعي أبعاده إدارة الآثار، في وزارة المعارف، فهو بالنسبة لها واجب حضاري وطني وإنساني تجب خدمته حسب أولويات وضعتها في حدود ما لديها من إمكانات مالية وبشرية، وظروف زمنية ومكانية، وهي تدخل إلى الأمر من عدة زوايا، لتعوض ما فاتها من وقت، وتلحق بما سبقها من ركب، فهي بجانب المسح الأثري، والدراسات الميدانية، واختيار أماكن المتاحف وتصميمها، وبنائها، والعناية بالمنقول والثابت من الآثار: بالصيانة، والترميم والدراسة، وحسن الحفظ، لا تنسى النافذة التي تطل منها على العالم، ويطل علينا العالم منها».
بدأت الانطلاقة الحقيقية للنشاط الأثري في المملكة العربية السعودية عام ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) في تنفيذ برنامج المسح الأثري الشامل في أنحاء متفرقة من المملكة، ووضع خطة بعيدة المدى للمحافظة على المواقع الأثرية والتراث الإسلامي، وتسوير المواقع الأثرية للمحافظة عليها من التعدي والزحف العمراني، وإنشاء المتاحف المحلية والإقليمية. وتزامن مع هذا التاريخ افتتاح شعبة للآثار في قسم التاريخ بجامعة الملك سعود، وتطورت هذه الشعبة إلى قسم للآثار والمتاحف، ليشمل المراحل الدراسية الثلاث (بكالوريوس وماجستير ودكتوراه). وبعد انتقال مسؤولية شؤون الآثار إلى الهيئة العليا للسياحة، تحول القسم إلى كلية للسياحة والآثار، وتأسس لها مجلس استشاري، وأنشأت لها الجامعة مبنى كبيراً مكتمل التجهيزات، مع متحف للآثار تعرض فيه المكتشفات الأثرية والمقتنيات لتشكل مادة ثرية للدراسات التطبيقية.

وهنا لا بد أن نذكر بالشكر والعرفان أؤلئك الأوائل الذين رسموا بدايات التأسيس، وانطلاقة العناية بالآثار والتراث، في وزارة المعارف، في عام (١٣٨٣هـ)، ثم الهيئة العليا للسياحة، لتتوحد الإنطلاقة في منظومة غير مسبوقة (الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني)، في عام (١٤٢٤هـ)، لترسو سفينة التراث بكامل حمولتها،إلى مرفأ وزارة الثقافة، بعد عمل تراكمي وإنجاز كبير، على مدى ما يقارب من ستين عاماً، لتنطلق المسيرة وفق مشروع وطني رائد (رؤية ٢٠٣٠) يرعاها خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، ويقود تنفيذها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ولي العهد رئيس مجلس الوزراء وفقه الله وسدد خطاه.

وهناك شخصيتان كان لهما الفضل بعد الله، في رسم ومتابعة بداية مسيرة الآثار في بلادنا هما: عالم الآثار الجليل الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن محمد الطيب الأنصاري (رحمه الله) والدكتور عبد الله حسن مصري، أول مبتعث سعودي لدراسة آثار ماقبل التاريخ، والذي تولى إدارة شؤون الآثار لسنوات عديدة.
ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، جهوداً كبيرة تذكر فتشكر-في قيادة مسيرة السياحة والتراث. فقد وثّق مسيرة التراث والسياحة في كتابه « الخيال

إنشاء الهيئة العليا للسياحة جاء تأكيدًا على اعتماد السياحة قطاعًا ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وتأكيدًا على أن السياحة واقعًا وطنيًا

الممكن «، صاغ عنوانه من كلمة قالها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز (حفظه الله) في زيارته لمقر الهيئة العليا للسياحة عام ١٤٢٦هـ(٢٠٠٥م) حين قال:
« الحقيقة أنا أتابع في الصحف أعمال هيئة السياحة، وبعض من يشاهد البرامج أو التصريحات يقول (هذه مبالغ فيها، وفيها خيال، وليست ممكنة، وهذا يذكرني بتجربة هيئة تطوير مدينة الرياض، وكيف أن البعض كان يرى أن الطموح والخطط المستقبلية لتطوير الرياض نسج من الخيال... والآن نريدهم أن يأتوا ويشاهدوا الواقع، فنحمد الله على ذلك ونطالب بأكثر وأكثر».
وقد شمل برنامج المسح الأثري الشامل كافة أرجاء المملكة، وهو مشروع علمي قامت به فرق علمية متخصصة، شارك فيه أوائل منسوبي الآثار مع علماء من معاهد ومراكز وجامعات أوروبية وأمريكية، وهو مسح مبدئي كان الهدف منه معرفة طبيعة انتشار المراكز الحضارية على امتداد الرقعة الجغرافية للمملكة العربية السعودية، ومن ثم الخروج بخارطة توضيحية للمراحل التاريخية التي شهدتها أرض المملكة من عصور ما قبل التاريخ وحتى الوقت الحاضر، وهذا البرنامج لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا، وقد حقق هذا المشروع نتائج مهمة تمثلت في حصر ما يقارب من أربعة آلاف موقع أثري ومعلم تاريخي، منها الآثار الشاخصة والمطمورة، ومواقع الرسوم الصخرية والنقوش والكتابات القديمة والإسلامية، ومعالم طرق التجارة القديمة، وطرق الحج وما يرتبط بها من منازل وآثار الحصون الدفاعية، والمباني السكنية والمنشآت المائية من آبار وعيون وبرك وسدود وأعلام وأميال، بالإضافة إلى آثار الموانئ القديمة على امتداد ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي وغير ذلك من المعالم الأثرية والتاريخية.وخلال تنفيذ أعمال المسوحات الأثرية أجريت حفائر وتنقيبات في عدد من المواقع الأثرية، في أنحاء متفرقة من المملكة.

وفي الوقت الذي كانت أعمال المسوحات والتنقيبات الأثرية تسير وفق خططها المرسومة كان قسم الآثار والمتاحف (جامعة الملك سعود) يجري تنقيبات موسعة في موقعين كبيرين هما قرية الفاو والربذة. وقد أثمرت أعمال التنقيبات الأثرية في إبراز ملامح من الحضارات القديمة والإسلامية التي قامت على أرض المملكة ووفرت هذه الأعمال مواد علمية غاية في الأهمية اعتمد عليها المهتمون من الدارسين والباحثين في تاريخ الجزيرة العربية وحضارتها ومنا فيها من تنوع ثقافي في مناطقها المتعددة.

وتعد المتاحف من أهم المؤسسات الثقافية في أي بلد، ومن خلالها يتعرف الناس على الموروث الثقافي للشعوب والعادات والتقاليد، والمتاحف لها رسالة تربوية وتعليمية وتثقيفية وعامل مهم في التربية الوطنية.

ونتيجة لتقدم الدراسات والمكتشفات الأثرية شعرت الدولة بأهمية إنشاء متحف وطني كبير في مكان مناسب في قلب مدينة الرياض، وبهذا صدرت موافقة المقام السامي الكريم عام ١٤١٨هـ ، بتنفيذ مشروع المتحف الوطني ليشكل أحد العناصر الكبيرة بمركز الملك عبدالعزيز التاريخي، وقد وضع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز(أمير منطقة الرياض آنذاك) حجر الأساس للمشروع الثلاثاء ١٤ محرم ١٤٢٨هـ، ٣٠ مايو ١٩٩٧م، وتم تنفذ المشروع في وقت قياسي وفقاً لمواصفات هندسية ومعمارية عالمية وبأسلوب علمي متطور للتعامل مع العروض المتحفية. افتتح هذا الصرح الكبير خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز (رحمه الله) ٥ شوال ١٤١٩هـ، / ٢٢ يناير ١٩٩٩م، تزامناً مع حلول الذكرى المئوية لدخول الملك عبد العزيز (رحمه الله) الرياض وبداية تأسيس المملكة.

كما وضعت وكالة الآثار والمتاحف، مع بداية تنفيذ مشروع المسح، خطة لإنشاء عدد من المتاحف المحلية والإقليمية في مختلف أرجاء المملكة، وروعي فيها أن تكون قريبة من أهم المواقع الأثرية، كما تم تأسيس متاحف إقليمية في عدد من المدن الرئيسية، وبعض هذه المتاحف أنشئت في قصور تاريخية مثل قصر شبرا في الطائف وقصر الملك عبد العزيز في الزاهر بمكة المكرمة، وقصر الملك عبد العزيز في خزام بجدة. ومن أهم هذه المتاحف متحف المصمك الذي يجسد تاريخ المملكة من بداية تأسيسها وافتتح عام ١٤١٦هـ. وقد أدت هذه المتاحف، والمعارض الزائرة والمؤقتة، دوراً مهماً في التعريف بالموروث الحضاري للمملكة.

وبذلت وكالة الآثار والمتاحف جهوداً كبيرة في المحافظة على المواقع الأثرية، والقلاع والحصون القديمة، وقصور الدولة التاريخية، بحمايتها والمحافظة عليها تمهيداً لترميمها وتأهيلها وتوظيفها في المجالات التي تخدم التراث الثقافي والتاريخ الحضاري. ومن المشروعات الكبيرة التي تولتها الوكالة هو المحافظة على مدينة الدرعية التاريخية وأسوارها وأبراجها وترميم عدد من العناصر المعمارية فيها.

وأصدرت وكالة الآثار والمتاحف عدداً من الكتب المتخصصة

بدأت الانطلاقة للنشاط الأثري في السعودية عام ١٩٧٦ بتنفيذ برنامج المسح الأثري الشامل في أنحاء من المملكة

ورسائل الماجستير والدكتوراه في مجال الآثار والتراث، واستهلت إدارة الآثار أول أعمالها المطبوعة بإصدار كتاب تعريفي بآثار المملكة عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م). كما وضعت حصيلة إنجازاتها منذ إنشائها بنشر عمل موسوعي كبير هو سلسلة آثار المملكة بعدد مناطق المملكة الثلاث عشرة. تضمن كل مجلد على معلومات جغرافية وتاريخية عن المنطقة التي يتحدث عنها وأهم آثارها التاريخية وتراثها العمراني ومواقعها الأثرية ومعالمها الطبيعية، وشكلت هذه المطبوعات البحثية والنشرات العلمية والأدلة سجلاً وثائقياً مهماً ومصدراً مهماً لتتبع الفترات التاريخية والحضارات المتعاقبة التي شهدتها أرض المملكة العربية السعودية.

ولإدارة الآثار ومن ثم (وكالة الآثار) دور كبير في التعاون والتنسيق على الصعيد المحلي مع الأجهزة الحكومية، وخاصة عند تنفيذ المشروعات الحكومية من أجل تزويد الجهات المعنية بالمعلومات عن المواقع الأثرية والمعالم التاريخية حتى لا تتعرض للإزالة والتخريب في حالة تنفيذ المشاريع التنموية، وتتعاون أيضاً مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية والأفراد في مجال المتاحف والمجموعات الخاصة والترخيص لها وفق ما ينص عليه نظام الآثار، وتتعاون الوكالة كذلك مع الجهات الأمنية والجمارك وحرس الحدود لمنع تهريب الآثار من وإلى المملكة عبر الحدود والمنافذ البرية والجوية والبرية ولها عضوية في عدد من اللجان والمجالس ومنها المجلس الأعلى للأوقاف.

وهناك تعاون مع العديد من المنظمات العربية، والإقليمية والقارية والدولية وحضور الفعاليات والمناسبات الرسمية المتخصصة، والتنسيق والتعاون في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الأليسكو) والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإسيسكو) والمنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

وعلى الصعيد البحثي والعلمي عقدت وكالة الآثار اتفاقيات مع عدد من الجامعات والمراكز البحثية في مجال الأعمال المسحية والتنقيب وفق شروط أقرها المجلس الأعلى للآثار، وقد حقق هذا التعاون منافع علمية وثقافية كبيرة نتيجة للمزيد من المكتشفات الأثرية الحديثة التي تثري البحث العلمي وإثراء للمتاحف المحلية والإقليمية والتعريف بتراث المملكة عالمياً.

إن ما قامت به وكالة الآثار والمتاحف من جهود يقابل بالتقدير لمقام وزارة التربية والتعليم (المعارف سابقاً) وللمجلس الأعلى للآثار، وللعاملين في الوكالة بوحداتها وإدارتها المختلفة.

وفي ذات السياق كانت هناك مطالبة مجتمعية بتأسيس قطاع خاص بالسياحة في المملكة، وإزاء ذلك صدر الأمر الملكي رقم (٩) وتاريخ ١٢-١-١٤٢١هـ، بإنشاء الهيئة العليا للسياحة، وصدر قرار ملكي بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز أميناً عاماً للهيئة برتبة وزير، وتشرّفت الهيئة أن يكون صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز رئيساً لمجلس إدارة الهيئة، ثم خلفه في رئاسة مجلس إدارة الهيئة صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، وكان لسموهما الأثر الكبير في دفع مسيرة الهيئة والإشراف على إعداد خططها الاستراتيجية وبرامجها المتعددة.

لقد جاء إنشاء الهيئة العليا للسياحة تأكيداً على اعتماد قطاع السياحة باعتباره قطاعاً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً مهمًا، وتأكيداً على أن السياحة واقعاً وطنياً يستلزم قيام الجهات المسؤولة بالتخطيط لتطويره وتنميته منطلقاً من المقومات السياحية المتميزة ومنها: نعمة الأمن والأمان اللذين تتميز بهما المملكة، وأصالة المجتمع السعودي المضياف، والموقع الجغرافي للمملكة، ومساحتها الشاسعة، وما تشتمل عليه من تضاريس متباينة ذات مناخ متنوع ومناظر خلابة، وتوفر المواقع الأثرية والتاريخية المهمة وتميز التراث الثقافي الوطني، وتوفر الخدمات الحديثة والبنية التحتية اللازمة لصناعة السياحة.

وفي ظل توجه الدولة لتطوير الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية المختلفة رأت القيادة أن من الأهمية بمكان إعطاء قطاع الآثار أهمية خاصة والرفع من نشاطه على الصعيد

أهداف وزارة الثقافة: تعزيز الثقافة كأسلوب حياة وتمكين الثقافة من المساهمة في النمو الاقتصادي وخلق فرص للتبادل الثقافي العالمي

حققت المملكة خطوة مهمة للارتقاء بالقطاع الثقافي بتسجيل (١١) عنصرًا ثقافيًا في قائمة التراث غير المادي لليونسكو

العلمي والثقافي والفني والإداري وبما يتوافق مع الإرث الحضاري الزاخر الذي تحتفظ به المملكة، فقد صدر الأمر الملكي رقم أ/ ٢ وتاريخ ٢٨-٢-١٤٢٤هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم ١٤١ وتاريخ ٢٨-٥-١٤٢٤هـ، القاضيان بنقل وكالة الآثار المرتبطة بوزارة التربية والتعليم إلى الهيئة العليا للسياحة وقيام الهيئة بإعادة النظر في تنظيمها وفي مشروعي النظام والتنظيم لنشاط الآثار والتراث الوطني، على أن يشكل التكامل بين الآثار والسياحة رافداً قوياً لدعم المهام المنوطة بكليهما مع الاحتفاظ بشخصية مستقلة لكل منهما، ومراعاة التباين في طبيعة الاختصاص.

لقد وضعت الهيئة العليا للسياحة رؤية واضحة لمنهجها، ومهمة واضحة لتحقيق مسيرتها. وتركزت رؤيتها من منطلق « أن المملكة العربية السعودية-تسعى-وهي مهد الإسلام إلى تنمية سياحية قيمة ومميزة ذات منافع اجتماعية وثقافية وبيئية واقتصادية انطلاقاً من قيمها الإسلامية وأصالة تراثها العريق وضيافتها التقليدية»، كما تضمنت مهمة الهيئة من منطلق « أن المملكة العربية السعودية في ظل قيمها ومقوماتها المتميزة بتنمية سياحية متوازنة ومستدامة تحقق تنوعاً اقتصادياً وإثراء اجتماعياً وتوجد فرصاً للعمل وتحافظ على البيئة والأصالة والثقافة».

ومن هذا يتضح أن توجُّه الدولة في اهتمامها بالآثاروالتراث الثقافي يأتي بناءً على أسس ومفاهيم ومنطلقات واضحة، فالآثار والسياحة هما وجهان لعملة واحدة، وتشكل الآثار أحد أهم الركائز الأساسية في السياحة الثقافية لأي أمة.

وتضمنت استراتيجية تطوير قطاع الآثار نقاطاً أساسية مهمة ومنها:تحقيق التكامل بين جهازي السياحة والآثار والمتاحف بصيغة ترفع من مستوى أداء كل منهما، وتحديث قطاع الآثار والمتاحف بالاعتماد على حيوية السياحة وتنمية الموارد البشرية في قطاع الآثار والمتاحف والرفع من كفاءتها، وتطوير أداء قطاع الآثار والمتاحف في مجالات الحماية والبحث العلمي والتنقيب الأثري والنشر، والرفع من إسهام قطاع الآثار والمتاحف في التنمية، والاستفادة من المواقع الأثرية والتراثية والمتاحف في تطوير السياحة الثقافية والتسويق الهادف لتراث المملكة، بتنمية عدد من مواقع التراث الثقافي لتصبح مواقع جذب سياحي ذات جودة عالية، وعدم التأثير سلباً على أنشطة وبرامج الهيئة العليا للسياحة، والحفاظ على استقلالية عمل قطاع الآثار.

لقد اعتمدت الهيئة العليا للسياحة رؤية للآثار والمتاحف تنص: « أن المملكة العربية السعودية، وهي مهد الإسلام، تَعْنى بالمحافظة على تراثها الأثري والعمراني العريق وإبرازه، لكونه عنصراً مهماً في حضارة الأمة، والإفادة منه ثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً في ظل القيم الإسلامية السمحاء».

وقد خطت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني خطوات مميزة في فتح آفاق جديدة للتعاون الدولي، وبناء جسور مع المنظمات الدولية والمعاهد والمراكز والمتاحف العالمية، بشكل متزامن مع إعداد الدراسات والخطط الإستراتيجية الخاصة بضم قطاع الآثار وتطويره. ويعد معرض (روائع من مجموعة الفنون الإسلامية بمتحف اللوفر)، الذي أقيم في قاعة العروض الزائرة بالمتحف الوطني مناسبة تاريخية، فقد حظي برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، الذي تفضّل بافتتاحه بحضور فخامة الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك (في ٦-٢-١٤٢٦هـ - -٣-٢٠٠٦م)، وأعقب ذلك تنظيم معرض « طرق التجارة في شبه الجزيرة العربية.. روائع آثار المملكة العربية السعودية عبر العصور»، الذي كانت محطته الأولى بمتحف اللوفر في باريس عام ٢٠١٠م، لينتقل بعدها إلى أشهر المتاحف العالمية في أوروبا وأمريكا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والصين، وقد استقبل المعرض خلال رحلته الطويلة أكثر من ٥ ملايين زائر، وهدف المعرض إلى تعريف شعوب العالم بحضارة المملكة التي تمتد لآلاف السنين، وتؤكد المشاركة الفعَّالة لإنسان الجزيرة العربية في بناء الحضارات البشرية على مر العصور، في إبراز البعد الحضاري للمملكة الذي لا يقل أهميةً عن أبعادها الثلاثة التي يعرفها العالم، وهي: (البعد الاقتصادي، والبعد الديني، والبعد السياسي)، للتأكيد على أن المملكة ليست طارئة على التاريخ، بل كانت امتداداً وملتقىً لحضارات إنسانية شهدتها جزيرة العرب تُوِّجت بحضارة الإسلام العظيمة.

لقد كانت البداية الأولى للتعريف بتراث المملكة وحضارتها للعالم من خلال معرض « المملكة بين الأمس واليوم» ، الذي خطط له وأشرف عليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله - حين كان أميراً للرياض، وكانت نسخته الأولى في ألمانيا عام ١٩٨٥م، ليستمر المعرض في التنقل من دولة لأخرى في أوروبا، وأمريكا، والمغرب وتونس ومصر، حتى عام ١٩٩٢م. وقد اشتمل المعرض في محطاته المختلفة على عروض فنية وثقافية

حصر ٤آلاف موقع أثري منها معالم طرق التجارة والحج القديمة وما يرتبط بها من منازل وآثار الحصون الدفاعية

وتراثية، ولوحات تعريفية بالمملكة وثقافتها والتنوع الذي تحتويه، والتسلسل التاريخي لنشأة المملكة، وأبرز المعالم فيها من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها.

وفي عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز حفظه الله ـ تم تأسيس وزارة الثقافة بموجب الأمر الملكي (رقم: أ/٢١٧) في ١٧ رمضان ١٤٣٩هـ الموافق ٢ يونيو ٢٠١٨م، من أجل أن الارتقاء بالمشهد الثقافي في المملكة على الصعيدين المحلي والدولي، والحفاظ على التراث التاريخي للمملكة، والسعي لبناء مستقبل ثقافي غنيّ تزدهر فيه مختلف أنواع الثقافة والفنون، والمساهمة في تحقيق برنامج التحول الطموح الذي تعيشه المملكة العربية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠ . ويتمثل هدفها في المساهمة في بناء مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح. وحددت الوزارة ثلاثة أهداف للمشهد الثقافي وهي: تعزيز الثقافة كأسلوب حياة، وتمكين الثقافة من المساهمة في النمو الاقتصادي، وخلق فرص للتبادل الثقافي العالمي. وأصبح للقطاع الثقافي المزدهر دور أساسي في تعزيز الهوية الوطنية، وتعزيز التماسك الاجتماعي والصحة والسعادة، بالإضافة إلى دور الوزارة في إقامة روابط أقوى مع البلدان في جميع أنحاء العالم.

وأنشأت وزارة الثقافة هيئات فرعية متعددة، تشكل الحيز الثقافي الذي تشرف عليه الوزارة، وعددها ١١ هيئة وفي مقدمتها: هيئة التراث، وهيئة المتاحف، وهيئة فنون العمارة والتصميم، كما حظي المتحف الوطني بمركز الملك عبد العزيز التاريخي باهتمام خاص وتشكل له مجلس أمناء يشرف على تطويره. وعملت وزارة الثقافة على بناء منظومة متنوعة من المنظمات غير الربحية في مختلف القطاعات الثقافية، تنتشر في جميع المناطق، وتشمل تكوين ست عشرة جمعية مهنية في ثلاثة عشر قطاعًا ثقافيًا.

لقد حضيت المملكة العربية السعودية بمكانة مميزة في منظمة اليونسكو بصفتها واحدة من أوائل الدول التي شاركت في تاسيس المنظمة، ثم عضويتها في المجلس التنفيذي للمنظمة وفي عدد من لجانها، وفي دعمها لمشاريع اليونسكو الثقافية، والمحافظة على التراث الإسلامي وخاصة في فلسطين. وأثمرت الجهود في تسجيل عدد من المواقع الأثرية والتاريخية والتراثية ضمن مواقع التراث العالمي ومنها: الحِجْر (مدائن صالح)، والدرعية القديمة (حي الطريف التاريخي)، والمنطقة التاريخية لمدينة جدة، وأعقبها تسجيل مواقع الفنون الصخرية في جبة والشويمس بمنطقة حائل، وواحة الأحساء أكبر واحة نخيل في العالم، وموقع حمى الثقافي بمنطقة نجران، وهناك مواقع أخرى تسعى وزارة الثقافة لادراجها في سجل التراث العالمي.

كما حققت المملكة خطوة جديدة في مسار الارتقاء بالقطاع الثقافي، من خلال تسجيلها لعدد(١١) عنصرًا ثقافيًا مسجلًا في القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي لليونسكو، وهي: «المجلس، القهوة العربية، العرضة النجدية، المزمار، الصقارة، القط العسيري، النخلة، حرفة السدو، الخط العربي، حداء الإبل، والبن الخولاني السعودي».

ويعد « برنامج العناية بمواقع التاريخ الإسلامي»، و خصوصاً الواقعة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، التي تحتل مكانة كبيرة في قلب كل مسلم، كونها شهدت بزوغ رسالة الإسلام وانطلاقته الأولى على أرض هذه البلاد الطيبة، وارتبط كثير منها بسيرة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم من بعده، الأمر الذي جعلها تحظى بالاهتمام وعناية حكومة المملكة منذ تأسيسها وحتى الآن، كما أن هذه المواقع شهدت تطورات حضارية مهمة رسم الإسلام ملامحها، ورسخ مفاهيمها الإنسانية الرفيعة، مما يحفز على الاهتمام بها وإبراز مدلولاتها الحضارية وإسهاماتها المميزة في مسيرة التاريخ الإسلامي. وتبنت برنامج خدمة ضيوف الرحمن الذي يهدف لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين لأداء فريضتي الحج والعمرة على أكمل وجه، وإثراء وتعميق تجربتهم، من خلال تهيئة الحرمين الشريفين، وتحقيق رسالة الإسلام العالمية، وتهيئة المواقع السياحية والثقافية، بشكل يضمن إثراء التجربة الدينية والثقافية ولتحقيق تجربة روحانية متميزة للحاج والمعتمر في زيارة الحرمين والمشاعر المقدسة، وأداء النسك بصحة وأمن، واكتشاف المملكة.

وتشكل آلاف القرى التراثية في المملكة قيمة تاريخية وحضارية فريدة في تنوعها في ثرائها المعماري وبيئاتها الجغرافية، ولذلك نجحت المبادرات في توثيقها وتأهيلها وإحيائها من جديد، كونها تمثل حقباً تاريخية مهمة، وتربط الماضي بالحاضر، وتشكل مصادر معرفية تحكي كفاح الآباء والأجداد، خاصةً لجيل الشباب الحالي، الذي بدأ يعي حياة الماضي بكل أبعاده، وإعاد توظيفها لتحقيق عائدات مالية واقتصادية بصورة متوازنة ومستدامة.

عقدت وكالة الآثار اتفاقيات مع الجامعات والمراكز في مجال الأعمال المسحية والتنقيب وفق شروط المجلس الأعلى للآثار

ونختم بالتنوية عن مشروع الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز لتطوير المساجد التاريخية، لما لهذه المساجد من مكانة عظيمة في الدين الإسلامي، إضافة إلى أنها أحد أهم معالم التراث العمراني الحضاري، ولأصالة طابعها المعماري، وما تمثله المساجد المشمولة بالبرنامج من عمق تاريخي وثقافي واجتماعي، وتحقيق وظيفتها الأسمى بإقامة الصلوات والعبادة وتحفيظ القرآن الكريم، ويُسهم المشروع في إبراز البُعد الحضاري للمملكة، الذي تركز عليه رؤية المملكة ٢٠٣٠، عبر المحافظة على الخصائص العمرانية الأصيلة والاستفادة منها في تطوير تصميم المساجد الحديثة.

ومجمل القول فإن تراث المملكة الثقافي أصبح له أهمية على الصعيد المحلي والعالمي، لكونه مورد أصيل للمعرفة، ودفع لعجلة البحث العلمي من خلال الاكتشافات الأثرية المتوالية التي أثمرت نتائجها في توفير حقائق عن العمق الحضاري لتراث المملكة، فتح الباب واسعًا لإعادة التزمين التاريخي للجذور الحضارية في الجزيرة العربية، وحياة الإنسان عبر العصور، وما تركه من شواهد مادية في العمارة والفنون، والنقوش والكتابات القديمة والإسلامية وغيرها من الشواهد الحضارية. ولهذا فإن مستقبل التراث في المملكة يبشر بكل الخير، لمختلف الأصعدة العلمية والثقافية والتربوية والاقتصادية، ويشكل جسوراً تربط الماضي العريق مع مستقبل الأجيال المقبلة.

ونتمثل قول الشاعر:

وللعلم من آثارنا في جبالنا*** على الدهر آيات بها ينطق الصخر

*أستاذ الآثار ووكيل وزارة التعليم السابق للآثار والمتاحف

الانقلاب يضع أوروبا أمام تحدي توفير اليورانيوم لتشغيل محطات الطاقة

خمسة ارتدادات سلبية وثلاثة خيارات أمام أوروبا في أزمة النيجر

يمثل انقلاب النيجر أزمة محورية للاتحاد الأوروبي، نظراً لكون النيجر شريكاً استراتيجياً مهماً للاتحاد، ومحورية النيجر في الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب والتمرد والهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي، فضلاً عما قد تُسفر عنه تطورات هذا الانقلاب من أزمات ممتدة ستلقي بظلالها على الأمن الأوروبي، وكذلك على نفوذه في منطقة الساحل الإفريقي في مقابل تصاعد نفوذ قوى كبرى منافسة.
ويمكن الاقتراب من فك تعقيدات الموقف الأوروبي، عبر فهم تجسُداته الأولى منذ اندلاع الأزمة في ٢٦ يوليو الماضي، وطبيعة تفاعله معها، وما يعكسه ذلك في ضوء المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية التي تربط بين الاتحاد الأوروبي والنيجر، ثم التعرض لانعكاسات الانقلاب على أوروبا، والذي سيقود بدوره إلى استكشاف حدود الدور الأوروبي في الأزمة.

باسم راشد

تجسُّدات الموقف الأوروبي

تجسَّد الموقف الأوروبي في التعامل مع انقلاب النيجر في عدة مستويات؛ مستوى خطابي يرتبط بإصدار بيانات إدانة للانقلاب ودعم قرارات الإيكواس، ومستوى عملي عبر وقف التعاون وفرض العقوبات، وكذلك إجلاء المواطنين الأوروبيين.

فعلى مستوى الخطاب الرسمي، سارع الاتحاد الأوروبي بإدانة الانقلاب في النيجر منذ اندلاعه، مبديًا دعمه للرئيس النيجري محمد بازوم، وإدانته للاحتجاز غير القانوني له، داعياً إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنه. كما قال جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، إن «الاتحاد الأوروبي لم ولن يعترف بالسلطات الناتجة عن انقلاب النيجر»، وأن الرئيس بازوم يظل «الرئيس الشرعي الوحيد»، مؤكداً ضرورة استعادة النظام الدستوري في البلاد.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل أكد الاتحاد الأوروبي دعمه للإجراءات التي اتخذتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «الإيكواس»، التي أعلنت فرض سلسلة عقوبات على قادة الانقلاب (كحظر السفر وتجميد الأصول وإيقاف جميع المعاملات التجارية والمالية بين النيجر ودول الإيكواس)، كما لوَّحت المجموعة باستخدام القوة ضد الانقلابيين الذين منحتهم، حينها، مهلة أسبوع لتسليم السلطة.

أما على المستوى العملي، فقد قرر الاتحاد الأوروبي إجلاء جميع مواطنيه من النيجر في مطلع أغسطس الماضي، بعدما تردد في هذا القرار على اعتبار أن الأزمة ليست بالخطورة التي تستدعي ذلك في ظل الهدوء النسبي للأوضاع في العاصمة نيامي، واعتمد على فرنسا وإيطاليا في هذه الخطوة. وقبل ذلك بيومين، قرر الاتحاد تعليق دعمه المالي للنيجر، وجميع إجراءات التعاون الأمني بين الطرفين بشكل فوري ولأجل غير مسمى، بهدف الضغط على قادة الانقلاب للاستجابة لمطالب إعادة الشرعية والرئيس المنتخب محمد بازوم.

وقد كانت هذه الخطوة محورية في تحرك الاتحاد تجاه الأزمة، وذلك لسببين؛ الأول أن ٤٥٪ من ميزانية النيجر ممولة من الدعم الخارجي، ويمثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ٢٥٪ من هذا الدعم. فمنذ عام ٢٠١٤م، أنفق الاتحاد ما يُقدَّر بنحو ٨ مليارات يورو على الأمن والمساعدات الإنسانية في منطقة الساحل

٤٥٪ من ميزانية النيجر ممولة من الدعم الخارجي ويقدم الاتحاد الأوروبي ودوله ٢٥٪ من هذا الدعم

ككل. وفي الفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٠م، أنفق الاتحاد الأوروبي ٥٩٦ مليون يورو لدعم الشراكة مع النيجر في مجال الأمن الغذائي والحوكمة وبناء السلام، ودعم قدرة الدولة على تنفيذ السياسات الاجتماعية. كما خصص الاتحاد مبلغ ٥٠٣ مليون يورو من ميزانيته لتحسين الحوكمة والتعليم والنمو المستدام في النيجر بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٤م. ومن ثم فإن وقف مثل هذه المساعدات، سيمثل ضربة قاسية لقادة الانقلاب، وقد يدفعهم لإعادة النظر في حل الأزمة، من وجهة نظر الأوروبيين.

أما السبب الثاني فيرتبط بالتعاون الأمني بين الطرفين؛ إذ تلقت النيجر الكثير من المساعدات الأوروبية سواء بشكل اتحادي أو عبر الدول الأعضاء لدعم جيشها ومساعدتها في القتال ضد الجماعات الجهادية بمنطقة الساحل. فقد وافق الاتحاد قبل الانقلاب على منح ٧٠ مليون يورو لدعم جيش النيجر؛ منها أسلحة بقيمة ٤,٧ مليون يورو. كما كانت تقدم فرنسا برامج تنموية وأمنية بقيمة نحو ١٢٠ مليون يورو، كما علّقت ألمانيا جميع المدفوعات المباشرة والتعاون الإنمائي الثنائي مع حكومة النيجر التي كانت تفاوضت معها في ٢٠٢١م، على قرض بقيمة ١٢٠ مليون يورو.

لذلك فإن وقف هذه المساعدات، سواء التنموية أو العسكرية، قد يلعب دوراً هاماً في تطور الأزمة في النيجر؛ خاصةً لكونه يتوافق مع مواقف القوى الدولية الأخرى المانحة مثل الولايات المتحدة وكندا وغيرها، ناهيك عن مواقف القوى الإقليمية داخل إفريقيا التي تحاول الضغط هي الأخرى لوأد هذا الانقلاب، مثل نيجيريا التي قطعت الكهرباء عن النيجر رغم أنها تمثل ٧٠٪ من الطاقة الإجمالية اللازمة للنيجر.

ارتدادات سلبية

إن تحرك الاتحاد الأوروبي السريع لمواجهة انقلاب النيجر من خلال فرض العقوبات، يعكس أهمية هذا البلد الإفريقي بالنسبة لأوروبا. لذلك من المرجح أنه مع طول أمد الأزمة، وتعقُّد تطوراتها، وتشابك وتداخل الأطراف الفاعلة فيها، أن يكون لذلك مجموعة من الانعكاسات السلبية على الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمكن رصده في النقاط التالية:

أولاً-زيادة تدفقات الهجرة: تحتل النيجر موقعاً استراتيجياً على طرق الهجرة في القارة، كممر عبور متميز إلى ليبيا، ومنصة انطلاق -إلى جانب تونس -إلى إيطاليا. ومع إمكانية اندلاع حرب أهلية نتيجة التدخل العسكري في النيجر، يزداد قلق العواصم الأوروبية خصوصاً روما من أن يفتح ذلك الباب لموجات متزايدة من الهجرة لأوروبا، خاصةً في ظل ضعف تأمين الحدود النيجرية مما يجعلها سهلة الاختراق، ووجود عصابات الجريمة المنظمة ومهربي البشر بين إفريقيا وجنوب الصحراء والمغرب العربي.

وقد احتلت النيجر مكانتها في سياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي في أعقاب قمة فاليتا بمالطا في نوفمبر ٢٠١٥م، في ظل اشتداد أزمة الهجرة حينها. وتحت ضغط من بروكسل،

أنفق الاتحاد الأوروبي ٥٩٦ مليون يورو لدعم الشراكة مع النيجر في مجال الأمن الغذائي والحوكمة وبناء السلام

عملت سلطات نيامي بشكل عام على تنفيذ سلسلة كاملة من الإجراءات التي تهدف إلى كبح الوصول إلى حدودها الشمالية مع ليبيا. ونتيجة لتصاعد الصراعات في منطقة الساحل في عام ٢٠٢٢م، وما نتج عنها من زيادة عدد النازحين قسرياً إلى ٤,١ مليون شخص، أطلق الاتحاد الأوروبي والنيجر شراكة تشغيلية للتصدي لتهريب المهاجرين، والتي تضمنت ترتيب عمل مع وكالة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي "Frontex". ومن ثم فإن عدم الاستقرار وانعدام الأمن في النيجر يمكن أن يؤدي لزيادة تدفقات الهجرة بشكل غير مسبوق، ويُزيد من نشاط مهربي البشر بما يفاقم أزمة الاتحاد حالياً ويُثقل كاهل الاقتصادات الأوروبية وأجهزتها الأمنية بالتوازي.

ثانياً-تقويض الشرعية الأوروبية في منطقة الساحل: إن استمرار

الحكومة الانقلابية في النيجر وعدم عودة الرئيس بازوم للسلطة، ستكون لها انعكاسات سلبية على شرعية الاتحاد الأوروبي، ونفوذه، في منطقة الساحل عموماً؛ خاصةً أن هذا الانقلاب هو الثالث بعد انقلابي مالي وبوركينا فاسو في الأعوام الماضية. ومع تحول المنطقة لمساحة تنافس استراتيجي بين القوى الدولية، خاصةً الصين وروسيا وتركيا، وجد الاتحاد الأوروبي نفسه يتنافس في شبكة معقَّدة من النفوذ الأجنبي. وفي حين ترفض أوروبا الانقلابات العسكرية على الديمقراطية، تكسب القوى الأخرى هذه الدول عبر تأكيد فكرة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بما يساهم في النهاية في تقويض الشرعية الأوروبية في المنطقة، خاصةً أن هذه الدول الإفريقية ترى في روسيا والصين بدائل استراتيجية للقوى الغربية التقليدية كالولايات المتحدة وأوروبا.

ثالثاً-تهديد التواجد العسكري الأوروبي بالنيجر: تمتلك فرنسا

قاعدة عسكرية جوية (١٠١)؛ يتمركز بها نحو ١٥٠٠ جندي لمساعدة جيش النيجر في التدريب ومهام مكافحة الإرهاب، وتمثل محور العمليات الفرنسية في منطقة الساحل. كما لدى ألمانيا قاعدة عسكرية أيضاً في منطقة تيليا. كما بدأ الاتحاد الأوروبي، في فبراير ٢٠٢٣م، مهمة تدريب جنود النيجر ولمدة ثلاث سنوات، بكتيبة من ٥٠ إلى ١٠٠ جندي، كما يتواجد نحو٦٠ جندياً ألمانياً في المهمة الأوروبية، ويتمركز حالياً ٣٥٠ جنديًا إيطاليًا كجزء من البعثة الأوروبية منذ عام ٢٠١٨م، هذا التواجد المحوري لأوروبا بالنيجر يساعد في مهام مكافحة الإرهاب في الساحل ويحافظ على المصالح والأمن الأوروبي، لكن مع استمرار الانقلاب وتفاقم حدة الأزمة، فإن هذا الوجود العسكري سيصبح عُرضة للتهديد بالطرد، بما سيجعل أوروبا، خاصةً فرنسا، تخسر آخر حليف لها بالمنطقة، وكذلك أهم معاقلها ربما لصالح روسيا والصين.

رابعاً-تهديد أمن الطاقة في أوروبا: على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يؤكد أن لديه إمدادات كافية من اليورانيوم على المدى القصير، إلا أن انقلاب النيجر يضع فرنسا والاتحاد أمام تحديات توفير اليورانيوم اللازم لتشغيل محطات الطاقة النووية المنتجة للكهرباء. فقد كانت النيجر ثاني أكبر مزوّد لليورانيوم الطبيعي للاتحاد الأوروبي في ٢٠٢٢م، مع حصة تبلغ ٢٥٪، بعد كازاخستان. وتتعدى أهمية النيجر الاستراتيجية في تأمين الطاقة لأوروبا، كونها مصدراً للطاقة النووية، إذ تضع دول أوروبية وعلى رأسها إيطاليا النيجر كحلقة أساسية في مشروع «خط الصحراء الكبرى» الاستراتيجي لنقل الغاز من نيجيريا عبر دول الساحل والجزائر ومنها عبر خط الأنابيب المتوسطي إلى إيطاليا. لذلك تتفاوض رئيسة الحكومة الإيطالية جورجيا ميلوني، مع الجزائر ونيجيريا وعدد من دول الساحل، لتنفيذ هذا المشروع. ومن ثم فإن عدم الاستقرار في النيجر يشكل مصدر تهديد لهذا المشروع ولأمن الطاقة بشكل عام في أوروبا، خاصةً أن الانقلاب يأتي في وقت حساس للغاية من الصراع بين أوروبا وروسيا، بما سيمثل ضربة قاسية ليس لفرنسا وإيطاليا فحسب، بل لأوروبا كلها أيضاً

خامساً-فشل المقاربة الأوروبية في منطقة الساحل: اعتمدت مقاربة أوروبا تجاه منطقة الساحل على عنصري دعم الأمن والتنمية، وانطلاقاً من ذلك يتم تأسيس الديمقراطية بمعناها الغربي المعتاد. وقد كان يُنظر إلى النيجر في هذا السياق على أنها آخر معقل للديمقراطية في منطقة الساحل بعد انقلابي مالي وبوركينا فاسو، وذلك لأنها أظهرت من الممكن دعم الشركاء الذين يتماشون مع قيم الاتحاد الأوروبي ومصالحه في واحدة من أكثر المناطق تعقيداً في العالم. لكن الإطاحة برئيس النيجر المنتخب ديمقراطياً مثَّل انتكاسة قاسية لجهود الاتحاد الأوروبي لمواجهة تحديات الأمن والتنمية في المنطقة، كما أنه من المحتمل أن يدفع لإعادة النظر في المقاربة الأوروبية تجاه المنطقة، لكونها فشلت في منع الصراعات عبر المنطقة. إذ منذ عام ٢٠٢١م، نجحت الانقلابات العسكرية في الإطاحة بحكومات بوركينا فاسو ومالي وغينيا، ومع دعم هذه الدول حالياً للانقلاب في النيجر والاستعداد للدفاع عنه أيضاً، فإن استراتيجية أوروبا في منطقة الساحل معرَّضة بقوة للانهيار.

وقف مثل هذه المساعدات الأوروبية يمثل ضربة قاسية لقادة الانقلاب قد تدفعهم لإعادة النظر في حل الأزمة

الخيارات المتاحة للتحرك الأوروبي

من واقع ما سبق، يبدو أن الخيارات المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي تزداد صعوبةً وتعقيداً بمرور الوقت وتعمُّق الأزمة. وفي هذا الصدد، يمكن رصد ثلاثة خيارات يمكن للاتحاد الأوروبي التحرك من خلالهم، وذلك على النحو التالي:

الخيار الأول: تصعيد نمط العقوبات تجاه الانقلابين في النيجر للضغط عليهم لإيجاد حل دبلوماسي للأزمة وإعادة السلطة للرئيس المنتخب محمد بازوم. وقد بدأ الاتحاد الأوروبي هذا الاتجاه بالفعل خلال الأيام الماضية، حيث أعلن استعداده لفرض عقوبات جديدة على قادة الانقلاب، كما أبدى استعداده الكامل لدعم الإيكواس، بما في ذلك من خلال إنشاء نظام جديد للعقوبات الفردية. وتظل إمكانية نجاح هذا الخيار مرهونة بقدرة قادة الانقلاب على التصدي لوقف الإمدادات والمساعدات الأوروبية، وتجاوز هذه العقوبات بأقل الأضرار، خاصةً في ظل تباين الرأي العام تجاه الانقلابيين بين مؤيد ومعارض.

الخيار الثاني: دخول الاتحاد الأوروبي في وساطة مباشرة في النيجر، أو غير مباشرة عبر بعض الدول الأوروبية ذات الصورة الإيجابية داخل إفريقيا مثل ألمانيا. وقد يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى هذا الخيار بالتزامن مع فرض العقوبات، ويتم ذلك من خلال إبراز الرغبة الأوروبية في الوساطة المباشرة بين أطراف النزاع، على أن يتم دعمها من جانب الولايات المتحدة لإعطائها الثقل والزخم المطلوب، وبموجبها يتم حل الأزمة عبر إعادة الرئيس بازوم إلى السلطة في مقابل ضمانات كافية لقادة الانقلاب. أو في حالة تعذُّر ذلك، قد يلجأ الاتحاد الأوروبي لدولة مثل ألمانيا لقيادة مثل هذه الوساطة نظراً لسمعتها الدولية وعدم وجود تاريخ استعماري لها في المنطقة على فرنسا وإيطاليا، بما يساهم في إنهاء الأزمة وتجنب تحولها لحرب أهلية تُفرز موجات هجرة متزايدة على أوروبا، وتفتح مساحات أوسع لتجدد وانتعاش الجماعات الإرهابية التي ستستغل حالة الفوضى الناتجة عن تلك الحرب لتنفيذ أهدافها وعملياتها.

بيْد أن هذا الخيار تعوقه حدود الدور الأوروبي في منطقة الساحل عموماً، وتراجع شرعيته بين الدول الإفريقية، ناهيك عن الصورة الذهنية السلبية التي لا تزال موجودة في ذهن الأفارقة بأن الدول الأوروبية تقدم المساعدات لهم بهدف تحقيق أجنداتهم الخاصة. وهذه النظرة التشككية ستطول بدورها فكرة الوساطة ومن ثم إمكانية نجاحها. إلى جانب ذلك، لا يمكن أن نغفل أن المصالح الأوروبية حاكمة لدورها في المنطقة، وهو ما يجعلها طرفاً غير نزيهاً في مثل هذه الوساطة خاصةً في ظل التنافس الدولي المتزايد بين القوى الكبرى في المنطقة.

الخيار الثالث: إلقاء الثقل الأوروبي وراء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «الإيكواس» ودعم جميع تحركاتها بما فيها التدخل العسكري المحتمل. فعلى الرغم من دعم الاتحاد الأوروبي المعلن لجميع قرارات وإجراءات الإيكواس لمواجهة الانقلاب، إلا إنه لم يعلن صراحةً دعم فكرة "التدخل العسكري" نفسها، خاصةً لما لها من انعكاسات سلبية محتملة على الاتحاد الأوروبي. لكن في حالة تزايد حدة الأزمة، وتصاعد أدوار القوى الكبرى المنافسة فيها في مقابل تضاؤل دور الاتحاد، فإن هذا الخيار سيظل مفتوحاً أمام أوروبا عبر دعم تدخل الإيكواس بل والتدخل لاحقاً من خلال الجنود الفرنسيين والألمان والإيطاليين الموجودين في النيجر لدعم قوات الإيكواس في مواجهة الانقلابيين وحلفائهم في مالي وبوركينا فاسو الذين أعلنوا رفضهم للتدخل العسكري في النيجر وتعهدوا بالدفاع عنها.

وتظل إمكانية اللجوء لهذا الخيار مرتبطة بدرجة كبيرة بالموقف الأمريكي وحدوده في الأزمة، وموقف الإدارة الأمريكية من إمكانية التدخل العسكري، خاصةً مع احتمالية تحول النيجر إلى ساحة حرب جديدة بالوكالة بين القوى الدولية الكبرى، نظراً لما تحمله من أهمية استراتيجية لجميع الأطراف سواء المعسكر الشرقي بقيادة روسيا والصين، أو المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ومن جملة هذه الخيارات المعقَّدة، أضحى الاتحاد الأوروبي بين شقيَّ رُحى في هذه الأزمة؛ فلا يمكنه المخاطرة بالتدخل العسكري أو حتى دعمه خطابياً لإدراكه ما لذلك من تأثيرات عكسية على الأمن الأوروبي، ولا يمكنه أيضاً الترقب صامتاً على نفوذه المتراجع في منطقة الساحل، ولا تؤهله صورته الذهنية السلبية للعب دور الوسيط النزيه في الأزمة. لذلك ربما ستكون الأوضاع المرتقبة في النيجر في الأيام القادمة محطة فاصلة للدور المستقبلي للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل، وربما لنفوذه في القارة الإفريقية بشكل عام.

*باحث متخصص في الشأن الأوروبي

الوضع الجيو- اقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

جدة: آراء حول الخليج

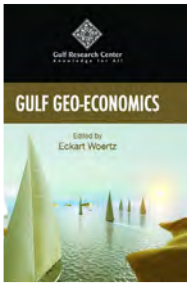

صدر عن مركز الخليج للأبحاث كتاب (الوضع الجيو - اقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي) للدكتور ايكارت ورتزا، الأستاذ بالمعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية والأستاذ بجامعة هامبورج ، حول الوضع الجيو - اقتصادي لدول الخليج ويرى هذا الكتاب أن اندماج دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي يتحقق بوسائل متنوعة وبصورة متزايدة. وعلى الرغم من أهمية عوائد النفط والغاز التي ما زالت تؤدي دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي باتت تمتلك بنية اقتصادية متنوعة تشمل قطاعات جديدة برزت في مجالات الصناعات البتروكيميائية والصناعات الثقيلة وقطاع الخدمات. وبالإضافة إلى متطلبات الاستيراد الجديدة اللازمة لهذه القطاعات، فإننا نجد أن دول مجلس التعاون قد بدأت تلتفت شرقاً في علاقاتها التجارية. ولم تعد الولايات المتحدة تساهم إلاّ بنحو ١٠ في المئة تقريباً من واردات دول المجلس في الوقت الحاضر، بينما يساهم كل من الاتحاد الأوروبي ودول آسيا بنحو ثلث الكمية الإجمالية من واردات دول المجلس. علاوة على ذلك، تستورد دول آسيا نحو ثلثي صادرات الطاقة التي تصدّرها دول مجلس التعاون للعالم الخارجي. لقد أثارت هذه الحقائق تساؤلات حول إمكان إعادة رسم التحالفات السياسية، وذلك على الرغم من أن دول آسيا لم تصل حتى الآن لمستوى الأسواق الغربية في مجال الاستثمارات الخارجية.

ويتناول هذا الكتاب جوانب مختلفة حول الوضع الجيو - اقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال التحليلات الاستراتيجية الشاملة والتركيز على دراسة قطاعات معينة، ومن تلك الجوانب ؛ العلاقات التجارية لدول مجلس التعاون والأوضاع السياسية وإعادة استثمار عوائد النفط والتكامل الإقليمي والاستثمارات الأجنبية المباشرة وقضايا العمالة.

الاستعداد للشراكة مع التكتلات الكبرى

جمال أمين همام*

رغم تبعات ما يسمى بثورات الربيع العربي التي ما تزل تتأثر بها بعض الدول العربية التي كانت ميدانًا لهذه الثورات، ورغم ما خلفته جائحة كورونا (كوفيد١٩)، إضافة إلى تبعات الحرب الروسية - الأوكرانية على اقتصادات المنطقة العربية التي يعاني بعضها من الهشاشة الاقتصادية، وبعضها الآخر غارق في حروب أهلية وصراعات داخلية، بينما تحول بعضها إلى دول رخوة تعاني شعوبها من النزوح القسري واللجوء، أو الهجرة غير الشرعية مع انخفاض واضح في مستوى المعيشة، وهبوط في قيمة العملات المحلية لكثير من هذه الدول، إضافة إلى زيادة حجم الديون الخارجية.

ورغم هذه الصورة التي تبدو قاتمة في المنطقة العربية، إلا أن هناك شعاع ضوء يتسلل في العتمة، وصورة تبدو أكثر إشراقًا بين هذا الركام، فدول مجلس التعاون الخليجي تحقق نموًا مضطردًا في الناتج المحلي الإجمالي، وتبدو كخلية نحل لجذب صناع القرار من جميع دول العالم، وتحتضن القمم والاجتماعات الدولية والإقليمية لعقد الشراكات الاقتصادية، كما أن بعض الدول العربية الأخرى تسعى للنهوض واللحاق بالركب واستعادة قوتها الاقتصادية كما هو الحال في مصر والجزائر والعراق.

ولعل ما تمخض عن قمة دول البريكس التي استضافتها جنوب إفريقيا في الثاني والعشرين من أغسطس الماضي كان بمثابة شهادة اعتراف دولي بأهمية المنطقة العربية وباقتصادها ودورها الإقليمي والدولي سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية، فمن بين ٢٢ دولة تقدموا بطلبات للانضمام لمجموعة البريكس، و٤٠ دولة أخرى أبدت رغبتها في الانضمام للمجموعة، صدرت موافقة القمة على قبول ٦ دول فقط نصفها دول عربية حيث تم قبول كلًا من المملكة العربية السعودية، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى إيران وإثيوبيا والأرجنتين، وهذا الاختيار في حد ذاته وبمعزل عن الفوائد والمزايا المتوقعة من عضوية البريكس هو اعتراف بأهمية الدول العربية وقوتها ودورها على الساحة العالمية من أكبر تكتل دولي صاعد في العالم، فتشكل دول البريكس مجتمعة ربع مساحة العالم، ويقطنها ٤٦٪ من عدد سكان العالم وتساهم بـ ٣١,٥٪ في الاقتصاد العالمي، متفوقة على مجموعة الدول السبع الصناعية التي تساهم بـ ٣٠,٧٪ كما أن نصيب البريكس من التجارة السلعية العالمية يبلغ أكثر من ٢٥٪ من إجمالي التجارة العالمية.

ورغم هذه المزايا التي تتمتع بها دول البريكس وقوتها على الساحة الاقتصادية العالمية، إلا أنها سعت لضم أكبر ٣ دول عربية مهمة ومؤثرة، خاصة أن من بين هذه الدول الثلاثة المملكة العربية السعودية التي تأتي ضمن مجموعة دول العشرين الأغنى في العالم والتي تمتلك ١٩٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، وتنتج ١٣٪ من الإنتاج العالمي من هذه السلعة الاستراتيجية، كما تعد المملكة أكبر شريك تجاري لدول مجموعة البريكس في منطقة الشرق الأوسط حيث تجاوز حجم التجارة الثنائية مع دول المجموعة ١٦٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢م، وهذا ما يؤكد أهمية المملكة لدول المجموعة كشريك تجاري هام جدًا، إضافة إلى قوة اقتصادات الإمارات ومصر، وكذلك السوق الاستهلاكي الكبير وحجم الصادرات والواردات في المنطقة العربية.

مزايا المنطقة العربية جعلت دولها محط أنظار التكتلات والدول ذات الاقتصادات الكبرى، وهذا ما يتطلب ضرورة تهيئة المنطقة العربية للتعامل مع هذه التكتلات حتى تكون حركة المبادلات التجارية في الاتجاهين(صادرات وواردات) وألا تكون الدول العربية مجرد سوق لتصريف منتجات دول البركس أو غيرها من دول العالم فقط، وهذا يتطلب من الدول العربية إعادة اكتشاف إمكانياتها على ضوء مزاياها النسبية وما تمتلكه من موارد طبيعية وأدوات للمنافسة العالمية لتحقق المعادلة المهمة المنشودة التي تتلخص في جذب الاستثمارات وتفعيل الإنتاج بما يؤهلها لخوض غمار المنافسة العالمية وتقديم منتجات متميزة ذات جودة عالية وتعتمد في ذلك على الموارد الطبيعية والمزايا التنافسية ورأس المال البشري من توفر عمالة مدربة ومؤهلة وإمكانيات مادية، كل ذلك يدفعها لتوطين الصناعة الحديثة وقد يتحقق ذلك بالعودة إلى التعاون العربي الذي يحقق التكامل لا التنافس، والدخول في صناعات مشتركة بين أكثر من دولة سواء عبر اتفاقيات ثنائية، أو تحت مظلة عربية اقتصادية شاملة منبثقة عن الجامعة العربية، أو تحت أي صيغة مشتركة أخرى تحقق الأهداف المنشودة، وفي النهاية هذه المقترحات تتطلب إرادة جادة وسرعة اكتشاف الموارد والإمكانيات والمزايا النسبية لدول المنطقة العربية، وتفعيل الإنتاج وهو الطريق الوحيد للمنافسة العالمية.

*مدير التحرير

شركة المعرفة
Knowledge Corp.

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

آراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك : www.araa.sa